جمهوريـــــــــــــة العـــــــــــراق
وزارة التعلـــيم العـــالي والبحـــث العلمـــي
جامعة بابل/ كلية التربية (صفي الدين الحلّي)
قســـم اللغـــة العربيـــة/ الدراســـات العليـــا

تراكيب الأسلوب الشرطي في "نهج البلاغة"

"دراسةٌ نحويَّةٌ"

رسالة قدَّمها الطالب

كريم حمزة حميدي

إلى مجلس كلية التربية(صفي الدين الحلِّي) في جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية/ اللغة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

علي عبد الفتَّاح محيي

١٤٣٢هـ ٢٠١١م

إقرار المشرف

أشهد أنَّ الرسالة الموسومة بـــ(**تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة**) التي قدَّمها الطالب (**كريم حمزة حميدي جاسم**) قد أُعِدَّتْ بإشرافي في قسم اللغة العربية، كلية التربية (صفي الدين الحلّي) – جامعة بابل، وقد استوفتْ خطَّتها استيفاءً تامًّا يؤهِّلُها للمناقشة .

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د علي عبد الفتاح محيي

التاريخ: ٧/٤/ ٢٠١١م

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشِّح هذه الرسالةَ للمناقشة .

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د حامد عبد المحسن الجنابي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: ٧/٤/ ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضائها نشهد أنَّنا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ**(تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة)** التي أعدَّها الطالب **(كريم حمزة حميدي)**، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنَّها جديرةٌ بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية/ اللغة بتقدير(جيد جدًّا عالٍ).

الإمضاء :

أ.م.د. حيدر حبيب حمزة

(عضواً)

التاريخ : ٢ / ٥ / ٢٠١١م

الإمضاء :

أ.م.د. عدويَّة عبد الجبار الشرع

(عضواً)

التاريخ : ٢٧/ ٤ / ٢٠١١م

الإمضاء :

أ.م.د. علي عبد الفتَّاح محيي

(عضواً ومشرفاً)

التاريخ : / /

الإمضاء :

أ.م.د. حامد عبد المحسن كاظم

(رئيساً)

التاريخ : ٢٧/ ٤ / ٢٠١١م

صادق مجلس كلية التربية (صفي الدين الحلّي) في جامعة بابل على إقرار لجنة المناقشة.

الإمضاء :

أ.د.خضير مهدي الجبوري

(عميد الكلية)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

(طه/ من الآية ١١٤)

صدق الله العليُّ العظيم

الإهداء

إلى:

أمير المؤمنين ويَعْسُوب الدِّين

الإمام عليٍّ بن أبي طالبٍ ﴿ عليه السلام ﴾

وإلى :

والديَّ الكريمين

أُهدي جَنَى اليَدَيْن

بِرًّا وإحسانًا

حُبًّا وعرفانًا

وإلـــى...

من شدَّ أزري ووقف معي وساندني

﴿ إخواني وأخواتي ﴾

وإلـــى...

زوجي .. وينابيع الأمل ..

﴿رقيَّة وغدير ومنار﴾

شكر وامتنان

حقيقٌ عليَّ قبل كلِّ شيءٍ، أنْ أشكر الله عزَّ وجلّ، فأحمد الله حمدًا يوافي، نعمه، ويكافِىء مزيده، وهو أحقُّ مَنْ يُشكر، بيده الأمرُ كلّه، تبارك اللهُ القائل:﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم/ من الآية ٧].

ويطيب لي أنْ أتقدَّم بالشكرالجزيل، لكلِّ من غمرني وجاد عليَّ بعلمٍ، أو نصيحةٍ، أو دعاء، وأحاطني بطوق العرفان بالجميل، فها أنا ذا أحمل نفحات شكري بين كفيّ، وأنحني إجلالاً واحتراماً إلى كلٍّ من :

– الدكتور علي عبد الفتاح محيي الذي نلت بتواصلي معه تلمذةً وإشرافاً فوزاً كبيرًا؛ لكبير فضله وعظيم منزلته في دوحة الخلق الرفيع، والمتابعة العلميَّة الجادة والمخلصة في تصحيح الهفوات وتقويم الخطوات، فكان نِعْمَ المعلِّم والأخ الكبير، فله من الله جزيل الأجر والثواب، ومنّي أخلص الودّ والوفاء .

– وكذلك أشكر لأساتذتي في قسم اللغة العربيَّة الجهد الكبير الذي بذلوه طوال مراحل دراستي، فما عندنا هو قبس من نورهم، ولاسيَّما الدكتور علي ناصر غالب، والدكتور سعدون أحمد علي، والدكتور حامد عبد المحسن، وأساتذتي الكرام جميعًا، لِمَا لهم بعد الله من فضل في إيصالي إلى هذه المرحلة .

– ولا أنسى فضل الأستاذين القديرين: الدكتور أسعد محمّد علي النَّجَّار، والدكتور علاء الموسوي، اللذين أعاناني بالمصادر، وأرشداني بآرائهما فجزاهما الله خيرًا .

– وختامًا أشكر لأهلي صبرهم معي طوال أيَّام الدراسة، وتحمّلهم مرارة الانتظار، فعسى الله أن يجعل ثمرة هذا الانتظار خيرًا وفلاحًا، إنَّهُ وليُّ ذلك والقادر عليه .

الباحث

المُحتَوَيَاتْ

الموضوع	الصحيفة
المقدِّمة	١ – ٣
التمهيد: التعريف بالتركيب الشرطي	٤ – ١٢
(١) معنى الشرط في اللغة والاصطلاح	٥ – ٧
(٢) المصطلح في الأسلوب الشرطي	٧ – ٩
(٣) وحدة التركيب الشرطي	٩ – ١٢
الفصل الأوَّل: الشرط الجازم وتراكيبه	١٣ – ٨٦
القسم الأوَّل: أدوات الشرط الجازمة	١٤ – ٤٦
(١) – إنْ	١٥ – ٣١
– خصائصها:	١٥ – ٣١
أولاً: مايتعلَّق بالدلالة:	١٦ – ٢٥
أ – دخولها على المعاني المحتملة	١٦ – ٢٠
ب – دلالة الارتباط الشرطي (التعليق)	٢٠ – ٢٣
ت – دلالتها الزمنيَّة	٢٣ – ٢٥
ثانيًا: مايتعلَّق بخصائصها التركيبيَّة:	٢٤ – ٣١
أ – التقديم والتأخير	٢٥ – ٢٧
ب – الحذف والذكر	٢٧ – ٣١
(٢) – (من، وما)	٣٢ – ٣٧
(٣) – مهما	٣٧ – ٣٨

(٤) – متى وأينما وحيثما	٣٨ – ٤١

(٥) – أيّ	٤١ – ٤٢
(٦) – أدوات شرطيَّة مختلفٌ فيها	٤٣ – ٤٦
القسم الثاني: أنماط الشرط الجازم	٤٧ – ٨٦
أوَّلاً: الأنماط بحسب الجمل	٤٩ – ٧٧
ثانيًا: الأنماط بحسب التركيب:	٧٨ – ٨٦
الحالة الأولى: تقديم الاسم على فعل الشرط	٧٨ – ٨١
الحالة الثانية: تقديم جواب الشرط على الأداة	٨١ – ٨٥
الحالة الثالثة: حذف فعل الشرط	٨٥ – ٨٦
الفصل الثاني: الشرط غير الجازم وتراكيبه	٨٧ – ١٤٦
القسم الأوَّل: أدوات الشرط غير الجازمة	٨٧ – ١١٣
(١) – إذا	٨٩ – ٩٣
– خصائصها:	٩٠ – ٩٣
أ – دخولها على محقَّق الوقوع أو راجح الوقوع	٩٢ – ٩٣
ب – غلبة دخولها على الفعل الماضي المراد به المستقبل	٩٢ – ٩٣
ت – خصائصها التركيبيَّة	٩٣
(٢) – لو	٩٣ – ١٠٢
– خصائصها:	٩٦ – ١٠٢
أوَّلاً: دلالتها الزَّمنيَّة	٩٦ – ٩٨
ثانيًا: دخولها على الجملتين الاسميَّة والفعليَّة	٩٨ – ١٠٠

ثالثًا: أحوال جوابها، والرَّابط فيه	١٠٠ – ١٠٢
(٣) – لمَّا	١٠٢ – ١٠٤
(٤) – لولا	١٠٤ – ١٠٦
(٥) – كلَّما	١٠٦ – ١٠٨
(٦) – ملحق بأدوات الشرط غير الجازمة	١٠٨ – ١١٣
القسم الثاني: أنماط الشرط غير الجازم	١١٤ – ١٤٤
أوَّلاً: الأنماط بحسب الجمل	١١٥ – ١٣٠
ثانيًا: الأنماط بحسب التقديم والتأخير:	١٣٠ – ١٤٦
(١)– تقديم الاسم على الفعل في جملة الشرط:	١٣٠ – ١٣٨
أ – حكم المصدر المؤوَّل بعد (لو، ولولا)	١٣٠ – ١٣٣
ب – الاسم بعد (لولا)	١٣٣ – ١٣٧
ت – مجيء الضمير بعد (إذا)	١٣٧ – ١٤٠
(٢)– تقديم جواب الشرط	١٤٠ – ١٤٣
(٣)– أحكامٌ أُخر من التقديم:	١٤٣ – ١٤٦
أ – اكتناف جواب الشرط	١٤٣ – ١٤٥
ب – تقديم متعلِّق فعل الشرط في سياق (لو)	١٤٥ – ١٤٦
الفصل الثالث: الظواهر السياقيَّة في التركيب الشرطي	١٤٨ – ١٨٤
القسم الأوَّل: اجتماع الشرط والقسم	١٤٨ – ١٥٧
– مدخل	١٤٨ – ١٥٠
– حكم الجواب عند اجتماع الشرط والقسم	١٥٠ – ١٥٥
أ – اجتماعهما في سياق (إنْ)	١٥١ – ١٥٥

- حذف اللام الموطئة	١٥٣ - ١٥٤
- الجواب للشرط على الرغم من تقدُّم القسم	١٥٤ - ١٥٥

ب – اجتماعهما في سياق (لو، ولولا)	١٥٥ - ١٥٧
القسم الثاني: التوسُّع في التركيب الشرطي	١٥٧ - ١٦٧
(١) العطف على فعل الشرط	١٥٨ - ١٦٢
(٢) العطف على فعل الجواب	١٦٣ - ١٦٥
(٣) العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء	١٦٥ - ١٦٦
(٤) العطف على الطلب وجوابه	١٦٧
القسم الثالث: جزم المضارع في جواب الطلب	١٦٧ - ١٧٤
القسم الرابع: تراكيب لغويَّة نادرة في كلام الإمام (عليه السلام)	١٧٥ - ١٨٤
الحالة الأولى: اقتران فعل الشرط بـــ(قد) في سياق (لو)	١٧٥ - ١٧٧
الحالة الثانية: مجيء جواب (لو) مقترناً بـــ(قد)	١٧٧ - ١٧٨
الحالة الثالثة: توالي شرطين والجواب واحد	١٧٨ - ١٨٠
الحالة الرابعة: تصدُّر الاستفهام جواب (لو)	١٨٠ - ١٨٢
الحالة الخامسة: الحذف المزدوج	١٨٢ - ١٨٣
الحالة السادسة: مجيء فعل الشرط بعد(إنْ) مُدغمة بـــ(لا)	١٨٣ - ١٨٤
خلاصة البحث	١٨٥ - ١٨٨
الملاحق	١٨٩ - ١٩٤
روافد البحث	١٩٦ - ٢١٥
ملخَّص الرسالة باللغة الانكليزيَّة	**A - C**

المقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله حمدَ الشَّاكرين، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، سيِّدنا مُحمَّدٍ، وعلى آله الطيِّبينَ الطاهرينَ. أمَّا بعدُ:

فكلامُ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ (عليه السلام) يُمثِّلُ قمَّةَ الفصاحةِ، وروعةَ الإبداع النَّظمي الذي أنتجَهُ العرب، وفيه تتجلَّى لُغةُ القُرآنِ وإعجازُه، وكما أنَّ القرآنَ الكريمَ كان ومازالَ محطَّ أنظار الدَّارسين والباحثين، كذلك نهجُ البلاغةِ (والنهجُ مِنْ وحي القُرآن)، وتأتي هذه العنايةُ بهما؛ لأنَّهما رحمٌ خِصْبٌ، ومنهلٌ لاينضب، تتجلَّى فيهما كلُّ أساليب الفصاحة والبلاغة والبيان .

وفي الواقع لم أكُن لأقطعَ أنْ تكون دراستي في كتابِ (نهجِ البلاغةِ)، فبعدَ أنْ أنهيتُ السَّنةَ التحضيريَّةَ لمرحلة الماجستير، كان هدفي وهمِّي أن أكتُبَ موضوعًا يتَّخذُ من (القُرآنِ الكريمِ، أو نهجِ البلاغةِ) ميدانًا له، وبعد أنْ تشرَّفتُ بتسميةِ الدِّكتور علي عبد الفتاح مشرفًا على البحثِ المقرَّرِ إنجازه، ولمعرفتي المُسبقة بثقافتِهِ وتخصُّصِهِ بدراسةِ كتابِ (نهج البلاغة)، استبشرتُ خيرًا، فتحقَّق ما أردتُ، وتوصَّلتُ معه إلى دراسةِ **(تراكيبِ الأسلوبِ الشرطي في نهج البلاغةِ)**، فشرعتُ في جردِ الكتابِ، معتمدًا على شرحِ ابن أبي الحديد في توثيق النصوص، بتحقيق الأستاذ مُحمَّد أبي الفضل ابراهيم.

وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يُقسَّمَ على مُقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ، وخاتمةٍ، يتلوها مُلحقٌ ضمَّ قسمًا من الصُّوَرِ التركيبيَّة التي كثُرت مواضعُ نصوصِهَا، لذا لم أُشِر إليها في الهوامش، تجنّبًا لإثقالها .

وقد تناولتُ في التمهيدِ معنى التركيبِ الشرطي، وذلك بوساطة بيان المصطلحات المستعملة في أسلوب الشرط عمومًا، وفي البحث خصوصًا، زيادةً على بيان وحدة التركيب الشرطي ومظاهِرِها في البحثِ .

أمَّا الفصلُ الأولُ فقد كان مُخَصَّصًا للشرطِ الجازمِ، وبَدَأتُ به؛ لأنَّ الأصل في الشرط هو الجزم، وكذلك لِكَثْرَةِ ورودِهِ في نهجِ البلاغةِ، وقد قسمته على قسمين: تناولتُ في أوَّلهما أدوات الشرطِ الجازمةَ – الواردةَ في نهجِ البلاغةِ – ، مبتدئًا بالحروفِ ثمَّ الأسماء، مرتَّبةً بحسب كَثْرة الاستعمال، مُبيِّنًا دلالةَ كلِّ أداةٍ وماتختصُّ به، وأحكامَها النَّحويَّةَ، مُحصيًا عددَ المرَّاتِ التي تكرَّرتْ فيها كلُّ أداةٍ في نهجِ البلاغةِ، ذاكرًا الأدوات التي خلا منها النهجُ، من غيرِ دراسةٍ، أو تفصيلٍ، في حين اختصَّ القسم الآخر بدراسةِ تراكيبِ الشرطِ الجازمِ، وذلك بذكرِ النمطِ الرئيسِ، ثمَّ الصورِ التي جاءتْ مشابهةً له، مبتدئًا بأكثرِ الأنماطِ استعمالاً، مبيِّنًا دلالةَ كلِّ نمطٍ من حيثُ الضّعفُ والقوَّةُ في العملِ، وقد جاء هذا المبحثُ على قسمين، أحدهما: أنماطٌ بحسبِ الجُمَلِ، وهي الأنماطُ البسيطةُ التي تخلو من التقديمِ والتأخيرِ، أو الحذفِ والذكرِ، والآخر: أنماطٌ بحسبِ التركيبِ، درستُ فيها عوارضَ التقديم والتأخير، والحذف والذكر.

وأمَّا الفصلُ الثاني فقد جاء مُشابهًا للأوَّلِ من حيث الشكل (المنهج)، ولكنَّه مُختلفٌ من حيثُ المضمون، وقد جاء على قسمين أيضًا، الأوَّل: تناولتُ فيه أدوات الشرطِ غيرَ الجازمة، بالطريقةِ نفسِها التي تناولتُ فيها الأدوات الجازمةَ . وأمَّا القسمُ الآخَرُ فكان مُخَصَّصًا لأنماطِ الشرطِ غيرِ الجازمِ، وقد تمَّ تقسيمُ هذه الأنماطِ على قسمينِ أيضًا: أنماطٌ بحسبِ الجُمَلِ، وأنماطٌ بحسبِ التقديمِ والتأخيرِ .

وأمَّا الفصلُ الثالث فقد كان مُخَصَّصًا للظواهرِ السياقيَّةِ التي تعترضُ التركيبَ الشرطيَّ، وجاءت هذه الظواهرُ على أربعةِ أقسامٍ: القسمِ الأوَّلِ تناولتُ فيه ظاهرةَ اجتماع الشرطِ والقسمِ، والثاني تناولتُ فيه ظاهرةَ التَّوسُّعِ في التركيبِ الشرطي، والثالث تناولتُ فيه ظاهرةَ جزمِ الفعلِ المضارعِ في جوابِ الطلبِ، والقسم الأخيرِ منها تناولتُ فيه عددًا من التراكيب اللغويَّة النادرة في كلام الإمام (عليه السلام)، ثمَّ أوردتُ الخاتمةَ مُكلَّلةً بأهمِّ نتائجِ هذه الدراسةِ .

وكان منهجي في الدِّراسةِ ذكرَ القواعدِ النَّحويَّةِ أوَّلاً، مشفوعةً بالأمثلةِ والشواهدِ التي اعتمدها النحويُّون، أو التي اخترتُهَا من القرآنِ الكريمِ؛ كي تُمهِّدَ لِمَا

سأوردُهُ من النصوصِ المختارةِ من نهجِ البلاغةِ، وبعدَ ذكرِ النصوصِ أشرعُ بتحليلِها، وأنظرُ إليها في ضوء القواعد النحويَّة، وكانت الدلالةُ صاحبةَ اليدِ الطُّولَى في تحليلِ هذه النصوصِ، ومدى مطابقتِها للقاعدةِ النَّحويَّةِ، وقُمْتُ مع ذلك بشرحِ ما يحتاجُ إلى بيانٍ من نصوصِ نهجِ البلاغةِ، معتمدًا في ذلك على: المعاجمِ اللغويَّةِ، وشرحِ النَّهجِ نفسِهِ، ودراسةٍ حديثةٍ في نهجِ البلاغةِ تتمثَّلُ بكتابِ (في ظلالِ نهجِ البلاغةِ) لمُحَمَّد جواد مُغنيَّة .

ولأنَّ الدِّراسةَ قد اتَّخذَتْ طابعَ الوصفِ، فقد قُمْتُ بجردٍ احصائيٍّ للأدواتِ، والأنماطِ، والصورِ التي تأتي في ضوءِ هذه الأنماطِ، وقد ذكرتُ قسمًا من مواضع النصوصِ للإستشهادِ بها في المتنِ، مُرجئًا ذكرَ باقي الشواهدِ بالأرقامِ فقط، في الملاحقِ الموجودةِ في نهايةِ البحثِ، وقد أشرتُ إلى مواضعِ قسمٍ من الأنماطِ، والصورِ القليلةِ الاستعمالِ في هوامشِ البحثِ، وليس في الملحقاتِ، تيسيرًا وتسهيلاً .

وفي الختامِ لايسَعَني إلاّ أنْ أقول: إنَّ الباحثَ لم يُصَبْ – ولله الحمدُ – بداءِ العجبِ والغرورِ، الذي يأخُذُ بصاحبِهِ فيُزيِّنُ له كلَّ ما يعملُ، حتى ليظُنَّ أنَّهُ قد فتحَ فتحًا جديدًا استدركَ به على القومِ، فعَرَفَ مالم يعرفوا، وفَطَنَ إلى مالم يفطنوا إليه، ولقد علمَ اللهُ أنَّني سرتُ في طريقٍ مازلتُ أسمع فيه صدى كلام أئمَّتِنا النَّحويين – رحِمَهُم اللهُ – وهم في مجلسٍ، أو حلْقَةٍ، بمؤلَّفاتِهِم التي تركوها لنا، ولم أزِدْ على ماجاؤوا به سوى أنَّني أعملتُ عقلي، ونمَّيتُ بذورَ أفكارٍ كانوا قد بذروها، فإنْ يكُن النَّبتُ حَسَنًا فللّهِ الفضلُ والمِنَّةُ، وإنْ عادتِ الأرضُ قيعانًا لاتُمسِكُ ماءً ولاتُنبتُ ثمرًا، فحسبي أنِّي قد اجتهدتُ وعَمِلتُ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسلامُ على نبيِّنا مُحمَّدٍ(ﷺ) وعلى آله الميامين .

الباحث

التمهيد

التعريف بالتركيب الشرطي

" التعريف بالتركيب الشرطي"

١- معنى الشَّرط في اللُّغةِ والاصطلاح

أ- في اللغة:

تكادُ تُجمِعُ المعاجمُ اللغويَّةُ المُتقدِّمةُ، على أنَّ معنى الشرطِ معروفٌ في البيعِ ونحوه، فقد جاءَ في كتابِ العين: ((الشرطُ معروفٌ في البيع، والفعْل: شارَطَهُ فشَرَطَ له على كذا وكذا، يشْرِطُ لهُ))[١]، وجاءَ في الصحاح: ((الشرْطُ معروفٌ، وكذلك الشريطَةُ، والجمعُ شُرُوطٌ وشَرائِطُ، وقد شَرَطَ عليه كذا يَشْرِطُ ويَشْرُطُ))[٢]، وفي أساس البلاغة:((شَرَطَ عليهِ كذا واشتَرَطَ، وشارَطَهُ على كذا، وتَشارَطا عليه، وهذا شَرْطي وشريطتي))[٣].

ولم يختلفِ الأمرُ كثيرًا في المعاجمِ اللغويَّةِ المُتأخِّرةِ، فقد جاءَ في لسانِ العرب:((الشرْطُ: إلزامُ الشيءِ والتزامُهُ في البيعِ ونحوه، والجمع: شُرُوط...))[٤]، فالبيعُ مسألةٌ اجتماعيَّة ترتَبِطُ بمعاملاتٍ لها أحكامٌ فقهيَّةٌ، وهذه الأحكام واضحةٌ في التعريفاتِ المُتقدِّمة، وتكونُ أكثرَ وضوحًا عند تتبُّعِ كلامِ ابن منظور (ت٧١١هـ)؛ إذ يقول: ((وفي الحديثِ: "لا يجوزُ شرطان في بَيْعٍ"، هو كقولكَ: بعتُكَ هذا الثوبَ نقدًا بدينار، ونَسِيئَة بدينارَيْنِ، وهو كالبَيْعَيْنِ في بَيْعَةٍ...))[٥].

وقد عرَّفَ بعضُهُم الشّرْطَ (العَلامَة)، قال ابنُ فارس (ت٣٩٥هـ): ((الشينُ والرَّاءُ والطاءُ أصلٌ يدلُّ على عَلَمٍ وعلامة... وأشراطُ الساعة: علاماتُها... وسُمِّي الشُّرَط لأنَّهم جعلوا لأنفسهم علامةً يُعرَفُونَ بها))[٦]، وهذا المعنى لا يتناسَبُ ودلالةَ الشرط عند النحويِّينَ؛ لأنَّ الذي بمعنى العلامة هو (الشَّرَط) - بتحريك الرَّاء - ،

---

(١) (شرط): ٦/ ٢٣٤ ، وينظر: تهذيب اللغة، (شرط) ١١/ ٣٠٨.

(٢) (شرط): ٣/ ١١٣٦.

(٣) (شرط): ٣٢٦.

(٤) (شرط): ٧/ ٨٢، وينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي، (شرط)٦٢٠، وتاج العروس، للزَّبيدي، (شرط) ١٩/ ٤٠٤ .

(٥) لسان العرب، (شرط): ٧/ ٨٢ .

(٦) مقاييس اللغة: ٣/ ٢٦٠، وينظر: القاموس المحيط، (شرط) ٦٢٠، وتاج العروس، (شرط) ١٩/ ٤٠٥ .

والجمعُ: (أشْرَاط)، وقد يكون مناسبًا إذا أُطلق على فعل الشرط؛ لكونه إذا تحقَّقَ (فعل الشرط) يكونُ علامةً دالَّةً على تحقُّقِ الجواب[١] .

ب- في الاصطلاح:

وردت في كتاب المقتضب إشارةٌ مختَصَرةٌ إلى معنى الشرطِ مُصطلحًا، على أنَّهُ: ((وقوعُ الشيء لوقوعِ غيرِهِ))[٢]، بَيْدَ أنَّ هذا التعريفَ غيرُ جامعٍ ومانعٍ للمعنى الاصطلاحي للشرط؛ لأنَّهُ لا يصفُ طبيعةَ التركيب الشرطي، وإنَّما يُشيرُ إلى معنى الشرط فقط .

ونجِدُ في الكُتُبِ المُتأخِّرةِ تقنينًا لمصطلح الشرط، وهذا واضحٌ من تعريفِ بعضهم له أنَّهُ: ((تعليقُ حُصولِ مضمونِ جملةٍ هي جملةُ جواب الشرط بحصول مضمون جملةٍ أخرى هي جملةُ الشرط كـ"إنْ جاءَ زيدٌ أكرمتُهُ"))[٣]، والذي أوجَدَ هذه العلاقةَ بين الجملتين هو أداةُ الشرط، وهذا ما أشارَ إليه ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ) بقوله: ((وتدخل على جملتين، فتربط إحداهما بالأخرى، وتُصيِّرهما كالجملة، نحو قولك: (إنْ تأتِني آتِكَ)، والأصلُ: (تأتيني آتيكَ)، فلمَّا دخلت (إنْ) عقدت إحداهما بالأخرى))[٤].

وجمعَ الصَّنعاني (ت٦٨٠هـ) دلالات مختلفة للشرط، هي[٥]:

١- الإلزام، نحو: (إنْ يقُمْ أقُمْ).

٢- ربطُ جملةٍ بِجُملة، نحو: (إنْ يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرٌو).

٣- وقوعُ الشيءِ لِوقوعِ مثله، نحو: (إنْ يقُمْ أقُمْ).

٤- امتناعُ وقوعِ الشيءِ لامتناعِ وقوعِ غيره، نحو (إنْ لم تقُمْ لم أقُم).

٥- وقوعُ الشيءِ لامتناعِ وقوعِ غيرِهِ، نحو: (إنْ لم يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرٌو).

ويتَّضِحُ من هذه الدلالات أنَّها أمثلةٌ دلاليَّةٌ مختلفة يؤدِّيها أسلوبُ الشرط، فالإلزامُ قد يتحقَّقُ في غيرِ الشرط، وسائرُ المعاني التي ذكرَها لا تخرُجُ عن الإلزام

---

(١) ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش ٧/ ٢٧٩، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥٤، وأسرار النَّحو، لابن كمال باشا ٣٠٤، والكُليَّات، للكفوي ٥٢٩ .

(٢) ٢/ ٤٥ .

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي: ٢٧٥، وينظر: الكُليَّات ٢٥٥.

(٤) شرح المفصَّل: ٨/ ٨٢، وينظر: موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي ١/ ١٠١٣ .

(٥) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو ٢٩٢ .

وربطِ جملةٍ بأخرى، إلاّ أنَّهُ حاولَ حصرَ الحالاتِ التي تأتي فيها جملةُ الشرط وجوابُهُ مُثْبَتَةً أو منفيَّةً، وبالمُحصِّلة فهو لم يُقدِّمْ تعريفًا خاصًّا بالشرط، بل تداخَلَتِ التعاريف التي قدَّمها مع ما تؤدِّيه (لو، ولولا) من دلالة.

٢- المصطلحُ في الأسلوب الشَّرطي

تعدَّدتِ المُصطلحاتُ المُستعملةُ في أسلوبِ الشرط، ((حتَّى تداخلت. وأصبحَ ما يُقصَدُ إليه تحت مُصطلح، عند دارسٍ، غيرَ ما يدلُّ عليه المُصطَلَحُ نفسُهُ عند آخر))[١]، ولا داعي لمُناقشة هذه المصطلحاتِ هنا؛ فقد أسهَبَتِ الدراسات السابقةُ في عَرْضِ هذه المسألة نقدًا وتحليلاً[٢].

ولعلَّ من المُفيدِ أن نُعرِّجَ على أكثرِ المُصطَلَحاتِ استعمالاً، ونختارُ واحدًا منها؛ كي يكونَ هو السائد في هذا البحث، فمُصطَلَحُ (الأسلوب) مُناسبٌ لِكُلِّ كلامٍ انتظمت ألفاظُهُ، مُتَّخِذَة منهجًا ثابتًا للتعبيرِ عن معانيها، قال عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): ((الأسلوبُ: الضَّربُ من النَّظم والطريقةُ فيه))[٣]، فالنَّظم هو تعلُّق الألفاظ بعضها ببعض تعلُّقًا نحويًّا[٤]، أمَّا الطريقةُ فيه فهي الطريقةُ الفنّيَّة التي تمنح التركيب طاقةً جماليَّةً لأداء المعاني[٥]، فالعلاقةُ بين التراكيب ومصطلح الأسلوب علاقةٌ تلازميَّة إذا كانت هذه التراكيبُ مُنتظمةً نحويًّا وفنيًّا، وهذا ما ينطبق على أسلوب الشرط في نهج البلاغة .

---

(١) في التركيب اللغوي، د. مالك المطَّلبي: ١٣ .

(٢) من هذه الدراسات: الجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب، د. إبراهيم الشمسان ٧٥ – ٧٩، وفي التركيب اللغوي ١٣– ٢٢، والشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفيَّة، للمؤلِّفيْن: د. عبد السلام المسدي، د. محمد الهادي الطرابلسي ١٥– ٢٣ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٤٦٨ – ٤٦٩ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٥٥، ٨١، ٨٧، ٩٣ .

(٥) ينظر: الأسلوب، لأحمد الشايب ٤٤ – ٤٩ .

إذًا لا يُمكِنُ إنكار مصطلح الأسلوب في هذه الدراسة، ولاسيَّما أنَّ مصطلح (أسلوب الشرط) أصبح شائعًا في الدراساتِ الحديثة[١]، فهو يُعبِّرُ عن تصنيفِ الشرط بين أبوابِ النحو، والأساليبِ النحويَّةِ الأُخَر، وإطلاقُ هذا المُصطَلَح – في هذا البحث– لا يدلُّ إلاّ على هذا المعنى.

وأمَّا مُصطَلَحا: (الجملة)، و(التركيب) فلهُما دلالاتٌ مُتقاربة، يُرادُ بها ضمُّ بعض الألفاظِ إلى بعض، مِمَّا أدَّى إلى استعمالِ كلا المُصطَلَحين في كثيرٍ من الأساليب، ومنها أسلوبُ الشرط، وقد آثرنا استعمالَ مُصطَلَحِ (التركيب الشرطي) لأسبابٍ، منها: أنَّ كلَّ شيءٍ مُركَّب قد يتعرَّضُ للتقديمِ والتأخير، ولأنَّنا قد تناولنا هذه العوارضَ في دراستنا، نجدُ أنَّ مصطَلَحَ (التركيب) أفضلُ لها – من جهة الدَّلالة – من مصطلح الجملة، والتركيبُ عُمومًا يُعَدُّ عُنصرًا رئيسًا في الدِّراسةِ النَّحويَّةِ، فالكَلماتُ لا تتجاوَرُ إلاّ بوساطةِ علاقةٍ تربطُ بين أجزائها، وهذا ما أشارَ إليه الرَّضيُّ (ت٦٨٦هـ)؛ إذ أوضَحَ أنَّ ((المقصودَ الأهمَّ من علمِ النحو: معرفةُ الإعراب الحاصلِ في الكلامِ بِسَبَبِ العقد والتركيب، لِتَوقُّفِ الكلامِ على الكلمة توقُّفَ المُركَّبِ على جُزئِهِ))[٢].

ومِن صُوَرِ العقد والتركيب، التَّركيبُ الشرطي، الذي يأتي على هيأةٍ وصورةٍ تركيبيَّةٍ يختَلِفُ فيها عن التركيبينِ الإسناديَّين الأصليِّين الاسمي والفعلي، في أنَّ الأخيرينِ يتركَّبانِ من المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه، ويتمُّ الكلامُ بهما، بينما نجدُ أنَّ هذا التركيبَ لا يستقيمُ الكلامُ فيه بوجودِ طرَفي الإسناد فقط، بل يحتاجُ إلى ارتباطٍ وتلازُمٍ بين تركيبين إسناديَّين، وقد تنبَّهَ النحويُّونَ العرب على هذا التباينِ، إذ إنَّهم ((سواء من ذهبَ منهم إلى القولِ باستقلالِ الجملةِ الشرطيَّةِ، أو من اقتَصرَ على الاعترافِ بتميُّزِها – يعترفونَ بوضعٍ خاصٍّ لها في تحليلِهم للنماذجِ النَّمطيَّةِ للأنواعِ الجُمَليَّةِ المُعتدِّ بها))[٣].

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه، د. مهدي المخزومي ٣٠٧، ومعاني النحو، د. فاضل السّامرَّائي ٤/ ٤٥، والتراكيب اللغويَّة، د. هادي نهر ١٧٥، وأسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم، لصبحي عمر شو ٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣١ .

(٣) التراكيب الإسناديَّة، د. علي أبو المكارم: ١٤٧ .

و(التركيبُ الشرطي) يُعبِّرُ تمامًا عن طبيعةِ الشرط، لأنَّ ((استخدامَ لفظ "التركيب" يُشيرُ منذ الوهلةِ الأولى إلى طبيعةِ الجملةِ، كما يُحدِّدُ مُستواها: أمَّا طبيعتها فلأنَّها غيرُ أُحاديَّةِ الأطراف، أي: مُتعدِّدة العناصر. وأمَّا مُستواها فلأنَّها – شأنُ كلّ ما يقبل التركيب – تبدأُ من البسيط... ومن ثمَّ مُستوى مُتطوِّر منه))[١]. يُزادُ على ذلك أنَّ هذين المُصطلحينِ: (التركيب، والشرط) تجمعهما علاقةٌ لُغويَّةٌ واصطلاحيَّة، فالتركيبُ في اللغةِ مصدرٌ للفعل المضعّف (ركَّب)، وركَّب الشيءَ: وضعَ بعضَه على بعض، وضمَّهُ إلى غيرِه، فصار شيئًا واحدًا في المنظر، نقولُ في تركيبِ الفُصِّ في الخاتم: ركَّبتُهُ فتركَّبَ، فهو مُركَّبٌ وركِيبٌ[٢]. وفي الاصطلاحِ قالَ عنه التهانوي: ((هو جعلُ الأشياء المُتعدِّدة بحيث يُطلَقُ عليها اسمُ الواحد))[٣].

وكُلُّ ما ذُكِرَ عن التركيبِ ينطبقُ على معنى الشرط في أنَّهُ ((أسلوبٌ لُغَويٌّ، ينبني – بالتحليل – على جُزءين))[٤]، فاشتَرَكت معاني الجمع والتأليف والبناء للدلالة على مصطلح: (التركيب الشرطي).

٣- وحدةُ التَّركيب الشَّرطي

جعلَ بعضُ النحويِّين التركيبَ الشرطيَّ قِسمًا مُستقلاًّ من أقسامِ الجمل الأربعة، على نحوِ ما هو عند أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، إذ يُعَدُّ أوَّلَ من جعلَ الجملةَ الواقعةَ خبرًا، أربعةَ أضرُب، الضربِ الثالثِ منها هو ((أنْ يكونَ... شرطًا وجزاءً))[٥]، وتَبَعَ الزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) أبا عليٍّ، في جعلِ الجملةِ الواقعةِ خبرًا أربعةَ أضرُب[٦]. وقد نَسَبَ ابنُ هُشام (ت٧٦١هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ) التقسيمَ الرباعي للجمل الخبريَّة، مع عدّ التركيب الشرطيّ جملةً، إلى الزمخشري[٧].

---

(١) مقوِّمات الجملة العربيَّة، د. علي أبو المكارم: ١٠٣ .

(٢) ينظر: الصّحاح، (ركب) ١/ ١٣٩، والمعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، (ركب) ٣٦٨ .

(٣) موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٤٢٣ .

(٤) في النحو العربي نقدٌ وتوجيه: ٣٠٧ .

(٥) الإيضاح، لأبي علي الفارسي: ٩٥، وينظر: المسائل العسكريات ٣٠، ٨١، والمقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٢٧٣– ٢٧٨ .

(٦) ينظر: المفصّل، للزمخشري ٧١ .

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٣٥٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٨ .

ولا يهمُّنا مَنْ ذكرَ هذا التقسيمَ أوَّلاً، بقدرِ اهتمامنا بما توصَّلَ إليه هذانِ العالمانِ، في جعلِ التركيبِ الشرطيِّ جملةً مُستقلَّةً واحدةً. ويبدو أنَّ السَببَ الذي دعا أبا عليٍّ الفارسي، والزمخشريَّ إلى عدِّ التركيبِ الشرطي جُملةً واحدةً، هو أنَّ الفائدةَ لا تَتِمُّ إلاّ باجتماعِ جُملَتي الشرط والجواب، ولذا نجدُ بعضَ النحويِّينَ يُعرِّفُ الجملةَ بأنَّها:((اللفظ المُفيد))[١]، و((معلومٌ أنَّ الشرطَ من دونِ الجزاء، والجزاءُ من دون الشرط لا يُفيد))[٢].

وقد فصَّلَ عبدُ القاهر الجرجاني القولَ في هذه المسألة، فعقدَ لها بابًا سمَّاه: (بابُ جعلِ الجملتينِ بمنزلةِ جملةٍ واحدة)، إذْ قال: ((وَوِزانُ هذا أنَّ الشرطَ والجزاءَ جُملتانِ. ولكنَّا نقولُ إنَّ حُكمهما حُكمُ جملةٍ واحدة من حيثُ دخل في الكلامِ معنًى يربِطُ إحداهما بالأخرى، حتَّى صارت الجملةُ لذلك بمنزلةِ الاسمِ المفرد في امتناعِ أن تحصلَ به الفائدة. فلو قُلتَ: (إنْ تأتِني) وسكَتَّ، لم تفدْ، كما لا تُفيدُ إذا قُلتَ: زيد وسَكَتَّ))[٣].

فكلامُ الجُرجاني تصريح بوحدةِ التركيبِ الشرطي؛ إذ شبَّهَ رُكْني التركيبِ الشرطي بالمُفرَدِ، وكما أنَّ المُفرَدَ بحاجةٍ إلى غيرِهِ حتَّى يكوِّن معه جملةً تامَّةً، كذلك التركيب الشرطي لا يستَقِلُّ برُكنٍ واحدٍ من رُكنيه، وقد شبَّهَ سيبويه (ت١٨٠هـ) هذه العلاقةَ التلازُميَّةَ بين الشرطِ وجوابِهِ بالتلازُمِ الذي يكونُ بين رُكني الجملة الاسميَّة؛ ((لأنَّهُ لا يستقيمُ واحدٌ منهما إلاّ بالآخر، فشبَّهوا الجوابَ بخبر المُبتدأ، وإن لم يكنْ مثله في كُلِّ حالةٍ))[٤]، فلو قُلتَ: (زيدٌ) لم يكنْ كلامًا يحتملُ الصِدْقَ أو الكذِبَ، فإذا قُلتَ: (مُنطلِقٌ) تمَّ الكلام، فكذلك إذا قُلتَ: (إنْ تأتِني)، لم يكنْ كلامًا تامًّا حتَّى تقول: (آتِكَ)[٥].

ومِمَّن قال بأنَّ جُملةَ الشرطِ واحدةٌ الزَّركَشِيُّ (ت٧٩٤هـ)؛ إذ لاحَظَ ما تُحدِثُهُ الأداةُ من ربطٍ بين الجملتين، قائلاً: ((المُجازاة إنَّما تنعَقِدُ بين جُملَتين: أُولاهما فعليَّةٌ، لِتُلائمَ الشرطَ ... وثانيهما قد تكونُ اسميَّةً، وقد تكونُ فعليَّةً جازمةً، وغيرَ جازمة، أو

(١) حاشية الصبّان، لمُحمَّد بن علي الصبَّان: ١/ ٥٦ .
(٢) المقتصد: ١/ ٢٧٨ .
(٣) أسرار البلاغة: ١١١، وينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي ٢/ ٣٠٠ .
(٤) الكتاب: ١/ ٢٥٩ .
(٥) ينظر: الأصول ٢/ ١٥٨ .

ظرفيَّةً أو شرطيَّةً ... فإذا جُمِعَ بينها وبين الشرط اتَّحَدتا **جملةً واحدةً** ... فإذا انحَلَّ الرباطُ الواصلُ بين طَرَفي المُجازاةِ عادَ الكلامُ جُملتينِ كما كان))[١].

ويُوافِقُ كثيرٌ من الباحثينَ المُحدَثينَ وُجهَةَ النظرِ الداعيةِ إلى عدِّ التركيب الشرطي جملةً واحدة، يقولُ الدكتور مهدي المخزومي: ((ليستْ جملةُ الشرطِ جُملَتينِ إلاّ بالنَظَرِ العقلي، والتحليلِ المنطقي. أمَّا بالنَّظَرِ اللغوي فعبارتا الشرطِ والجزاء جملةٌ واحدة، وتعبيرٌ لا يقبل الانشطار؛ لأنَّ الجُزءينِ المعقولينِ فيها، إنَّما يُعبِّرانِ معًا عن فكرةٍ واحدة، لأنَّكَ إذا اقتَصَرْتَ على واحدةٍ منهما أخللتَ بالإفصاحِ عمَّا يجولُ في ذهنِكَ، وقصرْتَ عن نقلِ ما يجولُ فيه إلى ذهن السامع))[٢].

وأمامَ هذا التوافق بين بعضِ النحويِّينَ القُدماء والمُحدَثينَ في الاعترافِ بوحدةِ التركيب الشرطي، نجِدُ أنَّ بعضَهم لم يُقرِّرْ وحدةَ التركيبِ الشرطي – بجُزئيه–، كما في قولِ ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ): ((الجزاءُ وجوابُهُ جملتانِ تنفَصِلُ كلٌّ واحدةٍ منهما عن صاحبتِها، فلا يجوزُ أن يختَلِطا))[٣]، وتعزو مُعظم الآراء التي رفضَتِ القولَ بوحدةِ التركيب الشرطيِّ السبب في عدمِ جعله تركيبًا واحدًا مُستَقِلاً إلى أنَّ الجُمَلَ في العربيَّةِ نوعان فقط: (اسميَّةٌ وفعليَّة)، وما تفرَّعَ من الجُمَلِ كـ(الظرفيَّةِ والشرطيَّة)، فأصلُهُ يرجِعُ إلى هاتينِ الجُملَتينِ، وبذلك يكونُ التركيبُ الشرطيُّ – عندهم – عبارة عن جُملَتينِ فعليَّتينِ، وليس جملةً واحدة، قال ابنُ يعيش: ((الشرطيَّةُ في التحقيق مُركَّبةٌ من جُملتينِ فعليَّتينِ، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل*))[٤]، ويقولُ ابنُ هشام:((وزادَ الزمخشريُّ وغيرُهُ الجملةَ الشرطيَّةَ، والصواب أنَّها من قبيلِ الفعليَّةِ))[٥].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٥١ – ٣٥٢، وينظر: البسيط في شرح الكافية، للحسن بن مُحمّد الاسترابادي ٢/ ٦٤٧– ٦٤٨، والبحث النَّحوي عند الأصوليِّين، لمصطفى جمال الدين ٢٥٧ .

(٢) في النحو العربي نقدٌ وتوجيه: ٣٠٩، وينظر: التراكيب اللغويَّة ١٧٦، وجملة الشرط عند النحاة والأصوليِّين العرب، د. مازن الوعر ١٥، والشرط في القرآن (رسالة ماجستير)، عبد العزيز علي صالح المعيبد ٥٩، وتطوّر دراسة الجملة العربيَّة بين النحويِّين والأصوليِّين، د. صالح الظالمي ٢٢١ .

(٣) الأصول: ٢/ ١٧٩ .

* لا يلزمُ أن يكونَ جوابُ الشرط جملة فعليَّة، بل يجوزُ أن يكونَ اسميّةً، أو إنشائيَّة .

(٤) شرح المفصّل: ١/ ١٧١ .

(٥) مغني اللبيب: ٣٥٨ .

والحقُّ أنَّ القولَ بوحدةِ التركيبِ الشرطيِّ، واستقلاله، أمرٌ لا مفرَّ منه، على الرغمِ من إقرارِنا بتركيبِهِ من جملتين؛ وذلك لتلازم هاتين الجملتين وشدَّة ارتباطهما، وعدم تأديةِ المعنى بأحدهما من دونِ ذكر الأخرى، فهما تركيبٌ واحدٌ مُستقلٌّ له خصائصُهُ وسِماتُهُ التي ينمازُ بها، وتتجلَّى وحدةُ التركيبِ الشرطي في مواضعَ كثيرةٍ من دراستنا هذه، إذ قامَ البحثُ أساسًا على دراسةِ التركيبِ بطرفيه معًا، وبيانِ أهمِّ الأنماطِ والصُوَرِ التي وردتْ في هذين الطرفين، ونجدُها أكثرَ وضوحًا عند دراستنا لِظَاهِرَةِ التوسُّعِ في التركيبِ الشرطي، فمهما عطفتَ على فعلِ الشرطِ، أو جوابهِ فهو يبقى طرَفًا واحدًا، أو جملةً واحدةً غيرَ تامَّةٍ، لا تستقيمُ ولا تتِمُّ إلاّ بذكرِ الأخرى.

الفصل الأول

الشرط الجازم وتراكيبه

القسم الأول

أدوات الشرط الجازمة

تُعدُّ الأدوات الشرطيَّة الركنَ الأساس الذي يقوم عليه التركيب الشرطي، ومنها أدوات الشرط الجازمة، إذ اهتمَّ النحويُّون بها، وقدَّموها في دراستهم لأدوات الشرط؛ لِمَا يُمثِّلُهُ العملُ النحويُّ – في أبواب النحو عمومًا، والجزم في باب الشرط خصوصًا – من أساسٍ في تقسيمات النحويِّين لأبواب النحو المختلفة، فعملُ الجزم كان سببًا في إلزام النحويين على جعل موضوع الشرط (الجازم وغير الجازم) في باب الجوازم، أو الجزاء كما سمَّاه سيبويه(١)، ومن تلاه(٢).

وقد هيمن الجانب الشكلي على تصنيف الشرط وأدواته، كما هو الحال في أبواب النحو الأُخَر، إذْ قُسِّمت أدوات الشرط – من حيث العمل – إلى جازمة وغير جازمة، وصُنِّفت إلى ماهو حرف، وإلى ماهو اسم، ونحنُ لا نخالف هذا التقسيم العام(٣)، إلاّ أنَّنا نُشيرُ إلى أنَّ كثيرًا من النحويين، اعتمد في تقسيمه أدوات الشرط على المعنى، الذي تؤدِّيه الأداة في الجملة، منصرفًا عن التصنيف المُعتاد للأدوات (حرفيَّة، واسميَّة، ومختَلَفٌ فيها)(٤)، إلى الجوانب الدلالية التي تحملها الأداة، منها على سبيل التمثيل: ما وُضِعَ في أصله للدلالة على شيءٍ يَعقِلُ غالبًا، فإذا تضمَّن معه معنى الشرط، صار أداةً شرطيَّةً للعاقل، جازمة، وهي

---

(١) ينظر: الكتاب 3/ 63 .

(٢) ينظر: المقتضب 2/ 45، والجمل، للزجَّاجي 211، والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي 2/ 171.

(٣) هذا التقسيم (الجازمة، وغير الجازمة) لم يظهر بشكل واضح في كتب النَّحو الأُوَل، وإنَّما يُفهَمُ من طريقتهم في دراسة الأدوات الشرطيّة، من غير أنْ يكون لهم قصدٌ مباشر إلى تقسيمها، والذي أسهم في شيوع هذا التقسيم هو الكتب التعليميَّة التي أُلِّفت في عصورٍ متأخِّرة، كألفيَّة ابن مالك وشُروحها. ينظر: الجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب 113، وفي التركيب اللغوي 68 .

(٤) قسمٌ من النَّحويِّين قسَّم أدوات الشرط بحسب لحوق (ما) المزيدة فيها على ثلاثة أقسام: قسمٌ تلزمه (ما)، وقسمٌ لا تلزمه (ما)، وقسمٌ أنت فيه بالخيار. ينظر: شرح جمل الزجَّاجي، لابن عصفور 2/ 197، والمقرَّب، لابن عصفور 300– 301، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، للمرادي 4/ 1276، وشرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك 3/ ٥٨ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٠، وفرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة، للحلبي 2/ 782– 783.

الأداة (مَنْ)، ومثلها بقية الأدوات[١]، أي النظر في ما وُضِعَت له الأداة في الأصل، ثمَّ تضمينها معنى الشرط .

وقد ورد الشرط الجازم في نهج البلاغة في (خمسمائة وثلاثة وثمانين) موضعًا، توزَّع على (ثمان) أدواتٍ، هي: (إنْ، مَنْ، ما، متى، أيّ، مهما، حيثما، أينما) مرتبة بحسب كثرة استعمالها فيه، وهي:

(١) - إنْ :

هي أمُّ أدوات الشرط، وغيرها من أخواتها محمولٌ عليها، مُشبَّهٌ بها، داخلٌ عليها، قال المُبرِّد (ت٢٨٥هـ): ((فَحرفُها في الأصلِ (إنْ)، وهذه كلُّها دواخل عليها... ، لاجتماعها في المعنى))[٢]، وقال ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) في باب الشرط: ((وحرفُهُ المستولي عليه (إنْ)، وتُشبَّهُ به أسماءٌ وظروف))[٣] . وأمَّا القول بأنَّها أمُّ الأدوات الشرطيَّة، فقد أقرَّه الجميع[٤]، وعلَّل سيبويه ذلك نقلاً عن الخليل (ت١٧٥هـ)، بقوله: ((وزعم الخليل أنَّ (إنْ) هي أمُّ حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قُلْتَ ذلك؟ فقال: من قبَلِ أنِّي أرى حروف الجزاء قد يتصرَّفْنَ، فيكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يُفارِقُهُ (ما)، فلا يكون فيه الجزاءُ، وهذه على حالٍ واحدة أبدًا، لا تُفارقُ المجازاةَ))[٥].

والظاهرُ أنَّ النحويِّين لم يكتفوا بتحليل الخليل في أصالتها، فقد ذكر كثيرٌ من النحويين خصائصَ مختلفة اتَّصفت بها الأداة (إنْ) – سنعرضها لاحقًا – ولاشكَّ في أنَّ هذه الخصائص هي التي جعلتها أُمَّ الباب، والأساس في عمل الشرط.

---

(١) ينظر هذا التقسيم في: شرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥١ –٣٥٤، وشرح التصريح، للأزهري 4/١٨٥ – ١٨٦، وفرائد العقود العلويَّة 2/ 768 – 771، والنحو الوافي، لعباس حسن 4/ 322– 326 .

(٢) المقتضب: 2/ 45 .

(٣) اللمع في العربية: 94 .

(٤) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد، لابن ولاّد 180، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٠/ ٧٦، والمقتصد 2/ 1119، 1123، وشرح المفصّل 8/ 81، وشرح الرَّضي على الكافية 4/ 86، وارتشاف الضرب، لأبي حيَّان 1862/4، والجنى الداني، للمرادي 208، وتوضيح المقاصد 4/ 1274، وشرح التصريح ١٨٢/٤ ، وهمع الهوامع 2/ 545، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٨ .

(٥) الكتاب: 3/ 63، وينظر: المقتضب 2/ 49، والعلل في النحو، لابن الورّاق 278، وشرح المفصّل 8/ 81– 82، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٨. وأراد الخليل في تعليله هذا (إنْ الشرطيَّة) لا غير؛ لأنَّ (إنْ) قد تأتي لمعانٍ أُخَر، منها: (إن النافية، وإن المخففة من الثقيلة، وإن المزيدة...) .

وقد وردت (إنْ) في نهج البلاغة في (ثلاثمائة وثلاثة) * مواضع، وكانت متصدّرةً للتركيب الشرطي في (مئتين وواحد وسبعين) موضعًا، وغير متصدّرةٍ في (اثنين وثلاثين) موضعًا، وهذا يعزّزُ الرأي القائل بضرورة الصدارة لأدوات الشرط، قال ابنُ السَّرَّاج: (("إنْ" التي للجزاء لا تكون إلاّ صدرًا، ولابُدَّ من شرطٍ وجوابٍ، فالجزاءُ مُشبَّهٌ بالمبتدأ والخبر، إذْ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتمُّ الكلام إلاّ بالجميع، فلا يجوز أن تُقدِّمَ ما بعدها على ما قبلها))[١].

وقد اجتمعت في (إنْ) – من بين أخواتها – خصائصُ جعلتها (أمَّ الباب) – كما قلنا آنفاً– ويكفيها تميُّزاً كونُها حرفَ الشرط الوحيد المُجمع عليه؛ إذ لا نجدُ خلافاً في حرفيَّتها أبداً، قال السُّيوطي: ((أدواتُ الشرط كلُّها أسماءٌ إلاّ (إنْ)، فإنَّها حرفٌ بالاتفاق))[٢]، والمُلاحَظُ أنَّ خصائصَها قد توزَّعت على جميع مكوِّنات التركيب الشرطي (إنْ، فعل الشرط، جواب الشرط)، وما يعتري هذا التركيب من عوارضَ تركيبيَّةٍ، قد لا نجدُ لها نظيراً في أدوات الشرط الأُخَر، وهذه الخصائصُ – وفقًا لِمَا ورد في نهج البلاغة – هي:

أوّلاً: ما يتعلّقُ بالدّلالة:

أ_ دُخولُها على المعاني المُحتملة:

تدخُلُ (إنْ) على أمرٍ غيرِ مقطوعٍ بحصوله، أي تُستعمَلُ في المعاني المحتملة، المشكوك فيها، أو المستحيلة، أو المعلومة لكنَّها مبهمة الزمن؛ ولهذا لا يصحُّ أن تدخُلَ على محقَّق الوجود إلاّ لغرضٍ بلاغي[٣]، قال المبرِّد: (("إنْ" إنَّما مَخْرَجُها الظنُّ والتوقُّع فيما يُخْبِرُ به المُخبر))[٤]، لذا كان الزمنُ في (إنْ) بالأفعال المستقبلة؛ لأنَّها قد توجَدُ، وقد لا توجَدُ[٥].

---

* ينظر ملحق الأدوات/ رقم (١)

(١) الأصول: 2/ 236، وينظر: المفصّل ٤٣٩ – ٤٤٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري ٥١٤/٢ (المسألة/ ٨٧)، وهمع الهوامع 2/ 559 .

(٢) همع الهوامع: 4 /٣٣٢، وينظر: شرح ابن طولون الدِّمشقي 2/ 232، وحاشية الخُضري 2/ 187، وفرائد العقود العلويَّة 2/ 782 .

(٣) ينظر: المفصّل ٤٣٩، وارتشاف الضرَب 4/ 1866، والبرهان في علوم القرآن 2/ 360، ومعاني النحو 4/ 59، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني، د. محمد طاهر الحمصي 350 .

(٤) المقتضب: 2/ 55 .

(٥) ينظر: شرح المفصّل 9/ 92 .

فمن المعاني المحتملةِ الوقوع في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿**فَإِن قَـٰتَلُوكُم فَٱقْتُلُوهُمْ**﴾ [البقرة/ من الآية191][1]، ووجهُ الاحتمال فيه أنَّ القتال قد يحدُثُ، وقد لا يحدُثُ، ومن أمثلة الدلالة الاحتماليَّة في نهج البلاغة، قول الإمام علي (عليه السلام) من كتابٍ له إلى جرير بن عبد الله البجلي لمَّا أرسله إلى معاوية: ((**أَمَّا بَعْدُ فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَاحْمِلْ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْفَصْلِ وَخُذْهُ بِالْأَمْرِ الْجَزْمِ ثُمَّ خَيِّرْهُ بَيْنَ حَرْبٍ مُجْلِيَةٍ أَوْ سِلْمٍ مُخْزِيَةٍ فَإِنِ اخْتَارَ الْحَرْبَ، فَانْبِذْ إِلَيْهِ وَإِنِ اخْتَارَ السِّلْمَ، فَخُذْ بَيْعَتَهُ**))[2]، فالمعنيُّ في هذا النص (معاوية) كان أمام خيارين (احتمالين): إمَّا اختيار الحرب، وإمَّا السِلْم، وقد منحتْ (إنْ) التركيب الشرطي دلالةً احتماليةً غير مقطوعٍ بها، لم يكن التركيبُ يكتسبُها لو كانت الأداةُ غير (إنْ).

ومن المعاني المشكوك في حصولها، قولُهُ تعالى: ﴿ **وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى** ﴾ [الأعراف/ من الآية 143][3]، ومن ذلك قول الإمام (عليه السلام): ((**إِنْ كُنْتَ صَادِقًا أَيُّهَا الْمُتَكَلِّفُ لِوَصْفِ رَبِّكَ، فَصِفْ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَجُنُودَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ فِي حُجُرَاتِ الْقُدُسِ مُرْجَحِنِّينَ**[4]))[5]، وفيه يُخاطبُ الإمام مَنْ أراد أن يتكلَّفَ لوصفِ ربِّهِ، قائلاً: إنْ كنت صادقًا في أنَّكَ قد وصلتَ إلى معرفة صفتِهِ، فصِفْ لنا الملائكة، فإنَّ معرفةَ ذات المُلك أهونُ من معرفة ذات الأوَّلِ سبحانَهُ[6]، وهذا من الأمور المشكوك فيها، أو المستحيلة، فاستعمال الإمام (عليه السلام) للأداة (إنْ) جاء مناسبًا لسياق النصِّ المُبْهَم، ولو وُضِعَت الأداة (إذا) موضع الأداة (إنْ)، لكان الشرط مقطوعًا به، وهذا غيرُ ممكنٍ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 1/ 479، والكشَّاف، للزمخشري 1/ 396، 397، ومجمع البيان، للطبرسي 1/ 134، والبحر المحيط، لأبي حيان 3/ 69، والبرهان في علوم القرآن 2/ 362، ومعاني النحو 4/ 59 .

(٢) شرح النهج، لابن أبي الحديد: 14/ 226 . وقولُهُ: احمِلْهُ على الفَصْل، أي: على أمرٍ فيْصَل، إمَّا البيعة، أو أن يأذن بالحرب، وخُذْه بالأمر الجزم، أي: الأمر المقطوع به، وحربٌ مُجْلِيَة: تجلي المقهورين فيها عن ديارهم، وسلمٌ مُخزية، أي: فاضحة . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 1/ 479، والكشَّاف 2/ 504- 505، والبحر المحيط 4/ 381- 382، والبرهان في علوم القرآن2/ 360، ومعاني النحو 4/ 59 .

(٤) مُرْجَحِنِّين: مائلين إلى جهة، خضوعاً لجلال البارئ سبحانه، ارجَحَنَّ الحجر، إذا مال هاوياً . ينظر: شرح النهج 10/ 259، ولسان العرب، (رجحن) ٥/ ١٤٣، وتاج العروس 35/ 80 .

(٥) شرح النهج: 10/ 258 .

(٦) ينظر: المصدر نفسه 10/ 259 .

ومن المعاني المستحيلة قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف/ 81][1]، ومنها في نهج البلاغة، قول الإمام علي (عليه السلام) حين عزّى قومًا عن ميِّتٍ مات لهم: ((**وَقَدْ كَانَ صَاحِبُكُمْ هَذَا يُسَافِرُ فَقَالُوا: نَعَمْ، فقَالَ: فَعُدُّوهُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَإِنْ قَدِمَ عَلَيْكُمْ وَإِلاَّ قَدِمْتُمْ عَلَيْهِ**))[2]، فقدومُهُ عليهم من الأمور المستحيلة – في ضوء القضاء الإلهي بانصرام الدُّنيا وفناء من فيها، وما عدا هذا القضاء، فإنَّ الله تعالى قادرٌ على كلِّ شيء، ولا يستحيل عليه فعل شيء – التي لا يمكنُ أن يقبلها عاقلٌ؛ لأنَّ الرَّجُلَ قد ماتَ، ولن يرجعَ إلى الحياةِ الدُّنيا مُجدَّدًا، وهذا لا يعني أنَّ الإمامَ لم يعلم أنَّه لن يقدمَ عليهم أبدًا، وإنَّما أراد أن يُشبِّهَ سفرَهُ الدائم، الذي لا رجعةَ فيه، بسَفَرِهِ المُعتاد الذي اعتاده في حياته الدُّنيا.

وفي ضوء ماتقدَّمَ يُمكننا القول: إنَّ هذه المعاني جميعها مستفادة من دخول (إنْ) في التركيب الشرطي، تشترك في الدلالة على الإبهام والعموم، الذي تنوَّع بحسب السياق إلى شكٍّ، واحتمالٍ، واستحالةٍ، وهذا هو الأصلُ في دلالتها، وقد تدخُلُ (إنْ) على ما هو مُتيقَّنٌ، ومقطوعٌ به، لغرضٍ بلاغيٍّ، جاء في حاشية الصبَّان: (("إنْ" قد يؤتى بها للشرط المُحقَّق لنُكتةٍ، كالتهييج في الآية الأولى – أي: قوله تعالى: ﴿ **فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ** ﴾ [الأعلى/9]– كما تقول لابنك: إنْ كنتَ ابني فافعلْ كذا...))[3]. وبهذا الخُرُوج عن مقتضى الظاهر، تكون الأداة (إنْ) مُشابهةً للأداةِ (إذا) في الدلالة على القطع، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش، إذْ قال: ((ورُبَّما استُعمِلَتْ (إنْ) في مواضع (إذا) و(إذا) في مواضع "إنْ"))[4]، وهذا التشابهُ الدلاليُّ بين الأداتين[5]، يدفعنا إلى النظر في دلالات السياق، وقرائن الأحوال، للتفريق بين

---

(١) ينظر: الكشَّاف 5/ 458 – 459، ومجمع البيان 9/ 142– 143، والبحر المحيط 8/ 28– 29، وبدائع الفوائد ٦٦، والبرهان في علوم القرآن 2/ 365، ومعاني النحو 4/ 59 .

(٢) شرح النهج: 19/ 136 .

(٣) 4/ 13، والمزيد من هذه الأغراض البلاغية، تنظر في: مفتاح العلوم، للسكَّاكي 346 – 350، والبرهان في علوم القرآن 2/ 360 – 362، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني 360 – 362، والكواكب الدرّيَّة على متمّمة الأجروميّة ، شرح للشيخ محمد الأهدل 500/1 ومعاني النحو 4/ 60 – 61 ، وجواهر البلاغة، للدكتور أحمد الهاشمي 152 .

(٤) شرح المفصَّل: 9/ 92 .

(٥) التشابه يكون من وجهين: أحدهما: جزئي، وهو خروج (إنْ) عن مقتضى الظاهر كي تشابه (إذا) في الدلالة على القطع، والآخر: كُلِّي، وهو التشابه في تعليق شيءٍ على آخر في المستقبل.

الدَّلالتين،فـــ((القرائنُ وحدها هي التي تُعيِّنُ اليقينَ، أو الظنَّ، أو الشكَّ، أو الاستحالةَ، مع الدلالة على الشرطيَّة في كلِّ حالة))[١].

ومن أمثلةِ الدلالة على القطع في القرآن الكريم، قولُهُ تعالى: ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ** ﴾ [البقرة/ من الآية24][٢] فالشرطُ هنا واجبُ التَحقُّق، وإنَّما جيءَ بـــ(إنْ) التي هي للشكِّ، دون (إذا) التي هي للوجوب، تهكُّماً بهم، كما يقولُ القائل: (إنْ غلبْتُكَ لمْ أُبْقِ عليك)، وهو يعلمُ أنَّه غالبُهُ، وواثِقٌ من نفسِهِ بالغَلَبَة، ومُتيقِّنٌ من ذلك[٣]، فالتهكُّم هو الغرضُ البلاغيُّ الذي أفاده القطع في دلالة (إنْ)؛ إذ إنَّ الله سبحانَهُ وتعالى يعلمُ بأنَّهم لم يفعلوا، ولن يفعلوا (الإتيان بسورةٍ من مثل القرآن)، لذا أوجب عليهم ترك ذلك الأمر، وحذَّرهم في الوقت نفسِهِ، تهكُّمًا بهم، وتعجيزًا لهم.

وقد وردت في نهج البلاغة أمثلةٌ كثيرة لدُخول (إنْ) على أمرٍ مُتيقَّنٍ مقطوعٍ به – غالبًا ما يتَّصفُ بالإبهام من جهة الزمن – ، ومن أمثلة المعاني المقطوع بها، المُبهمة الزمن، قولُهُ (عليه السلام): ((**فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُسَائِلُكُمْ مَعْشَرَ عِبَادِهِ عَنِ الصَّغِيرَةِ مِنْ أَعْمَالِكُمْ وَالْكَبِيرَةِ وَالظَّاهِرَةِ وَالْمَسْتُورَةِ فَإِنْ يُعَذِّبْ فَأَنْتُمْ أَظْلَمُ وَإِنْ يَعْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ**))[٤]، فإنَّ العذابَ والعفوَ يقعان من الله تعالى، وهما فعلان مقطوعٌ بهما، أمَّا زمنُهُما فليس معلومًا أبدًا – حتى إذا وقعا في الحياة الدنيا – والذي سَمَحَ بدخول (إنْ) على أمرٍ مقطوعٍ به، هو الإبهام الذي أحاطَ بزمَنِ النص.

ومنها قولُهُ (عليه السلام) في ذمِّ القاعدين من أصحابِهِ: ((**فَوَاللَّهِ لَئِنْ جَاءَ يَومِي – وَلَيَأْتِيَنِّي – لَيُفَرِّقَنَّ بَيْنِي وَبَيْنِكُمْ وَأَنَا لِصُحْبَتِكُمْ قَالٍ وَبِكُمْ غَيْرُ كَثِيرٍ**))[٥]، اجتمع القسمُ مع الشرط في هذا النص، وهو لا يؤثِّرُ في دلالة الشرط، بل يزيدُها تأكيدًا[٦]، وفي هذا النَّص دخلت (إنْ) على

---

(١) النحو الوافي: 4/ 326 .

(٢) ينظر: الكشَّاف 1/ 223، ومجمع البيان1/ 144، 149، والبرهان في علوم القرآن 2/ 360– 361، ومعاني النحو 4/ 60 .

(٣) ينظر: الكشَّاف 1/ 223، والبحر المحيط 1/ 248 .

(٤) شرح النهج: 15/ 97 .

(٥) المصدر نفسه: 10/ 245 . القِلَى: البُغْض، والكَثْرَةُ: نقيض القِلَّة، والكَثْرَةُ: نماء العدد. ينظر: المصدر نفسه ١٠/ ٢٤٧ .

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٤ ، وشرح المفصَّل ٩/ ٩٠، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني 439 .

ما هو مقطوعٌ به (مجيء الموت)، وهو من مواضع (إذا)، إلاّ أنَّ زمانَهُ لمَّا لم يكن مُتعيِّنًا، جاء استعمال (إنْ) فيه[١].

أمَّا الغرضُ البلاغيُّ الذي نتلمَّسُهُ من استعمال (إنْ) بدلاً من (إذا) هنا، فهو أنَّ الإمام (عليه السلام) لم يشأْ أن يقطَعَ بكلامِهِ قطعًا باتًّا (أي: إنَّه متى ما جاءه الموت، فهو الفاصلُ بينه، وبين أصحابِهِ، والنهايةُ لكلِّ شيءٍ يربطُهُ بهم، وأنَّهُ كان كارهاً لِصُحبتِهِم...)، فهو أرادَ أن يضعَ مجالاً زمنيًّا بين الأداة (إنْ) وتحقُّق وقوع الشرط (مجيء الموت)؛ لكي يسمحَ لهم بتصحيحِ أوضاعِهِم، وتدارك أمورِهِم، عسى أن يرجعوا إلى رُشدِهِم، ويقفوا معهُ ويؤازرُوهُ في جهادِهِ، وهذا المجالُ الزمنيُّ لا يتحقَّقُ مع الأداة (إذا)؛ لأنَّها تدخُلُ على مقطوعٍ به، وفيها توقيتٌ ليس مثلَهُ في حروفِ المُجازاةِ، إذ تكونُ شرطًا في وقتٍ مؤقَّتٍ، لذا سُمِّيَتْ بـــ(المؤقَّتة)[٢]. على الرغم من أنَّهُ لا يرى فيهم موضعَ صِدْقٍ، بدلالةِ استعماله لفظة تأكيدٍ، لتحقيق الموت (وليأتينِّي)، التي قال عنها ابن أبي الحديد المعتزليّ (ت٦٥٥هـــ): ((وأدخَلَ حَشوَةً بين أثناء الكلام، وهي (وليأتينِّي) وهي حشوةٌ لطيفةٌ؛ لأنَّ لفظة (إنْ) أكثرُ ما تُستَعمَلُ لِمَا لا يُعلَمُ حصوله، فلمَّا قال: (لئن جاء يومي)، أتى بلفظةٍ دالَّةٍ على أنَّ الموضعَ موضعُ (إذا)، لا موضع (إنْ)، فقال: (ولْيأتينِّي)))[٣].

ب _ دلالة الارتباط الشرطي (التعليق):

لم تقتصر الوظيفةُ الدلاليَّة للأداةِ (إنْ) على المعاني التي تتولَّدُ من دخولها على التركيب، بل هناك جانبٌ دلاليٌّ مُهمٌّ هو الرَّبطُ، أو التعليقُ بين طَرَفي التركيب، فـــ((قد كانت اهتماماتُ سيبويه بالجزاء وجوابِهِ منطلقةً من مبدأ مُهمٍّ جدًّا، وهو مبدأُ (التعليق binding)، ذلك المبدأ الذي ينظرُ إلى الظاهرةِ الشَرطيَّة نظرةً نسيجيَّةً متلاحمةً بعيدةً كلَّ البُعدِ عن النظرة (التفكيكيَّة)، آخذًا بالحُسبانِ أيضًا المُسبِّبَ والمُسبَّبَ))[٤].

وعلى الرغم من شمول هذه اللازمة التعليقيَّة باب الشرط عمومًا، لكنَّها في الأداة (إنْ) تكون ذات أهميَّةٍ خاصَّةٍ، كونُها- أي:(إنْ) - إذا وقَعَتْ في التركيب الشرطي فإنَّها تدل

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم 168، وشرح المفصّل 9/ 92، والبرهان في علوم القرآن ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) ينظر: المقتضب 2/ 54، والانتصار لسيبويه على المبرِّد 180، والصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس 193 .

(٣) شرح النهج: 10/ 247 .

(٤) جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب: 38 .

على ربطِ طَرَفَيِّ التركيب الشرطي[١]، وتعليق أحدهما على الآخر – وهي الأصل في ذلك – يقول عبد القاهر الجرجاني: ((والجزاءُ بـــ(إنْ) موضوعٌ على أنَّ أحدَ الأمرينِ مُفتقرٌ إلى الآخر في كونه، إذا قُلتَ: إن تُكْرِمْني أشْكُرْكَ، فكلٌّ واحدٍ من الشكرِ والإكرام مُفتقرٌ إلى صاحبِهِ في وجودِهِ – وانتفاءُ أحدِهِما يُوجبُ انتفاء الآخر))[٢].

ولأنَّها أمُّ الباب، فما يُقاسُ عليها يُقاسُ على أخواتها، لذا التعليقُ ليس حصرًا عليها، بل هو يعني مفهوم الشرط أصلاً، إلاّ أنَّها وُضِعَت في الأصلِ لهذا الغَرَضِ ((لتعليق الجواب على الشرط تعليقًا مُجرَّدًا، يُرادُ منه الدلالةُ على وقوع الجواب وتحقُّقِه، من غير دلالةٍ على زمانٍ، أو مكانٍ، أو عاقلٍ، أو غير عاقلٍ، مع دلالتها على الشكِّ، أو الاستحالة))[٣]، وهذا هو الفرق بين وظيفتها النحويَّة، ووظائف أخواتها اللواتي يشتركنَ بوظائفَ نحويَّة أخرى زيادةً على وظيفةِ التعليق، على الرغم من أنَّ بعض النحويين حاول أن ينسبَ هذه الوظيفة إلى أدوات شرطيَّةٍ أُخَر، منها: الأداةُ (إذْ ما)، وهي أوَّلُ أداةٍ رافقت (إنْ) في الحرفيَّة، واختُلِفَ فيها[٤]، إلاّ أنَّها لم تحتملْ ما احتملته (إنْ) من ثبات الخصائص، ويمكنُ أن نُعلِّلَ سبب ذلك، بقلَّة استعمالها من جهةٍ، وبالخلاف في تصنيفها من جهةٍ أخرى.

أمَّا التعليقُ في باب الشرط، فهو مُرادفٌ لمعنى الشرط، ولهذا حدَّدَ المبرِّدُ معنى الشرط بقوله: ((ومعنى الشرط وقوعُ الشيء لوقوع غيرِهِ))[٥]، أي: إنَّ الشيءَ الأوَّلَ: مُنزَّلٌ منزلةَ السَبَب، والثاني: مُنزَّلٌ منزلةَ المُسبِّب، يتحقَّقُ الثاني إذا تحقَّقَ الأوَّلُ، وينعدم الثاني إذا انعدم الأوَّلُ؛ لأنَّ وجودَ الثاني مُعلَّقٌ على وجود الأوَّل[٦]، نحو قولك: إنْ تجتَهِدْ تنْجَحْ، فالنجاحُ مُتوقِّفٌ على الاجتهاد والمثابرة، يتحقَّقُ بتحقُّقِهِ، وينعدمُ بانعدامِهِ . وإذا نظرنا إلى

---

(١) كلُّ أدوات الشرط الأُخَر لها وظائف نحويةٌ أصلية أُخَر، تشترك مع وظيفة التعليق، باستثناء (إذْ ما) في من قال بحرفيَّتها .

(٢) المقتصد: 2/ 1119 .

(٣) النحو الوافي: 4/ 326 .

(٤) فمنهم من قال: بأنَّها حرفٌ كـــ (إنْ)، ومنهم من قال: بأنَّها اسمٌ، والخلاف فيها يُنظرُ في: الأزهية في علم الحروف، للهروي 97 – 98، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك 3/ 1622، ورصف المباني، للمالقي 148 – 149، والجنى الداني 191، ومغني اللبيب 91، وشفاء العليل، لأبي عبد الله السلسيلي 3/ 953 ، وأسلوب (إذْ) في ضوء الدراسات القرآنيّة والنَّحويَّة، د. عبد العال سالم مكرم 81 – 85 .

(٥) المقتضب: 2/ 45 .

(٦) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه 307 .

قولِهِ تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال/ من الآية 38] نجد أنَّ تحقُّقَ الغفران متوقِّفٌ على انتهائهم عن كُفرِهِم.

ومن أمثلةِ ذلك في نهج البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام): ((**فَإِنْ حَدَثَ بِحَسَنٍ حَدَثٌ وَحُسَيْنٌ حَيٌّ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ وَأَصْدَرَهُ مَصْدَرَهُ**))[١]، أي: إنَّ قيامَ الحُسين (عليه السلام) بالأمرِ مُعلَّقٌ على وفاة أخيه الحسن (عليه السلام).

فجملةُ الشرط سببٌ في جملة الجواب – وهذا هو الأصل – ، ولكن هناك نصوصٌ كثيرةٌ لم يأتِ فيها ارتباط جُملتي الشرط وجوابه على سبيل السببيَّة، ولا مُتوقِّفًا عليها، سواءٌ أكانَ في القرآن الكريم أم في نهج البلاغة، فمن القرآن الكريم، قولُهُ تعالى: ﴿ **إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ** ﴾ [المائدة/ من الآية 118] فهُمْ عبادُهُ عذَّبهم، أو رحمهم، قال الرضي: ((فلا يغُرَّنَّكَ قولُ بعضِهِم: إنَّ الشرط سببُ الجزاء))[٢]، وعلَّلَ ذلك في موضعٍ آخر قائلاً: ((لأنَّهُ قد لا يكون مضمون الجزاء مُتعقِّبًا لمضمون الشرط، بل يكونُ مُقارنًا له في الزَمان، نحو: (إنْ كان هناك نارٌ كان احتراقٌ)... و(إنْ كان الإنسانُ ناطقًا فالحمارُ ناهق)))[٣].

ومثالُهُ في نهج البلاغة قولُهُ (عليه السلام): ((**إِنْ أَبْقَ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي وَإِنْ أَفْنَ فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي وَإِنْ أَعْفُ فَالْعَفْوُ لِي قُرْبَةٌ وَهُوَ لَكُمْ حَسَنَةٌ**))[٤] . إنَّ جملة جواب الشرط في التراكيب الشرطيَّة المتقدِّمة: (فأنا وليُّ دمي، فالفناءُ ميعادي، فالعفو لي قربة....)، ليست مسبَّبةٌ عن جملةِ الشرط، فبقاءُ الإمام (عليه السلام) حيًّا، ليس سببًا في ولاية نفسِهِ، فهو وليُّ نفسِهِ قبل شرط البقاء، ولا موتُهُ هو السبب في تحديد الفناء موعدًا له من دون غيره، فالفناءُ موعدُ الجميع، وحتَّى عفوُهُ لم يكنْ سببًا في كونه قربةً له، فالعفوُ عندَهُ عادةٌ ثابتةٌ. إذًا جميع الأجوبةِ المذكورة آنفًا مُتلازمةٌ مع شروطِها، لا تنفكُّ عنها أبدًا، فالعلاقة بين الشرطِ وجوابِهِ تلازميَّةٌ، وليست سببيَّةً، و((قد يحصل الربط بين نسبتين ربطًا لزوميًّا لاينفك، كما تقول: (إنْ طلعت الشمس أشرقت الأرض))) [٥] ، فإشراقُ الأرض ملازمٌ لطلوع الشمس، ومعنى التلازمِ هو الارتباط

---

(١) شرح النهج: 15/ 89 .

(٢) شرح الرَّضي على الكافية: 1/ 269 .

(٣) المصدر نفسه: 2/ 138 .

(٤) شرح النهج: 15/ 86 – 87، من كلامٍ له (عليه السلام) قاله قبل موته على سبيل الوصيَّة لمَّا ضربه ابن ملجم (لعنه الله) .

(٥) الفوائد الغياثيَّة في علوم البلاغة، للعلاّمة عضد الدين الإيجي: ٦٤ .

بين الحدثين بذاتٍ واحدة، أو مكانٍ واحد، أو زمانٍ واحد، ولكنَّهُ ارتباطٌ خالٍ من معنى السببيَّةِ[١].

ومن هنا يُمكنُنا القول: إنَّ الأداةَ (إنْ) قد اختُصَّتْ – في الجانب الدلالي – بخصائص لا تتوافرُ في أخواتها، وغالبًا ما تكونُ هذه الخصائص أسيرةَ القاعدة النحويَّةِ، بعيدةً عن مُرادِ المُتكلِّم، وغرضه في الكلام، لذا نجدُ في كُلِّ قاعدةٍ نحويَّةٍ دلاليَّةٍ، ما يُخالفُها في الاستعمال[٢]، ويذهبُ بها إلى أغراضٍ بلاغيَّةٍ، مخالفةً لمقتضى الظاهر، فرضتها حكمة المتكلم، وفصاحته، ولاسيَّما إذا ما علمنا أنَّ المتكلِّمَ – هنا – هو سيِّدُ البلغاء وباب العلم والحكمة.

ت – دلالتها الزَّمنيَّة:

معظم أدوات الشرط الجازمة تُخلِصُ زمنَ الفعل للاستقبال، فإذا جاء الفعل بعدها ماضيًا، توجَّهت دلالته إلى المستقبل، كقولك: (إنْ قُمتَ قُمْتُ) إنَّما المعنى: (إنْ تَقُمْ أَقُمْ)، فـــ(("إنْ" تجعَلُ الماضي مُستقبلاً، كما أنَّ (لم) إذا وَلِيَها المستقبلُ جَعَلَتْهُ ماضيًا))[٣]، غير أنَّها قد تأتي أحيانًا مع الزمن الماضي، ولكن في قِلَّة، وأوَّلُ من نُسِبَ إليه القولُ بدلالة الزمن الماضي في باب الشرط[٤] هو المُبرِّدُ، بشرط مجيء (كان) بعد الأداة؛ إذ إنَّها تبقى على مُضيِّها لفظًا ومعنًى، مُستدلاً بقوله تعالى: ﴿ **إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ** ﴾ [المائدة/ من الآية 116] ، قائلاً: إنَّ سبب ذلك هو قوَّة (كان)، وإنَّه ليس شيءٌ من الأفعال الواقعة بعد (إنْ) باستثناء (كان) إلاّ وكان معناه الاستقبال[٥] .

---

(١) أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم: 25، وينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظريَّة النظم، د. سناء حميد البيَّاتي ٣٨٥ .

(٢) يُمكنُ ملاحظة ذلك في خروج (إنْ) عن دلالتها الأصليَّة، وهي الشكُّ والاحتمال إلى الدلالة على القطع، وكذلك في مسألة التعليق، فليس الجوابُ دائمًا مُعلَّقًا على الشرط، كما أقرَّ الدرس النحوي ذلك .

(٣) الأصول: 2/ 158، وينظر: الخصائص، لابن جني 3/ 125، والمقتصد 2/ 1095– 1098، وشرح التسهيل 4/ 92، 93 ، ورصف المباني ١٠٤ .

(٤) باستثناء (لو)، و(لمَّا) الشرطيَّتين، فإنَّ الفعل بعدهما لا يكون إلاّ ماضيًا، فتعيَّن استثناؤه .

(٥) لم أجد رأيه في كتبه، وإنَّما ذُكِرَ في: الأصول 2/ 190، وشرح المُفصّل 8/ 82، وشرح التسهيل 4/ 92، وشرح الرضي 4/ 115، وارتشاف الضرب 4/ 1887، وشفاء العليل 3/ 967، والبرهان في علوم القرآن 2/ 357 .

وقد أنكر هذا المذهب جمهور النحويين[١]، قال ابن السَّرَّاج: ((وهذا الذي قاله أبو العبَّاس – رحمه الله – لستُ أقولُهُ، ولا يجوزُ أن تكون (إنْ) تخلو من الفعل المُستقبل؛ لأنَّ الجزاءَ لا يكون إلاّ بالمستقبل، وهذا الذي قال عندي نقضٌ لأصول الكلام))[٢]، لذا ما جاء ماضيًا بلفظ (كان)، أو غيرها، فهو مؤوَّلٌ بالمستقبل[٣].

وفي نهج البلاغة غلبت دلالة المستقبل على الفعل (كان) عند دخول (إنْ) عليه، ولكن في بعض النصوص احتفظت (كان) بدلالة (المُضي) على الرُّغم من دخول (إنْ) عليها، أي إنَّ الشرطَ جاءَ ماضيًا لفظًا ومعنى، ومنه قول الإمام علي (عليه السلام): ((**إِنَّمَا عَهْدُكُمْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ بِالْأَمْسِ يَقُولُ: إِنَّهَا فِتْنَةٌ فَقَطِّعُوا أَوْتَارَكُمْ وَشِيمُوا سُيُوفَكُمْ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَقَدْ أَخْطَأَ بِمَسِيرِهِ غَيْرَ مُسْتَكْرَهٍ وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَقَدْ لَزِمَتْهُ التُّهْمَةُ**))[٤]، إذْ يتبيَّنُ لنا الزمن الماضي بواسطة القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة التي تضمَّنها النص، فمن القرائن اللفظيَّة قولُهُ: (بالأمس، كان، قد + جملة فعلية فعلها ماض)، ومن القرائن المعنويَّة ما تضمَّنه السياق من حوادث ماضية، ذكرها ابنُ أبي الحديد بقوله: ((قال: أنتم بالأمس، يعني في واقعة الجمل، قد سمعتم أبا موسى ينهى أهل الكوفة عن نُصرتي، ويقول لهم: هذه هي الفتنة التي وُعِدنا بها، فقطّعوا أوتار قسِّيكم، وشيموا سيوفكم، أي اغمدوها، فإن كان صادقًا فما باله سار إليَّ ، وصار معي في الصَّف ، وحضر حرب صفين ... وإنْ كان كاذبًا فيما رواه من خبر الفتنة فقد لزمته التُّهم))[٥].

إذًا الزمن الشرطي – في الأداة (إنْ) وغيرها من أخواتها (الجازمة وغير الجازمة) – وإنْ غلبت عليه دلالة المستقبل إلاّ أنَّه لا تحكُمُهُ قاعدةٌ مُعيَّنة ثابتة، وإنَّما هو محكومٌ بسياقِهِ، وهذا ((التنوّع الزمني – في التركيب الشرطي – يعني أنَّ الزَّمنَ لايصدر عن الشرط بوصفه

---

(١) ينظر: الأصول 2/ 191، وأمالي ابن الحاجب 1/ 218، 219، وشرح التسهيل 4/ 92- 93، وارتشاف الضرب 4/ 1887، والبحر المحيط 1/ 102- 103، وبدائع الفوائد ٦٢،٦٣، والبرهان في علوم القرآن 2/ 357- 358، وحاشية الصبان 4/ 24 .

(٢) الأصول: 2/ 191، وينظر: شرح التسهيل 4/ 93 .

(٣) ينظر: شرح التسهيل 4/ 92، 93، وشفاء العليل 3/ 967، والبرهان في علوم القرآن 2/ 357 .

(٤) شرح النهج: 13/ 194 .

(٥) المصدر نفسه: 13/ 195- 196 .

أسلوبًا لغويًّا، ولا عن الأفعال بوصفها صيغًا زمنيَّةً، ولا عن الأدوات بوصفها قرائن زمنيَّة. بل عن ظرف السياق ودلالاته))[١] .

ولمجيء المستقبل بلفظ الماضي بعد الأداة (إنْ) أغراضٌ بلاغيَّةٌ، ذكرها أهلُ البيان، وبعض النحويين، منها: إنزال غير المُتيقِّن منزلة المُتيقِّن، وغير الواقع منزلة الواقع[٢]. وقد يدُلُّ الشرط على الحال، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ** ﴾ [البقرة/ من الآية 23] وهذا افتراضٌ لحالتهم آنذاك[٣]، ومثلُهُ قول الإمام علي (عليه السلام) مُخاطبًا معاوية بن أبي سفيان: ((**وَلَقَدْ عَلِمْتَ حَيْثُ وَقَعَ دَمُ عُثْمَانَ فَاطْلُبْهُ مِنْ هُنَاكَ إِنْ كُنْتَ طَالِبًا**))[٤]، أي: لو كُنتَ طالبًا حقًّا بدمِ عُثمان – الآن – لطَلَبته من أصحاب الجمل، ومن نفسِكَ أيضًا؛ لأنَّك خذلته، وكنت قادرًا على نُصرتِهِ، ويُسمَّى هذا النوع من الخطاب بـــ(أسلوب الإلهاب والتهييج)، مع دلالته على الحال غالبًا[٥].

ثانياً: ما يتعلَّقُ بخصائصها التركيبيَّة:*

أ_ التقديم والتأخير

اختلف البصريُّون والكوفيُّونَ في ترتيب أجزاء التركيب الشرطي، ونُتِجَ عن هذا الاختلاف تغيُّرٌ في مواقع الأداة (إنْ)، فتارةً تكونُ في مقدِّمة التركيب – وهو الأصل –، وأخرى في وسطهِ، حيث يسبقها كلام، ويتلوها كلام، ونحنُ لا يهمُّنا الخلافُ – في هذا الموضع – قدر اهتمامِنا بما اختصَّت به (إنْ) في تداعيات هذا الخلاف.

---

(١) الزمن واللغة، لمالك يوسف المطلبي: ٨٠ – ٨١، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسَّان ١٠٥ ، والفعل والزمن، د. عصام نور الدين ٢٠.

(٢) ينظر: الخصائص 3/ 105، ونتائج الفكر في النحو، للسهيلي 113، ومفتاح العلوم 351– 355، وبدائع الفوائد ١٣٦–١٣٩، ومختصر المعاني، للتفتازاني 92– 95، والبرهان في علوم القرآن 2/ 358، والبلاغة العالية (علم المعاني)، لعبد المتعال الصّعيدي ١٠١ . .

(٣) ينظر: معاني النحو: 4/ 58، وفعل الشرط دلالته وزمنه، بحث للدكتور فاضل السامرائي، مجلة الضاد: 112.

(٤) شرح النهج: 15/ 50 .

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن 2/ 361– 362، ومعاني النحو 4/ 58 .

* المراد هو خصائصها في مراتب التركيب الشرطي من حيث التقديم والتأخير، والحذف والذكر . وهذا التسلسل يلي التسلسل (أولاً) في الصحيفة (١٦) من البحث .

وأساس الخلاف بين الفريقين في مسألة تقديم الجواب، أو شيءٍ منه، ناتجٌ من خلافهم في صدارة الأدوات الشرطيَّة، فمذهبُ البصريين وجوبُ الصدارة لأدوات الشرط عمومًا[١]. وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّ الأصلَ في الجواب – عندهم – أن يكون مُقدَّمًا على (إنْ)، كقولك: (أضرِبْ إنْ تضْرِبْ)، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا، ولكنَّه عندما تأخَّر انجَزَمَ بالجوار[٢].

وقد عاملَ الفريقان الأداةَ (إنْ) – في مسألة التقديم والتأخير – معاملةً تختلفُ عن أخواتها، يقول المبرِّدُ: ((إذا كان الفعلُ ماضيًا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدَّمَ الجوابُ؛ لأنَّ (إنْ) لا تعملُ في لفظهِ شيئًا، وإنَّما هو في موضعِ الجزاء))[٣]، ويقصدُ بحرف الجزاء هنا (إنْ) وقد ضربَ أمثلةً على ذلك[٤]. وأمَّا (مَنْ، وما)، فإنَّهُ يرى منعَ توسُّطهما بين الشرط وجوابِهِ، يقول: ((فإنْ قُلتَ: آتي مَنْ أتاني، وأصنعُ ما تصنعُ – لم يكُنْ ها هنا جزاءٌ؛ وذلك أنَّ حروفَ الجزاء لا يعملُ فيها ما قبلَها))[٥]. وقال ابنُ السرَّاج عن الأدوات الأُخَر: ((وسائرُ ((وسائرُ الحروف فإنَّهُ يستحيل في الأسماء منها والظروف. من وجوهٍ في التقديم والتأخير))[٦].

ومن خصائصها في التقديم، جواز مجيء الاسم بعدها، وما جاء من ذلك مع غيرها من أخواتها فهو ضرورة[٧]، قال الصيمريُّ (من نحاة القرن الرابع الهجري): ((ويجوزُ أن يَلِيَ (إنْ) في الجزاء الاسمُ، ولا يجوزُ في غيرها ممَّا يُجازى به، كقولِكَ: (إنِ اللهُ أمكنني من

---

(١) ينظر: الأصول 2/ 236، والمقتصد 2/ 1109، والإنصاف ٢/٥١٤ (المسألة/ ٨٧)، وشرح التسهيل 4/ 86، وارتشاف الضرب 4/ 1879، وائتلاف النصرة، لعبد اللطيف الزَبِيدي 129– 130 .

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥١١ (المسألة/ ٨٧)، وأسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري 337– 339، وائتلاف النصرة 130، وظاهرة المجاورة في الدراسات النحويَّة ومواقعها في القرآن الكريم، د. فهمي حسن النمر 32 – 36.

(٣) المقتضب: 2/ 66 .

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٥) المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٦) الأصول: 2/ 159 .

(٧) أجاز قسم من النحويين ذلك في ضرورة الشعر، كقول عديِّ بن زيد:

فمتـــى واغـــلٌ يَنُـــبْهُمْ يُحيُّـــو ه، وتعطُـــف عليـــه كـــأسُ السَّـــاقي

فقد جاء الاسمُ (واغلٌ) بعد أداة الشرط (متى) للضرورة. ينظر: الكتاب 3/ 113، والمقتضب 2/ 74، والأمالي الشجرية 1/ 332، وضرائر الشعر، لابن عصفور207، وشفاء العليل 3/ 955، وخزانة الأدب، للبغدادي 1/ 456– 457.

فُلانٍ فعلْتُ به كذا وكذا) وفي التنزيل: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾ [التوبة/ من الآية6]))[١]. ومنه في نهج البلاغة قول الإمام علي(عليه السلام)، من كتابٍ له أرسله إلى مالك الأشتر:((فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِدًا))[٢]، فقد جاء الاسم (أَحَدٌ) بعد الأداة (إنْ) .

إذًا يمكنُ القول: إنَّ الأداة (إنْ) أينما وقعت، أفادت الدلالة على العلاقة الشرطيَّة، إذا كان معها حدثان يصلحان لتكوين هذه العلاقة؛ لأنَّها ببساطة أمُّ الأدوات الشرطيَّة، ومتمحِّضة لمعنى الشرط، أمَّا صور هذا التقديم والتأخير، فسنتناولها في القسم الثاني من هذا الفصل.

ب_ الحذف والذكر

(؟) حذفها وحدها أو مع فعل الشرط:

المشهور أنَّها لا تُحذَفُ، وعلى الرغم من ذلك، جوَّز قسمٌ من النحويين حذفَها وحدَها، أو مع فعل الشرط، فمن ذكر حذفها أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ)، والسيوطي، ولكنَّهما لم يُصرِّحا بمن أجاز ذلك[٣]، ثمَّ أبدى أبو حيَّان رأيه في حذفها قائلاً: ((وهذا قولٌ ضعيف، ولا تُبنى القواعد الكُلِّية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة))[٤]. أمَّا حذفها مع فعل الشرط، فهو إمَّا مُطَّردٌ كثيرٌ، أو جائزٌ قليل[٥]، فمثال الأوَّل ما وقع بعد الطلب، نحو قولك: (زُرْني

---

(١) التبصرة والتذكرة: 1/ 418، وينظر: الإنصاف ٢/ ٥٠٤ – ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥)، وشرح المفصل 9/ 100–102، وشرح الكافية الشافية 3/ 1598، 1599، وشرح التسهيل 4/ 74، وشرح الرَّضي على الكافية 4/ 92، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٠ .

(٢) شرح النهج: ١٧/ ٤٥ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب 4/ 1884، والأشباه والنظائر ٣/٢٤٩ – ٢٥٠ . ومثالُها محذوفةً مقدّرة لا تعمل، قولُ قولُ ذي الرُّمَّة:

وإنسانُ عينـــي يحسُـــرُ المـــاءُ تـــارةً فيبـــــدو وتـــــاراتٍ يجِـــــمُّ فيغـــــرَقُ

أي: إن يحْسِرِ الماء. ينظر: الديوان ٣٠٢ .

(٤) ارتشاف الضرب: 4/ 1884 .

(٥) ينظر: مغني اللبيب 605، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب2/ 353، 3/ 242 – 243، وشرح الأشموني 3/ ٥٩٢ .

أزُرْكَ)، فجُزِمَ الفعل المضارع (أزُرْكَ)؛ لأنَّه وقع في جواب الطلب، وعامل الجزم فيه عند معظم النحويين هو الشرط المقدَّر (إنْ تزُرْني) (١).

وقد قدَّر النحويون الأداة (إنْ) مع هذا الطلب، لِمَا تحتمله من مزايا في باب الشرط، إذ زعم الخليل نقلاً عن سيبويه: ((أنَّ هذه الأوائل – يقصد الطلب – كلَّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجوابُ؛ لأنَّه إذا قال: ائتني آتِكَ فإنَّ معنى كلامه: إنْ يكُنْ منك إتيانٌ آتِكَ))(٢)، فهي الأداة الوحيدة التي اختصَّت باستعمالها ظاهرةً ومُقدَّرةً، وفي ذلك قال ابنُ يعيش: ((ألا تراها تُستعمَلُ ظاهرةً، ومُضمرةً مُقدَّرة،....فأمَّا عملها ظاهرةً، فنحو قولك: (إنْ تُكرِمْني أُكْرِمْكَ)...وأمَّا عملها مُقدَّرةً، فبعد خمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرْض، والتمنِّي))(٣).

وحذفُ الأداةِ مع فعل الشرط على ما سبق بيانُهُ، يردُ كثيرًا في القرآن الكريم(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ** ﴾ [آل عمران/ من الآية31]، أي: فإنْ تتَّبعوني يُحْبِبْكُمُ الله، ومنه في نهج البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام): ((**ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُبَصِّرْكَ اللَّهُ عَوْرَاتِهَا**))(٥)، فقد جُزِمَ الفعل المُضارع (يُبصِّر)، كونه وقع جوابًا لفعل الأمر (ازهَدْ)، والتقدير هو: (إنْ تزْهَدْ في الدنيا يُبَصِّرْكَ...)، ولكنَّ هذا التأويل يُبعدُ النصَّ عن غرضِهِ؛ إذ إنَّ المُرادَ إيقاعُ الفعل من المأمورِ به، وإطماعه بالجزاء الذي تتوقُ النفسُ إلى التنعُّمِ به، وجعله واقعًا، لا مُتوقَّعًا، أو مُحتملاً، أو مُعلَّقًا كما في دلالات الأداة (إنْ)، ولذلك لم يرد النصُّ بصيغة الشرط، وإنَّما بصيغة الطلب.

أمَّا جوازُ حذفها مع فعل الشرط على القِلَّة في غير الطلب، فقد صرَّح به عددٌ من النحويين عند توجيههم بعض الآيات القرآنية(٦)، مستندين في ذلك إلى دلالة فاء الجواب، أو

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٣ – ٩٤، والمقتضب ٢/ ٨٢، والأصول ٢/ ١٦٢، والمقتصد ٢/ ١١٢٣، وشرح مُلحة الاعراب، للحريري ٢٤٧، والمفصّل ٣٣٨، وترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي ١٩٢ – ١٩٤ .

(٢) الكتاب: 3/ 94، وينظر المصادر المذكورة آنفًا .

(٣) شرح المُفصّل: 7/ 279 .

(٤) ينظر: جزم المضارع في جواب الطلب، د.علي محمود النابي ٢٥ – ١٦١ . وهو كتابٌ جمع فيه مؤلّفه جميع مواضع الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب في القرآن الكريم .

(٥) شرح النهج: 19/ 170 .

(٦) ممَّا جُعِلَ منه في القرآن الكريم، قولُهُ تعالى: ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ** ﴾ [الأنفال/ من الآية17] أي: (إنِ (إنِ افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم). ينظر: الكشَّاف 2/ 566، والبحر المحيط 4/ 471 .

السياق العام. والظاهرُ أنَّ سبب القلة في استعمال هذا الأسلوب، هو عدم استناد من صرَّح به إلى حُكْمٍ نحويٍّ يُجيزُ ذلك – كما رأينا في المضارع المجزوم في جواب الطلب، الذي أقرَّه الجميع – وإنَّما هو مُجرَّدُ اجتهادٍ نحويٍّ سببُهُ دخولُ الدلالات الفلسفيَّة في موضوعات النحو العربي.

(2) **حذفُ الشرطِ وحده**:

اختصَّت (إنْ) بحذف الشرط وحده بعدها، ولا يجوزُ حذفُهُ مع أدوات الشرط الأخرى؛ وذلك لأنَّها أصلُ حروف الشرط[١]، ولا يجوز مثل هذا الحذف إلاّ بشرطين مجتمعين[٢]:

الأوَّل: أن تكون أداة الشرط (إنْ) من بين سائر أخواتها، والآخر: أن تقترن الأداة بـــ(لا) النافية، وزاد بعضهم شرطًا ثالثًا[٣]، وهو أن تكونَ الجملةُ التي اشتملت على أداةِ شرطٍ وحُذِفَ منها فعلُ الشرط، معطوفةً على ما قبلها، ممَّا يدلُّ على المحذوف. ومن شواهد حذف الشرط – عند الجمهور– قول الأحوص الأنصاري[٤]:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بِكُفءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلاّ تُطَلِّقْها يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحسام، فحُذِفَ الشرط (تُطلِّقها)، لدلالة (فطلِّقها) عليه. وذكر أبو حيَّان أنَّهُ لا يحفظُ مثل هذا الحذف إلاّ في (إنْ) وحدَها[٥]، ومنه في نهج البلاغة البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام) يعني به الزبير: ((**فَلْيَأْتِ عَلَيْهَا بِأَمْرٍ يُعْرَفُ وَإِلاَّ فَلْيَدْخُلْ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ**))[٦]، أي: (وإنْ لا يأتي فلْيدخل فيما خرج منه)، إذ دلَّ الكلامُ المُتقدِّم على فعل الشرط، فالزبير بايع الإمام (عليه السلام)، ثمَّ نكث بيعته، زاعمًا أنَّه قد بايع بيدِهِ، ولم يُبايع

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن، للقيسي 1/ 324 ، والصفوة الصفيّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة ١/١٩٠ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك 4/ 214–215، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيّم الجوزيَّة 2/ 408، والفضَّة المضنيَّة في شرح الشذرة الذهبيَّة، لأحمد العاتكي 335، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٠ .

(٣) ينظر: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (هامش كتاب أوضح المسالك) ٢١٥ .

(٤) ينظر: ديوانه: 191، وقد ورد فيه بروايةٍ أخرى، وهي:

فطلِّقهـــا فلســـت لهـــا بأهـــلٍ وإلاّ شـــــقَّ مفرقَـــــكَ الحُســـــامُ

والكُفء: النظير، والمفرق: وسط الرأس، والحسام: السيف

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب 4/ 1883 .

(٦) شرح النهج: 1/ 161 .

بقلبِهِ، فخاطبه الإمام: إمَّا أن تأتيَ بدليلٍ على فساد البيعة الظاهرة، وأنَّها غيرُ لازمةٍ لك، وإن لم تأتِ، فعليكَ بالعودةِ إلى طاعتي[١] .

(3) **حذفُ جملتي الشرط والجواب**:

لم يرد في القرآن الكريم وفي نهج البلاغة، ما يؤيِّدُ حذف الشرط والجواب معاً، وإبقاء الأداة (إنْ) وحدَها، وهذا يدعَمُ من ذهب إلى أنَّ حذفَهما يكونُ للضرورة[٢]، أو يأتي مثلُ هذا الحذف في حالة (الحوار) فقط، كما قال أحد الباحثين المُحدَثين[٣]، مستدلاً على ذلك بالشاهد النحويِّ المشهور[٤]:

قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمى وَإنْ كانَ فَقِيْرًا مُعْدَمًا قالتْ وإنْ

قال ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ): ((أي قالت: وإنْ كان فقيرًا مُعدَمًا هويتُهُ ورضيتُهُ...وهذا – أعني حذف الجُزْءين معًا– لا يجوزُ مع غير (إنْ)، وهو ممَّا يدلُّ على أصالتها في باب المُجازاة))[٥]. ولكن قد يتوالى في الكلام شرطان حُذِفَ من الأوَّلِ جملةُ الجواب، ومن الثاني جملةُ الشرط، لدلالة الظاهرة في أحدهما على المُضمرة في الآخَر، كقولنا: (إنْ تأتِني وإلاّ آتِكَ)، وهذا النوع من الحذف وردَ في نهج البلاغة، ويبدو لي أنَّ الغالبَ فيه، لا يستقيمُ إلاّ في الأداة (إنْ)، وما ورد في غيرها فهو نادرٌ؛ وذلك للأسباب الآتية:

1_ إنَّ النحويين لا يستشهدون لهذا الحذف بغير (إنْ)، كما جاء في الحديث في شأن اللقطة: ((فإنْ جاء صاحبها وإلاّ استمتع بها))[٦]، فالمحذوف من الجملة الأولى جوابُ

---

(١) ينظر: شرح النهج 1/ 161 .

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك ٢٣٩، وشرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ ٣٦٩، وارتشاف الضرب 4/ 1884، وتوضيح المقاصد 4/ 1288، وشرح الأشموني 3/ ٥٩٢ .

(٣) هو الدكتور إبراهيم الشمسان، ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب 206 .

(٤) مجموع أشعار العرب (رؤبة بن العجَّاج): 186 .

(٥) شرح الكافية الشافية: 3/ 1610، وينظر: المطالع السعيدة ٢/ ١١٦، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣٦ .

(٦) الحديث الشريف في صحيح البخاري، ينظر: كتاب اللّقطة 4/ 139، وهو من الشواهد النثرية الفصيحة على حذف الفاء في جواب الشرط في القِلَّة، ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح 135، وشرح ابن الناظم ٢٧٤، وتوضيح المقاصد 1283/4، ومغني اللبيب 165، وشرح الأشموني 3/ ٥٨٨، وحاشية الخضري 190/2 .

الشرط، ومن الجملة الثانية فعلُ الشرط، وتقدير الكلام: (فإنْ جاء صاحبها فردَّها إليه، وإلاّ يجئ فاستمتع بها)[١].

2 _ النصوص جميعها التي وردت في ضوء هذا الحذف – في نهج البلاغة – جاءت بالأداة (إنْ)، إلاّ نصًّا واحدًا اختُلِفَ في روايته جاء بالأداة (مَنْ)[٢].

3_ التناسب الصوتي بين الحرفين (إنْ)، و(لا)[٣]، يُمكنُ أن يكون سببًا في جعل الغالب في حذف الشرط وحده، يكون في الأداة (إنْ) مقترنة بـــ(لا)، وهو ما يجب أن يأتي بالحذف الذي أشرنا إليه.

ومن أمثلته في نهج البلاغة، قول الإمام علي (عليه السلام): ((**وَالْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ فَإِنْ أَجَابَ وَإِلاَّ ارْتَحَلَ عَنْهُ**))[٤]، فقد حُذِفَ جوابُ الشرطِ من التركيب الأوَّل، وفعلُ الشرط من التركيب الثاني، وتقدير الكلام: (فإنْ أجابَ العملُ استحقَّ العِلْمُ ثوابًا، وإن لمْ يُجِبْ سَلَبَهُ اللهُ عِلْمَهُ، أو ارتحل عنه)[٥]، ودلالة الاكتفاء في هذا النصِّ أبلَغُ من ذكرِ المحذوفِ؛ فالإمامُ (عليه السلام) لمْ يُفْصِحْ بجوابِ الشرطِ الأوَّلِ؛ لِمَا فيه من خيرٍ وجزاء، وهذا الجزاءُ غيرُ مُحدَّدٍ – يكونُ في الدُّنيا والآخرة –، بينما نجدُ التركيبَ الثاني قد ذُكِرَ جوابُهُ؛ لعِلْمِ السامع بجزائِهِ، وهو ارتحال العلم، أو ثوابُهُ عنه. أمَّا سبب حذف فعل الشرط من التركيب الثاني، فلدلالة ما تَقدّمَهُ عليه .

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح 135، وشرح التصريح ٤/ ٢٠١، وعدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (هامش أوضح المسالك) 217/4 .

(٢) عدد النصوص التي ورد بها هذا الحذف هي أربعة نصوص، ينظر: شرح النهج 18/ 251، 19/ 136، 140، 20/ 256، أمَّا النصُّ المُختلف في روايته، فهو قول الإمام (عليه السلام) : ((**مَنْ صَبَرَ صَبْرَ الْأَحْرَارِ وَإِلاَّ سَلاَ سُلُوَّ الْأَغْمَارِ**)) ينظر: المصدر نفسه 20/ 256 .

(٣) يأتي هذا التناسب من الإدغام الواقع بين النون واللام، وكون الحرفين (إن، ولا) مُركَّبين في صورة اللفظ والرسم بسبب هذا الإدغام. ينظر: أنماط التركيب في العربية، لعبد الله عوض عمر (رسالة ماجستير) 25.

(٤) شرح النهج: 19/ 140 .

(٥) ينظر: المصدر نفسه 19/ 140 .

(٢) ـ (مَنْ، وما) :

هما اسمان منقولان عن الموصوليَّة[١]، وهما في الأصل اسمان موصولان ضُمِّنا معنى الشرط، لذا جعلهما سيبويه مع الأداة (أيّ) في ((باب الأسماء التي يُجازى بها، وتكون بمنزلة "الذي"))[٢]، إذ درسها من حيثُ إنَّ لها مبنًى واحدًا، ولكن وظائفها متعددة، لِسَعَة معانيها، فهي ذات وظيفة الوصل (تستعمل كأسماء موصولة)، وذات وظيفة الشرط (تُستَعملُ كأسماء شرطيَّة)[٣]، وهاتان الوظيفتان متلازمتان في الأداتين (مَنْ) و(ما)، والفاصلُ بينهما هو التعليق الذي تؤدِّيه الأداة الشرطيَّة، من غير حاجة إلى صلة، إذ إنَّ (مَنْ، وما) في المجازاة بغير صلاتٍ؛ لأنَّ الصلةَ توضِّحُها، والمجازاة يُرادُ بها الإبهام، فلذلك لم تُوصلْ[٤]، يُزادُ على ذلك أنَّ هاتين الأداتين تتصدَّران التركيب الشرطي دائمًا، بخلاف الموصوليَّتين.

والملاحظ أنَّ معظم النحويين لم يقفوا كثيرًا عند الأداة (مَنْ)، على الرغم من كثرة استعمالها، وسعة دورانها في الكلام العربي[٥]، ورُبَّما يعودُ هذا إلى تنوّع وظائفها وقلَّة أحكامها – في باب الشرط – ، زيادةً على مُشابهتها – في الغالب – أحكام الأدوات الشرطيَّة الأُخَر. وأمَّا الأداة (ما)، فلم يكنْ نصيبها من الاهتمام أفضل بكثيرٍ

---

(١) بعض النحويين يجعل (مهما) مع الأداتين (مَنْ وما) في كونها منقولةً عن الموصوليّة، بحجَّة أنَّ (مهما) اسمٌ بمعنى (ما)، ينظر مثلاً: من نحو المباني إلى نحو المعاني 390، ولم أجعلها معهما؛ لأنَّها مختلفٌ فيها من حيث البناء والتصنيف كما سيتَّضح .

(٢) الكتاب: 3/ 69 .

(٣) ينظر: جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب 10، 11 .

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة 1/ 411 .

(٥) إذ وردت في القرآن الكريم في (282) موضعًا، ينظر:الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية 47، وفي نهج البلاغة موضع الدراسة في (241) موضعًا، ينظر ملحق الأدوات/ رقم (٢)، وهذه النسبة كبيرة موازنة بأسماء الشرط الأُخَر .

من أختها (مَنْ)، ولعلَّ قلَّة استعمالها شرطيَّةً سببٌ في ذلك، ويمكنُ ملاحظة ذلك في النسبة الضئيلة التي وردت بها شرطيَّةً في نهج البلاغة، فقد وردت في (سبعة وعشرين) * موضعًا.

وقد تركَّزتْ عنايةُ معظم النحويين – ولاسيَّما المتأخِّرون منهم – في دلالة الأداتين (منْ، وما)؛ إذ اكتفى معظم الذين عرضوا لهما بالقول: (مَنْ) اسمُ شرطٍ لما يَعقِل، و(ما) لغير العاقل[١]، ولابدَّ في هذا الموضع من تسليط الضوء على أحكامهما النحويَّة في أسلوب الشرط، ومنها:

أوَّلاً: دلالتهما في الأصل كالتالي: (مَنْ) تكون للعاقل، و(ما) لغير العاقل، وقد تخرجان عن هذه الدلالة للشمول، أو التفصيل، قال سيبويه: ((مَنْ": وهي للمسألة عن الأناسيِّ، ويكون بها الجزاءُ للأناسيّ، ويكون بمنزلة (الذي) للأناسيِّ... و(ما) مِثلها، إلا أنَّ (ما) مُبْهمةٌ تقعُ على كلِّ شيء))[٢]، قولُهُ: (ما مبهمة تقع على كلِّ شيء) تابَعه فيه غير واحد[٣]، أمَّا قولُهُ: (مَنْ تكون للأناسي)، فقد رُدَّ بأنَّها قد تكون لغير الأناسي، قال صالح بن محمد (ت٦٥٣هـ) – وهو أحد شُرَّاح كتاب سيبويه – : ((وقوله – أي قول سيبويه – (ومن تكون للأناسي) قلت: هذا ممَّا نُقِدَ عليه، وكان حقُّهُ أن يقول: لأولي العلم؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿ **يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ** ﴾ [الحج/ من الآية18] فهي هنا للملَك، ولا يُقال فيه: إنسان، بل: عالم، فكان يجب أن يأتيَ بلفظ تمام الجميع))[٤].

وكان أبو حيَّان أكثرَ وضوحاً في تحديد دلالة (مَنْ)، إذ قال: ((فـ(مَنْ) لتعميم أولي العلم من ملَكٍ وإنسانٍ وشيطان))[٥]، وتابعه بعضُ النحويين[٦]. ومن النحويِّين من حدَّدَ

---

* ينظر ملحق الأدوات/ رقم (٥)

(١) ينظر: كشف المشكل، لحيدرة اليمني 176، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 1/ 173 – 175، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥١، وشرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، 1/ ١٤٧، وشرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك 2/ 708، وشرح التصريح ٤/ ١٨٥ .

(٢) الكتاب: 4/ 228 .

(٣) ينظر: المقتصد 2/ 1109، والمفصَّل ١٨٩، وارتشاف الضرب 4/ 1863 .

(٤) شرح كتاب سيبويه: 1/ 230، وينظر: معاني النحو 4/ 75 .

(٥) ارتشاف الضرَب: 4/ 1863 .

(٦) ينظر: توضيح المقاصد 4/ 1274، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل 3/ 133، وشرح الأشموني 3/ ٥٨١، وحاشية الصبَّان 4/ 17، وحاشية الخضري 2/ 187 .

مواضع مُعيَّنة لدلالتها على غير العاقل[١]، كأنْ يُنزَّلُ غيرُ العاقلِ منزلةَ العاقل، أو يقترن به، خلافًا لقُطْرُب (ت٢٠٦هـ)، الذي ذهب إلى أنَّ (مَنْ) تقعُ على ما لا يَعقِلُ من دون اشتراط ما يُصحِّحُ ذلك[٢].

أمَّا (ما) فهي أعمُّ من (مَنْ) وتُطلَقُ على ما لا يَعقِلُ مع من يَعقِلُ، وعلى صفات من يعقل من غير شروط، نحو: (ما تركبْ أركَبْ) فإنْ قُلتَ: (ما يأتني آتِهِ) تريد الناس لم يصلُح؛ لأنَّها لذوات غير الآدميِّين[٣] .

و(مَنْ) و(ما) كلتاهما مُبهمتان في أزمنة الربط، أي: لا تدُلاّن على زمنٍ مُعيَّنٍ من أزمان ربط الجواب بالشرط[٤]، وهذا الإبهام مُلازمٌ لهما، ولغيرهما من أدوات الشرط، قال الرَّضيُّ: ((وإنَّما وجبَ إبهامُ كلمات الشرط، لأنَّها كُلَّها تجزمُ لتضمِّنها معنى (إنْ) التي هي للإبهام))[٥]. هذا ولم تخرج دلالة (مَنْ) الشرطيَّة في نهج البلاغة عمَّا اتَّفق عليه الجمهور، من دلالتها على العاقل. أمَّا (ما) فقد خرجت عن دلالتها الأصليَّة إلى الدلالة على ما يعقل .

فمثالُ (مَنْ) قول الإمام علي (عليه السلام): ((**مَنْ عَظُمَتِ الدُّنْيَا فِي عَيْنِهِ وَكَبُرَ مَوْقِعُهَا مِنْ قَلْبِهِ آثَرَهَا عَلَى اللَّهِ فَانْقَطَعَ إِلَيْهَا وَصَارَ عَبْدًا لَهَا**))[٦]، إذْ دلَّت (مَنْ) على العاقل، مع دلالتها على الإبهام، ومثال (ما) في غير العاقل، قوله (عليه السلام): ((**فَمَا طَابَ سَقْيُهُ طَابَ غَرْسُهُ وَحَلَتْ ثَمَرَتُهُ وَمَا خَبُثَ سَقْيُهُ خَبُثَ غَرْسُهُ وَأَمَرَّتْ ثَمَرَتُهُ**))[٧]. وأمَّا مثالها مع العاقل، فقوله (عليه السلام): ((**فَمَا طَابَ ظَاهِرُهُ طَابَ بَاطِنُهُ وَمَا خَبُثَ ظَاهِرُهُ خَبُثَ بَاطِنُهُ**))[٨]، فدخلت (ما) على ما هو عاقل، قال ابن أبي الحديد في شرح هذا النص: فإنْ قلت: فلِمَ قال: (فما طاب)؟، وهلاّ قال: (فمن طاب)،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل 1/ 216، 217، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 1/ 175، 176، وارتشاف الضرَب 3/ 1034، وشرح التصريح 1/ ٤٥٢ – ٤٥٦، وهمع الهوامع 1/ ٣١٤، ٣١٥ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل 1/ 216، وشرح الرضي على الكافية 3/ 55، وارتشاف الضرب 3/ 1034، والمساعد 1/ 164، وهمع الهوامع 1/ ٣١٥ .

(٣) ينظر: المقتضب ٥١ .

(٤) ينظر: المقتصد 2/ 1108، 1109، وارتشاف الضرَب 4/ 1863، وتوضيح المقاصد 4/ 1274، وشرح الأشموني 3/ ٥٨١، وحاشية الصبَّان 4/ 17 .

(٥) شرح الرضي على الكافية: 4/ 90 .

(٦) شرح النهج: 9/ 142 .

(٧) المصدر نفسه: 9/ 113 .

(٨) المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

وكذلك في (خبُث)، قلت: كلامه في الأخلاق والعقائد وماتنطوي عليه الضمائر، فالمتّبع لمقتضى عقله يرزق السعادة والفوز، فهذا هو الذي طاب ظاهره وطاب باطنه، والمتّبع لمقتضى هواه وعادته ودين أسلافه، يرزق الشقاوة والعطب، وهذا هو الذي خبُث ظاهره وباطنه[١].

ثانيًا: للأداتين (مَنْ)، و(ما) صدارةُ التركيب، فلا يصحُّ أن يتقدَّمَ عليهما شيءٌ من التركيب الشرطي غير حرف الجر والمضاف، وقد عرض سيبويه لهذه المسألة، قائلاً: ((وتقول: آتي مَنْ يأتيني، وأقول ما تقول، وأعطيكَ أيُّها تشاء. هذا وجه الكلام وأحسنُهُ، وذلك أنَّه قبيحٌ أن تؤخِّرَ حرف الجزاء إذا جَزَمَ ما بعدَهُ فلمَّا قبُحَ ذلك حملوهُ على الذي))[٢]، أي تصبح الأداتان من الأسماء الموصولة بمعنى (الذي)، فليس ما تقدَّمَ بجواب، وإنَّما هو كلامٌ مستقلٌّ، ألا ترى أنَّ الجوابَ إذا كان فعلاً كان مجزومًا، وإن كان جملةً اسميَّةً لزمته الفاء[٣]، وهذه الأسماء ((إنَّما لَزِمَها التقديمُ، لنيابتها عن حرف الشرط الذي له صدر الكلام))[٤]، وأغلبُ الظنِّ أنَّها قُدِّمت؛ لأنَّها معقدُ الكلام، ومحور البناء، بها يُعلَّقُ الجواب على على الشرط، ومنها يتَّضحُ جعل الشرط سببًا والجواب نتيجة، وواضحٌ أنَّ التراكيب تتمحور حول معاقدها، ومفاتح أساليبها، ولا يجوزُ خلاف ما تقدَّم، إلاّ في الشعر فقط، وبتكلُّف، نحو قول الهُذَلي[٥]:

فَقُلْتُ تَحمَّلْ فوقَ طوقِكَ إنَّها مُطبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يُضِيرُها

قال سيبويه: هكذا أنشَدناهُ يونس (ت١٨٢هـ)، كأنَّهُ قال: (لا يُضِيرُها مَنْ يأْتِها)، ولو أُريدَ به حذفُ الفاء، جازَ فجُعِلَتْ كـ(إنْ)[٦].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٢) الكتاب: 3/ 70 .

(٣) ينظر: شرح المفصل 9/ 97 .

(٤) المقتصد: 2/ 1109 .

(٥) ديوان الهذليين: 1/ 154، والرواية فيه (فقيلَ) وليس (فقُلْتُ)، ومُطبَّعة: مملوءة، وطوقك: طاقتك، وهو من الشواهد النحوية القليلة على رفع الفعل المضارع في جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعاً. ينظر: المقتضب 2/ 70، وشرح المفصَّل 8/ 85، وشرح الكافية الشافية 3/ 1591، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني 3/ 394، وشرح الأشموني 3/ ٥٨٦ .

(٦) ينظر: الكتاب 3/ 70 – 71، والأصول 2/ 193 .

وخلاصة القول: إنَّ الأداتين (مَنْ)، و(ما) إذا وقعتا في صدر التركيب الشرطي، وجب عدُّهما أداتينِ شرطيَّتين، وإذا تخلَّفتا عن الصدر، كانتا اسمين موصولَيْن مُجرَّديْن من معنى الشرط، ويُمكنُ ملاحظة ذلك في نهج البلاغة، إذ احتفظت الأداتان بصدارة التركيب الشرطي، إلاّ في بعض النصوص التي تقدَّمتها أدوات عاملة أخرى كـــ(إنَّ، وكان)، سأُبيّنُها لاحقًا.

ومن أمثلة تصدُّرِ (مَنْ)، و(ما) تراكيبها في نهج البلاغة، قول الإمام علي (عليه السلام): **((مَنْ أَسْرَعَ إِلَى النَّاسِ بِمَا يَكْرَهُونَ قَالُوا فِيهِ مَا لاَ يَعْلَمُونَ))**[١]، **((مَا فَاتَ الْيَوْمَ مِنَ الرِّزْقِ رُجِيَ غَدًا زِيَادَتُهُ))**[٢]، فلا يمكنُ أن نُغيِّرَ موضعَ الأداتين (مَنْ، وما) في هذين النصيِّن؛ لأنَّهما تصبحان موصوليتين لا تعليق فيهما.

ثالثًا: ومن المسائل الأُخَر التي تتعلَّقُ بالأداتين، ما ذكره سيبويه في الأسماء التي يُجازى بها وتكون بمنزلة (الذي) عند دخول أدوات ناسخة عليها كـــ(إنَّ، وكان،..)، إذ تُذْهِبُ عنها الشرطيَّة، وتجعلها موصولةً بمنزلة (الذي)، كقولك: (إنَّ مَنْ يأتيني آتيه)، و(كان مَنْ يأتيني آتيه)، وإنَّما أذهبتَ عمل الشرط في هذه الأمثلة؛ لأنَّكَ أعملتَ (كان) و(إنَّ) في ما بعدها، وما من مُسوِّغٍ لأنْ تترُكَ (كان) وغيرها من النواسخ مُعلَّقةً لا تُعْمِلها في شيء[٣]، والعِلَّةُ في ذلك كما قال ابنُ ولاّد (ت٣٣٢هـــ): ((وفي المجازاة من الإبهام ضربٌ ممَّا في الاستفهام...فلمَّا كانت الأسماء في الاستفهام والجزاء بلا صلة، لم يَجُزْ أن تكون في موضع اسم (إنَّ)، ولا (كان)؛ لأنَّك حينئذٍ تُخْبِرُ وتُبيِّنُ، فإنْ جعلتَ الفعلَ وصلاً بطلَ الإبهام، وذهب معنى الجزاء والاستفهام))[٤]، فـــ(إنَّ) وأشباهها تقع على أمرٍ واقعٍ مؤكَّدٍ، بخلاف أدوات الشرط المُبهمة، فلهذا لا يجتمعُ الاثنان، لأداء عمل أحدهما.

أمَّا إذا شُغِلتْ هذه العواملُ (إنَّ، وكان...) في الضمائر، فجازَ أنْ تعملَ أدوات الشرط، مِنْ ذلك قولُك: (إنَّهُ مَنْ يأتِنا نأتِهِ)، ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ**

---

(١) شرح النهج: 18/ 260 .

(٢) شرح النهج: 7/ 156 .

(٣) ينظر: الكتاب 3/ 71، 72، والمقتصد 2/ 1109، والتبصرة والتذكرة 1/ 415، وشرح الرضي على الكافية 4/ 102 – 103، وارتشاف الضَرَب 4/ 1880 .

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرِّد: 179 .

لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا تَحْيَىٰ ﴾ [طه/ 74]، ومثال (كان) قولُكَ: (كُنْتُ من يأتِني آتِهِ)[١]، فـ(إنَّ) و(كان) في الأمثلة المتقدّمة قد عملت فيما بعدها من ضمائر، فـ(إنَّ) عملت في (الهاء)[٢]، وهي اسمُها، و(كان) عملت في (التاء)، وهي اسمها، لذا إنَّ عمل الشرط في هذه الأسماء لا يبْطُلُ في مثل هذه الحالة .

وفي نهج البلاغة لم تتصدَّرْ (كان)، أو إحدى أخواتها، التركيب الشرطي المبدوء بـ(مَنْ)، وأمَّا (إنَّ) فقد تصدَّرت نصوصًا شرطيَّةً مبدوءةً بـ(مَنْ)، فمنها ما فقدت فيه (مَنْ) عملها؛ لأنَّ (إنَّ) لم يشغلها شيء، فصارت (مَنْ وصِلَتُها) اسمًا لها، كقول الإمام علي (عليه السلام): ((**إِنَّ مَنْ يَعْجِزُ عَنْ صِفَاتِ ذِي الْهَيْئَةِ وَالْأَدَوَاتِ فَهُوَ عَنْ صِفَاتِ خَالِقِهِ أَعْجَزُ**))[٣]، فجملة الصلة والموصول: (مَنْ يعجز عن صفات ...) في محل نصب اسم (إنَّ). ومنها ما عملت فيها (مَنْ)، وقد جاء هذا داعمًا للقاعدة التي أقرَّها سيبويه لجواز عمل الشرط، وهي ضرورةُ أنْ تُشْغَلَ الأداة (إنَّ) بضمير الشأن، فيكون تركيبها: (إنَّه+ مَنْ)، وقد ورد مثلُ هذا الاستعمال في نهج البلاغة في (تسعة مواضع) [٤]، منها قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**وَاعْمَلُوا فِي غَيْرِ رِيَاءٍ وَلاَ سُمْعَةٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ لِغَيْرِ اللَّهِ يَكِلْهُ اللَّهُ إِلَى مَنْ عَمِلَ لَهُ**))[٥]، فلم تؤثِّرْ (إنَّ) في عمل الأداة (مَنْ)؛ لأنَّها شُغِلَتْ بالضمير (الهاء)، الذي صار اسمًا لها .

(٣) - مَهْمَا:

هي أداةُ شرطٍ جازمة، لم يُختلَفْ في دلالتها وعملها[٦]، وإنَّما حصل الخلاف في بنائها[٧]، وقد ذهب عددٌ من النحويين إلى أنَّها بسيطةٌ، لاتركيب

---

(١) ينظر: الكتاب 3/ 72، والتبصرة والتذكرة 1/ 415 ، وشرح جمل الزجّاجي ،لابن خروف ٨٧٢/٢ .

(٢) (الهاء) ضمير متصل مبني، والعمل فيه معنوي محلِّي، وليس لفظيًّا .

(٣) شرح النهج: 9/ 161 .

(٤) ينظر: المصدر نفسه 1/ 208، 6/ 410، 9/ 68، 10/ 214، 275، 11/ 66، 13/ 70، 19/ 136، 152.

(٥) المصدر نفسه: 1/ 208 .

(٦) فمن حيث دلالتها، فإنَّها تدُلُّ على الإبهام والعموم بالإجماع، وقد اكتسبت هذه الدلالة من (ما) الشرطيَّة التي أقرَّ أقرَّ معظم النحويين بأنَّها أصل الأداة (مهما)، ينظر: الكتاب 3/ 59، والبغداديات، لأبي علي الفارسي 313، وشرح المفصَّل 7/ 281، وشرح الرضي 4/ 88 . أمَّا عملها فهي شرطيَّة جازمة كما تقدم.

(٧) فمنهم من قال: بأنها مركَّبةٌ، ومنهم من قال: بأنَّها بسيطةٌ، والخلاف الأكبر كان في تركيبها، والخلاف فيها ينظر في: الكتاب 3/ 59، 60، والمقتضب 2/ 47، وحروف المعاني 20، والبغداديات 312، 313، ومعاني

فيها[١]، قال أبو حيَّان: ((قيل: إنَّها بسيطةٌ، ووزنُها: (فَعْلى)، وألفها إمَّا للتأنيث، وإمَّا للإلحاق، وزوالُ التنوين للتأنيث، ويُختارُ فيها البساطة))[٢].

ونُتِجَ عن الخلاف في بنائها، خلافٌ في تصنيفها، فمُعظم النحويِّين قالوا: بإسميَّتِها من غير دلالة على الظرفيَّة[٣]،

وذكر ابنُ مالك أنَّها ترِدُ ظرفيَّةً[٤]، وتابعه الرضيُّ في ذلك[٥]. ونُسِبَ إلى خطَّاب[٦] (من نحاة القرن الخامس الهجري) ، والسُّهَيلي (ت٥٨١هـ) القول بحرفيَّتِها[٧].

ومهما يكُنْ من أمر، فالأداةُ (مهما) تبقى محافظةً على وظيفتها الشرطيَّة الجازمة، سواءٌ أ كانت بسيطةً أم مُركَّبة[٨]، حرفًا أم اسمًا، وإنْ عزا أحدُ الباحثين المُحدَثين، وهو الدكتور محمد طاهر الحمصي[٩] قلَّة استعمالها، إلى امتيازها بوضعٍ مخصوص يتعلَّقُ بتركيبها، ورُبَّما كان ذلك سببًا أيضًا في قلَّة استعمالها في نهج البلاغة؛ إذ وردت في موضعين فقط، منهما قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ أَهْلاً فَمَهْمَا تَرَكْتُمُوهُ مِنْهُمَا كَفَاكُمُوهُ أَهْلُهُ**))[١٠].

الحروف 97، وارتشاف الضرب 4/ 1863، 1864، والجنى الداني 612، 613، والمساعد 3/ 137، و(مهما) في الدرس النحوي، د. رياض بن حسن الخوّام ٨ – ٣٠ .

(١) ينظر: العوامل المائة النحويَّة في أصول علم العربية، لعبد القاهر الجرجاني 227، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 2/ 196، وارتشاف الضرب 4/ 1863، ومغني اللبيب 318 .

(٢) ارتشاف الضرب: 4/ 1863 .

(٣) ينظر: المقتضب 2/ 46، والمقتصد 2/ 1108، والمرتجل، لابن الخشّاب 275، وشرح المفصل 7/ 280، والتوطئة، لأبي علي الشلوبيني 150، والمقرَّب 300، والجنى الداني 609، ومغني اللبيب 317 .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية 3/ 1625، وشرح التسهيل 4/ 69 .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 89 .

(٦) هو خطَّاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أبو بكر الماورديّ، كان من جِلَّة النحويين ومحقّقيهم، توفي بعد سنة 450هـ، ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 1/ 553 .

(٧) نَسَبَ إليهما هذا الرأي: أبو حيّان في ارتشاف الضرَب: 4/ 1863، والمرادي في الجنى الداني: 611، 612، والسيوطي في همع الهوامع: ٤/ ٣١٩، ونُسِبَ إلى السهيلي وحده عند ابن هشام في المغني: 317، والصبَّان في حاشيته: 4/ 17 .

(٨) ينظر: مغني اللبيب 318 .

(٩) ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني 394 .

(١٠) شرح النهج: 20/ 264، والموضع الآخر ينظر في: 17/ 49 .

(٤) - (متى وأيْنَما وحَيثُما):

وهي من أسماء الشرط الجازمة (الظرفيَّة)[١]، بإجماع النحويِّين[٢]، وقد جمعتُها؛ لأنَّها لأنَّها تشترك جميعًا في الحكم الإعرابي[٣]، زيادةً على دلالتها على الظرفية – سواءٌ أكانت زمانيَّة أم مكانيّة – قال سيبويه في حديثه على الأسماء الجازمة: ((وما يُجازى به من الظروف...، متى، وأين، وأنَّى وحيثُما))[٤]، فـ(متى) اسمُ شرطٍ جازم، لا يقع إلاّ للزمان، نحو: متى تأتِني آتِكَ[٥]، أي: (في أيِّ وقتٍ تأتني آتِكَ)، وهي مُبهَمَةٌ لتعميم الأزمنة[٦]،((ولك الأزمنة[٦]،((ولك استعمالها في الجزاء مضموماً إليها (ما) وغير مضموم إليها، إنْ شئتَ، قلت: (متى تذهبْ أذْهب)، و(متى ما تذهبْ أذهبْ)))[٧]، ولا تجيءُ بعدها (ما) إلاّ في الشرط[٨]، وإذا لحقتها (ما) زادتها إبهامًا وعمومًا[٩]، ومن الشواهد الفصيحة على مجيء (متى) شرطيَّة جازمة، قولُ طَرَفة[١٠]:

ولستُ بِحَلاَّل التِّلاعِ مَخَافَةً ولكنْ متى يَسْتَرفِدِ القومُ أَرْفِدِ

فقد وردت (متى) شرطيَّةً جازمةً فعلين، هما: (يسترفد) فعل الشرط، و(أرفد) جواب الشرط. ويُلاحَظُ في هذه الأداة قِلَّةُ الشواهد النثريَّة الفصيحة، بخلاف شواهدها الشعريَّة[١١]، وقد وردت في نهج البلاغة مؤدِّيةً الوظيفةَ الشرطيَّة مع دلالتها الزمانيَّة المُبْهَمة في أربعة

---

(١) من أسماء الشرط الجازمة (الظرفيَّة) الأخرى: (أنَّى وأيَّان)، ولم أذكرها هنا، لعدم ورودها شرطيَّةً في نهج البلاغة .

(٢) ينظر: الكتاب 3/ 56، والمقتضب 2/ 45، والمقتصد 2/ 1111، والمُقرَّب 300 .

(٣) أسماء الشرط (الظرفيَّة) جميعها في موضع نصب على الظرفيَّة، والناصب لها إمَّا شرطها، وإمَّا جزاؤها. ينظر: المقرَّب 304، والمحرّر في النحو، للهرمي 3/ 1065 – 1066، وهمع الهوامع ٣٤١/٤ .

(٤) الكتاب: 3/ 56، وزاد عليها المبرِّد (إذ ما)، ينظر: المقتضب 2/ 45 .

(٥) ينظر: المقتضب 2/ 52 .

(٦) ينظر: المقتصد 2/ 1112، وكشف المشكل 176، وارتشاف الضرب 4/ 1864، والمساعد 3/ 135، وشرح وشرح الأشموني 3/ ٥٨٢ .

(٧) شرح المفصَّل: 7/ 283 .

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب 4/ 1864 .

(٩) ينظر: العوامل المائة النحويَّة 222، ومعاني النحو 4/ 71 .

(١٠) ينظر: ديوانه ٣٢ .

(١١) يمكن ملاحظة ذلك في شواهد النحويين على مجيء (متى) شرطيَّة جازمة، إذ لم أجد شاهدًا نثريًّا فصيحًا جاءت فيه (متى) شرطيَّة جازمة – في ما اطَّلعت عليه – فضلاً عن عدم مجيئها شرطيَّة في القرآن الكريم، ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق1، 3/ 198 .

مواضع مختلفة، منها قول الإمام علي (عليه السلام): ((**إِنَّكَ مَتَى تَسِرْ إِلَى هَذَا الْعَدُوِّ بِنَفْسِكَ فَتَلْقَهُمْ فَتُنْكَبْ لاَ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ كَهْفٌ دُونَ أَقْصَى بِلاَدِهِمْ**))[١].

فقد جمعت (متى) إلى ظرفيَّتها الزمانية معنى الشرط، وجزمت الفعلين المضارعين: (تَسِرْ) وما عُطِفَ عليه، وهو فعل الشرط، و(لا يكُنْ) وهو جواب الشرط، وهذا الشاهد وغيره من الشواهد، يُبيِّنُ مدى النقص الواضح في استقراء الموروث اللغوي العربي، وترك عينٍ نضَّاخةٍ يفيض منها الاستعمال البليغ، والتركيب اللطيف، والنَّظم الرفيع، وهو – للأسف – لم يجدْ من يرتوي منه.

أمَّا الأداتان: (أين، وحيثما) فهما اسمان ظرفيَّان، يُستعملان للدلالة على المكان، ثمَّ ضُمِّنا معنى الشرط[٢]، و((هما لتعميم الأمكنة، ولا ينفكَّان عن الظرفيَّة))[٣]، والفرقُ بينهما: بينهما: أنَّ (حيْثُ) لا تكون شرطيَّةً إلاّ إذا أُلْحِقَتْ بها (ما)، بخلاف (أين)، فيجوز فيها إلحاقُ (ما) وعدمُهُ، قال سيبويه: ((ولا يكونُ الجزاءُ في (حَيْثُ)، ولا في (إذْ) حتَّى يُضَمّ إلى كُلِّ واحدٍ منهما (ما)))[٤]، فإنْ جُوزِيَ بهما، ولم يضُم إليهما (ما)، لم تَجُزِ المُجازاةُ؛ لأنَّكَ عند المجازاة يجبُ أن تجزمَ – في الغالب – وهذا موضعٌ لا يكونُ فيه الفعلُ إلاّ مرفوعًا، لوقوعه موقع الاسم[٥]، والسببُ في ذلك أنَّ (حيثُ) قبل دخول (ما) عليها كانت ظرفًا للمكان، مُخصَّصًا بالإضافة إلى جملة، ولا يعمل الجزم، تقول: (أكونُ حيثُ زيدٌ قائمٌ) فإذا ضممتَ إليه (ما)، فصلْته عن الإضافة، وصار بمنزلة (إنْ)، وجزمتَ به الفعل[٦].

وأوضح السيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) السببَ المعنويَّ في شرط دخول (ما) على (حيثُ) في المجازاة، قائلاً: ((وأمَّا دخول (ما) على (حيث) للمجازاة، فلأنَّ (حيثُ) اسمٌ للمكان، فكان يلزمها الإيضاح قبل المجازاة بها، كقولك: (أقمتُ حيثُ زيدٌ مُقيمٌ)...فلمَّا أرادوا المجازاة

---

(١) شرح النهج: 8/ 372 . تُنْكب: تُصاب بنكبة ونكسة، وكهف، أي: كهفٌ يُلجأُ إليه . ينظر: في ظلال نهج البلاغة ٢/ ٢٨٢ . وتنظر المواضع التي لم تذكر في شرح النهج ٨/ ٣٧٢، ١٦/ ٢٣٥، ٢٠/ ٢٣٠ (مرتين) .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام 3٥1 – ٣٥٢، وشرح التصريح ٤/ ١٨٥، وفرائد العقود العلويَّة 2/ 771.

(٣) شرح التسهيل: 4/ 72، وينظر: ارتشاف الضرب 4/ 1866، والمساعد 3/ 141 .

(٤) الكتاب: 3/ ٥٦، وينظر: المقتضب 2/ 53، والإيضاح، لأبي علي الفارسي 252، والأزهية 97، والمقتصد 2/ 1112، والتبصرة والتذكرة 1/ 408، وشرح المفصل 7/ 283 .

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه 2/ 171 .

(٦) ينظر: الكتاب 3/ 58 – 59، والمقتضب 2/ 54، وشرح التسهيل 4/ 72 .

لَزِمَهُم إبهامُها، وإسقاطُ ما يوضّحُها، وألزموها (ما) كما ألزموا (ما) إنَّما، وكأنَّما، وربُّما، وجعلوا لزوم (ما) دلالةً على إبطال مذهبها الأوَّلِ، ثمَّ جعلوها بمنزلة (أيْن) في المجازاة))[١].

ومثال (حيثُ) عندما توصلُ بـــ(ما)، قولُهُ تعالى: ﴿ **وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ** ﴾ [البقرة/ من الآية144]، وفي نهج البلاغة وردت مرَّتين في نصٍّ واحد، هو قول الإمام علي (عليه السلام): ((**قَدْ خَرَقَتِ الشَّهَوَاتُ عَقْلَهُ وَأَمَاتَتِ الدُّنْيَا قَلْبَهُ...حَيْثُمَا زَالَتْ زَالَ إِلَيْهَا وَحَيْثُمَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَ عَلَيْهَا**))[٢]، فـــ(ما) لَزِمَت الظرفَ (حيثُ) وتحوَّلَ معها إلى الدلالة على الظرفيَّة المكانيَّة مقصودًا بها المُجازاة، بعد أن كانت تدلّ على الظرفيَّة المكانيَّة فقط .

وأمَّا (أيْنَ) فإنَّها تؤدِّي وظيفة الشرط، سواءٌ أُلحِقَتْ بها (ما) أم لم تُلْحَقْ، نحو: (أينَ تكُنْ أكُنْ)، و(أينما تكُنْ أكُنْ)، قال ابنُ يعيش: ((والأكثرُ في استعمالها أنْ تكونَ مضمومةً إليها (ما)))[٣]، وممَّا يؤيِّدُ هذا أنَّ النصوصَ القرآنيَّة وسواها التي تصدَّرتها (أينما) الشرطيَّة، قد وردت مُلازمةً لـــ(ما)[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ** ﴾ [النساء/ من الآية 78]، زيادةً على ورودها في نهج البلاغة مُلحقةً بها (ما)، في الموضع الوحيد الذي وردت فيه، وهو قول الإمام (عليه السلام): ((**افْتَرَقُوا بَعْدَ أُلْفَتِهِمْ وَتَشَتَّتُوا عَنْ أَصْلِهِمْ فَمِنْهُمْ آخِذٌ بِغُصْنٍ أَيْنَمَا مَالَ مَالَ مَعَهُ**))[٥]. إذًا الأداتان الشرطيَّتان: (أينَ، وحيثُما) تشتركان في كثيرٍ من الخصائص الدلاليَّة والوظيفيَّة، كما تبيَّنَ من الشواهد المُتقدِّمة.

---

(١) شرح السيرافي: ١٠/ ٧٠، وينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للبطليوسي ٢٧٦ – ٢٧٧، وشرح اللمع، للقاسم بن محمد الضَّرير 174، وشرح المفصل 7/ 283 – 284 .

(٢) شرح النهج: 7/ 124 . يتحدَّث الإمام عمَّن يعشق الدنيا، وقد خرقت الشهوات عقله، أي أفسدته كما تخرق الثوب فيفسد. ينظر: المصدر نفسه 7/ 129 .

(٣) شرح المفصل: 7/ 283 .

(٤) ينظر: [سورة البقرة/ 115، 148]، و[النساء/ 78]، و[النحل/ 76]، و[الأحزاب/ 61] ...

(٥) شرح النهج: 9/ 175 . في هذا النص يذكر الإمام (عليه السلام) حال أصحابه وشيعته بعده، تشتَّتوا عن أصلهم: أي عنه بعد مفارقته، فمنهم آخذٌ بِغُصنٍ، أي يكون منهم من يتمسَّكَ بمن يخلِّفه بعده من ذرية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أينما سلكوا سلكوا معهم . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٥) - أيٌّ :

اسمُ شرطٍ جازمٍ مُبْهمٍ عام، يصلُحُ لذوي العلم وغيرهم[١]، ومعناه بحسبِ ما يُضافُ إليه: فإنْ أُضيفَ إلى ظرْفِ مكانٍ فهو للمكان، نحو: (أيُّ مكانٍ تجلِسْ أجلِسْ مَعَك)، وإنْ أُضيف إلى ظرفِ زمانٍ فهو ظرفُ زمانٍ، نحو: (أيُّ يومٍ تخرُجْ أخرُجْ)، فإلى أيِّ شيءٍ أضفْتَهُ كان منهُ[٢]، وقد يُحذَفُ ما يُضافُ إليه إنْ كانَ معلومًا، نحو قوله تعالى: ﴿ **قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ** ﴾ [الإسراء/ من الآية110]، والتقدير: (أيَّ اسمٍ تدعوا...)، ولَحِقَتْ (ما) (أيًّا) توكيدًا وعِوَضًا من الإضافة[٣]، وحَذْفُ المُضافُ إليهِ بعد (أيّ) حَسَنٌ كَحُسْنِهِ إذا كان مُضافًا[٤] .

وأسماء الشرط مبنيَّةٌ جميعُها، لتضمِّنها معنى حرف الشرط (إنْ)، إلاّ أيًّا، فإنَّها مُعرَبَةٌ[٥]، وإنَّما أُعْرِبَتْ، لِمُلازمتها الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فـ(أيٌّ) لا تنفكُّ تنفكُّ عن الإضافة، إمَّا لفظًا، وإمَّا تقديرًا، فلمَّا تحقَّقَ فيها ما هو من خصائص الأسماء، عاودت الأصلَ في الأسماء وهو الإعراب، فلذا كان مقتضى هذا القياس وجوب إعرابها مُطلَقًا[٦].

وتُلحَقُ بها (ما) المزيدة، وهي نفسها اللاحقة معظم أسماء الشرط الجازمة، والأجود زيادتها بين المُضاف إليه وبينها[٧]، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ** ﴾ [القصص/ من الآية 28]، ومنهُ في نهج البلاغة قولُ الإمام علي (عليه السلام) : ((**اللَّهُمَّ أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِكَ سَمِعَ مَقَالَتَنَا الْعَادِلَةَ غَيْرَ الْجَائِرَةِ ... فَإِنَّا نَسْتَشْهِدُكَ عَلَيْهِ يَا أَكْبَرَ الشَّاهِدِينَ شَهَادَةً**))[٨]،

---

(١) ينظر: المقتضب 2/ 295، والمقتصد 2/ 1109، وشرح المُفصَّل 7/ 282، والمُساعد 3/ 133 .

(٢) ينظر: الأصول 2/ 159، والتعليقة على كتاب سيبويه 2/ 171، وشرح الكافية الشافية 3/ 1625، وارتشاف الضرب 4/ 1868 .

(٣) ينظر:المقدّمة الجزوليّة في النحو، للجزولي ٤٢ ، والتوطئة 150 .

(٤) ينظر: الكتاب 2/ 398، وشرح التسهيل 1/ 221، وشرح الرضي على الكافية 3/ 60، والمُساعد 3/ 143 .

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية 3/ 41، وكشف المشكل 176، والمُقرَّب 316 – 317، وشرح الرضي 3/ 60 .

(٦) ينظر: العلل في النحو 183، وسر صناعة الإعراب، لابن جني 1/ 355 – 356، وشرح الرضي على الكافية 3/ 60، وشرح الأشموني 1/ 41 .

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية 3/ 1621، والمساعد 3/ 143 .

(٨) شرح النهج: 11/ 39 . من خطبة له (عليه السلام) في استنهاض أصحابه إلى الجهاد، والجائرة نقيض العادلة، وهي المنحرفة، جار فلان عن الطريق، أي انحرف وعدل . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

فـــ(أيٌّ) شرطيَّةٌ جازمة في النصَّين المُتقدِّمين، و(ما) مزيدةٌ فيهما، والمضاف إليه في الموضعين: (الأجلين، وعبدٍ).

وقد وردت (أيٌّ) شرطيَّةً في نهج البلاغة في (ثلاثة) مواضع، أحدهما أُلحقت بها (ما) – كما تقدَّمَ – والموضعين الآخرين لم تُلْحَقْ بهما، وفي هذه المواضع الثلاثة صُرِّحَ بالمُضاف إليه، نحو قوله (عليه السلام): **((وَأَيُّ امْرِئٍ مِنْكُمْ أَحَسَّ مِنْ نَفْسِهِ رِبَاطَةَ جَأْشٍ عِنْدَ اللِّقَاءِ وَرَأَى مِنْ أَحَدٍ مِنْ إِخْوَانِهِ فَشَلاً فَلْيَذُبَّ عَنْ أَخِيهِ بِفَضْلِ نَجْدَتِهِ الَّتِي فُضِّلَ بِهَا عَلَيْهِ كَمَا يَذُبُّ عَنْ نَفْسِهِ))**[1]، إذ ورد المضافُ إليه (**امْرِئٍ**) مُفرَدًا مُذكَّرًا نكرةً.

(٦) - أدواتٌ شرطيَّةٌ مُختلفٌ فيها:

الأدواتُ الشرطيَّةُ المُختلفُ فيها من حيث الجزم وعدمه هي: (كيف، وإذا، ولو)، وهي لم ترد جازمةً في نهج البلاغة، لذا سنُرجئُ الحديث عليها مع الأدوات الشرطيَّة غير الجازمة في الفصل الثاني، باستثناء الأداة (كيف)، التي لم ترد شرطيَّةً أصلاً في نهج البلاغة، وهذا يؤيِّدُ من ذهب إلى أنَّ مجيئها شرطيَّةً مُستكرهٌ، وقد سألَ سيبويه الخليل عن قوله: (كيف تصنعْ أصنعْ)، فقال: ((هي مُستكرهةٌ، وليست من حروف الجزاء...لأنَّ معناها: (على أيِّ حالٍ تَكُنْ أكُنْ)))[2]، فقولُهُ هذا تصريحٌ: بأنَّها ليست من حروف الجزاء، وأكثر ما تكون استفهامًا، وأنَّ إهمالها وعدم الاعتداد بها من أدوات الشرط هو المذهب الصحيح[3]. وذهب الكوفيُّون إلى جواز الجزمِ بها؛ لأنَّها أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام[4]. وقد عقد أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) مسألةً للخلاف فيها في كتابه (الإنصاف) عرَضَ فيها لآراء الفريقين[5].

---

(١) المصدر نفسه: 7/ 183 . وأحسَّ: علِمَ ووجدَ، ورباطة جأش، أي شدَّة قلب، والفشل: الجبن، وذبَّ الرجل عن صاحبه، أي أكثر الذبّ، وهو الدفع والمنع، والنجدة: الشجاعة. ينظر: المصدر نفسه 7/ 184 .

(٢) الكتاب: 3/ 60، وينظر: الأصول 2/ 197، وشرح المفصل 4/ 109، وشرح الرضي على الكافية 3/ 207، 207، وارتشاف الضرب 4/ 1868 ، وهمع الهوامع ٤/٣٢١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل 4/ 70، وشرح الكافية الشافية 3/ 1583 .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٢٩ (المسألة/ ٩١).

(٥) ينظر: المصدر نفسه والمسألة نفسها، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل 274 – 275، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 2/ 196 – 197، ومغني اللبيب 203، وائتلاف النصرة 156، والفوائد الضيائيَّة 142، وشرح الأشموني 3/ ٥٨٣ .

ويمكنُ ملاحظة حجم استعمال أدوات الشرط الجازمة في نهج البلاغة، في الجدول الآتي*:

ت	الأداة	عدد مرات استعمالها شرطيَّة
1	(إنْ)	٣٠٣
2	(مَنْ)	241
3	(ما)	27
4	(متى)	4
5	(أيّ)	٣
6	(مهما)	٢
7	(حيثما)	2
8	(أينما)	1
المجموع		583

يتبيَّنُ لنا من هذا الجدول حجم التفاوت الكبير في استعمال أدوات الشرط الجازمة في نهج البلاغة، فقد حظيت الأداتان: (إنْ ومَنْ) بمكانةٍ مُتميِّزةٍ، إذا ما قورنت مع أخواتها، فلو تحدَّثنا على الأداة (إنْ)، نجد أنَّها قد بقيت محافظةً على الخصائص التي ذكرها النحويُّون لها، ممَّا يؤكِّدُ الحقيقةَ التي تناقلوها منذ التقعيد إلى الآن، وهي أنَّ للجزاء حرفًا واحدًا، وتنوبُ عنه طائفةٌ من الأسماء(١).

ولابدَّ من الإشارة في هذا الموضع، إلى أنَّ هناك نوعًا من التراكيب، ترِدُ بها الأداة (إنْ) مؤدِّيةً الوظيفة الشرطيَّة على ضعْف، قد أُهْمِلَ في هذه الدراسة، وأعني بهذا النوع، التركيب الذي تتصدَّرهُ (إنْ الوصليَّة) على الرغم من تكراره في (ثلاثة وثلاثين) * موضعًا، ومثاله قول الإمام علي (عليه السلام): ((**أُوصِيكُمْ بِالزَّهْضِ لِهَذِهِ الدُّنْيَا التَّارِكَةِ لَكُمْ وَإِنْ لَمْ تُحِبُّوا**

* تنظر مواضع هذه الأدوات في الملحق الخاص بالأدوات

(١) ينظر: الكتاب 3/ 63، والمقتضب 2/ 45، والأصول 2/ 158 – 159، والمقتصد 2/ 1108، وشرح المفصل 8/ 81 – 82، وهمع الهوامع ٤/ ٣٢١ .

* ينظر ملحق الأدوات/ رقم (٨)

تَرْكَهَا))[١]، فإذا تأمَّلنا هذا النص نجد أنَّ الأسباب التي أدَّت إلى ترك هذا النوع من التراكيب، واضحةٌ من ظاهر النص، يمكنُ إجمالُها بالنقاط الآتية:_

أ_ عدم تأدية هذا النوع من التراكيب وظيفة التعليق، التي يقوم عليها التركيب الشرطي، إلاّ بعد تأويله، وإنْ أوَّلتَهُ يُصبِحِ الكلامُ المُعلَّقُ غيرَ مُلائمٍ للكلامِ المُعلَّق عليه؛ لأنَّ هذه (الواو) – التي تسبق (إنْ) – لا تدخلُ على (إنْ) إلاّ إذا كان الكلام المُتقدِّمُ عليها ضدَّ الكلام الذي يليها، كقولك: (أكرِمُهُ وإنْ شتمني)، فالإكرامُ بعيدٌ عن الشتم، والمدحُ أولى به[٢]، وكذلك قولُ الإمام (عليه السلام): فإنَّ التمسُّكَ بحُبِّ الدنيا يناقضُ رفضها.

إذًا ليس المراد بـــ(إنْ) في ما تقدَّم حقيقة التعليق؛ لأنَّه لا تعليق حقيقيًّا على الشيء ونقيضه معًا، لِمَا في ذلك من المنافاة العقليَّة، وإنَّما المراد هو التعميم[٣]، أي يكون المعنى في قول الإمام (عليه السلام): (أُوصيكم برفض الدنيا وتركها على الرغم من أنَّكم لا تحبُّون تركها...)، ومنه أيضًا قوله (عليه السلام) لعسكره بصفين قبل لقاء العدو: **((وَلاَ تَهِيجُوا النِّسَاءَ بِأَذًى وَإِنْ شَتَمْنَ أَعْرَاضَكُمْ وَسَبَبْنَ أُمَرَاءَكُمْ فَإِنَّهُنَّ ضَعِيفَاتُ الْقُوَى وَالْأَنْفُسِ وَالْعُقُولِ))**[٤]، فالإمام (عليه السلام) ينهى عسكره بألاّ يُحرِّكوا النساء بأذى في كلِّ الحالات، حتى في حالة قيامهنَّ بِشَتم الأعراض وسبِّ الأمراء، وقد أكَّد هذا الأمر؛ لأنَّ النساء ضعيفات القوى والأنفس والعقول.

ب_ عدمُ اكتمال أركان التركيب الشرطي، ممَّا يؤدِّي إلى تأويل النصِّ، وتقدير جواب مناسب من الكلام، وذهب الرضيُّ إلى أنَّ هذه (الواو) الداخلة على (إنْ) إنَّما هي اعتراضيَّة، وجواب الشرط عنده هو ما يدلُّ الكلامُ عليه، ولو أُظْهِرَ الجوابُ لَمَا ذُكِرَتْ مثلُ هذه التراكيب، ولا حتَّى هذه (الواو)؛ لأنَّ الجوابَ ليس جملةً اعتراضيَّةً[٥]، وقيل: إنَّ هذه (الواو) للعطف، وجملةُ (إنْ) المحذوف جوابها بعدها، معطوفة على جملةٍ شرطيَّةٍ قبلها محذوفة أصلاً، ففي قولنا: (زيدٌ وإنْ كثُرَ مالهُ بخيل) يكون التقدير: (زيدٌ – إنْ لم يكثر ماله وإنْ كثر

---

(١) شرح النهج: 7/ 51 .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 98 .

(٣) ينظر: شرح الدماميني ١/ ٩٧، وحاشية الصبَّان 4/ 13، وحاشية الخضري 2/ 185، والنحو الوافي 4/ 327 – 328 .

(٤) شرح النهج: ١٥/ ٦٤ . ولاتهيجوا النساء بأذًى: أي لاتحرّكوهن . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 98 – 99 .

ماله – بخيل) فالجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا: (زيدٌ بخيل)[١]، ففي جميع الأحوال لا يستقيمُ التركيب؛ لأنَّ الجوابَ محذوفٌ، ويجبُ تقديرُهُ من الكلامِ كُلِّهِ[٢]، أو لمْ يحْتَجْ إلى جوابٍ، كما ذهب إلى ذلك الزركشي، بقوله: ((إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتجْ إلى جواب، نحو: أحْسِنْ إلى زيدٍ وإنْ كفرك، واشْكُرْهُ وإنْ أساء إليك، أي أحسِنْ إليه كافرًا لك، واشكُرْهُ مُسيئًا إليك))[٣].

وكذلك الأداة (مَنْ) لها مكانتُها المتميِّزةُ أيضًا من بين أدوات الشرط الجازمةِ في نهج البلاغة، ويمكنُ تفسير ذلك بأنَّها اتَّخذتْ – في الغالب – أشكالاً تركيبيَّةً قصيرةً، لا تتعدَّى الأركان المُتَّفق عليها في أسلوبِ الشرطِ (الأداة+ فعل الشرط+ جواب الشرط)، إذ تميَّزَتْ بالإيجازِ والسهولةِ، لتأخُذَ طابعَ الحكمةِ والمثلِ بأقلِّ كلام، ويُلحَظُ كذلك التتابعُ بين فعل الشرط وجوابِهِ، وعدمُ الفصل بينهما بفاصلٍ طويل، ويمكنُ ملاحظةُ ذلك في قول الإمام علي (عليه السلام): **((مَنْ نَظَرَ فِي عَيْبِ نَفْسِهِ اشْتَغَلَ عَنْ عَيْبِ غَيْرِهِ وَمَنْ رَضِيَ بِرِزْقِ اللَّهِ لَمْ يَحْزَنْ عَلَى مَا فَاتَهُ وَمَنْ سَلَّ سَيْفَ الْبَغْيِ قُتِلَ بِهِ وَمَنْ كَابَدَ الْأُمُورَ عَطِبَ وَمَنِ اقْتَحَمَ اللُّجَجَ غَرِقَ وَمَنْ دَخَلَ مَدَاخِلَ السُّوءِ اتُّهِمَ وَمَنْ كَثُرَ كَلاَمُهُ كَثُرَ خَطَؤُهُ وَمَنْ كَثُرَ خَطَؤُهُ قَلَّ حَيَاؤُهُ وَمَنْ قَلَّ حَيَاؤُهُ قَلَّ وَرَعُهُ وَمَنْ قَلَّ وَرَعُهُ مَاتَ قَلْبُهُ وَمَنْ مَاتَ قَلْبُهُ دَخَلَ النَّارَ وَمَنْ نَظَرَ فِي عُيُوبِ غَيْرِهِ فَأَنْكَرَهَا ثُمَّ رَضِيَهَا لِنَفْسِهِ فَذَلِكَ الْأَحْمَقُ بِعَيْنِهِ وَالْقَنَاعَةُ مَالٌ لاَ يَنْفَدُ وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ رَضِيَ مِنَ الدُّنْيَا بِالْيَسِيرِ وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ كَلاَمَهُ مِنْ عَمَلِهِ قَلَّ كَلاَمُهُ إِلاَّ فِيمَا يَعْنِيهِ))**[٤].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه 4/ 99، وحاشية الصبَّان 4/ 13، وحاشية الخضري 2/ 185، وهامش (2) من كتاب فرائد العقود العلويَّة2/ 816 .

(٢) من مواضع حذف جواب الشرط وجوبًا أن يدُلَّ عليه الكلام المتقدم، وهذا مذهب جمهور البصريين، أو أن يكون الكلام المتقدّم هو الجواب أصلاً، وهذا مذهب جمهور الكوفيين، وفي كلا المذهبين لم نجد من يتحدَّث على =العبارة الشرطيَّة جميعها – في حالة التقدير –، وإنَّما اقتصر الحديث على الكلام المتقدّم فقط، وهذا يعني أنَّ تقدير الجواب من العبارة كلِّها لا أصلَ له، فضلاً عن عدم قدرته على الإفصاح عن التركيب الشرطي بشكلٍ مناسب، بخلاف تقديره من الكلام المتقدّم دلالةً، أو اعتماد المتقدِّم أصلاً .

(٣) البرهان في علوم القرآن: 2/ 367، وينظر: أسرار النحو ٣٠٦، وحاشية الصبَّان 4/ 13، وحاشية السجاعي 160.

(٤) شرح النهج: 19/ 131 .

إذ نلحَظُ التراكمَ الشرطي في النص الواحد، الذي تكرَّرَ في (14) عبارةً تتصدَّرُها الأداة (مَنْ)، وتحمِلُ كلُّ واحدةٍ منها تركيبًا شرطيًّا في أبسطِ صورِهِ، وهذا النوع من التراكيب أُطلِقَ عليه مصطلح (التوازي التركيبي)[1].

وأمَّا الأدوات الأُخَر، فلم تجد حضورًا في نهج البلاغة مقارنةً بالأداتين: (إنْ، ومَنْ)، إذ لم تصل بمُجْمَلِها إلى نصفِ ما وردت به تلك الأداتان .

(١) المقصود بمصطلح (التوازي التركيبي) أنَّه: ((شكلٌ من أشكال التنظيم النحوي، يتمثَّلُ في تقسيم الحيِّز النحوي على عناصر متشابهةٍ في الطول، والنغمة، والبناء النحوي، فالكلُّ يتوزَّعُ في عناصرَ، أو أجزاءٍ ترتبطُ نحويًّا وإيقاعيًّا فيما بينها)). جماليات النثر العربي – الفني، لطرَّاد الكبيسي: 23، وينظر: التوازي التركيبي في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، للطالب عبد الله خليف خضير الخزاعي، جامعة الموصل ١٥ – ٢٤.

القسم الثاني
أنماط الشرط الجازم

عُنِيَ النحويُّون بعرض التراكيب الشكليَّة لأسلوب الشرط، وقد جاءت هذه العنايةُ مناسبةً لِمَا يقتضيهِ الأسلوبُ الشرطيُّ من طرفينِ خاضعينِ لِعَمَلِ الجزمِ لفظًا، أو مَحَلاًّ، وهما: (فعلُ الشرطِ، وفعلُ جواب الشرط)[١]، لذا كان اهتمامُهُم مُتَوجِّهًا نحو هذين الفعلين بخاصَّة، وتحديدِ كيفيَّةِ وُرُودهما في التركيبِ الشرطيِّ، ((ومن أجل ذلك يغفلُ النحاةُ أحيانًا عن حقيقة أنَّهم يتعاملون مع جُمَلٍ، فيتعاملونَ مع أفعال))[٢]. ويبدو أنَّ تأثيرَ العاملِ (الجزم) في هذه الأفعال هو الذي جلب انتباههم، وهو ما دفعهم إلى البحث عن العامل فيها، والاختلاف فيه كما سنرى.

ولأنَّ الجزم حالةٌ من حالات الفعل الإعرابية – كما في قول سيبويه: ((واعلم أنَّ حروف الجزم لا تجزم إلاّ الأفعال...كما أنَّ الجرَّ لا يكونُ إلاّ في الأسماء))[٣] – لذا من الواجب تسليطُ الضوءِ على مسألةِ الجَزْمِ في هذه الأفعال، وتحديد العاملِ فيها، قبل الحديثِ على أنماطِ الشرط الجازم. فَعِلَّةُ الجَزْمِ في هذه الأفعال – كما ذهب قسمٌ من النحويِّين– أنَّ حرفَ الشرط إنَّما عَمِلَ؛ لاختصاصِهِ، وأنَّه يقتضي جُملَتَيْنِ، كقولِكَ: (إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، فـ(تَضْرِبْ) جُمْلةٌ، و(أضربْ) جملةٌ أُخرى، فلمَّا طال الكلامُ بهما، اختيرَ لهما الجزمُ؛ لأنَّهُ حذفٌ وتخفيف[٤]. وأمَّا مسألةُ تحديد العامل في فعلي الشرط والجواب، فالأوَّلُ مجزومٌ بأداة الشرط اتِّفاقًا[٥]، وأمَّا الثاني (فعل جواب الشرط) فقد اختلف النحويُّون في عامله اختلافًا كبيرًا، وذهبوا فيه مذاهبَ

---

(١) ليس الأفعال فقط هي ما تتعامل معه التراكيب الشرطيَّة، فالجمل هي طرفٌ رئيسٌ في تكوين التراكيب الشرطيَّة، ولاسيَّما في جواب الشرط، ولكن عناية النحويين بقضيَّة العمل، صرفت اهتمامهم إلى هذه الأفعال، وجعلتهم يُقيمون على أساسها تقسيم التراكيب الأساسية في الشرط.

(٢) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ١٣٨ .

(٣) الكتاب: ٣/ ٩، وينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل ١٨٥ .

(٤) ينظر: العلل في النحو ٧٧، وأسرار العربية ٣٣٦، وشرح عيون الإعراب، للمجاشعي ٣٠٧، والصفوة الصفيَّة في شرح الدرَّة الألفيّة، لتقي الدين النيلي ١/ ١٨٨ .

(٥) ينظر: جواهر الأدب، للأربلي ٢٠١، وشرح المفصَّل ٧/ ٢٧٨ – ٢٧٩، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٤١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٧، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٧٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣١ .

مختلفةً وصلت إلى سبعة مذاهب[١]، ولا مجال لتفصيل هذه المذاهب وردودها هنا؛ لأنَّ البحث لا يُعنى بذكرها من جهة، ولأنَّها بيِّنةُ التكلُّف من جهةٍ أخرى.

والخلافُ في هذه المسألة ناشئٌ من وجود معمول مُعرب، وهو الفعل في جواب الشرط، من غير عامل ظاهر يمكنُ نسبة العمل إليه، فالفعلُ هنا مُعرَبٌ مجزوم، ولابدَّ من أن يكونَ هذا الجزمُ بأثرٍ من عامل، ولهذا تباينت وكثُرَت الأقوال في هذه المسألة، وهذا ما دعا أبا حيَّان إلى القول: بأنْ لا فائدةَ من هذه الاختلافات، فيما نقل عنه السيوطي ذلك: ((قال أبو حيَّان: وهذا الخلاف لا يترتَّبُ عليه فائدةٌ ولا حكمٌ نُطْقيٌّ))[٢].

وبالعودة إلى أنماط الشرط الجازم، نجد أنَّ النحويِّين قد عرفوا طبيعة التركيب الشرطي، وحدَّدوا معظم الأنماط الشرطيَّة التي تردُ في الكلام – وحتى التي ترد في الشعر فقط– ومثَّلوا لها، ولم يقتصر اهتمامهم على الشرط إذا كان طرفاه فعلين مُضارعين مجزومين، بل أشاروا إلى أنَّه يمكنُ ((أنْ يكونَ الأوَّلُ ماضيًا، والثاني مُضارعًا ثمَّ ماضيين بـــ(لم)، أو بدونهما، أو أحدهما بـــ(لم) والآخر بدونها، تمثيل ذلك: إنْ يقُمْ أقُمْ، إنْ قُمْتَ أقُمْ، إنْ قُمْتُ* لم أقُمْ، إنْ قُمْتَ قمتُ، إنْ لم تقُمْ لم أقُمْ، إنْ لم تقُمْ أقُمْ، إنْ تقُمْ لم أقُمْ، إنْ لم تقُمْ قُمْتُ، فهذه تراكيبٌ ثمانيةٌ تجوزُ في الكلام، والتاسع أن يكونَ الأوَّلُ مُضارعًا والثاني ماضيًا نحو: إنْ تقُمْ قُمْتُ، وإنْ تقُمْ لم أقُمْ، ولا يجوزُ ذلك إلاّ في الشعر وأجازه الفرَّاء))[٣].

---

(١) فمنهم من قال: إنَّ العامل أداة الشرط وحدها، وهذا مذهب أكثر البصريين، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الأداة عملت في الشرط، وأنَّ الأداة والشرط معًا عملا في الجواب، وهذا مذهب سيبويه واختاره المبرّد، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الشرط =مجزومٌ بالأداة، والجواب مجزومٌ بالجوار، ومذهب الأخفش:أنَّ الأداة عملت في الشرط، والشرط عمل في الجواب، وقيل:إنَّ الأداة عملت في الشرط، وأما الجواب فمجزوم كما يجزم في جوابات الأمر والنهي وغيرهما، مما له جواب، وينسب هذا المذهب إلى قسم من الكوفيين، وقيل أيضًا: إنَّ الشرط والجزاء مبنيان وهذا مذهب المازني...، ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/ ٦٢، والمقتضب ٢/ ٤٨ – ٤٩، والإنصاف ٢/ ٤٩٣ – ٥٠٣ (المسألة/ ٨٤)، وأسرار العربية ٣٣٦ – ٣٤٠، وجواهر الأدب ٢٠١ – ٢٠٢، وشرح المفصَّل ٧/ ٢٧٨ – ٢٧٩، وشرح الرضي ٤/ ٩١ – ٩٢، وائتلاف النصرة ١٢٨ – ١٢٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤، وشرح التصريح ٤/ ١٨٦ – ١٨٧، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣١ – ٣٣٢ .

(٢) همع الهوامع: ٤/٣٣٢ ، ولم أجده في كتب أبي حيَّان.

* كذا في الأصل، والصواب: (قُمْتَ) .

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٦ – ١٨٨٧، وينظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٢٧٨ .

وسأتناول أنماط الشرط الجازم في نهج البلاغة بعيدًا عن الظواهر السياقية التي تعترض هذه الأنماط[١]، مع بيانٍ لكلِّ نمط، وقيمته الاستعماليَّة، مُبتدئًا بأكثر الأنماط استعمالاً في نهج البلاغة، مُوزَّعةً على صنفين:

أوَّلاً: الأنماط بحَسَبِ الجُمَل*

سأتناولُ في هذا النوع من الأنماطِ الشرطَ الجازمَ بترتيبه المعروف المُكوَّن من: (**الأداة** + **فعل الشرط** + **جملة الجواب**) من غير تقديم وتأخير وحذف وذكر، وهذه الأنماط هي:

النمط الأوَّل: [الأداة + فعل الشرط (فعل ماض) + جواب الشرط (فعل ماض)]

وردَ هذا النمط بمختلف صوره في (مئتين وسبعةٍ وتسعين) موضعًا، وهو النمط الأكثر ورودًا في نهج البلاغة، وقد فاق – من حيث العدد – النمط المُطَّرد في أسلوب الشرط (النمط الذي طرفاه فعلان مضارعان)، الذي قدَّمه النحويُّون على الأنماط الأخرى كمًّا ونوعًا، قال المالقي (ت٧٠٢هـ) عن (إنْ) الشرطيَّة: ((تجزمُ فعلين مُضارعين...هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط، وهو الكثير، ثمَّ يجوزُ أن تدخلَ على ماضيين))[٢]. والكثرة المطلقة لهذا النمط في نهج البلاغة تعني أنَّ مسألة العمل التي حكم في ضوئها المالقيُّ على كثرة النمط الذي طرفاه فعلان مضارعان وجودته، لا تستقيم وفقًا لِمَا ورد في نهج البلاغة، فما كان طرفاه فعلين ماضيين هو النمط الأكثر دورانًا في أسلوب الشرط في العربيَّة عامَّة[٣]، وهذا ما لمسناه في نهج البلاغة، مع الإشارة إلى أنَّ هذا النمط، وغيره من الأنماط المخالفة للنمط المُطَّرد المثالي– في قضيَّة العمل فقط – قد خضعت للأحكام النحويَّة والدلاليَّة نفسها التي انطبقت عليه، فمن حيث الحكم الإعرابي هي مجزومةٌ مَحَلاًّ، ومن حيث الدلالة هي ماضيةٌ لفظًا مستقبلةٌ معنًى، قال المُبرِّد: ((وقد يجوزُ أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى

---

(١) سنقفُ على الظواهر السياقيَّة في التركيب الشرطي في الفصل الثالث .

* هذا المصطلح استعمله الدكتور مالك المُطَّلبي، ويعني به دراسة الأنماط الشرطيّة من غير تقديم وتأخير وحذف وذكر. ينظر: في التركيب اللغوي ١٤٧، ٢٠٧ .

(٢) رصف المباني: ١٨٦ – ١٨٧ .

(٣) ذكر الدكتور مالك المطلبي عددًا من المُسوِّغات التي تجعل من هذا النمط هو الأكثر دورانًا في العربية، معتمدًا في ذلك على أقوال قسمٍ من النحويين، وما توصَّلت إليه بعض الدراسات المعاصرة – كرسالة: (الشرط في القرآن، للباحث عبد العزيز محمد الصالح) – وهذا ما جعله يتساءل عن الخصائص البنائيَّة والدلالية التي يتميّز بها هذا النمط حتى جعلته يستوعب مطلق الاستعمال الشرطي، لا في موضوع بحثه وحسب، بل في الشرط في العربيَّة عامَّة، ينظر: في التركيب اللغوي ١٤٨– ١٥١ .

المستقبلة؛ لأنَّ الشرط لا يقعُ إلاّ على فعل لم يقع، فتكون مواضعها مجزومةً، وإن لم يتبيَّنْ فيها الإعراب))[١]، ودلالة الفعل الماضي على المستقبل – في الشرط– ليس في العربيَّة فقط، بل إنَّ أكثر اللغات الساميَّة تستعمل الماضي وما بمنزلته دالاًّ على الحاضر والمستقبل[٢]. هذا هو النمط الرئيس، وقد وردت سبع صورٍ مُشابهةٍ لمضمون هذا النمط، تحمل الخصائص نفسها، وهي:

الصورة الأولى: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ تام**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعلية فعلها ماضٍ تام**)].

وردت هذه الصورة في (مئتين وأربعين) * موضعًا، وقد تكرَّرت في الأدوات جميعها الشرطيَّة الجازمة الواردة في نهج البلاغة ما عدا الأداة (أي) التي لم تتصدَّرْ هذه الصورة، وكانت الأداة (مَنْ) من أكثر الأدوات تكرارًا فيها، إذ وردت في (مئةٍ وستةٍ وثلاثين) موضعًا، فنسبة ورودها في هذه الصورة تبلغ أكثر من نصف ما وردت به سائر أدوات الشرط في نهج البلاغة، تليها في الكثرة الأداة (إنْ) فقد وردت في (ثمانيةٍ وثمانين) موضعًا، ومن أمثلة هذه الصورة – لجميع الأدوات – قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) يتحدَّث فيه على الخلافة: ((**فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ**))[٣]، وقولُهُ (عليه السلام) في صفة من يتصدَّى للحكم بين الأمَّة، وليس لذلك بأهل: ((**فَإِنْ أَصَابَ خَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخْطَأَ وَإِنْ أَخْطَأَ رَجَا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَصَابَ**))[٤]، ومن أمثلة (مَنْ) قولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ أَبْدَى صَفْحَتَهُ لِلْحَقِّ هَلَكَ عِنْدَ جَهَلَةِ النَّاسِ**))[٥]، وقوله: ((**مَنِ اسْتَبَدَّ بِرَأْيِهِ هَلَكَ وَمَنْ شَاوَرَ الرِّجَالَ شَارَكَهَا فِي عُقُولِهَا**))[٦].

في النصوص المتقدِّمة جاء الشرط بـــ(إنْ، ومَنْ) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرط فيهما: (أشنقَ، أسلسَ، أصابَ، أخطأَ) في النَصَّين اللذين تصدَّرتهما (إنْ)، و(أبدى، استبدَّ، شاورَ) في

---

(١) المقتضب: ٢/ ٤٩، وينظر: الأصول ٢/ ١٥٩، والمقتصد ٢/ ١٠٩٥– ١٠٩٨، وشرح المكوّدي ٤/ ٧١٢، والفوائد الضيائيَّة ٢/ ٣٨٠، وحاشية الخضري ٢/ ١٨٨ .

(٢) ينظر: التطور النحوي ١٩٨ .

* ينظر ملحق التراكيب/ النمط الأول/ الصورة الأولى .

(٣) شرح النهج: ١/ ١١٩، والصَّعبة: الناقة الشديدة التي يصعب قيادها، وأشنق النَّاقة: جذبها إليه بالزمام، وخرم أنف الناقة: شقَّهُ، وأسلس للناقة: أرخى لها الزمام، وتقحَّم: هلكَ . ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٢٥ .

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٩٢ .

(٥) المصدر نفسه: ١/ ١٨٧، وصفحته بمعنى وجهه، ينظر: في ظلال نهج البلاغة ١/ ١٣٦ .

(٦) المصدر نفسه: ١٨/ ٣٧٦ .

النصَّين اللذين تصدَّرتهما (مَنْ)، وهو فعلٌ ماضٍ تام، وأمَّا جوابُ الشرط في النصَّين الأوَّلَين فهو: (خرمَ، تقحَّمَ، خافَ، رجا)، وجوابُهُ في النصِّ الثالث والرابع هو (هلك (مرَّتين)، وشاورَ)، ففعل الجواب في النصوص المتقدِّمة جميعها ماضٍ تام أيضًا، وقد عُبِّرَ بالفعل الماضي عن دلالة المستقبل، ودلالة هذا الاستعمال تفيدُ تحقُّقَ الأمر وكأنَّهُ قد وقعَ، على الرغم من كونه مستقبلاً، وأمَّا الحكم الإعرابي للفعل الماضي في الشرط فهو الجزمُ المحلِّي، وهذا الجزمُ إنَّما قيل به؛ لاطِّراد قاعدة العمل، أمَّا واقعًا فهو زعمٌ غير منظور.

والمُلاحَظُ في نصوص الأداةِ (مَنْ) أنَّها تأخُذُ – في الغالب – طابعَ الحكمة والمَثَل عند الإمام عليٍّ (عليه السلام)، ورُبَّما أتاحت الدلالة المعنويَّة للأداة (مَنْ) هذا الاستعمال، إذ إنَّها تدُلُّ على ما يعقل[١]، والحكمةُ والمَثَلُ لا تُوجَّهُ إلاّ لِمَنْ يعقِل – في الغالب – .

ومن أمثلة الأدوات الأُخَر التي تصدَّرت هذه الصورة، قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**مَا طَابَ ظَاهِرُهُ طَابَ بَاطِنُهُ وَمَا خَبُثَ ظَاهِرُهُ خَبُثَ بَاطِنُهُ**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَتَى شِئْتَ اسْتَفْتَحْتَ بِالدُّعَاءِ أَبْوَابَ نِعْمَتِهِ وَاسْتَمْطَرْتَ شَآبِيبَ رَحْمَتِهِ**))[٣]، وقولُهُ (عليه السلام) في من يعشق الدنيا: ((**قَدْ خَرَقَتِ الشَّهَوَاتُ عَقْلَهُ وَأَمَاتَتِ الدُّنْيَا قَلْبَهُ ... حَيْثُمَا زَالَتْ زَالَ إِلَيْهَا وَحَيْثُمَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَ عَلَيْهَا**))[٤]، فقد فقد وردَ فعلُ الشرط في النصوص المتقدِّمة فعلاً ماضيًا تامًّا، وهو قولُهُ: (طاب، وخبُثَ، وشئتَ، وزالت، وأقبلت)، وأمَّا فعل الجواب فهو قولُهُ: (طابَ، وخَبُثَ، واستفتحت، وزالَ، وأقبلَ)، وهو فعلٌ ماضٍ تام أيضًا، وقد تشاكلَ فعلُ الشرط وجوابُهُ في النصَّين الأوَّلِ والثالث، وهذا أحسنُ ما يكون عليه الشرط، قال سيبويه: ((وإذا قال: (إنْ فعلتَ) فأحسنُ الكلام أن تقول: (فعلتُ)، لأنَّه مثلُهُ))[٥]، وقد تحدَّث الدكتور مالك المطلبي عن أهميَّة هذه المُشاكلة قائلاً: ((وهذه المُشاكلة أساسيَّةٌ جدًّا؛ لكونها إحدى القرائن في ربط جملتين فقدتا خصائصهما الأولى وكوَّنتا جملةً مُركَّبةً لها سمات وخصائص بنائيَّة ودلاليَّة جديدة))[٦]، والفعلُ الماضي في الجمل

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ١٧٣، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥١، وشرح التصريح ٢/ ٣٩٩ .

(٢) شرح النهج: ٩/ ١١٣ .

(٣) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٣٥، واستفتحت بمعنى سألت، والشآبيب: جمع شؤبوب، وهو الدُّفعَةُ من المطر وغيره، ينظر: اللسان، (شأب) ٧/ ٥ .

(٤) المصدر نفسه: ٧/ ١٢٤ .

(٥) الكتاب: ٣/ ٩١ – ٩٢ .

(٦) في التركيب اللغوي: ١٤٩ .

الجمل الفعليَّة المُتقدِّمة محلُّهُ الجزمُ وحدَهُ، لا الجملة جميعها؛ لأنَّ ((المحكومَ لموضعه بالجزم، الفعل لا الجملة بأسرِها))[١].

ومن أمثلة هذه الصورةِ أيضًا قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ أَهْلاً فَمَهْمَا تَرَكْتُمُوهُ مِنْهُمَا كَفَاكُمُوهُ أَهْلُهُ**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام) يصفُ حال أصحابه وشيعته بعده: ((**افْتَرَقُوا بَعْدَ أُلْفَتِهِمْ وَتَشَتَّتُوا عَنْ أَصْلِهِمْ فَمِنْهُمْ آخِذٌ بِغُصْنٍ أَيْنَمَا مَالَ مَالَ مَعَهُ**))[٣]، ففي النصَّين المُتقدِّمَين شرطَ بـــ(مهما، وأينما) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرطِ بعدهما: (تركتموه، ومالَ)، وهما فعلان ماضيان لفظًا، ولكنَّهما يدُلاَّن على المستقبل معنًى، وفعلُ الجواب بعدهما ماضٍ أيضًا، وهو قولُهُ: (كفاكُمُوهُ، ومالَ)، ويُلاحَظُ أنَّ (مهما) قد وَلِيَها فعلُ ماضٍ، خلافًا لِمَا هو شائعٌ في القاعدة النحويَّة، وهو دخولُها على المُضارع[٤]، وهذا النصُّ في نهج البلاغة يدُلُّ على أنَّ دخول (مهما) على الفعل الماضي عربيٌّ فصيح[٥]، وأنَّ الاستقراء النحوي للنصوص اللغويَّة البليغة التي صيغت منها قواعد العربيَّة كان ناقصًا؛ لأنَّه أغفلَ جانبًا ليس بالقليل من تلك النصوص، ولاسيَّما نهج البلاغة.

الصورة الثانية: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماض تام**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعليَّة فعلها ماضٍ مقترن بـ**(**قد**) **المسبوقة بـ**(**الفاء**)].

وردت هذه الصورة في (ثلاثة وثلاثين) * موضعًا، وقد لَزِمَت الفاء جواب الشرط في هذه المواضع جميعها؛ لأنَّهُ لا يصلُحُ أن يكون جوابًا للشرط، قال الجرجاني: ((وإنَّما جاءَ الجوابُ بالفاء حيث لم يُقدَرْ على الجزم...لِيَدُلَّ الفاءُ على تعلُّق هذه الجملةِ (جملة الجواب) بالشرط من حيث إنَّ الفاء تأتي لإتباع الشيء الشيء))[٦]. ويُسمَّى الفعل الماضي إذا سُبِقَ

---

(١) مغني اللبيب: ٣٨٧، وهذا النوع من الجمل أطلق عليه ابن هشام مصطلح (الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب)، ينظر: المصدر نفسه ٣٦٣، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخر الدين قباوة ١٠٢ – ١٠٣، والجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم، د.طلال يحيى الطوبيخي ٢٠٩ – ٢٢٥ .

(٢) شرح النهج: ٢٠/ ٢٦٤ .

(٣) شرح النهج: ٩/ ١٧٥.

(٤) أكثر النحويين الذين تحدَّثوا عن (مهما) ذكروا أنَّها تدخلُ على فعلين مُضارعين .

(٥) أثبت الدكتور شوقي ضيف في كتابه: (تيسيرات لغويَّة) صحَّة هذا الاستعمال، مُستدلاً عليه بأبيات شعريَّة فصيحة، فصيحة، ينظر: ١٣١ – ١٣٢، وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية في القاهرة دخولها على الفعل الماضي، لورود نصوص فصيحة مُتعدِّدة تشهدُ بجواز هذا الاستعمال، ينظر: من قضايا اللغة، د.مصطفى النحّاس ٢٣٢ .

* ينظر ملحق التراكيب/ النمط الأول/ الصورة الثانية .

(٦) المقتصد: ٢/ ١٠٩٩ .

بـــ(قد) بالماضي المُحقَّق؛ لأنَّ (قد) مع الفعل الماضي تفيدُ التحقيق، وتُقرِّبُ الماضي من الحال[١]، وهذا لا يُناسبُ أدوات الشرط؛ لأنَّها مختصَّةٌ بالمُستقبل، لذا ما جاءَ ماضيًا مقرونًا بـــ(قد) أُوِّلَ وحُمِلَ على أنَّهُ مُتعلِّقٌ بفعلٍ مستقبل هو الشرط، أو الجزاء في الحقيقة[٢]. ومن هنا ((جيءَ بالفاء إيذانًا بتأويل ما يُصحِّحُ ذلك))[٣]. والأدوات الشرطيَّة التي استعملت في هذه الصورة هي: (إنْ، ومَنْ)، ومن أمثلتهما قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): **((مَنْ عَمِلَ فِي أَيَّامِ أَمَلِهِ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ فَقَدْ نَفَعَهُ عَمَلُهُ وَلَمْ يَضُرُّهُ أَجَلُهُ وَمَنْ قَصَّرَ فِي أَيَّامِ أَمَلِهِ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ فَقَدْ خَسِرَ عَمَلَهُ وَضَرَّهُ أَجَلُهُ))**[٤]، وقولُهُ (عليه السلام) لأصحابه: **((مَنْ فَازَ بِكُمْ فَقَدْ فَازَ وَاللَّهِ بِالسَّهْمِ الْأَخْيَبِ وَمَنْ رَمَى بِكُمْ فَقَدْ رَمَى بِأَفْوَقَ نَاصِلٍ))**[٥]، وقوله (عليه السلام): **((لَقَدْ كَانَ فِي رَسُولِ اَللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مَا يَدُلُّكَ عَلَى مَسَاوِئِ الدُّنْيَا وَ عُيُوبِهَا إِذْ جَاعَ فِيهَا مَعَ خَاصَّتِهِ وَ زُوِيَتْ عَنْهُ زَخَارِفُهَا مَعَ عَظِيمِ زُلْفَتِهِ فَلْيَنْظُرْ نَاظِرٌ بِعَقْلِهِ أَكْرَمَ اللَّهُ مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وآله) بِذَلِكَ أَمْ أَهَانَهُ فَإِنْ قَالَ أَهَانَهُ فَقَدْ كَذَبَ وَاللَّهِ الْعَظِيمِ بِالْإِفْكِ الْعَظِيمِ))**[٦].

فقد جاء الشرطُ في النصوص المُتقدِّمة بـــ(إنْ، ومَنْ) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرط فيهما: (عمل، وقصَّر) في النص الأوَّل، و(فاز، ورمى) في النصِّ الثاني، و(قال) في النصِّ الثالث، وهو في كلٍّ منهما ماضٍ تام، في حين ورد فعل الجواب فيهما ماضيًا مُقترنًا بـــ(قد)، وهو: (فقد نفعَهُ، وفقد خَسِرَ) في النصِّ الأوَّل، و(قد فازَ، وقد رمى) في الثاني، و(قد كذَبَ) في الثالث، واقتران الجواب بالفاء في النصوص المُتقدِّمة واجبٌ؛ لأنَّهُ فعلٌ ماضٍ مُقترنٌ بـــ(قد) .

الصورة الثالثة: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعليَّة فعلها ماضٍ تام**)].

وردت هذه الصورة في (تسعةٍ)* مواضع، وفعل الشرط فيها (كان) الناسخة، و(كان) مع الأسلوب الشرطي لها وضعٌ خاص من جهتين: الأولى أنَّها تُعامَلُ مُعاملةَ الأفعال التامَّة على

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١٧٢- ١٧٤ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٢ .

(٣) الإيضاح في شرح المُفصَّل: ٢/ ٢٤٥ .

(٤) شرح النهج: ٢/ ٢٨٩ .

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٣٠٢، وفي خطبةٍ أخرى قال الإمام النصَّ نفسه، ولكن ببناء الفعل (رُمِيَ) للمجهول، ينظر الخطبة (٦٨) من شرح النهج: ٦/ ٢٢٥، والسَّهم الأفوق: المكسور الفُوق، وهو مدخل الوتَر، والناصل: الذي لا نَصْلَ فيه، والفوق: موضع الوتر من السهم، يُقال: نصل السهم إذا خرج منه النصل فهو ناصل، وهذا مثلٌ يُضرَبُ لمن استنجد بمن لا ينجِدُهُ . ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٣٠٣ .

(٦) المصدر نفسه: ٩/ ١٤٧ .

* المواضع التي لم تذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ٩/ ١١٢ (مرّتين)، ١٠/ ٢٩٦، ١٧/ ٨٧ (مرَّتين) .

اعتبار أنَّها فعلٌ، يقول الدكتور علي أبو المكارم: ((إنَّ هذه النواسخ – برغم ارتباطها نظريًّا بالجملة الاسميَّة، أو الظرفيَّة وبالتراكيب الواردة لهما– فإنَّها حين تدخُلُ في نسيج الجملة الشرطيَّة تُعامَلُ مُعاملةَ الأفعال التامَّة))[١]. والأخرى هي دلالتُها على الماضي لفظًا ومعنًى مع الشرط، وهذا مذهب المُبرِّد ومن تابعَهُ[٢] ، مع أنَّ الجمهور أوَّلوا ما جاءَ منها – في الشرط – إلى المُستقبل[٣]؛ لأنَّ أدوات الشرط مختصَّةٌ بالمُستقبل.

فالغايةُ من الجملةِ المنسوخةِ في الشرط هي الأداةُ لا غير إذا كانت الأداةُ الناسخةُ فعلاً؛ لأنَّ الشرطَ يتعاملُ مع الأفعال في الأصل. والأدواتُ التي تصدَّرت هذه الصورة هي: (إنْ، وما، ومهما) وأمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**الْمُؤْمِنَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلاَمٍ تَدَبَّرَهُ فِي نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا أَبْدَاهُ وَإِنْ كَانَ شَرًّا وَارَاهُ**))[٤]، وقوله (عليه السلام): ((**أَنَّ الدُّنْيَا دَارُ دُوَلٍ فَمَا كَانَ مِنْهَا لَكَ أَتَاكَ عَلَى ضَعْفِكَ**))[٥]، وقوله (عليه السلام): ((**مَهْمَا كَانَ فِي كُتَّابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغَابَيْتَ عَنْهُ أُلْزِمْتَهُ**))[٦].

فقد جاء فعلُ الشرط (كان) في النصوص المُتقدِّمة فعلاً ماضيًا ناسخًا، وأمَّا جوابُهُ فهو جملةٌ فعليَّةٌ فعلها ماضٍ تامٌّ، وهو قولُهُ على التوالي: (أبدى، ووارى، وأتاك، وأُلزِمَ "مبني للمجهول")، ودلالة الأفعال الماضية (الناسخة أو التامَّة) في ما تقدّمَ – من حيث الزمن– هي المستقبل وإن كانت ماضية لفظًا.

الصورة الرابعة: [**الأداة+ فعل الشرط (فعل ماض تام)+ جواب الشرط (جملة فعليَّة فعلها ماض ناسخ)**].

وردت هذه الصورة في (سبعة)* مواضع، وتصدَّرتها ثلاث أدوات هي: (إنْ، ومَنْ، وأي)، ومن أمثلة هذه الصورة قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) لعبد الله بن زمعَة، حين قدِمَ عليه في خلافته يطلُبُ منه مالاً: ((**إِنَّ هَذَا اَلْمَالَ لَيْسَ لِي وَلاَ لَكَ وَإِنَّمَا هُوَ فَيْءٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَجَلْبُ أَسْيَافِهِمْ**

(١) التراكيب الإسناديَّة: ٢١٠ .
(٢) ينظر: الأصول ٢/ ١٩٠، وشرح التسهيل ٤/ ٩٢، وشرح الرضي ٤/ ١١٥، وشفاء العليل ٣/ ٩٦٧ .
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٢ – ٩٣، وشفاء العليل ٣/ ٩٧٦، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٥٧ .
(٤) شرح النهج: ١٠/ ٢٢٠ .
(٥) المصدر نفسه: ١٨/ ٢١٢ .
(٦) المصدر نفسه: ١٧/ ٤٩، وتغابى: تغافل عن عيوب كُتّابه، وألزمته: لزمك ووجب عليك. ينظر: المصدر نفسه ١٧/ ٥١ .
* المواضع التي لم تُذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ١٤/ ٢٢٠، ١١/ ٦٦، ١٦/ ٢٥٢، ١٨/ ٣٧٦ .

فَإِنْ شَرِكْتَهُمْ فِي حَرْبِهِمْ كَانَ لَكَ مِثْلُ حَظِّهِمْ وَإِلاَّ فَجَنَاةُ أَيْدِيهِمْ لاَ تَكُونُ لِغَيْرِ أَفْوَاهِهِمْ))[1]، وقولُهُ (عليه السلام): **((مَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اَللَّهِ كَانَ اَللَّهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ))**[2]، وقولُهُ (عليه السلام) في وصف حال الموتى: **((أَيُّ الْجَدِيدَيْنِ ظَعَنُوا فِيهِ كَانَ عَلَيْهِمْ سَرْمَدًا))**[3].

ففي النصوص المُتقدِّمة ورد فعلُ الشرط ماضيًا تامًّا، وهو قولُهُ: (شركَ، وظلَم، وظعَنَ) على التوالي، في حين ورد فعلُ الجواب (كان) ماضيًا ناسخًا. والإبهامُ واضحٌ في النصَّيْن الثاني والثالث، وهو أكثر وضوحًا في الأخير؛ وذلك بفعل القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة التي تضمَّنها، فقد منحت الأداة (أيٌّ) جُزءًا كبيرًا من هذا الإبهام، بحيث إنَّ معنى التعليق لا يتَّضحُ إلاّ بمعرفة السياق وقرائن الأحوال، إذْ إنَّ جواب الشرط **(كان عليهم سرمدًا)** غيرُ مُتسببٍ من الشرط **(أَيُّ الْجَدِيدَيْنِ ظَعَنُوا فِيهِ)**؛ فالشرط وجوابُهُ – أي: قوله: **(أَيُّ الْجَدِيدَيْنِ ظَعَنُوا فِيهِ كان عليهم سرمدًا)** – متلازمان للإنسان في حال موته فقط، وليس تعاقب الليل والنهار سببًا في اتخاذهم وضعًا ثابتًا لا يزول أبدًا، ونوع العلاقة هنا (تلازميَّة)، وليس (سببيَّة) .

الصورة الخامسة: [**الأداة** + **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعليَّة فعلها ماضٍ مقترن بـ**(**قد**))].

وردت هذه الصورة في (أربعة)* مواضع، تصدَّرَتْها أداةٌ واحدةٌ فقط هي (إنْ)، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): **((فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَقَدْ أَخْطَأَ بِمَسِيرِهِ غَيْرَ مُسْتَكْرَهٍ وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَقَدْ لَزِمَتْهُ اَلتُّهْمَةُ))**[4]، وقوله (عليه السلام) من كتابٍ له إلى مصقلة بن هبيرة الشيباني: **((بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ))**[5]. فالأداةُ الشرطيَّةُ في ما تقدَّمَ هي (إنْ)، وفعلُ الشرط (كان)، وهو فعلٌ ماضٍ ناسخ، وأمَّا فعل الجواب فهو فعلٌ ماضٍ مقترنٌ بـــ(قد) لذا لَزِمَتْهُ الفاءُ، وهو: (قد أخطأَ، قد لزِمَ، قد أسخطَ) على التوالي، وعلى الرغم من وجودِ ما

---

(١) المصدر نفسه: ١٣/ ٨، وعبد الله بن زَمَعة هو من أصحاب الإمام، والفيء في اللغة: الرجوع، وعند الفقهاء: الخراج، وجَلْب أسيافهم، أي: ما جلبته أسيافهم وساقته إليهم. ينظر: المصدر نفسه ١٣/ ٨ – ٩، وفي ظلال نهج البلاغة ٣/ ٣٤٢ .

(٢) المصدر نفسه: ١٧/ ٢٣ .

(٣) المصدر نفسه: ١١/ ٩٥، والجديدان: الليل والنهار، والسَّرْمد: الدائم لا أوَّل له ولا آخر. ينظر: في ظلال نهج البلاغة ٣/ ٢٩١ .

* ينظر النص الذي لم يُذكر في شرح النهج: ١٧/ ٨٣ .

(٤) شرح النهج: ١٣/ ١٩٤ .

(٥) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٨٧ .

يدُلُّ على الماضي لفظًا ومعنًى (كان وقد) في النَصَّين المُتقدِّمَين إلاّ أنَّ الماضي فيهما ليس مقطوعًا به، ويشوبُهُ الشكُّ والاحتمال، وهذه مزية من مزايا الأداة (إنْ).

الصورة السادسة: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ تام أو ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**فعل ماضٍ جامد**)].

وردت هذه الصورة في موضعين فقط، وقد تصدَّرتْهُما الأداتان: (مَنْ، وما)، وهما قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى المنذر بن الجارود العبدي، وقد كان استعمله على بعض النواحي، فخان الأمانة في بعض ما ولاّه من أعماله: ((**مَنْ كَانَ بِصِفَتِكَ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسَدَّ بِهِ ثَغْرٌ أَوْ يُنْفَذَ بِهِ أَمْرٌ**))[١]، وقوله(عليه السلام): ((**مَا غَرِقَ مِنْهَا فَلَيْسَ بِمُسْتَدْرَكٍ**))[٢]، فقد جاء الشرطُ بـــ(مَنْ، وما) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرط بعدهما (كان) في الأولى، وهو ماضٍ ناسخٌ، و(غَرِقَ) في الثانية، وهو ماضٍ تامٌّ. وأمَّا فعلُ الجواب فيهما (ليس)، فهو فعلٌ ماضٍ جامد، لذا لَزِمَتْهُ الفاء، وهو من المواضع الواجبة لإقتران جواب الشرط بالفاء؛ لأنَّ (ليس) تنفي الفعل المُضارع في الحال، وهذا يتعارضُ مع دلالة الشرط المُستقبليَّة[٣].

الصورة السابعة: [**مَنْ**+ **فعل الشرط** (**فعل ماض ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعليَّة فعلها ماضٍ ناسخ مقترن بـ**(**قد**)].

تصدَّرت (مَنْ) هذه الصورة في (موضعٍ واحد) فقط، وهو قولُ الإمام (عليه السلام): ((**مَنْ أَصْبَحَ عَلَى الدُّنْيَا حَزِينًا فَقَدْ أَصْبَحَ لِقَضَاءِ اللَّهِ سَاخِطًا**))[٤]، فقد جاء الشرطُ بـــ(مَنْ) الشرطيَّة الجازمة، وفعلُ الشرط فيه (أصبحَ)، وهو فعلٌ ماضٍ ناسخ، وأمَّا فعل الجواب فهو (أصبحَ) أيضًا، ولكن مقترنٌ بـــ(قد) لذا لَزِمَتْهُ الفاء، ومحلُّ الشرط والجواب هو الجزمُ، وأمَّا دلالةُ الفعل (أصبحَ) في النصِّ المُتقدِّم فهي مُتجدِّدةٌ ومُستمرَّةٌ، ولا تختصُّ بصُبحٍ بعينِهِ، وإنَّما تشملُ الأصباح جميعها، قال ابن يعيش عنها: ((تُستعمَلُ بمعنى (كان) و(صار) من غير أن يُقصَدَ بها إلى وقتٍ مخصوص))[٥]، ودلالةُ العموم تُناسبُ أدوات الشرط كما تقدَّم.

---

(١) المصدر نفسه: ١٨/ ٢٠٨ .

(٢) المصدر نفسه: ١٠/ ٣١٣ .

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/ ٢٤٦، وارتشاف الضَرَب: ٤/ ١٨٧٣ .

(٤) شرح النهج: ١٩/ ٢٧ .

(٥) شرح المُفصَّل: ٧/ ٣٧٤ .

النمط الثاني: **[الأداة + فعل الشرط (فعل ماضٍ) + جواب الشرط (جملة طلبيَّة)].**

وردَ هذا النمط بمختلف صُوَرِهِ في (تسعةٍ وخمسين) موضعًا، وقد تنوَّعت الجملةُ الطلبيَّة في جواب الشرط فجاءت بصيغة (الأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء)، وقد أطلَقَ الدكتور عبد السلام هارون على هذه الجملة بجملة (الإنشاء الطلبي)(١)، وهي لا تصلُحُ أن تكونَ جوابًا؛ لأنَّها تدُلُّ على طَلَبِ إحداثِ الفعل فورًا في الغالب، وهو ما يتعارضُ مع دلالة جوابِ الشرط(٢)، لذا لَزِمَتْها الفاءُ الرابطة، ولم تشُذّ النُّصوصُ الواردةُ في نهجِ البلاغة عن هذه القاعدة؛ إذ لزِمَت الفاءُ الجملةَ الطَلَبيَّةَ الواقعةَ جوابًا، وأمَّا صُوَرُ هذا النمطِ فقد تنوَّعتْ بحَسَبِ الأسلوبِ الواردِ في الطَلَبِ الواقعِ في الجوابِ إلى:

الصورةِ الأولى: [**الأداة + فعل الشرط (فعل ماضٍ تامّ أو ناسخ) + جوابُ الشرط (جملة طلبية بصيغة فعل الأمر)**] .

وردتْ هذه الصورةُ في (سبعةٍ وثلاثين) * موضعًا، وتَصدَّرَتْها الأدواتُ: (إنْ، ومَنْ، وما) ومن أمثلةِ (إنْ) قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ يَشْتَدَّ خَوْفُكُمْ مِنَ اللَّهِ وَأَنْ يَحْسُنَ ظَنُّكُمْ بِهِ فَاجْمَعُوا بَيْنَهُمَا**))(٣)، وقولُهُ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى أبي موسى الأشعري: ((**أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ قَوْلٌ هُوَ لَكَ وَعَلَيْكَ فَإِذَا قَدِمَ عَلَيْكَ رَسُولِي فَارْفَعْ ذَيْلَكَ وَاشْدُدْ مِئْزَرَكَ وَاخْرُجْ مِنْ جُحْرِكَ وَانْدُبْ مَنْ مَعَكَ فَإِنْ حَقَّقْتَ فَانْفُذْ وَإِنْ تَفَشَّلْتَ فَابْعُدْ**))(٤)، وقولُهُ (عليه السلام): ((**إِنْ كُنْتَ جَازِعًا عَلَى مَا تَفَلَّتَ مِنْ يَدَيْكَ فَاجْزَعْ عَلَى كُلِّ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْكَ**))(٥)، فقد جاء الشرطُ في النصوص الثلاثة المُتقدِّمة بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمة، وفعلُ الشرط فيها جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ في النَصَّين الأوَّلِ والثاني، وهما قولُهُ: (استطعتم) في الأوَّلِ، و(حقَّقتَ، وتفشَّلتَ) في الثاني، وهو فعلٌ ماضٍ ناسخٌ (كان) في النصِّ الثالث، وأمَّا جوابُ الشرط في النصوص الثلاثة فهو جملةٌ طَلَبيَّةٌ بصيغة الأمر، وهي قولُهُ: (فاجمعوا بينهما، فانفُذْ، فابعُد، فاجزعْ) وقد اقترنَ بالفاء؛ لأنَّهُ

---

(١) ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١٨٨ .

(٢) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه ٣١١ .

* ينظر ملحق التراكيب/ النمط الثاني/ الصورة الأولى .

(٣) شرح النهج: ١٥/ ٩٨ .

(٤) شرح النهج: ١٧/ ١٥٢، وارفع ذيلك، أي شمِّر للنهوض معي واللّحاق بي، وكذلك قوله: (واشدد مئزرك)، وأما قوله: (واخرج من جُحرك) فهي كناية فيها غضٌّ من أبي موسى، ينظر: المصدر نفسه: ١٧/ ١٥٢ – ١٥٣ .

(٥) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٥١ .

فعلُ أمرٍ، قال ابنُ عُصفور (ت٦٦٩هـ): ((إنْ كان الأوَّلُ ماضيًا...وكان الجوابُ أمرًا...فلابدَّ من الفاء))[١].

ومن أمثلةِ الأداتين (مَنْ، وما) قولُهُ (عليه السلام) في الخوارج: ((**أَلاَ مَنْ دَعَا إِلَى هَذَا الشِّعَارِ فَاقْتُلُوهُ وَلَوْ كَانَ تَحْتَ عِمَامَتِي هَذِهِ**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**فَانْظُرْ أَيُّهَا السَّائِلُ فَمَا دَلَّكَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَتِهِ فَائْتَمَّ بِهِ وَاسْتَضِئْ بِنُورِ هِدَايَتِهِ وَمَا كَلَّفَكَ الشَّيْطَانُ عِلْمَهُ مِمَّا لَيْسَ فِي الْكِتَابِ عَلَيْكَ فَرْضُهُ وَلاَ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وآله) وَأَئِمَّةِ الْهُدَى أَثَرُهُ فَكِلْ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ**))[٣]، فقد جاء الشرطُ في النَصَّين المُتقدِّمَين بـــ(مَنْ، وما) الشرطيَّتين الجازمتين، وفعلُ الشرط فيهما (دعا، دلَّ، كلَّف) وهو فعلٌ ماضٍ تام، وأمَّا جوابُهُ فهو فعلُ أمرٍ، وهو قولُهُ: (فاقتلوه، فائتمَّ، فكِلْ) وقد لَزِمَتْهُ الفاء ليُعلَمَ ارتباطُهُ بفعلِ الشرط.

الصورة الثانية: [**الأداة**+ **فعلُ الشرط** (**فعل ماضٍ تام أو ناسخ**)+ **جوابُ الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ تام أو ناسخ متَّصلٌ بـ(لام الأمر)**)].

وردت هذه الصورة في (تسعة)* مواضع، وقد تصدَّرتها الأداتان (إنْ، ومَنْ)، ومن أمثلتهما قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**فَإِنْ كَانَ لاَ بُدَّ مِنَ الْعَصَبِيَّةِ فَلْيَكُنْ تَعَصُّبُكُمْ لِمَكَارِمِ الْخِصَالِ وَمَحَامِدِ الْأَفْعَالِ وَمَحَاسِنِ الْأُمُورِ**))[٤]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ نَشَدْنَاهُ شَهَادَةً فَلْيَقُلْ بِعِلْمِهِ فِيهَا**))[٥]، وقولُهُ(عليه السلام): ((**مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَهُوَ نَقِيُّ الرَّاحَةِ مِنْ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ سَلِيمُ اللِّسَانِ مِنْ أَعْرَاضِهِمْ فَلْيَفْعَلْ**))[٦]. فقد جاء الشرط في النصوص الثلاثة المُتقدِّمة بـــ(إنْ) مرَّة، وبـــ(مَنْ) مرَّتين، وفعلُ الشرط بعد (إنْ) (كان) وهو فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، وبعد (مَنْ): (نشدَ، واستطاع) وهما فعلان ماضيان تامَّان، وجوابُ الشرط في النصوص الثلاثة جاء على صيغةٍ واحدةٍ هي صيغة الطلب بالمُضارع المُتَّصل بلام الأمر، وهو قولُهُ: (فَلْيَكُنْ، فَلْيَقُلْ،

---

(١) شرح جمل الزجَّاجي: ٢/ ١٩٨ .

(٢) شرح النهج: ٨/ ٢٥٧ .

(٣) المصدر نفسه: ٦/ ٤١٤، وائتمَّ فلانٌ بفُلان، أي جعله إمامًا واقتدى به، وقولُهُ: (فكِلْ عِلْمَه) من وكله إلى كذا، وهذا الأمرُ موكولٌ إلى رأيك . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

* ينظر النصوص- التي لم تذكر - في شرح النهج: ٩/ ١٤٧، ١٦/ ٢٢٥، ٩/ ٥٠، ١١٩، ١٩/ ١٣٨، ١٠/ ٢٦٥ .

(٤) المصدر نفسه: ١٣/ ١٠٥ .

(٥) شرح النهج: ٧/ ١٨٢ .

(٦)المصدر نفسه: ١٠/ ٢٢٠، والراحة: الكف .

فَلْيَفْعَلْ) لذا لَزِمَتْهُ الفاءُ الرابطةُ، وهذا المُضارعُ في جواب الشرط جُزِمَ باللام[١]، ومحلُّ جملته المجزومة الجزمُ أيضًا عند النحويِّين؛ لأنَّها وقعت جوابًا لشرطٍ جازم.

الصورة الثالثة: [**الأداة+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ)+ جوابُ الشرط (فعل مضارع مسبوق بـ(لا) الناهية)**].

وردت هذه الصورة في (ثمانية)* مواضع، وتصدَّرَتْها الأدوات: (إنْ، ومَنْ، وما)، ومن أمثلتها قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**إِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ غَفِيرَةً فِي أَهْلٍ أَوْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ فَلاَ تَكُونَنَّ لَهُ فِتْنَةً**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ عَرَفَ مِنْ أَخِيهِ وَثِيقَةَ دِينٍ أو سَدَادَ طَرِيقٍ فَلاَ يَسْمَعَنَّ فِيهِ أَقَاوِيلَ الرِّجَالِ**))[٣]، وقوله (عليه السلام): ((**مَا نِلْتَ مِنْ دُنْيَاكَ فَلاَ تُكْثِرْ بِهِ فَرَحًا وَمَا فَاتَكَ مِنْهَا فَلاَ تَأْسَ عَلَيْهِ جَزَعًا**))[٤].

فقد جاء فعلُ الشرط في النصوص المُتقدِّمة ماضيًا تامًّا، وهو قولُهُ: (رأى، عرفَ، نالَ، فاتَ)، وأمَّا جوابُ الشرط فيها فهو جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغة النهي، وهي: (فلا تكونَنَّ، فلا يسمعنَّ، فلا تُكثر، فلا تأسَ)، وقد لَزِمَتْها الفاء؛ لأنَّها من الجمل الطَلَبيَّة.

الصورة الرابعة: [**إنْ+ فعلُ الشرط (فعلٌ ماضٍ تامٌّ أو ناسخ)+ جوابُ الشرط (جملةٌ طلبيَّةٌ أفادت معنى الدعاء)**].

وردت هذه الصيغة في (أربعة)* مواضع، والدعاءُ هو طلبُ حصول الفعل من الأدنى إلى الأعلى، وهو من معاني الأمر المجازيَّة[٥]، ومن أمثلة هذه الصورة قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**إِنْ أَظْهَرْتَنَا عَلَى عَدُوِّنَا فَجَنِّبْنَا الْبَغْيَ وَسَدِّدْنَا لِلْحَقِّ وَإِنْ أَظْهَرْتَهُمْ عَلَيْنَا فَارْزُقْنَا الشَّهَادَةَ**

---

(١) لام الأمر من الأدوات العاملة الجازمة للفعل المضارع عند معظم النحويين، ينظر: الكتاب ٣/ ٨، والمُقتضب ٢/ ٤٣، ومعاني الحروف ٦٤، ومغني اللبيب ٢١٩ – ٢٢٠، وذهب الدكتور قيس الأوسي إلى أنَّ الجزمَ في هذه الصيغة (لِيَفْعَلْ) ليس حالة إعرابيَّة يُسبِّبُها العامل، وإنَّما قد التُزِمَ فيها علامةً على الأمر، فجُعِلَت صيغة (ليفعل) مثل صيغة (افعل) ساكنةَ الآخر وهو الصواب، ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ١٤٨ .

* المواضع التي لم تُذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ٦/ ٤٠٧، ١٥/ ٩١، ١٨/ ٣٧٥، ١٥/ ٩١ .

(٢) شرح النهج: ١/ ٢٠٨، والغفيرة هنا بمعنى الزيادة والكثرة، من قولهم للجمع الكثير: الجمّ الغفير والجمَّاء الغفير . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ومنهاج البراعة، للخوئي ٣/ ٣١٩ .

(٣) المصدر نفسه: ٩/ ٤٨. وثيقة دِيْن: الأمانة على الدين، وسداد طريق: استقامته. ينظر: في ظلال نهج البلاغة ٢/ ٣٠٨ .

(٤) المصدر نفسه: ١٥/ ٨٥ .

* النص الذي لم يُذكر ينظر في شرح النهج: ١١/ ١٧٢ .

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٢، وشرح المُفصَّل: ٧/ ٣٠٢ .

وَاعْصِمْنَا مِنَ الْفِتْنَةِ))[١]، وقولُهُ (عليه السلام) لأنس بن مالك، وقد كان بعثه إلى طلحة والزبير لمَّا جاءا إلى البصرة يُذكِّرهما شيئاً قد سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) في معناهما، فلوي عن ذلك فرجع إليه، فقال: إنِّي أُنسيتُ ذلك الأمرَ، فقال له الإمام: **((إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَضَرَبَكَ اللَّهُ بِهَا بَيْضَاءَ لاَمِعَةً لاَ تُوَارِيهَا الْعِمَامَةُ))**[٢].

ففي النَصَّين المُتقدِّمَين شرط بـــ(إنْ) الشرطيَّة الجازمة، وفعل الشرط فيهما جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ في النص الأوَّل وهو: (أظهر – في موضعين –)، وجملةٌ ناسخةٌ في الثاني وهي: (كُنتَ كاذبًا)، وأمَّا جوابُ الشرط فيهما فهو جملةٌ طلبيَّةٌ أفادت معنى الدعاء، لذا اقترنت بالفاء الرابطة، وهي على التوالي: (فجنِّبنا البغيَ، فارزُقنا الشهادةَ، فضربَكَ اللهُ...). وتختلف صيغة الدعاء في النصَّين، ففي النص الأوَّل جاء الجواب بصيغة الأمر في الموضعين، وقد خرج هذا الأمر إلى الدعاء؛ لأنَّه من الأدنى إلى الأعلى، أمَّا في النص الثاني فقد جاء الدعاء بصيغة الماضي الذي يدُلُّ على معنى المستقبل، ويأتي الفعل الماضي في جواب الشرط مقترنًا بالفاء إذا كان مستقبلاً معنى، وقد قُصِدَ به وعدٌ أو وعيد[٣]، وهو ما جاء في هذا النص، إذ إنَّ الإمام (عليه السلام) قد وعد أنسًا بأنَّه سيُصاب بداء البرص في حال كونه كاذبًا، وهو ما تحقَّق بالفعل .

الصورةُ الخامسة: [**إنْ**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ**)+ **جواب الشرط** (**جملةٌ استفهاميَّةٌ**)].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ فقط، وهو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): **((فَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلاَّ أَنْ تَزْعُمُوا أَنِّي أَخْطَأْتُ وَضَلَلْتُ فَلِمَ تُضَلِّلُونَ عَامَّةَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) بِضَلاَلِي وَتَأْخُذُونَهُمْ بِخَطَئِي وَتُكَفِّرُونَهُمْ بِذُنُوبِي))**[٤].

جاء الشرط في النصِّ المُتقدِّم بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمةِ، وفعلُ الشرط (أبيتُم ...) جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ تامٌّ، وأمَّا جوابُ الشرط فهو جُملةٌ طلبيَّةٌ استفهاميَّةٌ تصدَّرها اسمُ الاستفهامِ

---

(١) شرح النهج: ٩/ ١٨٤ .

(٢) المصدر نفسه: ١٩/ ١٠٩ . ومعنى قول الإمام (**فَضَرَبَكَ اللَّهُ بِهَا بَيْضَاءَ لاَمِعَةً لاَ تُوَارِيهَا الْعِمَامَةُ**) هو داءُ البَرَص، فأصاب أنَسًا هذا الداءُ فيما بعدُ في وجهه، فكان لا يُرى إلاّ مُتبرقعًا. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٥٨٨ .

(٤) شرح النهج: ٨/ ٢٥٦ . الخطاب للخوارج الذين كفَّروا الإمام بسبب التحكيم.

(ما)، الذي اتَّصلَ به حرفُ الجرِّ (اللام) فحُذِفتْ (الألفُ) منه فصارَ (لِمَ)[١]، وهي قولُهُ: (فلِمَ تُضلِّلون...)، وقد اتَّصلت الفاءُ بجوابِ الشرط؛ لأنَّهُ جملةٌ طلبيَّةٌ .

النمط الثالث: [الأداة + فعلُ الشرط (فعلٌ ماضٍ) + جوابُ الشرط (جملة اسميَّة)].

وردَ هذا النمط بمجموع صُوَرِهِ في (اثنين وأربعين) موضعًا، ولَزِمَت الفاءُ جوابَ الشرط؛ لأنَّهُ جملةٌ اسميَّةٌ، فالاسمُ لا يجوز أن يقعَ في جواب الشرط إلاّ بالفاء، نحو قولك: (إنْ تُحسِنْ فاللهُ يُحسِن إليك)[٢]، وجاءت قواعد النحويين موافقة لِمَا ورد في نهج البلاغة في صور هذا النمط، وهي كالآتي:

الصورة الأولى: [**الأداةُ + فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ تامٌّ) + جوابُ الشرط (جملةٌ اسميَّةٌ)**].

وردت هذه الصورةُ في (ثلاثين)* موضعًا، وهي أكثرُ صُوَرِ النمط تكرارًا، وقد تصدَّرَتْها الأدوات: (إنْ، ومَنْ، وما)، ومن أمثلة الأداة (مَنْ) قولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ نَظَرَ فِي عُيُوبِ غَيْرِهِ فَأَنْكَرَهَا ثُمَّ رَضِيَهَا لِنَفْسِهِ فَذَلِكَ الْأَحْمَقُ بِعَيْنِهِ**))[٣]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَنِ اسْتَقَامَ فَإِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ زَلَّ فَإِلَى النَّارِ**))[٤]، ففي النصَّين المُتقدِّمين شُرِطَ بـــ(مَنْ) الشرطيَّة الجازمة، وفعلُ الشرط فيهما ماضٍ تامٌّ، وهو قولُهُ: (نظرَ، استقامَ، زلَّ)، وأمَّا جواب الشرط فهو جملةٌ اسميَّةٌ مقترنةٌ بالفاء، وهذه الجملةُ لم تأتِ على صورةٍ واحدةٍ في النصوص جميعها، فالنصُّ الأوَّلُ وردت فيه مكوَّنةً من المُبتدأ اسم الإشارة (ذلك)، والخبر (الأحمق)، في حين وردت في النصِّ الثاني، وقد حُذِفَ المُبتدأُ منها واكتُفيَ بالخبر الجارِّ والمجرور في الموضعين، وهُما قولُهُ: (إلى الجنَّة، وإلى النار)، ومحلُّ فعل الشرط – في النصَّين–، والجملةُ الاسميَّة الواقعةُ في الجواب (الجزم)؛ لأنَّ الأداةَ المُتصدِّرةَ للشرط (جازمةٌ).

ومن أمثلةِ الأداتين: (إنْ، وما) قولُهُ (عليه السلام) من خُطبةٍ يذكُرُ فيها عجيب خلقة الطاووس: ((**إِنْ ضَاهَيْتَهُ بِالْمَلَابِسِ فَهُوَ كَمَوْشِيِّ الْحُلَلِ أَوْ كَمُونِقِ عَصْبِ الْيَمَنِ وَإِنْ شَاكَلْتَهُ بِالْحُلِيِّ فَهُوَ كَفُصُوصٍ**

---

(١) السبب في هذا الحذف هو: التخفيف لكثرة الاستعمال، ينظر: شرح المُفصَّل ٤/ ١٤٢، أو الدليل على تركيبها، حيثُ رُكِّبَ حرفُ الجرِّ مع (ما) فصار المجموع ككلمةٍ واحدة موضوعةً للاستفهام، ينظر: شرح الرضي ٣/ ٥٠، أو للتفريق بين (ما) الاستفهامية والموصولة، ينظر: مُشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٤٩، ومغني اللبيب ٢٨٩ .

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٤٠٩ .

* ينظر ملحق التراكيب/ النمط الثالث/ الصورة الأولى .

(٣) شرح النهج: ١٩/ ١٣١ .

(٤) المصدر نفسه: ٧/ ١٧٥ .

ذَاتِ أَلْوَانٍ قَدْ نُطِّقَتْ بِاللُّجَيْنِ الْمُكَلَّلِ))[١]، وقولُهُ (عليه السلام): **((مَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَلاَ أَجَلَ فِيهِ وَمَا غَابَ فَأَجَلُهُ وُصُولُ أَمْرِكَ إِلَيْهِ))**[٢]، فقد جاء الشرطُ بـــ(إنْ، وما) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرط فيهما جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ في النصِّ الأوَّل وهي: (ضاهيتُهُ، وشاكلتُهُ)، وهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ في النصِّ الثاني، وهو: (غابَ)، وأمَّا جوابُ الشرط فيهما فهو جملةٌ اسميَّةٌ، وهي قولُهُ: (فهو كموشيٍّ...، فهو كفصوص...، فأجلُهُ وصول...)، وقد اقترنَ الجوابُ بالفاء؛ لأنَّها لو أُسقِطَتْ لكان وقعُ الصيغةِ على أُذُنِ السامع فيه شيءٌ من الثّقل، ورُبَّما يتحوَّلُ التركيب الثاني (الجُمَلُ الاسميَّة) لديه إلى تركيبٍ مُستقلٍّ، وبالمُحصِّلة تُفْقَدُ العلاقة بين الشرط وجوابِهِ[٣].

الصورةُ الثانية: [**الأداةُ+ فعلُ الشرط (فعلٌ ماضٍ)+ جوابُ الشرط (جملةٌ اسميَّةٌ منسوخةٌ بـ(إنَّ)**)].

وردت هذه الصورةُ في (خمسة)* مواضع، وقد تصدَّرَتها ثلاثُ أدواتٍ، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): **((إِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطَإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً))**[٤]، وقولُهُ (عليه السلام): **((إِنَّ الزَّكَاةَ جُعِلَتْ مَعَ الصَّلاَةِ قُرْبَانًا لِأَهْلِ الْإِسْلاَمِ فَمَنْ أَعْطَاهَا طَيِّبَ النَّفْسِ بِهَا فَإِنَّهَا تُجْعَلُ لَهُ كَفَّارَةً وَمِنَ النَّارِ حِجَازًا وَوِقَايَةً))**[٥]، وقولُهُ (عليه السلام): **((اللَّهُمَّ أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِكَ سَمِعَ مَقَالَتَنَا الْعَادِلَةَ غَيْرَ الْجَائِرَةِ... فَإِنَّا نَسْتَشْهِدُكَ عَلَيْهِ يَا أَكْبَرَ الشَّاهِدِينَ شَهَادَةً))**[٦] .

ففي النصوص المُتقدِّمة وردت الأدوات الشرطيَّةُ (إنْ، ومَنْ، وأي) مُتصدِّرةً تراكيبها، وفعلُ الشرط في كلٍّ منها ماضٍ، وهو على التوالي: (ابتُلِيَ (مبنيٌّ للمجهول)، أعطى، سَمِعَ)، وأمَّا جوابُ الشرط فاقترنت به الفاء؛ لأنَّ الجُمَل: (فإنَّ في الوكزةِ، فإنَّها تُجعَلُ له كفَّارةٌ، فإنَّا

---

(١) شرح النهج: ٩/ ١٦٨، والمُضاهاة: المُشاكلة، وموشيّ الحُلل: ما دُبِّجَ بالوشي، وهو النقش، والعصْب: نوع من الثياب، والفصوص: الحجارة الكريمة، والحُليّ هو الذهب، ونُطِّقت باللُّجَين: جُعِلَت الفضة كالنطاق لها، والمُكلَّل: ذو الإكليل، ينظر: المصدر نفسه ٩/ ١٦٩، وفي ظلال نهج البلاغة ٢/ ٤٧٤ .

(٢) المصدر نفسه: ٩/ ١٦٣ .

(٣) ينظر: تطوُّر دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين ١٧٠ .

* الموضعان اللذان لم يُذكرا تنظر نصوصهما في شرح النهج: ٩/ ١١٩، ١٦/ ٢٣٩ .

(٤) شرح النهج: ١٧/ ٧١ . من كتابٍ له (عليه السلام) كتبه للأشتر النخعي – رحمه الله– لمّا ولاّه على مصر، وأفرطَ: جاوز الحدَّ من جانب الزيادة، ينظر: في ظلال نهج البلاغة ٤/ ١١٤ .

(٥) المصدر نفسه: ١٠/ ٣٢٨ . القربان: اسمٌ لما يتقرّب به من نسيكة أو صدقة، ومن النار حجازًا، أي مانعًا. ينظر: المصدر نفسه ١٠/ ٣٣٢ .

(٦) المصدر نفسه: ١١/ ٣٩ .

نستشهدُكَ) لا تصلحُ أن تقعَ جوابًا، إذ إنَّ أجوبةَ الشرط ((إنْ كانت جملةً اسميَّةً، سواء تصدَّرت بالحرف...، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ** ﴾ [المائدة/ من الآية١١٨] أو لا))[١] تلزمها الفاء، والجمل المُتقدِّمة وقعت اسميَّةً منسوخةً بالحرف (إنَّ) لذا لزِمَتْها الفاء .

الصورة الثالثة: [**إنْ+ فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**جملة اسميَّة**)]

وردت هذه الصورة في (أربعة)* مواضع، ومن أمثلتها، قولُ الإمام (عليه السلام): ((**إِنْ كَانَ خَلْقًا صَامِتًا فَحُجَّتُهُ بِالتَّدْبِيرِ نَاطِقَةٌ وَدَلاَلَتُهُ عَلَى الْمُبْدِعِ قَائِمَةٌ**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**فَإِنْ كَانَ وَلاَ بُدَّ فَالْمَلِكُ الضِّلِّيلُ**))[٣].

في النصَّين المُتقدِّمين شرط بـــ(إنْ) الشرطيَّة الجازمة، وفعلُ الشرط فيهما (كان)، وهو فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، وأمَّا جوابُ الشرط فهو جملةٌ اسميَّةٌ في النصَّين، وهما قولُهُ: (حُجَّتُهُ بالتدبير ناطقة، والملكُ الضلِّيل)، وقد لزِمَت الفاءُ جواب الشرط؛ لأنَّه جملةٌ اسميَّة تدلُّ على الحصول والدوام المنافي للحدوث في الاستقبال.

الصورة الرابعة: [**مَنْ+ فعل الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**جملةٌ اسميَّة حُذِفَ المُبتدأ منها واكتُفِيَ بالخبر** (**الفعل المضارع**))][٤].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، واختلف النحويُّونَ في جواب هذه الصورة؛ لأنَّ الأصلَ فيه أن يكونَ فعلاً صالحًا لجعله شرطًا، فإذا جاءَ على هذا الأصل لم يحتج إلى (فاء) تربطه بالجواب، وإذا كان الفعل المضارع هو الأصلُ في جواب الشرط – كما جاء في هذه الصورة– فلِمَ اقترنَ بالفاء، وذهبَ عنه الجزم؟ هذا ما اختلف فيه النحويُّون، ومثالهم في

---

(١) شرح الرضي: ٤/ ١١٠، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧١، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥٨، وشرح قطر الندى ١١٤.

* الموضعان اللذان لم يذكرا تنظر نصوصهما في شرح النهج: ٩/ ٢٣، ٩/ ٦٢ .

(٢) شرح النهج: ٦/ ٤١٨ . يتحدث الإمام عن مخلوقات الله (سبحانه وتعالى) فكانت وهي صامتة في الصورة ناطقة في المعنى بوجوده وربوبيَّته سبحانه. ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٤٢٠ .

(٣) المصدر نفسه: ٢٠/ ٣١٠ . هذا قولُ الإمام (عليه السلام) حين سُئلَ عن أشعر الشعراء، والملك الضلِّيل، يريد به امرأ القيس، وسُمِّيَ امرؤ القيس ضلِّيلاً لما يُعلِنُ به في شعره من الفسْق، والضلِّيل: الكثير الضلال. ينظر: المصدر نفسه ٢٠/ ٣٢١، وفي ظلال نهج البلاغة ٤/ ٤٧٥ .

(٤) ذكرتُ هذه الصورة هنا؛ لأنَّ معظم النحويين اتَّفقوا على تقدير مبتدأ قبل هذا الفعل كما سيتَّضح، وإلاّ لم يجُز اقترانه بالفاء، لذا هي جملةٌ اسميَّةٌ، وحقُّها أن تُدرسَ مع صُوَر هذا النمط .

القرآن الكريم، قولُهُ تعالى: ﴿ **وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ** ﴾ [المائدة/ من الآية ٩٥] ولهم في هذا الخلاف مذهبان:

الأوَّلُ: مذهب سيبويه[١]، وأكثر النحويين[٢] تقدير مبتدأ بعد الفاء، ليكون الجواب جملةً اسميَّةً، وإليه ذهب أكثرُ المُفسِّرين[٣]، قال سيبويه: ((وقال (أي الخليل): إنْ تأتِني فأكرِمُكَ، أي فأنا أكرمُكَ، فلابدَّ من رفعِ فأكرِمُكَ إذا سكتَّ عليه، لأنَّه جواب، وإنَّما ارتفع لأنَّه مبنيٌّ على مُبتدأ))[٤]، أي يكون التقدير في الآية القرآنية المُتقدِّمة (فهو ينتقمُ) [٥].

الآخر: مذهب الرضيّ[٦]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٧] أنَّ الفعل المقترن بالفاء هو الجواب، ولا تقديرَ في الجملة، قال الرضيُّ بعد أن ذكر مذهب سيبويه، ومن تبعه: ((يسقطُ هذا التوجيه للأقيسيَّة، وإن ثبت نحو قولك: (إنْ غبتَ فيموتُ زيدٌ)، لم يكُنْ لمذهب سيبويه وجهٌ، إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ، إلاّ ضمير الشأن، ولا يجوز (تقدير ضمير الشأن) إلاّ بعد (أنْ) المُخفَّفة قياسًا، وبعد (إنَّ) وأخواتها للضرورة))[٨].

وواضحٌ أنَّ الرضيَّ كان موقفُهُ الرفض لمسألة التقدير، وهذا يعني أنَّ الفعل المقترن بالفاء هو الجواب عنده، أمَّا ابنُ عقيل فكان أكثرَ وضوحًا في مذهبِهِ، إذ قال بعد أن عرضَ المذهبَ السابقَ: ((يمكنُ جعل الفاء رابطةً، كهي في الجملة الاسميَّة، ولا حذفَ، بل المقترن بالفاء هو الجواب))[٩]، أي إنَّ الواقعَ بعد الفاء هو الجواب، مهما كان هذا الجواب، فعلاً أو اسمًا.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٩ .

(٢) ينظر: الأصول ٢/ ١٨٨، والجمل في النحو، للزجاجي ٢١١ – ٢١٢، والعلل في النحو ٢٨١، وشرح السيرافي ١٠/ ٦٩، وكشف المشكل ١٧٧، وترشيح العلل ١٩١، والإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين القريشي ٤٦٢، والجنى الداني ٦٦ – ٦٧، وهمع الهوامع ٤/ ٣٢٩ .

(٣) ينظر: الكشّاف ١/ ٦٨٠، ومجمع البيان ٣/ ٥٩٨، والبحر المحيط ٤/ ٢٥، وروح المعاني، للآلوسي ٥/ ٤١ – ٤٢.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦٩ .

(٥) ينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل ١٩١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٦، والمُساعد ٣/ ١٥٢، وهمع الهوامع ٤/ ٣٢٩ .

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٢ – ١١٣ .

(٧) ينظر: المُساعد ٣/ ١٥٢ .

(٨) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١٢ – ١١٣ .

(٩) المساعد: ٣/ ١٥٢ .

ومثالُ هذه الصورة في نهج البلاغة، قول الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**مَنْ كَانَ مِنْ إِمَائِي اللاَّتِي أَطُوفُ عَلَيْهِنَّ لَهَا وَلَدٌ أَوْ هِيَ حَامِلٌ فَتُمْسَكُ عَلَى وَلَدِهَا وَهِيَ مِنْ حَظِّهِ**))[١]، فقد وردَ فعلُ الشرط (كان) ماضيًا ناسخًا، وأمَّا جوابُهُ فهو جملةٌ اسميَّةٌ بتقدير مبتدأ بعد فاء الربط وقبل الفعل المُضارع، فيكون التقدير: (فهي تمسكُ على...)، ((ولولا ذلك التقدير لوجبَ الجزمُ وترْكُ الفاء))[٢]، والذي حسَّنَ مثلَ هذا التقدير أنَّ فعل الشرط في النصِّ ماضٍ في اللفظ، ولمَّا لم تعمل الأداة في لفظ الشرط لكونه ماضيًا مع قربِهِ، فلا تعمل في الجواب مع بُعْدِهِ[٣].

النمطُ الرابع: [الأداة + فعلُ الشرط (فعلٌ ماضٍ) + جواب الشرط (فعلٌ مُضارع)].

ورد هذا النمط بمختلف صُوَرِهِ في (واحدٍ وثلاثين) موضعًا، وضَعُفَ هذا النمط عند سيبويه، قال: ((ضَعُفَ فَعَلْتُ مع أفعَلْ))[٤]، أي ضَعُفَ أن يكونَ فعلُ الشرطِ ماضيًا، وفعلُ جوابِ الشرطِ مُضارعًا، ولم يُضعِّفْهُ الفرَّاءُ (ت٢٠٧هـ)، بل أجازَهُ قائلاً: ((وإنْ قُلْتَ: إنْ فعلتَ أفعلْ كان مُستجازًا))[٥]، والأهمُّ من ذلك في هذا النمط، هو جوازُ الجزمِ والرفعِ في جوابِهِ، فقد أجازَ معظم النحويِّين الرفعَ والجزمَ في جواب الشرطِ إذا كان فعلُ الشرط ماضيًا[٦]، وأمَّا إذا كان مُضارعًا فخرَّجوهُ على الضرورة[٧]، والجزمُ أحسنُ عند سيبويه[٨]، وغيرهِ[٩]، والرفعُ واجبٌ عند الكوفيين[١٠]، وكلاهما حسنٌ عند بعض النحويين[١]، فمثالُ الجزمِ

---

(١) شرح النهج: ١٥/ ٨٩ .

(٢) شرح شذور الذهب، لابن هشام: ٣٥٧ .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري ١/ ٤٦٢، وشرح التصريح ٤/ ١٨٨.

(٤) الكتاب: ٣/ ٩٢ .

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٦ .

(٦) ينظر: المقتصد ٢/ ١١٠٣، والمُفصَّل ٤٣٨، وشرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور ٢/ ١٩٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٠٨، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٧٩، والمساعد ٣/ ١٤٩ – ١٥٠، وهمع الهوامع ٤/ ٣٢٩ – ٣٣٠ .

(٧) استشهد النحويون على مجيء الشرط فعلاً مضارعًا، وجوابه مرفوعٌ بقول جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إن يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

وهو عند سيبويه على إرادة التقديم والتأخير، وتقديره: إنَّك تُصرعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٧، والأصول ٢/ ١٩٢ – ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي ٢/ ١٢١ – ١٢٧، وهو عند المُبرِّد على إرادة الفاء وتقديره: (إنْ يُصرعْ أخوك فتُصرعُ). ينظر: المقتضب ٢/ ٧٠.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٦ – ٦٧ .

(٩) ينظر: شرح المُفصَّل ٨/ ٨٤، وشرح ابن الناظم ٢٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦، والنحو الوافي ٤/ ٣٥٧ .

(١٠) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٤/ ١٠٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٦، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٧٩ .

الجزمِ قولُهُ تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ [هود/ من الآية ١٥]، ومثالُ الرفع، قولُ زهير[٢]:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

واختلف النحويُّون في تفسير رفع المضارع في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيًا[٣]، ولستُ أرى حاجةً إلى تلك التأويلات التي قال بها النحويُّون كي يُسوِّغوا رفع الفعل المضارع في جواب الشرط، بل يكفي أن نُقرِّرَ أنَّه يجوزُ جزمُ المُضارعِ في جواب الشرط، ويجوزُ رفعُهُ عندما يكون فعل الشرط ماضيًا؛ لورود السماع به (الرفع) زيادةً على وروده في نهج البلاغة، وإنْ كان في موضعٍ واحدٍ. هذا وإنَّ قلَّة ورود الرفع في جواب الشرط إذا كان مُضارعًا في نهج البلاغة دليلٌ على أنَّ الجزمَ أحسنُ من الرفع، كما قال سيبويه ومن تبِعَهُ. أمَّا صُوَرُ هذا النمط فهي ما يأتي:

الصورةُ الأولى: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ تام**)+ **جوابُ الشرط** (**جملة فعليَّة فعلُها مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**].

وردت هذه الصورةُ في (ثمانية وعشرين)* موضعًا، وجاء جوابُ الشرطِ فيها فعلاً مُضارعًا منفيًّا بـــ(لم)، ولم يؤثِّر النفيُ بـــ(لم) في دلالة الشرط، لا من حيث الزمن، ولا من حيث الإعراب؛ فزمنُهُ مستقبلٌ وإن سبقتْهُ (لم)[٤]، وحكمُهُ الإعرابيُّ الجزمُ مَحَلاًّ، وإن كان مجزومًا بـــ(لم)؛ وذلك بأنَّ الجازمَ لفعلين أقوى من جازم فعلٍ واحد، وكما أثَّرت (إنْ) في زمن الفعل، فجعلته مستقبلاً محضًا، تؤثِّرُ في لفظِهِ فتجزِمُهُ، وتجزِمُ جوابَهُ[٥]. وقد تصدَّرت

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٣٥ .

(٢) ينظر: ديوانُهُ ٧٩ .

(٣) ذهب سيبويه إلى أنَّه على نية التقديم، وجواب الشرط محذوفٌ، وذهب الكوفيّون والمُبرِّدُ إلى أنَّه على تقدير الفاء، وذهب آخرون إلى أنَّه ليس على التقديم والتأخير، ولا على إضمار الفاء، بل لمَّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيًا ضعف عن العمل في الجواب. ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/ ٦٦، والمقتضب ٢/ ٧٠، والأصول ٢/ ١٩٢ – ١٩٣، والمقتصد ٢/ ١١٠٣ – ١١٠٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤١٣، وشرح المُفصَّل ٨/ ٨٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٠٨، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣٠ – ٣٣١ .

* ينظر ملحق التراكيب/ النمط الرابع/ الصورة الأولى .

(٤) (لم) عندما تأتي مع الشرط إنَّما تعبِّرُ عن الشرط المنفي، فلا تبقى لها دلالة المُضي؛ لأنَّ الشرطَ مستقبلٌ، لا يصحُّ معه الماضي، ويشملُ ذلك وقوعها شرطًا أو جوابًا أو معطوفةً على شرط، ينظر: الأصول ٢/ ١٨٨، وجواهر الأدب ١٠٥ .

(٥) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٣٥٦، والشرط في القرآن ١٨٤ .

هذه الصورةُ ثلاثَ أدوات هي: (إنْ، ومَنْ، وما)، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنِ اسْتَصْعَبَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ فِيمَا تَكْرَهُ لَمْ يُعْطِهَا سُؤْلَهَا فِيمَا تُحِبُّ**))[١]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**وَلاَ تَحْجُبَنَّ ذَا حَاجَةٍ عَنْ لِقَائِكَ بِهَا فَإِنَّهَا إِنْ ذِيدَتْ عَنْ أَبْوَابِكَ فِي أَوَّلِ وِرْدِهَا لَمْ تُحْمَدْ فِيمَا بَعْدُ عَلَى قَضَائِهَا**))[٢]،

ففي النصَّين المُتقدِّمَين شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمةِ، وفعلُ الشرطِ فيهما ماضٍ تامٌّ، وهما قولُهُ: (استصعبتْ، وذيدتْ)، وأمَّا جوابُ الشرط فهو جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وهما قولُهُ: (لم يُعطِها، ولم تُحمَدْ)، ولم تلزمه الفاءُ؛ لأنَّ الجملةَ المنفيَّةَ بـــ(لم، أو لا) تصلُحُ أن تقعَ شرطًا وجوابًا[٣].

ومن الأمثلة أيضًا على هذه الصورة قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**مَنْ أُعْطِيَ أَرْبَعًا لَمْ يُحْرَمْ أَرْبَعًا مَنْ أُعْطِيَ الدُّعَاءَ لَمْ يُحْرَمِ الْإِجَابَةَ وَمَنْ أُعْطِيَ التَّوْبَةَ لَمْ يُحْرَمِ الْقَبُولَ وَمَنْ أُعْطِيَ الِاسْتِغْفَارَ لَمْ يُحْرَمِ الْمَغْفِرَةَ وَمَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ لَمْ يُحْرَمِ الزِّيَادَةَ**))[٤]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَا فَاتَ أَمْسِ مِنَ الْعُمُرِ لَمْ يُرْجَ الْيَوْمَ**))[٥]، ففي النصَّين المُتقدِّمين شُرِطَ بـــ(مَنْ، وما) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرط في كُلٍّ منهما ماضٍ، وهو الفعل المبنيُّ للمجهول (أُعطِيَ) في النصِّ الأوَّل الذي تكرَّرَ خمس مرَّات، والفعلُ (فات) في الثاني، وأمَّا جوابُهما فهو جملةٌ فعليَّةٌ فعلها مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وهو قولُهُ: (لم يُحرمْ) في النصِّ الأوَّل، الذي تكرَّر خمس مرَّات أيضًا، والفعل (لم يُرجَ) في النصِّ الثاني، ومحلُّ فعلُ الشرط، والفعلُ المضارعُ المنفيُّ بـــ(لم) – الواقعُ في جواب الشرط– الجزم؛ لأنَّ أداة الشرط جازمة.

الصورة الثانية: [**الأداة+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ ناسخ)+ جوابُ الشرط (جملة فعليَّة فعلُها مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم))**].

وردت هذه الصورةُ في (موضعين) فقط، وقد تصدَّرتهما الأداتان (إنْ، ومَا)، وهما قولُهُ (عليه السلام): ((**إِنْ كَانَ فِي الذَّاكِرِينَ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ**))[٦]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**وَاعْلَمْ بِأَنَّ الدَّهْرَ يَوْمَانِ يَوْمٌ لَكَ وَيَوْمٌ عَلَيْكَ وَأَنَّ الدُّنْيَا دَارُ دُوَلٍ... وَمَا كَانَ مِنْهَا عَلَيْكَ لَمْ تَدْفَعْهُ بِقُوَّتِكَ**))[٧]، ففي

---

(١) شرح النهج: ١٠/ ٢٩٥ .
(٢) المصدر نفسه: ١٨/ ١٩٤، ذيْدَتْ، أي: طُردت ورفعت .
(٣) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٥٨٨.
(٤) شرح النهج: ١٨/ ٣٥٠ .
(٥) المصدر نفسه: ٧/ ١٥٦ .
(٦) المصدر نفسه: ١٠/ ٢٩٦ .
(٧) المصدر نفسه: ١٨/ ٢١٢ .

النَصَّينِ المُتقدِّمَين شُرِطَ بـــ(إنْ، وما) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرط في كُلٍّ منهما (كان)، وهو فعلُ ماضٍ ناسخٍ، وأمَّا فعل الجواب فيهما فهو فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وهو قولُهُ: (لم يُكتبْ، ولم تدفعْهُ).

الصورة الثالثة: [**مَا+ فعل الشرط (فعل ماضٍ تام)+ جواب الشرط (جملة فعليَّة فعلها مضارعٌ مرفوع)**].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، وهي صورةٌ قليلةُ الاستعمال في الكلام؛ لأنَّ جواب الشرط فيها جاء مرفوعًا وحقُّهُ الجزم كما مرَّ.

ومثالُهُ قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**مَا قَدَّمْتَ اَلْيَوْمَ تَقْدَمُ عَلَيْهِ غَدًا**))[1]، فقد ورد فعلُ الشرط جملةً فعليَّةً فعلُها ماضٍ، وهي قولُهُ: (قدَّمتَ)، في حين وردَ جوابُ الشرطِ جملةً فعليَّةً فعلها مُضارع مرفوع، وهو قولُهُ (تقدَمُ)، وتُجيزُ القاعدةُ النحويَّةُ وجهًا آخر للجواب وهو الجزم، لكنَّ الرفعَ من الوجوهِ المُستحسَنةِ عند بعض النحويين؛ إذ إنَّ الفعلَ ((مرفوعٌ في اللفظ، ومجزومٌ في المعنى))[2]؛ لأنَّ أداة الشرط جازمةٌ.

والمُلاحَظُ على هذا النمط في نهج البلاغة، أنَّ الفعلَ المُضارعَ الواقعَ في جواب الشرط، لم يردْ مجزومًا جزمًا مُباشرًا، وإنَّما ورد منفيًّا بـــ(لم) – في الغالب– أو مرفوعًا كما تقدَّم، وهذا يُفسِّرُ قول سيبويه بأنَّ هذا النمط ضعيفٌ؛ ووجهُ الضعف فيه أنَّ فيه خروجًا من الأضعف إلى الأقوى، وحتَّى هذا الأقوى، لم يقوَ على الجزمِ بمُفردِهِ، فاحتاج إلى جزمِ الفعل بـــ(لم) أوَّلاً، ثمَّ جزمه مَحَلاً ثانيًا.

النمط الخامس: [الأداة + فعل الشرط (فعلٌ مضارعٌ)+ جواب الشرط (جملة اسميَّة)]

ورد هذا النمط بمختلف صُوَرِهِ في (اثنين وعشرين) موضعًا، وأمَّا صُوَرُهُ فهي:

الصورةُ الأولى: [**إنْ+ فعل الشرط (فعلٌ مضارع مجزوم)+ جوابُ الشرط (جملةٌ اسميَّة)**].

وردت هذه الصورة في (أربعة عشر) * موضعًا، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنْ تُؤَمَّلْ فَخَيْرُ مَأْمُولٍ وَإِنْ تُرْجَ فَخَيْرُ مَرْجُوٍّ**))[1]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**لَمَّا احْتَجَّ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى**

---

(١) شرح النهج: ٩/ ١٠٠ .

(٢) المقتصد: ٢/ ١١٠٤، وينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٦٤ .

* ينظر ملحق التراكيب/ النمط الخامس/ الصورة الأولى .

الْأَنْصَارِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ بِرَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَلَجُوا عَلَيْهِمْ فَإِنْ يَكُنِ الْفَلَجُ بِهِ فَالْحَقُّ لَنَا دُونَكُمْ وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِهِ فَالْأَنْصَارُ عَلَى دَعْوَاهُمْ))[٢]،

وقولُهُ (عليه السلام): **((إِنْ تُعْجِزَا وَتَبْقَيَا فَمَا أَمَامَكُمَا شَرٌّ لَكُمَا))**[٣].

في النصوص المُتقدِّمةِ شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمةِ، وفعلُ الشرط في كُلٍّ منها مُضارعٌ مجزومٌ، وهو:(تؤمَّلْ، تُرْجَ، يكُنْ (مرَّتين)، تُعجِزا) على التوالي، وأمَّا جوابُ الشرطِ فهو جُملةٌ اسميَّةٌ مُقترنةٌ بالفاء، وهي قولُهُ: (خيرُ مأمولٍ وخيرُ مرجوٍّ) في النصِّ الأوَّل، وقد حُذِفَ المُبتدأُ منهما، وتقديرُهُ: (أنت)، وقولُهُ: (فالحقُّ لنا دونكم ، فالأنصارُ على دعواهم) في النصِّ الثاني، وهما جُملتان اسميَّتان لا حذفَ فيهما، وفي النصِّ الثالث قولُهُ: (فما أمامكما شرٌّ لكما) وهي جملةٌ اسميَّةٌ مُؤلَّفَةٌ من المُبتدأ اسم الموصول (ما) وخبرُهُ (شرٌّ).

الصورةُ الثانية: [**إنْ+ فعل الشرط (فعلٌ مضارعٌ)+ جوابُ الشرط (جملةٌ اسميَّةٌ منسوخةٌ بـ(إنَّ)**].

وردت هذه الصورةُ في (ثلاثة)* مواضع، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) لبعض أصحابه: **((إِنْ يَكُنْ أَهْلُكَ وَوَلَدُكَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَوْلِيَاءَهُ))**[٤]، وقولُهُ (عليه السلام): **((إِنْ تَكُنِ السَّنَةُ مِنْ عُمُرِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيُؤْتِيكَ فِي كُلِّ غَدٍ جَدِيدٍ مَا قُسِمَ لَكَ))**[٥].

في ما تقدَّمَ شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّة الجازمة في النَصَّين، وفعلُ الشرط بعدهما: (يكُنْ، وتكُنْ)، وهما فعلان مُضارعان ناسخان مجزومان بـــ(إنْ)، وأمَّا جوابُهُما فهو جملةٌ اسميَّةٌ منسوخةٌ بـــ(إنَّ)، وقد اقترنت الفاء به؛ لأنَّه ((جملةٌ من الاسم))[٦].

---

(١) شرح النهج: ٧/ ٢٢ .

(٢) شرح النهج: ١٥/ ١٠٩ . الفلج: الفوز .

(٣) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٧٩ .

* الموضع الذي لم يُذكر ينظر في شرح النهج: ٩/ ٧٤ .

(٤) المصدر نفسه: ١٩/ ١٣٣ .

(٥) المصدر نفسه: ١٩/ ١٦٠ .

(٦) المقتصد: ٢/ ١٠٩٩ .

الصورةُ الثالثة: [**الأداة**+ **فعلُ الشرط** (**فعلٌ مُضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**)+ **جواب الشرط** (**جملةٌ اسميَّةٌ**)].

وردت هذه الصورةُ في (موضعين)، وقد تصدَّرتهما الأداتان: (إنْ، ومَنْ)، وهما قولُهُ (عليه السلام): ((**الْحِدَّةُ ضَرْبٌ مِنَ الْجُنُونِ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَنْدَمُ فَإِنْ لَمْ يَنْدَمْ فَجُنُونُهُ مُسْتَحْكِمٌ**))(١)، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ لَمْ يُبَالِكَ فَهُوَ عَدُوُّكَ**))(٢).

وفعلُ الشرط فيهما مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وهو قولُهُ: (لم يندم، ولم يُبالك)، وأمَّا جوابُ الشرط فهو جملةٌ اسميَّةٌ في النصَّين، وهما قولُهُ: (جنونُهُ مُستحكم، وهو عدوُّك)، وقد لَزِمتِ الفاءُ الجُملتين كلتيهما؛ لأنَّهما جُملتان اسميَّتان، ومحلُّهما الجزمُ كما هو الحال في فعل الشرط؛ لأنَّ الأداتين شرطيَّتان جازمتان.

الصورةُ الرابعة: [**إنْ مُدغمةٌ بـ(لا)**+ **فعل الشرط** (**فعل مضارع مجزوم**)+ **جواب الشرط** (**جملةٌ اسميَّةٌ منسوخةٌ بـ(إنَّ)**)].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من عهدٍ له إلى أحد عُمّاله، وقد بعثه على الصدقة: ((**إِنَّا مُوَفُّوكَ حَقَّكَ فَوَفِّهِمْ حُقُوقَهُمْ وَإِلاَّ تَفْعَلْ فَإِنَّكَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ خُصُومًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**))(٣)، إذ ورد فعلُ الشرط مُضارعًا مجزومًا بأداة الشرط المُدغمةِ بـــ(لا) النافية المزيدة، التي لم تؤثِّر في عمل الأداة (الجزم) في فعل الشرط (تفعلْ)، وأمَّا جوابُ الشرطِ فهو جملةٌ اسميَّةٌ منسوخةٌ بـــ(إنَّ) وقد اقترن بالفاء.

الصورةُ الخامسة: [**إنْ**+ **فعلُ الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ**)+ **جوابُ الشرط** (**جملةٌ اسميَّةٌ حُذِفَ طرفا الإسناد منها**)].

وردت هذه الصورةُ في موضعين اثنين، وهما قول الإمام عليٍّ (عليه السلام) عند دفن السيِّدة فاطمة الزهراء (عليها السلام): ((**فَإِنْ أَنْصَرِفْ فَلاَ عَنْ مَلاَلَةٍ وَإِنْ أُقِمْ فَلاَ عَنْ سُوءِ ظَنٍّ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الصَّابِرِينَ**))(٤)، إذ ورد فعلُ الشرطِ مُضارعًا مجزومًا في الموضعين، وهما قولُهُ: (انصرفْ، وأُقِمْ)، وأمَّا جوابُ الشرطِ فهو جملةٌ اسميَّةٌ محذوفةٌ دلَّ عليها ما تقدَّمها زيادةً على الفاء

---

(١) شرح النهج: ١٩/ ٤٩، والحدّة حالٌ تثير الإنسان عند غضبه .

(٢) شرح النهج: ١٦/ ٢٥٢ . ومن لم يُبالك، أي: لم يكترث بك، وهذه الوصية خاصَّة بالحسن (عليه السلام)، وأمثاله من الولاة وأرباب الرعايا، وليست عامَّة، ينظر: المصدر نفسه ١٦/ ٢٥٥ .

(٣) المصدر نفسه: ١٥/ ٩٥ .

(٤) المصدر نفسه: ١٠/ ٣٦٨ .

الرابطة، وتقدير الفعل المضارع بعد (لا) في الموضعين هو: (فلا أنصرِفُ)، و(فلا أُقيمُ) بالرفع، ولا يحتملُ هذا الفعلُ المُقدَّرُ غير الرفع؛ لأنَّ الجزمَ لا يقعُ بوجود الفاء، ومثلُهُ في القرآن الكريم قولُهُ تعالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن/ من الآية ١٣]، يقول الزمخشري في جواب الشرط في هذه الآية: ((فلا يخاف – فهو لا يخافُ، أي فهو غيرُ خائف، ولأنَّ الكلام في تقدير مبتدأ وخبرٍ دخلت الفاء، ولولا ذاك لقيلَ: (لا يخفْ))[١]، فالرفعُ يتناسبُ مع الفاء في هذا الموضع، ولكنَّه يحتاجُ إلى رافع، وهو ما قدَّرهُ النحويُّون بالضمير المنفصل (هو) في الآية المُتقدِّمة، ونحن نُقدِّر الضمير (أنا) في قول الإمام، فيكون هذا الضميرُ مبتدأً، خبرُهُ الفعلُ المُضارعُ المرفوع، وتقديرُ جواب الشرط في قول الإمام (عليه السلام) وفقًا للتقدير النحوي المُتقدِّم هو: (فأنا لا أنصرِفُ)، و(فأنا لا أقيمُ).

والذي أراهُ أنَّ في هذين التقديرين (تقدير الضمير وتقدير الفعل) تعسُّفًا على بلاغة الإمام (عليه السلام)، إذ لو نظرنا إلى هذا الإيجاز، وإلى روعة العبارة في قوله: (..فلا عن ملالةٍ...فلا عن سوء ظنٍّ) لوجدنا أنَّ الضميرَ (أنا) محذوفٌ، والفعلُ بعدهُ محذوفٌ أيضًا، وهما مطلوبان وفقًا للقواعد النحويَّة، غير أنَّ الإمام (عليه السلام) قد اختصره هذا الاختصار العجيب، والميل إلى تقديرين في التركيب الشرطي كما تقدَّم شيءٌ لا نكادُ نعثر عليه في النصوص اللغويَّة، بل لم نعثر عليه في تقديرات النحويِّين في الأسلوب القُرآني .

النمطُ السادس: [الأداة + فعل الشرط (فعلٌ مضارع) + جوابُ الشرط (فعلٌ مضارع)].

وردَ هذا النمط بمختلفِ صُوَرِهِ في (عشرين)* موضعًا، وهو الأصلُ في أنماطِ الشرطِ الجازم، قال المُبرِّدُ: ((فأصلُ الجزاء أن تكونَ أفعالُهُ مُضارعةً، لأنَّهُ يُعرِبُها، ولا يُعرَبُ إلاّ المُضارع))[٢]. وعُنِيَ النحويُّونَ بهذا النمط عنايةً كبيرةً، يقولُ الرضيُّ عن طَرَفي التركيب الشرطي: ((والأجودُ كونهما مُضارعين، تطبيقًا للفظ بالمعنى))[٣]. أمَّا علَّةُ جودةِ هذا النمط، فلأنَّ كُلاًّ من فعلِ الشرط وجوابه يشتركان في عمل الجزم، الذي هو علامة كونه شرطًا[٤]، أو

---

(١) الكشَّاف: ٦/ ٢٢٨ .

* هناك موضعان ستكون دراستهما في الفصل الثالث، ينظر صحيفة (١٨٣ – ١٨٤) من البحث .

(٢) المقتضب: ٢/ ٤٨، وينظر: المقتصد ٢/ ١٠٩٥، وشرح المُفصَّل ٨/ ٨٣ .

(٣) شرح الرضيِّ على الكافية ٤/ ١٠٦ .

(٤) ينظر: المقتصد ٢/ ١٠٩٥ .

لظهور أثر العامل في الشرط وجوابِهِ، وهو الجزم[١]. وقد جاء هذا النمط في نهج البلاغة على صورتين هما:

الصورةُ الأولى: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارع**)+ **جوابُ الشرط** (**فعلٌ مضارع**)].

وردت هذه الصورةُ في (خمسة عشرَ) **موضعًا، وهي الصورةُ الأساسيَّة في هذا النمط؛ لأنَّ الفعلين المُضارعين في طرفيها مُثبتان مستوفيان للشروط المطلوبة في هذا النمط، وقد تصدَّرت هذه الصورةَ الأدواتُ: (إنْ، ومَنْ، وما، ومتى)، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) متحدِّثًا على أمر الخلافة بعد أن خاطبه العبَّاس وأبو سفيان بن حرب في أنْ يُبايعا له: ((**إِنْ أَقُلْ يَقُولُوا حَرَصَ عَلَى الْمُلْكِ وَإِنْ أَسْكُتْ يَقُولُوا جَزِعَ مِنَ الْمَوْتِ**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام) من كلامٍ له لبعض أصحابِهِ: ((**إِنْ تَرْتَفِعْ عَنَّا وَعَنْهُمْ مِحَنُ الْبَلْوَى أَحْمِلْهُمْ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَحْضِهِ**))[٣]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ يُعْطِ بِالْيَدِ اَلْقَصِيرَةِ يُعْطَ بِالْيَدِ الطَّوِيلَةِ**))[٤]. فقد وردَ فعلُ الشرط في النصوص المُتقدِّمة فعلاً مُضارعًا مجزومًا، وهو قولُهُ: (أَقُلْ، أسكُتْ، ترتفع، يُعطِ)، وأمَّا فعلُ الجواب فهو فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ أيضاً، لذا لم يحتجْ إلى رابطٍ يربطُهُ بالشرط؛ لأنَّ ((الجوابَ إذا وُجِدَ مجزومًا عُلِمَ أنَّهُ تابعٌ للشرط؛ وغيرُ مُنقطعٍ عنه، فلم يفتقرْ إلى الفاء))[٥]، وهو قولُهُ: (يقولوا (في موضعين)، أحملهم، يُعطَ).

ومن الأمثلةِ الأُخر على هذه الصورةِ قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيْنًا تَتَحَقَّقْ شِقْوَتُهُ وَتَنْفَصِمْ عُرْوَتُهُ وَتَعْظُمْ كَبْوَتُهُ وَيَكُنْ مَآبُهُ إِلَى الْحُزْنِ الطَّوِيلِ وَالْعَذَابِ الْوَبِيلِ**))[٦]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**إِنَّكَ مَا تُقَدِّمْ مِنْ خَيْرٍ يَبْقَ لَكَ ذُخْرُهُ وَمَاتُؤَخِّرْهُ يَكُنْ لِغَيْرِكَ خَيْرُهُ**))[٧]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**إِنَّكَ مَتَى تَسِرْ إِلَى هَذَا الْعَدُوِّ بِنَفْسِكَ فَتَلْقَهُمْ فَتُنْكَبْ لاَ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ كَهْفٌ دُونَ أَقْصَى**

---

(١) ينظر: حاشية الخضري ٢/ ١٨٨ .

* * ينظر ملحق التراكيب/ النمط السادس/ الصورة الأولى .

(٢) شرح النهج: ١/ ١٥٢ .

(٣) المصدر نفسه: ٩/ ١٥١ .

(٤) المصدر نفسه: ١٩/ ٣١ .

(٥) المقتصد: ٢/ ١١٠١ .

(٦) شرح النهج: ٩/ ١٤٩، والشِّقاق: العداوة والخلاف، وشاقَّه مُشاقَّةً وشِقاقًا: خالفه، وانفصامٌ في العرى، أي ضَعفٌ فيما يعتصم به الناس، والوبالُ: الشدةُ والثقل، وضربٌ وبيلٌ أي شديد، ينظر: لسان العرب، (شقق) ٧/ ١٦٦، و(عرا) ٩/ ، و(وبَل) ١٥/ ٢٠٢ .

(٧) المصدر نفسه: ١٨/ ٢٠١ .

بِلاَدِهِمْ))[١]، فقد جاء الشرطُ في النصوص المُتقدِّمة بالأدوات: (مَنْ، وما، ومتى)، وفعلُ الشرط في كُلٍّ منها: (يبتغِ، تُقدِّمْ، تؤخِّرْ، تسِرْ)، وهو فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ، وأمَّا فعلُ الجواب فهو قولُهُ: (تتحقَّقْ، يبْقَ، يكُنْ، لا يكُنْ) وكُلٌّ منها مجزومٌ أيضًا، وهذا أفضلُ جوابٍ لفعلِ الشرط المُتقدِّم، قال الفرَّاء: ((وأحسنُ الكلامِ أن تجعلَ جواب (يفعلْ) بمثلها))[٢]، أي كلاهما فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ، والمُلاحَظُ على جواب الشرط في النصِّ الثالث عدمُ ارتباطه بالفاء على الرغم من تصدُّرِهِ بالحرف (لا)؛ لأنَّ (لا) النافية من الحروف التي لا تلزمها الفاء – في الأكثر– إذا وقعت في جواب الشرط[٣].

والأخرى: [**مَنْ**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعليَّة فعلُها مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**)].

وردت هذه الصورةُ في (ثلاثة)* مواضع، وقد تصدَّرتْها الأداةُ (مَنْ)، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**وَاعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ لَمْ يُعَنْ عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى يَكُونَ لَهُ مِنْهَا وَاعِظٌ وَزَاجِرٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا لاَ زَاجِرٌ وَلاَ وَاعِظٌ**))[٤]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ لَمْ يَنْفَعْهُ اللَّهُ بِالْبَلاَءِ وَالتَّجَارِبِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِظَةِ وَأَتَاهُ التَّقْصِيرُ مِنْ أَمَامِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مَا أَنْكَرَ وَيُنْكِرَ مَا عَرَفَ**))[٥]، ففي النَصَّينِ المُتقدِّمَين شُرِطَ بـــ(مَنْ) الشرطيَّةِ الجازمةِ، وفعلُ الشرط فيهما، فعلٌ مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وهو قولُهُ: (لم يُعَنْ، ولم ينفعْهُ)، وأمَّا جوابُ الشرطِ فهو جملةٌ فعليَّةٌ فعلها مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم) أيضًا، وهو قولُهُ: (لم يكن، ولم ينتفعْ)، و(لم) في سياق التركيب الشرطيِّ تفقدُ دلالتها الأصليَّة – أي: قلب زمن الفعل المضارع بعدها إلى الماضي– وتصبحُ أداةً نافيةً جازمةً فقط؛ لأنَّ أداة الشرط تجعلُ زمنها للمستقبل المحض، فالفعل المُضارع المنفيُّ والمجزوم بـــ(لم) في سياق التركيب الشرطيِّ هو في محلِّ جزمٍ أيضًا لأداة الشرط الجازمة.

---

(١) المصدر نفسه: ٨/ ٣٧٢ .

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢٧٦ .

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٨، وشرح التصريح ٤/ ١٩٠ .

* الموضع الذي لم يذكر يُنظر نصُّه في شرح النهج: ١٩/ ١٨٤ .

(٤) شرح النهج: ٦/ ٤١٠، ورُوي: (**واعلموا أنّه مَنْ لم يعِنْ على نفسه**) بكسر العين، أي: مَنْ لم يعن الواعظين له والمُنذرين على نفسه . ينظر: المصدر نفسه ٦/ ٤١١ .

(٥) المصدر نفسه: ١٠/ ٢٢٢ .

النمطُ السابع: [الأداة + فعل الشرط (فعلٌ مضارع) + جواب الشرط (فعلٌ ماضٍ)].

وردَ هذا النمطُ بمختلفِ صُوَرِهِ في (اثني عشرَ) موضعًا، واختلف النحويُّونَ في هذا النمط، فمنهم من عدَّه ضعيفًا، ومنهم من خصَّهُ بالشِّعْرِ على أنَّهُ ضرورةٌ، ومنهم من أجازه مُطلقًا، فسيبويه عدَّهُ ضعيفًا بقولِهِ: ((ضعُفَ...أفعَلْ مع فَعَلْتُ))[١]، وبعضُهُم قال عنه: إنَّهُ أضعفُ الأنماط[٢]، وعلَّةُ الضعف كما يقول ابنُ مالك: ((لأنَّ الشرطَ الماضي لا يلتبسُ بغيرِهِ، لأنَّهُ مقرونٌ بأداة الشرط، والجوابُ الماضي قد يلتبسُ بغيرِهِ لِعَدِمِ ظهور الجزم فيه))[٣]، أو لأنَّا إذا أعْمَلنا الأداةَ في فعل الشرط فقد هيَّأنا العاملَ للعمل، ثمَّ جئنا بالجواب ماضيًا فقطع العامل عن عمله، وهذا غيرُ جائز[٤].

وخلافُ ما تقدَّمَ أجاز الفرَّاءُ هذا النمطَ مُطلقًا، قائلاً: ((لأنَّ الجزاءَ يصلُحُ في موضع فَعَلَ يفعلُ، وفي موضع يفعل فَعَلَ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: (إنْ زُرتَني زُرتُكَ)، و(إنْ تزُرْني أزُرْكَ) والمعنى واحد))[٥]، ومن شواهد الفرَّاءِ – غير النصِّ القرآني الذي استدلَّ به على جواز مثل هذا النمط[٦]– قولُ الشاعر[٧]:

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بِهَا فَرَحًا مِنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دفنُوا

فجاء الجوابُ بـــ(فَعَلَ) وقبله (يفعل)[٨]، أي: كان جواب الشرط ماضيًا وهو قولُهُ: (طار)، وفعل الشرط مُضارعًا، وهو قولُهُ: (يسمع) ، ومثلُهُ قولُ الشاعر[٩]:

---

(١) الكتاب: ٣/ ٩٢ .

(٢) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٢١٢، وكشف المشكل ١٧٧، وشرح جمل الزجاجي، لابن خروف ٢/ ٨٧٠، والتهذيب الوسيط في النحو ٢٧٩ .

(٣) شرح التسهيل: ٤/ ٩١ .

(٤) ينظر: شرح المُفصَّل ٨/ ٨٤، وشرح التصريح ٤/ ١٨٨ .

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٢٧٦ .

(٦) استدلَّ الفرَّاءُ على هذا النمط بقوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء/٤] على أنَّ (ظلَّت) فعلٌ ماضٍ، وقد عُطِفَ على (نُنزِّلُ)، وحقُّ المعطوف أن يصلُحَ لحلوله محلَّ المعطوف =عليه، وفيه تكلُّفٌ عند كثير من النحويين والمُفسّرين، بل قطع الرضيُّ بعدم مجيء هذا النمط في القرآن الكريم. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٠٦، وشرح التصريح ٤/ ١٨٨، وروح المعاني ١٩/ ٦٠ .

(٧) هو قُعنب بن أم صاحب الغطفاني من أبياتٍ رواها له أبو تمام في ديوان الحماسة ٤٦١، وروي في الديوان (ريبةً). (ريبةً).

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٧٧ .

(٩) قاله حرملة بن المنذر، المعروف بأبي زبيد الطائي، ينظر: شعرُ أبي زبيد الطائي ٥٢ .

مَنْ يَكِدْني بِسَيِّءٍ كنتُ منهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيْدِ

وأكثر النحويِّين يخصُّونَ هذا النمطَ بالشعر فقط على أنَّهُ ضرورةٌ، كما في البيت المُتقدِّم[١]. وبعضُهُم وصفه بالرديء[٢]. أمَّا ابنُ مالك فقد تابع الفرَّاء في ما ذهب إليه، ولا يرى يرى استعمال هذا النمط ضرورةً، بل إنَّه مُستعملٌ في كلامِ أفصحِ الفصحاء رسول الله (صلَّى اللهُ عليه وآلهِ وسلَّم)، إذ قال: ((**من يقُم ليلةَ القَدْر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ماتقدَّم من ذنبه**))[٣]، واستدلَّ أيضًا بأنَّ قائلَ البيت المُتقدِّم: (من يكدني...كنت منه) قادرٌ على أن يقولَ بدل (كنتُ منه) (أكُ منه) فإذا لم يقُلْ ذلك مع إمكانِهِ، وسهولة تعاطيه عُلِمَ أنَّهُ غيرُ مُضطرٍّ[٤]. وحاول الشيخ الأزهري أن يرُدَّ على هذا الدليل بجواز نقل الحديث الشريف بالمعنى[٥]، ولكن هذه المحاولة، وما سبقها من محاولات لتخريج هذا النمط على الضرورة، تُرَدُّ بأنَّ كثيرًا من الشواهد الفصيحة في التراث العربيِّ تدُلُّ على استعمالِ هذا النمط – كما أثبتَ ذلك ابنُ مالك في ما تقدَّمَ– زيادةً على ورودِهِ في نهج البلاغة موضع الدراسة، ولعلَّ كثرةَ هذه الشواهد هي التي دعت بعض النحويين المُتأخِّرين[٦]، والمُحدَثين[٧]، إلى متابعة الفرَّاء ومن وافقه في هذا

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٥٨، والتوطئة ١٥١، والمقرّب ٣٠٢، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/ ١٩٨، وشرح وشرح الرضي ٤/ ١٠٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٦، وتقريب المقرّب، لأبي حيّان ٨٢ .

(٢) ينظر: الغرَّة المخفيَّة، لابن الخبَّاز ١/ ١٥٦ – ١٥٧ .

(٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: (قيام ليلة القدر من الإيمان) ١/ ٢٣ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦ – ١٥٨٧، وشرح التسهيل ٤/ ٩١ – ٩٢، وشرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ اللافظ ٣٦٥، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٤– ١٧، وفي الأخير أثبت ورود هذا النمط عن فحول الشعراء، واستشهد على ذلك بتسعة أبيات شعرية، منها قول أعشى بن قيس:

وما يُرِدْ من جميعٍ، بعدُ، فرَّقه وما يُرِدْ، بعدُ، من ذي فُرقةٍ جَمَعا

(٥) ينظر: شرح التصريح ١٨٨/٤ .

(٦) ينظر: بدائع الفوائد ١٣٧، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٦، ولابدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ ابن هشام ذهب في مغني اللبيب إلى أنَّ وقوع الشرط مُضارعًا والجوابُ ماضيًا خاصٌّ بالضرورة، وهذا هو مذهب الجمهور كما تقدّم، ولكنّه في هذا الكتاب تابع ابن مالك والفرّاء في أنّه جائزٌ في سعة الكلام، وينظر أيضًا: شفاء العليل ٣/ ٩٦٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥، وشرح ابن طولون ٢/ ٢٣٦ .

(٧) ينظر: عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٢٠٦ (هامش كتاب أوضح المسالك)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١، ج٣/ ٢٠١ – ٢٠٢، والنحو الوافي ٤/ ٣٥٧، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د. فتحي بيومي حمودة ١٣٥، والحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجَّال، مسألة (٩٨)/ ٢٨٤– ٢٨٦.

الشأن. ومن هنا يُمكننا القول: إنَّ هذا النمط لا يصُحُّ أن نَعُدَّهُ من الضرورات، بل هو جائزٌ مُطلقًا، ومن صُوَرِهِ في نهج البلاغة ما يلي:

الصورةُ الأولى: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعليَّة فعلُها ماضٍ تام**)] .

وردت هذه الصورة في (خمسة)* مواضع، وقد تصدَّرت الأداتان (إنْ، ومَنْ) هذه الصورة، ومن أمثلتهما قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من كلامٍ له وصَّى به شريح بن هانئ لما جعله على مقدِّمته إلى الشام: ((**اعْلَمْ أَنَّكَ إِنْ لَمْ تَرْدَعْ نَفْسَكَ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا تُحِبُّ مَخَافَةَ مَكْرُوهِهِ سَمَتْ بِكَ الْأَهْوَاءُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الضَّرَرِ**))(١)، وقولُهُ (عليه السلام): ((**يَا ابْنَ آدَمَ الرِّزْقُ رِزْقَانِ:رِزْقٌ تَطْلُبُهُ وَرِزْقٌ يَطْلُبُكَ فَإِنْ لَمْ تَأْتِهِ أَتَاكَ**))(٢)، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ لَمْ يُنْجِهِ الصَّبْرُ أَهْلَكَهُ الْجَزَعُ**))(٣).

في النصوص المُتقدِّمةِ شُرِطَ بـــ(إنْ، ومَنْ) الشرطيَّتين، وفعل الشرط في كُلٍّ منها مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وهو على التوالي: (لم تردعْ، لم تأتِهِ، لم يُنجِهِ)، وأمَّا فعلُ الجواب في كُلٍّ منها فهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ، وهو على التوالي: (سَمَت، أتى، أهلَكَ)، ومحلُّ فعلِ الشرط وجوابه الجزمُ؛ لأنَّ الأداتين الشرطيَّتين جازمتان.

الصورة الثانية: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ ماضٍ مقترنٌ بـ(قد)**)].

وردت هذه الصورةُ في (أربعة) مواضع، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنْ لَمْ يَكُنْ رَكِبَ ذَلِكَ الذَّنْبَ بِعَيْنِهِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ فِيمَا سِوَاهُ مِمَّا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ**))(٤)، وقولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ لَمْ يَخْتَلِفْ سِرُّهُ وَعَلَانِيَتُهُ وَفِعْلُهُ وَمَقَالَتُهُ فَقَدْ أَدَّى الْأَمَانَةَ وَأَخْلَصَ الْعِبَادَةَ**))(٥)، فقد جاء الشرطُ بـــ(إنْ، ومَنْ) الشرطيَّتين، وفعل الشرط في كُلٍّ منهما مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وهو قولُهُ: (لم يكن، ولم يختلفْ)، أمَّا فعلُ الجواب فهو فعلٌ ماضٍ مقترنٌ بـــ(قد)؛ لذا لزمته الفاء، وهو قوله: (قد عصى، وقد أدَّى).

---

* تصدَّرتها (إنْ) في ثلاثة مواضع، ذكرتُ منها اثنين، والثالث ينظر في شرح النهج: ١٣/ ١٣٣، وتصدَّرتها (مَنْ) في موضعين، ذكرتُ واحدًا منها، والآخر ينظر في: ١٩/ ١٥٦ .

(١) شرح النهج: ١٧/ ٨٧ .

(٢) المصدر نفسه: ١٩/ ١٦٠ .

(٣) المصدر نفسه: ١٨/ ٣٩١ .

(٤) شرح النهج: ٩/ ٣٩ . وتصدَّرت (إنْ) هذه الصورة في موضعٍ آخر، ينظر في المصدر نفسه: ١٦/ ٢٢٣ .

(٥) المصدر نفسه: ١٥/ ٩٤ . وتصدَّرت (مَنْ) هذه الصورة في موضعٍ آخر، ينظر في المصدر نفسه: ٢٠/ ٢٧٣ .

الصورةُ الثالثة: [**إنْ**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارع ناسخ**)+ **جوابُ الشرط** (**فعلٌ ماضٍ مقترنٌ بـ**(**قد**)].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**يَا أَشْعَثُ إِنْ تَحْزَنْ عَلَى ابْنِكَ فَقَدِ اسْتَحَقَّتْ ذَلِكَ مِنْكَ الرَّحِمُ**))[١]، فقد ورد فعل الشرط (تحْزَنْ) مُضارعًا مجزومًا، يقول ابنُ الحاجب عن الفعل المُضارع في التركيب الشرطي: ((مهما أتاك في الجزاء والشرط فعلٌ مضارعٌ فاجزمه))[٢]، في حين ورد فعل الجواب (قد استحقَّت) فعلاً ماضيًا مقترنًا بـــ(قد)، وقد اقترن بالفاء؛ لأنَّهُ ماضٍ مقترنٌ بـــ(قد).

الصورةُ الرابعة: [**إنْ**+ **فعلُ الشرط** (**فعلٌ مُضارع مجزوم ناسخ**)+ **جوابُ الشرط** (**فعلٌ ماضٍ جامد ناسخ**)].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، وهو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى معاوية: ((**زَعَمْتَ أَنِّي لِكُلِّ الْخُلَفَاءِ حَسَدْتُ وَعَلَى كُلِّهِمْ بَغَيْتُ فَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَيْسَتِ الْجِنَايَةُ عَلَيْكَ فَيَكُونَ الْعُذْرُ إِلَيْكَ**))[٣]، فقد ورد فعلُ الشرط (يكُنْ) فعلاً مُضارعًا ناسخًا مجزومًا، في حين ورد فعل الجواب (ليس) ماضيًا جامدًا ناسخًا، وقد اقترنت به الفاءُ، واقترانُه بها واجبٌ؛ لأنَّ (ليس) فعلٌ ماضٍ جامدٌ يختصُّ بنفي الحال، والشرطُ متَّجهٌ إلى الاستقبال[٤].

النمط الثامن: [إنْ+ فعلُ الشرط (فعلٌ مضارع)+ جواب الشرط (جملةٌ طلبيَّة)].

ورد هذا النمط في (ستة) مواضع، وهو أقلُّ أنماط الشرط الجازم ورودًا في نهج البلاغة، فهو لم يخرج عن حدود الأداة (إنْ)، إذ تصدَّرتهُ في جميع الصور الواردة فيه، وهي:

---

(١) المصدر نفسه: ١٩/ ٩٧ .

(٢) شرح الوافية نظم الكافية: ٣٥٢ .

(٣) شرح النهج: ١٥/ ١٠٩ .

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/ ٢٤٦، وارتشاف الضَرَب ٤/ ١٨٧٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٢ .

الصورةُ الأولى: [**إنْ**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**)+ **جواب الشرط** (**فعل أمر**)].

وردت هذه الصورة في (موضعين) فقط، ومثالهما قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْخَلاَئِقِ فَالْزَمُوهَا وَتَنَافَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعُوهَا فَاعْلَمُوا أَنَّ أَخْذَ الْقَلِيلِ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ الْكَثِيرِ**))[١]، فقد وردَ فعلُ الشرط فعلاً مُضارعًا منفيًّا بـــ(لم)، وهو قولُهُ: (لم تستطيعوها)، وزمنُ الكلام مستقبلاً على الرغم من وجود (لم)؛ لأنَّك ((تقول: (إن لم تقُمْ قُمْتُ) فـــ(لم) في الأصل تقلبُ المستقبل إلى الماضي، لأنَّها تنفي ما مضى، فإذا أدخلتَ عليها (إنْ) أحالت الماضي إلى المستقبل))[٢]، وأمَّا جوابُ الشرط فهو جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغة الأمر، وهو قولُهُ: (اعلموا)، وقد لَزِمَته الفاءُ، لأنَّه جملةٌ طلبيَّةٌ.

الصورة الثانية: [**إنْ**+ **فعلُ الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ أو مُثبت**)+ **جوابُ الشرط** (**جملةٌ استفهاميَّة**)].

وردت هذه الصورةُ في موضعين فقط، أحدهما منفيٌّ بـــ(لم)، والآخر مُثبتٌ، وهما قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنْ لَمْ تَكُنِ السَّنَةُ مِنْ عُمُرِكَ فَمَا تَصْنَعُ بِالْهَمِّ فِيمَا لَيْسَ لَكَ**))[٣]، وقولهُ (عليه السلام) لبعض أصحابه: ((**إِنْ يَكُونُوا أَعْدَاءَ اللَّهِ فَمَا هَمُّكَ وَشُغْلُكَ بِأَعْدَاءِ اللَّهِ**))[٤]، فالأداةُ الشرطيَّةُ في ما تقدَّمَ هي (إنْ)، وفعلُ الشرط في النصِّ الأوَّل (لم تكن)، وهو فعلٌ مُضارعٌ ناسخٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وفي النص الثاني (يكونوا)، وهو فعلٌ مضارعٌ ناسخٌ مُثبتٌ، وقد ورد جوابُ الشرط في الموضعين جملةً استفهاميَّة، متصدّرةً بـــ(ما) التي هي لغير العاقل، وكان كلام الإمام عليٍّ (عليه السلام) في فعل الشرط مُوَجَّهًا لمن يعقل، في حين كان جوابُ الشرط استفهامًا عن غير العاقل، موجَّهٌ للمخاطبِ نفسه، وهو الاستفهام عن الهمِّ وما يترتَّبُ وقوعُهُ على وقوع الشرط، فالاختلاف الدلالي بين الشرط وجوابه هو من فرض على الجواب أن يقترنَ بالفاء؛ ((لأنَّ الجزاءَ قضيَّةٌ خبريَّةٌ مُعلَّقةٌ على الشرط، فإذا وقعت إنشائيَّةً كانت في الظاهر غيرَ صالحةٍ، فجيءَ بالفاء للإيذان بأنَّها مؤوَّلةٌ بما يصحُّ أن تكونَ جزاءً))[٥].

---

(١) شرح النهج: ١٩/ ٩٢، من حِكَم أمير المؤمنين (عليه السلام) ومواعظه ذكر كثيرًا منها ثمَّ أمر الالتزام بها، والموضع الآخر الذي وردت فيه هذه الصورة، ينظر: المصدر نفسه ١٩/ ١٥ .

(٢) الأصول: ٢/ ١٨٨ .

(٣) شرح النهج: ١٩/ ١٦٠ .

(٤) المصدر نفسه: ١٩/ ١٣٣ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٤٥ .

الصورة الثالثة: [**إنْ+ فعل الشرط** (**فعلٌ مضارع ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ مسبوقٌ ب(لا) الناهية**)].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنْ تَرْتَفِعْ عَنَّا وَعَنْهُمْ مِحَنُ الْبَلْوَى أَحْمِلْهُمْ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَحْضِهِ وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى، ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾** [فاطر/ من الآية٨]))[١]، فقد ورد في هذا النص تركيبان شرطيَّان، الأوَّل (**إِنْ تَرْتَفِعْ عَنَّا وَعَنْهُمْ مِحَنُ الْبَلْوَى أَحْمِلْهُمْ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَحْضِهِ**) جاء فيه فعل الشرط وجوابه فعلين مضارعين مجزومين، وهو غير مقصود في هذه الصورة، والمقصود هو التركيب الثاني، الذي جاء فعل الشرط فيه (تكن) فعلاً مضارعًا ناسخًا مجزومًا، في حين ورد جوابه جملةً طلبيَّةً بصيغة (النهي)، وهو الآية الكريمة: ﴿ **فَلَا تَذْهَبْ...**﴾، التي اقتبسها الإمام (عليه السلام) من القرآن الكريم ووظّفها في كلامه بشكلٍ موحٍ يدُلُّ على براعته في اختيار اللفظة القرآنية؛ وقد كان (عليه السلام) يخاطبُ رجلاً من بني أسد حين سأله: كيف دفعكم قومُكُم عن هذا المقام، وأنتُم أحقُّ به؟ (يريد الخلافة)، فأجابه الإمامُ بكلامٍ طويل، بعضُهُ ما تقدَّم، مختتمًا جوابَهُ بالآيةِ القرآنية، التي تشاركُ قول الإمام في الغرض الذي قيلت من أجلِهِ، وهو عدمُ الجدوى من الحسرات والآهات إنْ بقِيَ أعداءُ اللهِ على حالهم.

الصورة الرابعة: [**إنْ+ فعل الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**)+ **جواب الشرط** (**جملةٌ فعليَّة أفادت معنى الدعاء**)].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ أَنْتِ تَهُبُّ أَعَاصِيرُكِ فَقَبَّحَكِ اللَّهُ**))[٢]، إذ ورد فعل الشرط (لم يكن) فعلاً مُضارعًا ناسخًا منفيًّا بـــ(لم)، أمَّا جوابُهُ فهو جملةٌ فعليَّة خبريَّة خرجت إلى الدعاء، وهي قوله: (قبَّحك الله)، وهو ما يُسمَّى الدعاء بصيغة (فَعَل)أي التعبير بالفعل الماضي عن الدعاء[٣]، لذا لزمت الفاءُ جوابَ الشرط.

---

(١) شرح النهج: ٩/ ١٥١ .

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٢١، والمقصود بهذا النص (الكوفة)، وقد شبَّه ما كان يحدث من أهلها من الاختلاف والشقاق بالأعاصير؛ لإثارتها التراب وإفسادها الأرض، وقبَّحك الله: أبعدك، ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٢٩.

(٣) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه ١٦٧ – ١٦٨ .

ثانياً: الأنماط بحسب التركيب :

تقتصرُ دراستنا في هذا النوع من الأنماط على ظواهر التقديم والتأخير، والحذف والذكر في النصوص الشرطيَّة الجازمة في نهج البلاغة، وقد اختصَّت الأداة (إنْ) بهذه الظواهر؛ لأنَّها أمُّ الباب، وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلك(١)، واتَّخذت هذه الأنماط الحالات التالية:

الحالة الأولى: تقديم الاسم على فعل الشرط

على الرغم من تحديد جمهور النحويين وجوب أن يلِيَ أداة الشرطِ جملةٌ فعليَّةٌ، بمعنى ألاّ يكون بعد الأداة اسمٌ – وهذا ما اتَّضح في الأنماط المُتقدِّمة – إلاّ أنَّهُ قد وردَ كثيرٌ من النصوص التي وقع فيها بعد أدوات الشرط أسماء نقضًا للقاعدة، ومن الشواهد القرآنيَّة التي ورد فيها دخول (إنْ) على الاسم، وتحدَّث النحويُّون والمُفسِّرون عليها كثيرًا، قوله تعالى: ﴿ **وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ** ﴾ [التوبة/ من الآية٦] . فقد أجاز النحويُّون هذا الاستعمال مع (إنْ) من دون سائر أدوات الشرط الجازمة؛ لأنَّها أمُّ الباب – كما أسلفنا – واشترطوا في الاسم الواقع بعد (إنْ) أن يأتِيَ بعدَهُ فعلٌ ماضٍ أو مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم)، وضعَّفوا مجيءَ المُضارع غير المنفي بـــ(لم) بعده، وعلَّةُ ذلك حصول الفصل بين الجازم وبين معمولِهِ(٢)، إلاّ أنَّهم اختلفوا في رافعِ ذلك الاسم.

فذهب البصريُّون إلى أنَّ العاملَ في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطيَّة فعلٌ محذوفٌ يُفسِّرُهُ الفعلُ المذكور(٣)، أي يكون التقدير في الآية المُتقدِّمةِ: (وإنِ استجاركَ أحدٌ من المشركين استجارك) فحُذِفَ الأوَّلُ (استجاركَ)، وجُعِلَ الثاني تفسيرًا له(٤).

---

(١) تحدَّثتُ في القسم الأول من هذا الفصل على خصائص الأداة (إنْ) .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٢– ١١٤، وشرح المفصل ٩/ ١٠٠ – ١٠١، وشرح التسهيل ٤/ ٧٤، وشرح الرضي ٤/ ٩٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩، وشفاء العليل ٣/ ٩٥٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٢٤ – ٣٢٥، وحاشية الخضري ٢/ ١٩٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٢– ١١٤، والمقتضب ٢/ ٧٢ – ٧٣، وإعراب القرآن ، للنحّاس ٢/ ٢٠٣، والإنصاف ٢/ ٥٠٤ – ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥)، وشرح المُفصَّل ٩/ ١٠١– ١٠٢، وشرح الرضيّ ٤/ ٩٢ – ٩٣، وائتلاف النصرة ١٢٩.

(٤) ينظر: معاني الحروف ٨٥، وتفسير البغوي ١٠/ ١٤، والكشاف ٣/ ١٤ – ١٥، ولُمَع الأدلة، لأبي البركات الأنباري ١١٦، وتفسير الفخر الرازي ١٥/ ٢٣٥، وشرح المُفصَّل ٩/ ١٠١، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٠/ ١١٦، وهمع الهوامع ٤/٣٢٤ .

وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهم حافظوا على القاعدة التي تنصُّ على اختصاص أدوات الشرط بالجُمل الفعليَّة من غير تقدير، إذ رأوا أنَّ الاسمَ الواقعَ بعدها يرتفعُ على الفاعليَّة، وعاملُهُ الفعلُ المذكور بعده(١). أمَّا أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) فقد ذهب إلى أنَّ هذا الاسمَ مرفوعٌ بالابتداء(٢). وبذلك يكونُ للاسم الواقع بعد (إنْ) ثلاثة توجيهات إعرابيَّة، تتلخَّصُ بما يلي:

أ- يُعرَبُ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ، يُفسِّرُهُ المذكورُ بعده، وهذا ما يراهُ البصريُّون.

ب- يُعرَبُ فاعلاً للفعل الموجود في الجملة على أساس أنَّ الفاعل يجوزُ تقديمه على الفعل، وهذا رأيُ الكوفيِّين.

ت- يُعرَبُ مُبتَدأً، وما بعده خبرٌ على رأي الأخفش .

ويؤيِّدُ الباحثُ من ذهبَ إلى أنَّ هذا الاسمَ مرفوعٌ على أنَّه فاعلٌ مُقدَّمٌ للفعل المذكور بعده – كما فسَّره الكوفيُّون-، قدَّمه المتكلِّمُ ((للعناية والاهتمام))(٣)، والعربُ إن أرادتِ العنايةَ بشيءٍ قدَّمته، وبهذا يبقى الحرفُ على اختصاصه بالأفعال، والجملةُ فعليَّةٌ، والاسمُ فاعلٌ مُقدَّمٌ، وفي ضوءِ هذا التفسير لا نحتاج إلى تقدير محذوف، والتقدير كما هو معلوم خلاف الأصل، وزيادةً على ما تقدَّمَ فإنَّ هذا الرأيَ قد تبنَّتهُ معظم الدراسات اللغوية المُعاصرة؛ لأنَّهُ أقربُ إلى واقع اللغة(٤). أمَّا صُوَرُ هذا التقديم في نهج البلاغة، فهي كالآتي:

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/ ٤٢٢، والإنصاف ٢/ ٥٠٤ (المسألة/ ٨٥)، ومسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري ١٤٥، وشرح المفصل ٩/ ١٠٢، وشرح الرضي ٤/ ٩٣ – ٩٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩ – ١٨٧٠، ومغني اللبيب ٥٤١، وائتلاف النصرة ١٢٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/ ٣٥٤، ومعاني الحروف ٨٥، والإنصاف ٢/ ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥)، ومسائل خلافية في النحو ١٤٥، ومغني اللبيب ٥٤١، والجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، د.شعبان صلاح ٢٦ .

(٣) معاني النحو: ٤/ ٨٨ .

(٤) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه ٧٠ – ٧١، وقضايا نحويَّة، د.مهدي المخزومي ١٥٤، ومعاني النحو ٤/ ٨٧ – ٨٨، والجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب ١٨٦ – ١٨٧، وقواعد النَّحو العربي في ضوء نظريَّة النظم ٣٨٨ – ٣٨٩، ودراسات نقديَّة في اللغة والنحو، د. كاصد ياسر الزيدي ٦٨، والمركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، د. أبو السعود حسنين الشاذلي ٨٧، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، للدكتور علي عبد الفتاح محيي ٢٩– ٣١ .

الصورةُ الأولى: [**إنْ**+ **المُتقدِّم** (**اسمٌ مرفوعٌ أو ضميرُ رفعٍ منفصل** + **فعل**)+ **جواب الشرط** (**جملة فعليَّة فعلها ماضٍ**)].

وردت هذه الصورةُ في (خمسة)* مواضع، ومن أمثلتها قولُ الإمام علي (عليه السلام) من كتاب له أرسله إلى مالك الأشتر: ((**فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِدًا**))[١]، وقوله (عليه السلام): ((**إِنْ هُوَ خَافَ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ أَعْطَاهُ مِنْ خَوْفِهِ مَا لاَ يُعْطِي رَبَّهُ**))[٢]، وقوله (عليه السلام) : ((**وَاعْلَمْ يَا بُنَيَّ أَنَّ الرِّزْقَ رِزْقَانِ رِزْقٌ تَطْلُبُهُ وَرِزْقٌ يَطْلُبُكَ فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَأْتِهِ أَتَاكَ**))[٣]

في النصوص المُتقدِّمة شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمة، وفعلُ الشرط في كُلٍّ منها يحتملُ وجهين أو أكثر من الإعراب، فالوجهُ الأوَّلُ – الذي ارتضيناه – أن يكونَ ما بعد الأداة (إنْ) هو جملةٌ فعليَّةٌ قُدِّمَ الفاعلُ فيها للعناية والاهتمام، وهو قوله: (أحدٌ، الضمير "هو"، الضمير "أنت")، وفعلها ماضٍ في النصَّين الأوَّل والثاني، ومُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم) في النصِّ الثالث، والوجهُ الآخر – وهو مذهب البصريِّين– أنَّ هذه النصوص على تقدير أفعال قبل هذه الأسماء تُفسِّرُها الأفعال الظاهرةُ في النصوص، أي يكون تقدير النصوص المُتقدِّمةِ كالآتي: (إن بسط أحدٌ منهم بسط...، إن خاف هو خاف عبدًا...، إن لم تأتِهِ أنت لم تأتِهِ...) ((وموضع هذا الفعل الظاهر (بسط، خاف، لم تأتِهِ) جزم، لأنَّهُ مُفسَّرٌ بمجزومٍ فكان مثله))[٤]، وشرط تقديم الاسم (الفاعل) في هذه النصوص – عند المذهبين – أن يليَهُ فعلٌ ماضٍ أو مضارع منفيٌّ بـــ(لم)[٥]، وهذا ما تحقَّقَ في النصوص المُتقدِّمة.

وأمَّا جوابُ الشرط في النصوص المُتقدِّمة فهو جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ، وهي قولُهُ على التوالي: (اكتفيتَ، أعطاهُ، أتاكَ) ومحلُّ فعلِ الشرط – في كلا الوجهين الإعرابيَّين– وفعلِ جواب الشرط الجزمُ.

---

* الموضعان اللذان لم يُذكرا، ينظران في شرح النهج: ٧/ ١٤٠، ١٣/ ١٣٣ .

(١) شرح النهج: ١٧/ ٤٥ .

(٢) المصدر نفسه: ٩/ ١٤٢ .

(٣) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٥١ .

(٤) شرح المُفصَّل: ٩/ ١٠١ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٤، وشرح الرضي ٤/ ٩٣، والمساعد ٣/ ١٤٤ .

الصورةُ الثانية: [**إنْ**+ **ضمير رفع منفصل** (**أنت**) + **فعل مضارع منفي بـ**(**لم**)+ **جوابُ الشرط** (**جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغة الأمر**)].

وردت هذه الصورة في (موضعين)، أحدهما قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**خُذْ مِنَ الدُّنْيَا مَا أَتَاكَ وَتَوَلَّ عَمَّا تَوَلَّى عَنْكَ فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبِ**))[١]، إذ ورد فعلُ الشرط جملةً فعليَّةً تقدَّم عليها ضميرُ المُخاطب (أنت)، والغرض من التقديم في مثل هذا الموضع هو ((العناية والاختصاص والتوكيد))[٢]، وأهميَّة تقديمه هنا تأتي من أنَّنا لو أسلمنا بما افترضه البصريُّون من تقدير فعلٍ قبلَ هذا الضمير يُفسِّرُهُ الفعلُ الموجود في الجملة، لقُلنا: (إنْ لم تفعلْ أنتَ لم تفعلْ فأجمِلْ...) وبالمحصِّلة لم تكن لهذا الضمير فائدةٌ كفائدته وهو مُقدَّمٌ؛ لأنَّ (التاء) في الفعل (تفعل) تغني عن ذكره، إذ إنَّ كليهما يدلاّنِ على أنَّ الكلامَ للمُخاطَبِ، في حين لو حُذِفَ هذا الضميرُ، وهو في حالة التقديم لفقد التركيب تخصيصَهُ وتوكيدَهُ وغرَضَهُ الذي أراده الإمام (عليه السلام) وهو تأكيدُ أنَّ الإنسانَ إذا لم يقنعْ بما بين يديه ورغبَ في المزيد فليسعَ إليه في حدود حلال الله وحرامه. وأمَّا جوابُ الشرط في النصِّ المُتقدِّم فهو جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغة الأمر، وهي قوله: (فأجمِلْ في الطلب)، وقد لزمتها الفاء.

الصورةُ الثالثة: [**إنْ**+ **ضمير رفع منفصل** (**أنتم**)+ **فعل مضارع منفي بـ**(**لم**) + **جواب الشرط** (**فعل مضارع منفيٌّ بـ**(**لم**)].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى أمرائه على الجيوش: ((**إِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَسْتَقِيمُوا لِي عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَهْوَنَ عَلَيَّ مِمَّنِ اعْوَجَّ مِنْكُمْ**))[٣]، إذ ورد فعلُ الشرط جملةً فعليَّةً منفيَّةً بـــ(لم)، قُدِّمَ ما يدُلُّ على فاعلها وهو الضمير (أنتم)، وتقديمه هنا جاء لغرض التخصيص والتوكيد والتحذير، إذ إنَّ الإمام (عليه السلام) يخصُّ أمراء جيوشِهِ بالكلام ويُحذِّرهم من عواقب مخالفةِ أوامرِهِ، وعدم الإلتزام بها، وأمَّا فعل الجواب (لم يكُنْ) فهو مُضارعٌ منفيٌّ بـــ(لم).

---

(١) شرح النهج: ١٩/ ١٨٢ . والموضع الآخر يُنظر في المصدر نفسه: ١٦/ ٢٢٥ .

(٢) مغني اللبيب: ٤٦٤، وينظر: معاني النحو ٤/ ٨٨، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني ٤٠١ – ٤٠٢ .

(٣) شرح النهج: ١٧/ ١٣ .

الحالة الثانية: تقديم جواب الشرط على الأداة*:

اختلف البصريُّونَ والكوفيُّونَ في مسألة تقديم جواب الشرط على الأداة، وهذا الخلاف ناتجٌ من خلافهم في عامل الجزم في جواب الشرط(١)، فجمهورُ البصريِّين يرى أنَّ الجوابَ محذوفٌ قد استغنى عنه بما ذُكِرَ قبل الأداة، فلمَّا كان الجوابُ مجزومًا بالأداة امتنع أن يتقدَّمَ عليها، لأنَّ لها الصدارة، وإذا تقدَّمَ ما فيه معنى الجواب لم يصح أن يكون مجزومًا، فضلاً عن خُلُوِّهِ من الروابطِ اللفظيَّةِ التي تربطُ بين الشرط والجواب، ويكون هذا المُتقدِّمُ دليلاً على الجواب(٢).

وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهم يرونَ أنَّ المُتقدِّمَ هو الجوابُ، ولا حاجةَ إلى القول بحذفِهِ، لأنَّ الأصلَ في الجواب عندهم أن يتقدَّمَ على الأداة، فإذا تأخَّرَ عنها جُزِمَ بمجاورة فعل الشرط، وليس بالأداة، وإنَّ خُلُوَّ الجوابِ المُتقدِّمِ من الروابط – كالجزم، أو الاقتران بالفاء– ذلك بأنَّها لا تناسبُ الصدرَ، ولأنَّها خلف عن العمل، ولا تعمل مع التقديم، وإنَّما عملُها مع التأخير، أي توجدُ في حالة تأخُّرِ الجواب، لا في حالةِ تقدُّمِهِ(٣).

ومذهبُ الكوفيِّين – في هذه المسألة – ((أكثرُ ملائمةً واتِّساقًا؛ لما فيه من بُعدٍ عن تكلُّفِ التأويل دون ضرورةٍ مُلِحَّةٍ من مبنى النص، أو حاجةٍ ماسَّةٍ يفرضُها الموقف))(٤) يُزادُ على ذلك أنَّ معظم النحويِّينَ – من الفريقين – اشترطوا في حال تقدُّمِ الجواب، أو حذفهِ، أن يكونَ فعل الشرط ماضيًا – كما سنرى – وهو ما وجدناه في نهج البلاغة، وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، فهذا يعني أنَّ الأداةَ لم تعملْ فيه، ولأنَّها لم تعملْ فيه – مع أهميَّتِهِ المعروفة، وكونه سببًا للجواب – فإنَّها من الصعوبة أن تعملَ في جوابِهِ، لذا أنَّ الجوابَ – إزاءَ هذا الموقف – لا يُشكِّلُ تقديمُهُ أو تأخيرُهُ أيَّ أثرٍ في عمل الأداة؛ لأنَّها لم تؤثِّرْ في الأقرب، فكيفَ تؤثِّرُ في

---

* هذا عند الكوفيين، أمَّا عند البصريين فإنَّ الجواب محذوفٌ دلَّ عليه الكلام المتقدم، ولأنَّنا في صدد التقديم والتأخير زيادةً على ترجيحنا مذهب الكوفيِّين آثرنا مصطلح الكوفيين في هذه المسألة .

(١) سبق أنْ أشرتُ إلى الخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط، ولا بأس من ذكر أهمّ مذهبين في هذا الخلاف، وهما مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، أمّا البصريون فعامل الجزم عندهم هو الأداة وحدها أو الأداة وفعل الشرط، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ عامل الجزم في الجواب هو الجوار، ينظر: صحيفة (٤٧) من البحث .

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٦٦، والأصول ٢/ ١٩٤، والخصائص ١/ ٢٨٣، والإنصاف ٢/ ٥١١ – ٥١٧ (المسألة/ ٨٧)، ومجاز القرآن، للشيخ عز الدين الشافعي ٢٩، وشرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ ٣٦٦، وروح المعاني ٨/ ١٣ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٠٨ (المسألة/ ٨٦)، وشرح الرضي ٤/ ٩٨، وبدائع الفوائد ٦٨، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٦، وائتلاف النصرة ١٣٠ – ١٣١، وشرح التصريح ٢٠٣/٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣٢ – ٣٣٣.

(٤) التراكيب الإسناديَّة: ١٨٩ .

الأبعدِ (سواء تقدَّمَ أم تأخَّرَ)، وهناكَ دليلٌ آخرُ – يوافقُ ما ذكرناهُ – نتلمَّسُهُ عند سيبويه نفسه عندما عرض للفعل المضارع المرفوع الواقع في الجواب المُتأخِّرِ، كقولِكَ: (إنْ أتيتني آتيكَ)، فبسببِ الرفع لم يجد سيبويه بُدًّا من تخريجِهِ على التقديم والتأخير، فقال: أي (آتيك إنْ أتيتني)(١)، مع أنَّ الجوابَ عندهم لا يتقدَّمُ صراحةً!!.

وفي نهج البلاغة تكرَّرَ مثلُ هذا التقديم في (ستَّةٍ وثلاثين) موضعًا، وسنعرضُ لصوره بحسب فعل الشرط مع الإشارة إلى مذهب الفريقين في تحليل جواب الشرط، وهذه الصُوَرُ هي:

الصورةُ الأولى: [**الجواب أو ما يدُلُّ عليه**+ **إنْ**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ**)].

وردت هذه الصورةُ في (اثنين وثلاثين)* موضعًا، واشترط سيبويه ومعظم النحويِّين أنَّهُ في حال تقدُّمِ الجواب أو ما يدُلُّ عليه، فإنَّهُ يجبُ أن يكونَ فعل الشرط ماضيًا، أو مضارعًا مقرونًا بـــ(لم)(٢)، لكي لا تعملُ (إنْ) فيه، كما لم تعملْ في الجوابِ المُتقدِّم(٣)، ((وأجاز الكوفيُّونَ سوى الفرَّاء حذفَ جواب الشرط، وفعلُ الشرط مستقبل قياسًا على المعنى، فأجازوا: (أنت ظالمٌ إنْ تفعلْ)))(٤). هذا وقد جاء فعلُ الشرط – في هذه المسألة – في نهج البلاغة ماضيًا، ولم يردْ مُضارعًا أبدًا، ومن أمثلته في هذه الصورة قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**إِنْ أَرَدْتَ قَطِيعَةَ أَخِيكَ فَاسْتَبِقِ لَهُ مِنْ نَفْسِكَ بَقِيَّةً يَرْجِعُ إِلَيْهَا إِنْ بَدَا لَهُ ذَلِكَ يَوْمًا مَا**))(٥).

فقد شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّة الجازمة، وفعلُ الشرط بعدها ماضٍ، وهو قولُهُ: (بَدَا)، وأمَّا جوابُهُ فهو مُتقدِّمٌ على الشرط عند الكوفيِّين، وهو قولُهُ: (فاستبق له من نفسك...)، أمَّا عند البصريِّين فهذا الكلام المُتقدِّمُ هو دليلٌ على الجواب المحذوف وتفسيرٌ له، والمُلاحَظُ أنَّ هذا الجوابَ المُختَلَفَ فيه قد توسَّطَ شرطين، فهو جوابٌ للشرط الأوَّلِ بلا خلاف؛ لأنَّهُ تابعٌ للشرط، مترتِّبٌ عليه، بينما اختُلِفَ فيه كجوابٍ للشرط الثاني؛ لأنَّهُ تقدَّمَ عليه، فبَعُدَ عن تأثيرِهِ أو تأثير الأداة.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٦ – ٦٧ .

* ينظر ملحق التراكيب/ الصنف الثاني من أنماط القسم الثاني/ الصورة الأولى .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٧٠، والمقتضب ٢/ ٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٨ – ١٦١٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٠٥، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢١، وشفاء العليل ٣/ ٩٦١ .

(٣) ينظر: العلل في النحو ٢٨٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٠٥، وحاشية الصبان ٤/ ٢٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٩ – ١٨٨٠، وينظر: المساعد ٣/ ١٦٥، وهمع الهوامع ٢/ ٥٦٠ .

(٥) شرح النهج: ١٦/ ٢٤٦ .

ومنه قولُهُ (عليه السلام): ((**أَوَلَيْسَ لَكُمْ فِي آثَارِ الْأَوَّلِينَ مُزْدَجَرٌ وَفِي آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ الْمَاضِينَ تَبْصِرَةٌ وَمُعْتَبَرٌ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ**))[١]، فقد ورد فعلُ الشرطِ (كنتم) ماضيًا ناسخًا، في حين وردَ جوابُهُ محذوفًا دلَّ عليه، وأشعرَ به الكلامُ المُتقدِّمُ على الأداة وهو قولُهُ: (أوَ ليس لكم في آثار...) هذا عند البصريين، وجملة الاستفهام هذه هي الجواب عند الكوفيين وهو الصواب، لأنَّ تقديمَ الجواب يأتي لأغراضٍ بلاغيَّةٍ – كما مرَّ – وفي هذا النصِّ قدَّمَ الإمامُ علي (عليه السلام) الاستفهام عن مصير الماضين، بأسلوبٍ أُريدَ به التقرير والوعيد[٢]، ثمَّ أردفه بشرطٍ غرضه التنبيه والتحقير، وهذه الأغراض البلاغيَّةُ إنَّما نتحصَّلُ عليها بسبب التقديم والتأخير.

ومنه أيضًا قولُهُ (عليه السلام): ((**أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ**))[٣]، فقد وردَ فعلُ الشرط (خالفوا) جملةً فعليَّةً فعلُها ماضٍ، وأمَّا جوابُهُ فهو مُقدَّمٌ، وهو قولُهُ: (أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ فإنَّ ذلك قوةٌ لهم...)، وإنَّما قُدِّمَ الجوابُ لأهميَّتِهِ في الكلام، إذ إنَّ تحقيق ما تقدَّمَ الشرطَ مِن إعطاء الأرزاق وتوزيعها بالعدل مِن قِبَل الأشتر النَخعي – الذي كلَّفه الإمام (عليه السلام) على ولاية مصر– قد يُغني العمَّال عن مُخالفة أوامره أو سرقته، وهو في الوقت نفسه حُجَّةٌ عليهم في حال خالفوا الأوامرَ أو سرقوا.

الصورة الثانية: [**جوابُ الشرط أو ما يدُلُّ عليه**+ **إنْ** + (**اسمٌ مرفوعٌ مُقدَّمٌ أو ضمير**+ **فعل ماضٍ**)].

وردت هذه الصورة في (ثلاثة)* مواضع، ومن أمثلتها قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) في صفات المؤمن: ((**يَتَعَلَّلُ بِالسُّرُورِ فِي سَاعَةِ حُزْنِهِ وَيَفْزَعُ إِلَى السَّلْوَةِ إِنْ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِهِ**))[٤]، وقولُهُ (عليه السلام) من وصيَّته للحسن (عليه السلام): ((**كَتَبْتُ إِلَيْكَ كِتَابِي هَذَا مُسْتَظْهِرًا بِهِ إِنْ أَنَا بَقِيتُ لَكَ أَوْ فَنِيتُ**))[٥].

---

(١) المصدر نفسه: ٧/ ٥٢، زجره يزجُرُهُ زجرًا، وازدَجَرَهُ فانزجر وازدجر، وحيثما وقع الزَّجرُ في الحديث فإنَّما يُرادُ به النَّهي، وهو كالردع للإنسان. ينظر: لسان العرب، (زجر) ٦/ ٢٠ – ٢١ .

(٢) ينظر: أساليب الطلب في نهج البلاغة (رسالة ماجستير)، عدويَّة عبد الجبار الشرع ١٠٨، والأثر القرآني في نهج البلاغة (أطروحة دكتوراه)، عباس علي الفحّام ٨٣ .

(٣) شرح النهج: ١٧/ ٤٥ .

* الموضع الثالث ينظر في شرح النهج: ١٦/ ٢٢٠ .

(٤) شرح النهج: ١١/ ٩٦ . ويتعلل بالسرور: يتلهَّى به عن غيره، أو يشغل نفسه بالأباطيل، ويفزع إلى السلوة: يلتجئ إليها، والسلوة: ما يسلّيك وينسيك عمَّا يزعجك . ينظر: في ظلال نهج البلاغة ٣/ ٢٩٤ .

(٥) المصدر نفسه: ١٦/ ٢١٦ .

في النصِّين المُتقدِّمين شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمة، وفعلُ الشرطِ في كُلٍّ منهما جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ، وهما قولُهُ: (مصيبةٌ نزلتْ، وأنا بقيتُ)، وقد قُدِّمَ الفاعلُ فيهما: (مُصيبةٌ، والضمير (أنا)) لغرضٍ بلاغيٍّ هو التأكيد(١)، وعند البصريِّين أنَّ هذا الفاعل مرفوعٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ يُفسِّرُهُ الفعل الظاهر، وتقدير الكلام عندهم: (إنْ نزلت مُصيبةٌ نزلت، وإنْ بقيت أنا بقيت)، وأمَّا جوابُ الشرط فهو مختلفٌ فيه أيضًا، إذ إنَّهُ محذوفٌ عند البصريِّين، فسَّرَهُ وأشعرَ به الكلامُ المُتقدِّمُ على الأداة، وهو قولُهُ: (يتعلَّلُ بالسرور في ساعة حزنه...) في النصِّ الأول، وقولُه: (فكتبتُ إليك كتابي هذا...) في النصِّ الثاني.

والحقُّ أنَّ هذا المُتقدِّمَ هو الجواب؛ إذ لو أخَّرْنا الجوابَ بعد الشرط لوجدنا أنَّ النصَّ مُحافظٌ على وظيفة التعليق، وأنَّ هذا الجوابَ مُترتِّبٌ على الشرط، وفائدة التقديم هي: أنَّ الإمام (عليه السلام) قدَّمَ جواب الشرط (يتعلل بالسرور ويفزع إلى السلوة) على الأداة والشرط في النصِّ الأوَّلِ؛ ((لتأكيد أنَّ من شغلته الدنيا بملذَّاتها وطول آمالها يلتجأُ إلى ما يُسلِّيه ويُنسيه همَّهُ إنْ مُصيبةٌ نزلت به ضنًّا بطيب عيشه وبُخلاً بلهوه ولعبه، قال تعالى: ﴿ **بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝١٦ وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ** ﴾ [الأعلى/ ١٦، ١٧]))(٢)، وهذان النصَّانِ المُتقدِّمان، هما مثالٌ للخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، إذ نجد الخلاف بينهما في فعل الشرط وجوابه معًا، وهما من الأمثلة القليلة الاستعمال في الكلام؛ لأنَّها تراكيبٌ مُختَلَفٌ في طَرَفيها.

الصورةُ الثالثة: [**جوابُ الشرط أو ما يدلُّ عليه+ إنْ+ فعل الشرط (فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)**].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) في الحث على قتال الخوارج: ((**فَعَلِيٌّ ضَامِنٌ لِفَلْجِكُمْ آجِلاً إِنْ لَمْ تُمْنَحُوهُ عَاجِلاً**))(٣)، إذ ورد فعلُ الشرط جملةً فعليَّةً منفيَّةً بـــ(لم)، وهي قولُهُ: (لم تمنحوه)، في حين حُذِفَ الجوابُ ودلَّت عليه الجملةُ الاسميَّةُ المُتقدِّمةُ على الأداة، وهي قولُهُ: (فعليٌّ ضامنٌ لفلجكم آجلاً) هذا عند البصريِّين، وأمَّا عند الكوفيِّين فهذه الجملةُ الاسميَّة هي الجواب، وإنَّما قُدِّمَتْ؛ لأنَّ الأصلَ في الجواب أن يكونَ مُقدَّمًا، وقدَّمَ الإمامُ (عليه السلام) جوابَ الشرط؛ لأنَّهُ أرادَ تأكيدَ منهجه الصحيح وجهاده الحق، لذا تعهَّدَ بضمان الفوز في الآخرة أوَّلاً، حتى قبل أن تبدأ المعركة .

---

(١) ينظر: التقديم والتأخير في نهج البلاغة (رسالة ماجستير)، رافد ناجي الجليحاوي ٣٥، ١١٤ .

(٢) الرسالة نفسها: ١١٤ .

(٣) شرح النهج: ١/ ٢٢١، والفَلْج: الفوز والظفر . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

الحالةُ الثالثة: حذفُ فعل الشرط

جاء هذا الحذفُ على صورةٍ واحدة في (موضعين) فقط، هي:

[إنْ+ (لا) النافية (إلاّ)+ ...+ جواب الشرط (جملة فعليَّة منفيَّة)].

وقد صرَّحَ عددٌ من النحويِّين بأنَّ حذفَ فعل الشرط على هذه الصورة أقلُّ من حذف الجواب[١]، وهذا ما وجدناه في نهج البلاغة، ومن أمثلته قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**فَتَأَسَّى مُتَأَسٍّ بِنَبِيِّهِ وَاقْتَصَّ أَثَرَهُ وَوَلَجَ مَوْلِجَهُ وَإِلاَّ فَلاَ يَأْمَنِ الْهَلَكَةَ**))[٢]، إذ شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمة، ولا يأتي مثل هذا الحذفِ إلاّ بها[٣]، وفعلُ الشرط بعدها محذوفٌ دلَّ عليه الكلامُ المُتقدِّمُ، تقديرُهُ: (وإنْ لا يتأسَّ)، وأمَّا جوابُهُ فهو جُملةٌ فعليَّةٌ منفيَّةٌ بـــ(لا) النافية، وجواب الشرط إذا كان منفيًّا بـــ(لا) يجوز فيه الاقتران بالفاء وعدمه؛ وهنا قد اقترنت بالفاء[٤].

ويبدو لي أنَّ اكتفاء النصِّ بما جاء عن لسان أمير المؤمنين (عليه السلام) أبلغُ من ذكر المحذوف، وإنْ دُلَّ عليه من الكلام المُتقدِّمِ؛ إذ إنَّ تركيب (وإلاّ) في الشرط يحملُ لغة الإلزام والتهديد غالبًا، وفي قول الإمام علي (عليه السلام) نجد ذلك فيه واضحًا، يقول الدكتور إبراهيم الشمسان: ((إنَّ ثمَّةَ أداة مركَّبة هي (وإلاّ)، ولهذه الأداة معناها الخاص الذي تنهضُ به، وهذا المعنى هو (التهديد)، تقول: (أقم وإلاّ عاقبتُكَ)، فالصُدُوعُ بالأمر (أقِمْ) يحتاجُ إلى ضمان وهو المأمورُ بالعقاب))[٥]، يُزادُ على ذلك أنَّ الكلامَ المُتقدِّمَ على الأداة في النَصَّين هو طلبٌ بصيغةِ الأمر والإلزام. فهذا الإلزام الذي أعقبه التهديد هو الغرضُ من كلامِ أمير المؤمنين (عليه السلام).

وبعد عرض حالات التقديم والتأخير والحذف والذكر في أنماط الشرط الجازم في نهج البلاغة، لابدَّ من الإشارة في هذا الموضع إلى أنَّ هناك حالتين من حالات الحذف لم أذكرها هنا، الأولى: حالة الحذف المزدوج، والأخرى تتمثَّلُ بحذف جواب الشرط وجوبًا، وذلك في حال تقدُّمِ القسم عليه، وسنُرجئُ الحديثَ على هاتين الحالتين في الفصل الثالث إن شاء الله.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٩، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣٥، وحاشية الصبان ٤/ ٣٨ – ٣٩ .

(٢) شرح النهج: ٩/ ١٤٧ . والمُقتصُّ لأثرِهِ: المُتَّبعُ له . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٢٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٩٥ – ٩٦، وارتشاف الضَرَب ٤/ ١٨٨٣، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥٩ .

(٤) ينظر: شرح الرضي ٤/ ١١٢ .

(٥) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ٢٠٢ .

الفصل الثاني

الشرط غير الجازم وتراكيبه

القسم الأول

أدوات الشرط غير الجازمة

تحدَّثنا في ما تقدَّم على أهميَّة الأداة في التركيب الشرطي، ولاسيَّما من حيث العمل، وبسبب الأثر الذي تُحدثه أداة الشرط بعدها – وهي جازمةٌ – حَظِيَت بالسهم الأوفر من الدراسة والتحليل عند النحويين(١)، ولكن أدوات مثل أدوات الشرط غير الجازمة لم تلقَ تلك العناية من النحويين القدماء؛ لأنَّها فقدت هذه المزيَّة (عمل الجزم)، لذا نجد الحديث عليها متناثرًا، لا يضمُّهُ حيِّز واحد(٢)، بل نجد بعضهم يقتصر على ذكر بعضها، ويقصي بعضها الآخر(٣).

ويُزادُ على ما تقدَّم نجد أنَّهم قد اختلفوا فيها من جوانب عدَّة ، منها:

أ- اختلافُهم في تصنيفها(٤)، كما في أدوات الشرط الجازمة.

ب- اختلافُهُم في شرطيَّة بعض الأدوات، كالأداتين: (أمَّا، ولمَّا) .

ت- اختلافُهُم في بعضها من حيث عمل الجزم وعدمه، وهي الأدوات: (إذا، ولو، وكيف)(٥).

ووفقًا لِمَا تقدَّم نقول: إنَّ أدوات الشرط غير الجازمة في نهج البلاغة، البالغ مجموعها (ثلاثُمائة وأربعة وأربعين) موضعًا، وردت جميعها مؤدِّيةً الوظيفة الشرطيَّة من غير عمل الجزم، مع الإشارة إلى أنَّ أداتين منها لم يردا فيه، وهما الأداتان: (كيف، ولوما)، وهذه الأدوات بحسب كثرة استعمالها هي: (إذا، لو، لمَّا، لولا، كلَّما)، وتفصيلها كالآتي:

---

(١) ينظر: صحيفة (١٤) و (٤٧) من البحث .

(٢) يظهر ذلك واضحًا في جميع المُصنَّفات النحويَّة المتقدِّمة، ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠، والمقتضب ٢/ ٥٤، والمفصَّل ٣٣٧ – ٣٣٨، والمقرّب ٣٠٠ .

(٣) فالأداة (لو) مثلاً لم يذكرها سيبويه والمبرِّد وابنُ السرّاج من أدوات الشرط بشكل صريح في مؤلَّفاتهم: (الكتاب، والمقتضب، والأصول) .

(٤) قسمٌ من النحويين صنَّفَ بعضًا منها إلى جانب أدوات الشرط الجازمة، منها مثلاً: (إذا وكيف)، فقد تحدَّث عليهما سيبويه في حديثه على الأدوات الجازمة، و(لو) جعلها الزمخشري إلى جانب (إنْ) في كونهما حرفا الشرط، ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠- ٦٢، والمفصّل ٤٣٧ .

(٥) أشرنا إليها في الفصل الأوَّل صحيفة (٤٣) من البحث، والحديث على عمل الجزم فيها لا يُجدي نفعًا هنا؛ لأنَّ الجزم فيها مقصورٌ على الشعر كما سنرى.

(١) - (إذا)

تميَّزت (إذا) عن الأدوات الشرطيَّة الأُخر في كونها ثنائيَّة الدلالة؛ إذ إنَّها تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان، وهي في الوقت نفسه متضمِّنة معنى الشرط[١]، وقد لا تُضمَّن معنى الشرط، بل تتجرَّد للظرفيَّة المَحْضة[٢]، ومنها (إذا) الواقعة بعد (كيف)[٣] كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران/ من الآية ٢٥]، ومنها في نهج البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام): ((فَكَيْفَ إِذَا كَانَ بَيْنَ طَابَقَيْنِ مِنْ نَارٍ ضَجِيعَ حَجَرٍ وَقَرِينَ شَيْطَانٍ))[٤]، فـ(إذا) هنا ظرفيَّةٌ، وليس شرطيَّةً .

وهذه الدلالة الثنائيَّة ولَّدت مشكلاً للدارسين في كيفية التفريق بينهما، فـ((لا تسعفنا كتب النحاة بأيِّ مقياس لا نظري، ولا عملي يمكِّننا من التمييز بين (إذا) الشرطيَّة، و(إذا) الظرفيَّة))[٥]، ولذلك حاول بعض الباحثين المُحدَثين وضع ضوابط نظريَّة وتركيبيَّة، للتمييز بين النوعين[٦].

وقد وردت (إذا) ظرفيَّةً مُتضمِّنةً معنى الشرط في نهج البلاغة في (مائةٍ وستٍّ وتسعين)* موضعًا، وتجنُّبًا لمشكلة الدلالة الثنائيَّة في (إذا)، قُمنا بإحصاء الأداة وفقًا لمبدأ (التعليق)، أي يكون الجواب موقوفًا وقوعه على وقوع الشرط، كما في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق/ من الآية١]، إذ بيَّنت الآيةُ أنَّ

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢، وحروف المعاني ٦٣، والأزهية ٢١١، وشرح المفصّل ٤/ ٢٦٦ – ٢٦٧، والجنى الداني ٣٦٧، ومغني اللبيب ٩٦، وهمع الهوامع ١٧٨/٣ .

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣/ ١٧٨، والإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٠٢٠ .

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن م١/ ق١/ ج٣/ ١٦٥ .

(٤) شرح النهج ١٠/ ٢٧٩ .

(٥) الشرط في القرآن على نهج اللسانيات: ٦٨ .

(٦) من الضوابط النظريَّة التي جعلوها للتمييز بين الدلالتين هي وظيفة التعليق، التي كانت الفيصل لنا – في البحث – في تمييز (إذا) الشرطيَّة، ومن الضوابط التركيبيَّة التي اعتمدوها هي وجود معطيات تسمح بالقطع فيما إذا كانت (إذا) شرطيَّة، أو ظرفيَّة، منها على سبيل التمثيل: أن يكون الجواب من المواضع التي يلزم فيها الربط بالفاء، ولم يُربط بها، كما في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى/ ٣٧]، فـ(إذا) هنا ظرفيَّة؛ لأنَّها لو كانت شرطيَّةً لاقترن جوابها: (هُمْ يَغْفِرُونَ) بالفاء . ينظر: المصدر نفسه ٦٩ – ٧٠ .

* ينظر ملحق الأدوات/ رقم (٣) .

الطلاقَ مشروطٌ بإتمام العِدَّة[١]، ومنه قولُ الإمام علي (عليه السلام) في صفة الأُضحية: ((**إِذَا سَلِمَتِ الْأُذُنُ وَالْعَيْنُ سَلِمَتِ الْأُضْحِيَّةُ وَتَمَّتْ**))[٢]، أي إنَّ سلامة الأضحية وتمامها موقوفٌ على سلامة أُذُنِها وعينها. وقد اختصَّت (إذا) بخصائص عديدة، كما هو الحال في الأداتين (إن، ولو)، وهذه الخصائص هي بحسب ورودها في نهج البلاغة:

أ- دخولُها على مُحقَّقِ الوقوع أو راجح الوقوع:

تختصُّ (إذا) بالدخول على المُتيقَّن والمُحقَّق الوقوع، أو راجح الوقوع عند الجميع[٣]، كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ**﴾ [الشعراء/ ٨٠]، فالمرضُ مُحقَّقُ الوقوع؛ لأنَّهُ لابدَّ أن يعتري الجسمَ البشريَّ في وقتٍ من أوقات حياته؛ ولأنَّها تدخلُ على الأمور المقطوعِ بها، اختلف بعض النحويين في شرطيَّتها، قال أبو حيَّان: ((وأصلُها أن لا تكونَ شرطًا؛ إذ الشرط في لسان العرب ما * يمكنُ وقوعه غالبًا، و(إذا) في الغالب تدُلُّ على المعلوم وقوعه))[٤].

وما قاله أبو حيَّان، ذكره سيبويه في مسألةٍ أخرى، وذلك عندما سأل الخليل عن عدم المجازاة بـ(إذا)[٥]، فأجابه الخليل: ((... (إذا) فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى. مضى. ويُبيِّنُ هذا أنَّ (إذا) تجيءُ وقتًا معلومًا؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: (آتيكَ إذا احمرَّ البُسْرُ) كان حسنًا، ولو قلتُ: (آتيكَ إنِ احمرَّ البُسْرُ)، كان قبيحًا))[٦]، فالسببُ في عدم جزمها للفعل هو مخالفتها أدوات الشرط الجازمة؛ لأنَّ (إذا) تكون للخبر المقطوع بحصوله ولكثير الوقوع، بخلاف الأدوات الجازمة، التي تستعمل للظنِّ

---

(١) ينظر: التبيان، للطوسي ١٠/ ٢٨ – ٣٠ .

(٢) شرح النهج: ٤/ ٢١٧ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠، والمقتضب ٢/ ٥٥ – ٥٦، والتفسير الكبير، للرازي ٣٠/ ٦١، وشرح الرضي ٣/ ١٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة ٦٩، والجنى الداني ٣٦٧، ومختصر المعاني ٨٩، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ٣/ ١٠٢٢ .

* كذا في الكتاب، والصواب: [ما لا يمكن وقوعه]

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٥ .

(٥) يسأل سيبويه هنا عن علَّة عدم الجزم بـ(إذا)، بينما كان أبو حيان يتحدّث على كون (إذا) شرطية أو لا، لا، وهذا الفرق بينهما .

(٦) الكتاب: ٣/ ٦٠ .

والتوقُّع، أو المشكوك فيه[١]، وما جاء مجزومًا بعدها فهو ضرورةٌ[٢].فدلالةُ القطع – في الأغلب – لازمةٌ للأداةِ (إذا)، ويتجلَّى ذلك في القرآن الكريم، إذ قال الدكتور فاضل السامرائي: (("إذا" على كثرة استعمالها في القرآن الكريم... لم ترد في موضع واحد غير محتمل الوقوع، بل هي كلُّها إمَّا مقطوعٌ بوقوعها، أو كثيرُ الوقوع))[٣].

ومن أمثلة دخولها على مُحقَّق الوقوع في نهج البلاغة قولُ الإمام علي (عليه السلام): **((إِذَا أَلْقَتِ الشَّمْسُ قِنَاعَهَا وَبَدَتْ أَوْضَاحُ نَهَارِهَا... أَطْبَقَتِ الْأَجْفَانَ عَلَى مَآقِيهَا وَتَبَلَّغَتْ بِمَا اكْتَسَبَتْهُ مِنَ الْمَعَاشِ فِي ظُلَمِ لَيَالِيهَا))**[٤]، فطلوعُ الشمس لابدَّ منه، ولا مجال للشكِّ فيه، ومن أمثلتها وهي داخلةٌ على مُرجَّحِ الوقوع قولُ الإمام (عليه السلام): **((إِذَا كَانَ الرِّفْقُ خُرْقًا كَانَ الْخُرْقُ رِفْقًا))**[٥]، فكيف يكون الرفقُ خرقًا؟ يقول ابنُ أبي الحديد: ((إذا كان استعمال الرفقُ مفسدةً وزيادةً في الشرِّ فلا تستعمله، فإنَّه حينئذٍ ليس برفق بل هو خُرْق، ولكن استعملِ الخُرْق، فإنَّه يكونُ رفقًا والحالة هذه؛ لأنَّ الشرَّ لا يُلقى إلاّ بِشرٍّ مثله))[٦]، فمن المُرجَّحِ أن يكونَ الرفقُ خُرْقًا إذا كان في غير محلِّهِ.

وإذا كانت دلالة القطع لازمةً في القرآن الكريم مع الأداة (إذا)، كما قال الدكتور فاضل السامرائي، فإنَّها عكس ذلك في نهج البلاغة، فقد ورد في بعض النصوص دخولها على أمرٍ مشكوكٍ فيه في ظاهره، ولكنَّه مقطوعٌ به في غرضه ومُراده، ومن ذلك قول الإمام علي (عليه السلام) في صفاته سبحانه وتعالى: **((هُوَ الْقَادِرُ الَّذِي إِذَا ارْتَمَتِ الْأَوْهَامُ لِتُدْرِكَ مُنْقَطَعَ قُدْرَتِهِ وَحَاوَلَ الْفِكْرُ الْمُبَرَّأُ مِنْ خَطَرِ خَطَرَاتِ الْوَسَاوِسِ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ فِي عَمِيقَاتِ غُيُوبِ مَلَكُوتِهِ وَتَوَلَّهَتِ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ لِتَجْرِيَ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِهِ وَغَمَضَتْ**

---

(١) ينظر: المقتضب ٥٤ – ٥٥، وشرح التسهيل ٤/ ٨١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٥ – ١٨٦٦، والجنى الداني ٣٦٧، وشرح الدماميني ١/ ٣٥٣، وحاشية الصبان ٤/ ١٩ .

(٢) جُعِلَ منه قول الشاعر:

وإذا تُصبْكَ خصاصةٌ فارجُ الغنى وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارغبِ

ينظر: الكتاب ٣/ ٦١ – ٦٢، والمقتضب ٥٥ – ٥٦، وضرائر الشعر ٢٩٩، وشرح التسهيل ٤/ ٨١ – ٨٢، وشرح الرضي ٣/ ١٨٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٣ .

(٣) معاني النحو: ٤/ ٦٥ .

(٤) شرح النهج: ٩/ ١١٥ . وألقت الشمس قناعها: أي سفرت عن وجهها وأشرقت، ومآقيها: أطراف عيونها. ينظر: المصدر نفسه ٩/ ١١٦، وفي ظلال نهج البلاغة ٢/ ٣٩٥ .

(٥) شرح النهج: ١٦/ ٢٤١ .

(٦) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٤٣ .

مَدَاخِلُ الْعُقُولِ فِي حَيْثُ لاَ تَبْلُغُهُ الصِّفَاتُ لِتَنَاوُلِ عِلْمِ ذَاتِهِ رَدَعَهَا وَهِيَ تَجُوبُ مَهَاوِيَ سُدَفِ الْغُيُوبِ))[1]، فإدراكُ قُدرته (سبحانه وتعالى) ومعرفة صفاته، وغيرها من الأمور التي ذكرها الإمام (عليه السلام)، لا يمكنُ أن يدركها الإنسانُ العاجزُ حتى عن التفكير بذلك، ولكن بلاغة الإمام وفصاحته جعلت الأمر وكأنَّه مقطوعٌ به من ظاهر النص، ولكن حقيقة النص غير ذلك، إذ إنَّ الإمامَ (عليه السلام) استعمل في هذا النص ألفاظًا تدُلُّ على أنَّ الأمرَ ليس في الواقع، وإنَّما هو في الخيال أو الوهم، وهذه الألفاظ هي: (ارتمت الأوهام، حاول الفكر، تولَّهت القلوب، غمضت مداخل العقول)، أي إنَّ دلالة القطع في عجز الإنسان، لا في دلالة النص، ونتلمَّس ذلك في جواب الشرط، الرافض لهذه الأفكار والمحاولات، متمثِّلاً بقوله: (ردعها وهي تجوبُ مهاوي سُدَف الغيوب، مُتخلِّصةً إليه سُبحانه).

ب - غلبة دخولها على الفعل الماضي المراد به المستقبل:

لمَّا كانت (إذا) تدخل على الأمور المقطوع بها، والمُحقَّقةِ الوقوع، أو راجحة الوقوع، غلب معها الفعل الماضي؛ لكونه أدلَّ على الوقوع بوصفه متحقق الوقوع، لذا هو مناسبٌ لِمَا اختصَّت بالدخول عليه[2]، قال ابن هشام: ((ويكونُ الفعلُ بعدها ماضيًا كثيرًا، ومضارعًا دون ذلك))[3]، والدلالة المعنويَّة لهذا الفعل هي المستقبل.

وممَّا يدُلُّ على كثرة مجيء الفعل الماضي بعدها كما قال بذلك النحويُّون، نجد أنَّه قد ورد بعد (إذا) بكثرة مطلقة في نهج البلاغة؛ إذ لا نكاد نعثر على فعلٍ مضارعٍ بعدها، وما ورد منه فهو منفيٌّ بـ(لم)، فقد ورد الفعل الماضي بعدها في (ستٍّ وثلاثين) موضعًا، في حين ورد الفعل المضارع المنفيُّ بـ(لم) في (خمسة) مواضع، ومثال دخولها على الفعل الماضي مرادًا به الاستقبال، قول الإمام علي (عليه السلام): **((إِذَا دَعَوْتُكُمْ إِلَى جِهَادِ عَدُوِّكُمْ دَارَتْ أَعْيُنُكُمْ))**[4]. وأمَّا دخولها على الفعل المضارع المنفي بـ(لم) فمثاله قوله (عليه السلام): **((إِذَا لَمْ أَجِدْ بُدًّا فَآخِرُ الدَّوَاءِ الْكَيُّ))**[5].

---

(١) شرح النهج: ٦/ ٤١٧ .

(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٦٩، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٢، وشرح التلخيص، للشيخ أكمل الدين البابرتي ٢٧٨، ومعاني النحو ٤/ ٦٥، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني ٣٨٢ .

(٣) مغني اللبيب: ٩٦ .

(٤) شرح النهج: ٢/ ٣٤٩ .

(٥) المصدر نفسه: ٩/ ١٧٩ .

وقد تأتي (إذا) في سياق يدُلُّ على الزمن الماضي لفظًا ومعنًى، بدلالة القرائن، من ذلك قول الإمام علي (عليه السلام): ((**لَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ... إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ هَمَلَتْ أَعْيُنُهُمْ حَتَّى تَبُلَّ جُيُوبَهُمْ**))[١]، فدلَّ السياق على أنَّ الإمام (عليه السلام) يصفُ حالاً سابقة.

ت - خصائصها التركيبية:

تختصُّ (إذا) بخصائص تركيبية كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، كما هو الحال مع الأداتين: (إنْ، ولو)، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنَّه يدُلُّ على أنَّ هذه الأدوات أصيلةٌ في الشرط، ولهذا تشترك في كثيرٍ من الخصائص التركيبية التي تجوز معها، ولا تجوز مع غيرها، والأصل الذي يجب أن يُراعى في هذه الأدوات _ في هذه الخصائص _ هو بقاء معنى التعليق في تركيبها ، ولا سيَّما (إذا) ؛لأنَّ تركيبها إذا فقد هذا المعنى، فإنَّها تكون متمحِّضةً الظرفيَّة.

فمن الأمور التي اختُصَّت بها دخولها على الاسم، أو ما ينوب عنه كالضمير، ومثاله قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**إِذَا أَنْتَ هُدِيتَ لِقَصْدِكَ فَكُنْ أَخْشَعَ مَا تَكُونُ لِرَبِّكَ**))[٢]، فدخلت (إذا) على الضمير (أنت)، وهو فاعلٌ مُقدَّمٌ للفعل الذي يليه، ومثال تقدُّم الجواب عليها قولُهُ (عليه السلام): ((**فَمَا أَسْرَعَ كَفَّ النَّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيسُوا مِنْ بَذْلِكَ**))[٣]، فالجملة المُتقدِّمة: (**فما أسرع كفَّ الناس عن مسألتك**)، هي نتيجةٌ وجوابٌ للشرط (**إذا أيسُوا من بَذْلِكَ**)، وقد حافظ التركيب الشرطي على مبدأ التعليق على الرغم من تقديم الجواب، وهذا من خصائص الأداة (إذا).

---

(١) شرح النهج: ٧/ ٥٠ .
(٢) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٣٣ .
(٣) المصدر نفسه: ١٧/ ٥٨ .

(٢) - (لَوْ)

هي حرف الشرط الثاني بعد (إنْ) الشرطيَّة[١]، وهي غيرُ عاملة، بخلاف (إنْ)؛ لاختصاصها بالدخول على الفعل الماضي، وحتَّى لو دخلت على الفعل المضارع فإنَّها لا تعملُ فيه – في الأغلب[٢] – قال أبو البركات الأنباري: ((ولم تعمل الجزم على ما فيها من معنى الشرط؛ لأنَّها لا تنقلُ الفعلَ الماضي إلى معنى المستقبل بخلاف حرف الشرط – يعني "إنْ" – ، والشرط إنَّما يكون بالمستقبل، فامتنعت من العمل لذلك))[٣]. وزعم بعضهم أنَّ الجزمَ بها مُطَّردٌ على لغة، وجوَّزوا إعمالها، وقد جزموا بها في الضرورة الشعريَّة[٤]، كما في قول الشاعر[٥]:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطَالِ نِهْدٌ ذو خُصَلْ

وهذا البيت الشعري عند ابن مالك لا حُجَّة فيه؛ لأنَّ من العرب من يقول: جاء – يجي، وشاء – يشا، بترك الهمز[٦].

ومعنى (لو) عند سيبويه: ((حرفٌ لِمَا كان سيقع لوقوع غيره))[٧]، أي إنَّك إذا قلت: (لو قام زيدٌ لقام عمرو)، دلَّ على أنَّ قيام عمرو كان سيقع لو وقع القيام من زيد . وهي عند أكثر النحويين حرفُ امتناع لامتناع[٨]، أي تدُلُّ على امتناع الثاني لامتناع

---

(١) اعترض بعض النحويين على تسميتها حرف شرط؛ لأنَّ حقيقة الشرط إنَّما تكون في الاستقبال، و(لو) إنَّما هي للتعليق في الماضي، لذا فهي – عندهم – ليست من حروف الشرط، ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٦ – ١٤٧، والجنى الداني ٢٨٣ .

(٢) ينظر: معاني الحروف ١١٤، والمفصَّل ٤٣٧، وشرح التسهيل ٤/ ٩٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٢، وشرح ابن الناظم ٢٧٨، ورصف المباني ٣٥٩، ومغني اللبيب ٢٥٤ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٥ – ١١٦، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠١، ومغني اللبيب ٢٦٤ .

(٤) ينظر: الأمالي الشجريَّة ٢/ ٨٣، وشرح التسهيل ٤/ ٩٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٩، والجنى الداني ٢٨٦ – ٢٨٧، ومغني اللبيب ٢٦٤، وهمع الهوامع ٣٤٢/٤ .

(٥) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه: ١٣٤، وفيه روي (يشا) من غير همز، ونسب لامرأةٍ من بني الحارث ابن كعب في ديوان الحماسة ١/ ٤٦٣ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٣ .

(٧) الكتاب: ٤/ ٢٢٤ .

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ١/ ٢٢٤، وحروف المعاني ٣، والصاحبي في فقه اللغة ٢٥٢، ومفتاح العلوم ١٩١، ورصف المباني ٣٥٨، والجنى الداني ٢٧٢ – ٢٧٣، وهمع الهوامع ٣٤٣/٤ .

الأوَّل، كقولك: (لو فاز عليٌّ لكافأتُهُ)، فالتركيب وسياقه هنا يدُلُّ على أنَّ فوز علي هو سبب المكافأة، لكنَّ المكافأة لم تحصل لعدم حصول سببها وهو الفوز، وقولُ النحويين: إنَّها تدُلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأوَّل لا يصحُّ دائمًا؛ لأنَّه يقتضي أن يكونَ جوابُ (لو) ممتنعًا غيرَ ثابت، وهذا غيرُ لازم، إذ إنَّ جوابها قد يكون ثابتًا في بعض المواضع، كقولك لطائرٍ: (لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا)، فإنسانيَّتُهُ محكومٌ بامتناعها، وحيوانيَّتُهُ ثابتة[١].

وقد يكون عكس ذلك، أي يُمتنع الأوَّل لامتناع الثاني، كما في قول الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ رَخَّصَ اللَّهُ فِي الْكِبْرِ لِأَحَدٍ مِنْ عِبَادِهِ لَرَخَّصَ فِيهِ لِخَاصَّةِ أَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ**))[٢]، **وَأَوْلِيَائِهِ**))[٢]، فالله سبحانه وتعالى منع التكبُّرَ والتعاظمَ من أنبيائه وأوليائه الخاصِّين، فكيف يسمح به لعباده الآخرين؟ فمُنِعَ هذا الأمر من الأوَّلِ (العباد)، لامتناعه عن الثاني (الأنبياء والأولياء).

ولهذا تأخذ مسألة الامتناع وعدمه بُعدًا آخر عند بعض النحويين المُتأخِّرين، فعلى سبيل التمثيل، نجد المُرادي (ت٧٤٩هـ) وابنَ هشام يُفصِّلان القول فيها على ثلاثة اتجاهات هي[٣]:

أ- أنَّها لا تفيد الامتناع إطلاقًا، بل هي للتعليق في الماضي، كما أنَّ (إنْ) للتعليق في المستقبل.

ب- أنَّها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعًا، أي امتناع الثاني لامتناع الأول، وهذا هو القول الجاري عند معظم النحويين.

ت- أنَّها تفيد امتناع الشرط بخاصَّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته.

ويبدو أنَّ عبارة سيبويه المتقدِّمة (حرف لِمَا كان سيقع لوقوع غيره)، هي الأوضح والأصح في التعبير عن دلالة (لو)، وقد أيَّده فيها كثيرٌ من النحويين والمفسِّرين[٤]؛ لأنَّه لم يُصرِّح بامتناع الشرط، أو الجواب مطلقًا كما فعل غيره من

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٤ – ٩٥، والبحر المحيط ١/ ٢٢٦، والجنى الداني ٢٧٣، وهمع الهوامع ٣٤٥/٤، وحاشية الخضري ٢/ ١٩٦ .

(٢) شرح النهج: ١٣/ ٩٦ . ورخَّص بمعنى (سمح) .

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٧٦ – ٢٧٧، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٩٨، ومغني اللبيب ٢٥٠ – ٢٥١ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٢٦، والجنى الداني ٢٧٦، ومغني اللبيب ٢٥٣، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤/ ٣٦٥، والنحو الوافي ٤/ ٣٧٣ .

النحويين[١]، بل جعلها تحتمل ذلك وغيره[٢]، زيادةً على تصريحه باحتمالها معنى التعليق في الزمن الماضي، وهذه هي وظيفتها الأصل، كما فسَّرها ابن يعيش بقوله: ((أمَّا (لو) فمعناها الشرط أيضًا؛ لأنَّ الثاني يوقف وجوده على وجود الأوَّل، فالأوَّل سبب وعلَّةٌ للثاني كما كان كذلك في "إن"))[٣]، والفرق بين التعليق بـ(إنْ)، والتعليق بـ(لو)، هو أنَّ الأولى يحصل التعليق بها في الزمن المستقبل، بينما يحصل التعليق بالثانية في الزمن الماضي، ولهذا قالوا: الشرط بـ(إنْ) سابقٌ على الشرط بـ(لو)؛ لأنَّ زمن المستقبل سابقٌ على زمن الماضي[٤].

وقد وردت (لو) الشرطيَّة في نهج البلاغة في (مئةٍ وخمسة)* مواضع. ولأنَّها من الأدوات الأصيلة في الشرط غير الجازم، اختصت بخصائص كثيرة، هي وفقًا لِمَا ورد في نهج البلاغة:

أوَّلاً: دلالتها الزمنيَّة

اتَّفقَ النحويُّون على أنَّ (لو) موضوعةٌ للشرط في الماضي، وأنَّها تقلب زمن الفعل المضارع بعدها إلى المُضيِّ[٥]، هذا هو الغالب فيها، غير أنَّ قسمًا من النحويين صرَّح بأنَّها تخرج إلى المستقبل، فتأتي بمعنى (إنْ)، وهذا مذهب الفرَّاء، وتابعه فيه كثيرٌ من النحويين[٦].

---

(١) ينظر: رصف المباني ٣٥٨، والجنى الداني ٢٧٢ – ٢٧٣، وهمع الهوامع ٣٤٣/٤ .

(٢) سيأتي إثبات صحة قول سيبويه في الفصل الثالث، وبالتحديد في ظاهرة اقتران فعل الشرط بـ(قد) في سياق (لو) .

(٣) شرح المفصّل: ٨/ ٨٢ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢٤٩ – ٢٥٠ .

* ينظر ملحق الأدوات/ رقم (٤) .

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/ ٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج ١/ ٢٠٥، والمفصَّل ٣٢٠، ورصف المباني ٣٥٩، ومغني اللبيب ٢٤٩ – ٢٥٠، والفوائد الضيائية ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٦) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/ ٨٤، ١٧٥، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/ ٤٤١، وشرح الرضي ٤/ ٤٥١، ورصف المباني ٣٦٠، ومغني اللبيب ٢٥٧ .

وقيَّد المالقي التشابه الدلالي بينهما، بشرط حذف جواب (لو)، قال: ((تكون حرف شرط بمنزلة (إنْ)... ولا يكون جوابها بعدها إلاّ محذوفاً غالبًا، لدلالة الكلام عليه، كقولك: "أنا أكرمُكَ لو قُمتَ"))[١].

ويتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ للأداة (لو) دلالتين زمنيَّتين: الأولى دلالتها على الزمن الماضي، وهي الأصلُ فيها، وتُسمَّى: (لو الشرطيَّة الامتناعيَّة)، والأخرى دلالتها على الزمن المستقبل، وهي قليلةُ الاستعمال فيها، وتُسمَّى حينئذٍ بـ(حرف شرط للمستقبل بمعنى "إنْ")[٢].

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ هناك اختلافاً بين الشرط بـ(لو) و(إنْ)، من حيث إنَّ الشرط بـ(إنْ) بعيد الوقوع، وهو مع (لو) أبعد منها[٣]، فهو ينظر إلى الأداتين من حيث دلالتهما المعنويَّة، لا من حيث زمنهما، فالزمن فيهما يختلف تارةً – وهو الكثير – ، ويتفق أخرى – كما فصَّلنا فيما تقدَّم – .

وفي نهج البلاغة جاءت الدلالة الزمنيَّة للأداة (لو) مؤيِّدةً لِمَا أقرَّهُ – فيما بعد – معظم النحويين، إذ دلَّت على الزمن الماضي في معظم سياقاتها، وتتَّضحُ هذه الدلالة بشكلٍ أكبر إذا لاحظنا الصيغ التي تلت (لو)؛ إذْ ورد الفعل الماضي بعدها في (ستةٍ وثمانين) موضعًا، وجاءت صيغة المضارع المنفي بـ(لم) في (خمسة) مواضع، وأمَّا صيغة المضارع المُثبت فقد وردت في (موضعين) فقط، والمُلاحَظ أنَّ الصيغتين الأوليتين، هما السائدتان في تراكيب الأداة (لو)، وهذا مؤيِّدٌ لِمَا صرَّح به كثيرٌ من النحويين، قال أبو حيَّان: ((عند المُحقِّقين: أنَّه لا يليها إلاّ ماضي المعنى، سواء أكانَ بلفظ الماضي، أو المضارع... أو منفي بـ(لم)، وزعم قومٌ أنَّ استعمالها في المُضيِّ غالب))[٤].

فمثال الماضي لفظًا ومعنًى في سياق (لو) قولُ الإمام علي (عليه السلام) من كتابٍ له إلى معاوية: ((**لَوِ اعْتَبَرْتَ بِمَا مَضَى حَفِظْتَ مَا بَقِيَ**))[٥]، أي إنّكَ لو اعتبرتَ بما مضى

---

(١) رصف المباني: ٣٦٠ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢٥٨، وفي التركيب اللغوي ٩٩، وزمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، لعبد الجبار توامة ٥٧، وعدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (هامش أوضح المسالك) ٤/ ٢٢٦– ٢٢٨ .

(٣) ينظر: معاني النحو ٤/ ٧٧ .

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٩٨ . وينظر: مغني اللبيب ٢٤٩ – ٢٥٠، والفوائد الضيائيَّة ٣٨٠ .

(٥) شرح النهج: ١٧/ ١٢ .

من عمرك لحفظتَ باقيَهُ، بدلاً من ضياعه في الضلال وطلب الدنيا، فدلَّ السياق على أنَّ مضمون الخطاب ماضيًا لفظًا ومعنًى، ومثاله مضارعًا دالاًّ على الماضي من حيث المعنى، قولُهُ (عليه السلام): ((**لَوْ أَشَاءُ أَنْ أَقُولَ لَقُلْتُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ**))[١]، فقد انصرفت دلالة النَّص إلى الزمن الماضي بفعل القرائن اللفظيَّة، التي أهمها وجود (لو) على الرغم من دخولها على الفعل المضارع .

وأمَّا مثال الدلالة الزمنيَّة للأداة (لو) في المستقبل، فقد خرَّج كثيرٌ من النحويين والمفسِّرين نصوصًا قرآنية وشعريَّة تدلُّ فيها (لو) على المستقبل[٢]، منها قولُهُ تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ**﴾ [التوبة/ ٣٣، الصف/ ٩]، فـ(لو) بمنزلة (إنْ)، والتقدير: (وإن كره الكافرون)[٣].

ومنه في نهج البلاغة قولُ الإمام علي (عليه السلام) في ذمِّ أهل العراق: ((**وَيْلُمِّهِ كَيْلاً بِغَيْرِ ثَمَنٍ لَوْ كَانَ لَهُ وِعَاءٌ**))[٤]، أي إنَّهُ يُكيلُ لهم العلم كيلاً، ولا يطلبُ لذلك ثمنًا، هذا إن وُجِدَ من يحملُهُ ويُقدِّرُهُ منهم[٥]، فـ(لو) بمعنى (إنْ)، ودلَّ على ذلك أنَّ جواب (لو) مُتقدِّمٌ في النص، وهذا موافقٌ للشرط الذي وضعه المالقي لهذا المعنى. و(لو) في هذا النص تحملُ دلالةً أخرى، وهي دلالة النفي من أجل ذمٍّ من يقصدهم الإمام (عليه السلام) في هذا النص، أي إنَّ العلمَ الذي يحمله (عليه السلام) لم يكن له عقولٌ سليمة تستوعبه، ولو كان له هذه العقول – وهذا مُستبعدٌ منهم – لكان لهم كالكيل بغير ثمن.

وقد تأتي (لو) في سياق المستقبل، ولكن ليس بمعنى (إنْ)، بدلالة السياق، ومن ذلك قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**وَايْمُ اللَّهِ إِنِّي لَأَظُنُّ بِكُمْ أَنْ لَوْ حَمِسَ الْوَغَى وَاسْتَحَرَّ الْمَوْتُ قَدِ انْفَرَجْتُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ انْفِرَاجَ الرَّأْسِ**))[٦]، فالحديث في هذا النص على الزمن المستقبل، والسياق وحده من حدَّد هذه الدلالة.

---

(١) المصدر نفسه: ١٠/ ٢٤٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/ ٨٤، ١٤٣، ٢٣٣، ورصف المباني ٣٦٠، والجنى الداني ٢٨٤– ٢٨٧، ومغني اللبيب ٢٥٤– ٢٥٨، وحاشية الخضري ٢/ ١٩٧ .

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ٢٥٢ .

(٤) شرح النهج: ٦/ ٢٤٢ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٦/ ٢٤٦، وفي ظلال نهج البلاغة ١/ ٣٥٠ .

(٦) المصدر نفسه: ٢/ ٣٤٩ .

ثانياً: دخولُها على الجملتين الفعليَّة والاسميَّة:

تختصُّ (لو) بالدخول على الأفعال – كما تقدَّم – فلا تليها الأسماء، إلاّ أنَّها تدخل على (أنَّ) المفتوحة الهمزة ومعموليها، وهي الأداة الشرطيَّة الوحيدة التي اختصَّت بذلك[١]، وهذا الاستعمال كثيرٌ في العربيَّة، منه قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ**﴾ [يونس/ من الآية ٥٤]، ولأنَّها مختصَّةٌ بالدخول على الأفعال، فقد اختُلِف في إعراب المصدر المؤوَّل من (أنَّ ومعموليها) بعدها؛ لأنَّه من صور الجملة الاسميَّة[٢].

وأوجب السيرافي والزمخشري في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون فعلاً، كقولك: (لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمتُهُ)[٣]، وقد أوضح ابن يعيش السبب في وجوب الفعل في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو)، بقوله: ((ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعدها (أنَّ) المُشدَّدة، لم يكن بُدٌّ من فعل في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ**﴾ [البقرة/ من الآية١٠٣]... وذلك أنَّ الخبرَ محلُّ الفائدة، و(أنَّ) إنَّما أفادت تأكيدًا، ومعتمد الامتناع إنَّما هو خبر (أنَّ)، فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضًا، قضاءً لحقِّ (لو) في اقتضائها الفعل))[٤].

وبعد استقراء النصوص التي تصدَّرتها (لو) الشرطيَّة في نهج البلاغة، وجدتُ أنَّ ملاحظة السيرافي والزمخشري كانت متطابقةً مع تركيب (لو)[٥]، إذ جاء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) فعلاً في جميع النصوص، ومثالُهُ قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ أَنَّ**

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥، والجنى الداني ٢٧٩، ومغني اللبيب ٢٦٣، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٨، والبَهْجَة المرضيَّة على الفيَّة ابن مالك، للسيوطي ١٦٥ .

(٢) ينظر هذا الخلاف في: الكتاب ١٢١/٣، والمقتضب ٧٧/٣، والكشاف ٣٥٩/٤، وشرح التسهيل ٩٨/٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٠ – ١٩٠١، والجنى الداني٢٧٩ – ٢٨٠، ومغني اللبيب ٢٦٣، وشرح التصريح ٤/ ٢٢٢ – ٢٢٣، وحاشية الصبان ٤/ ٥٧ – ٥٨.

(٣) ينظر: المفصل ٤٤٠، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠١، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٧٠ .

(٤) شرح المفصل: ٩/ ١٠٢ .

(٥) جاءت ملاحظتهما مطابقةً مؤيِّدةً لِمَا ورد في نهج البلاغة، أمَّا في غير النهج فقد رُدَّت من قبل بعض النحويين، إذ إنَّ استعمال الفعل في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) كثيرٌ في الكلام، إلاّ أنَّه ليس لازمًا، ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠١، ومغني اللبيب ٥١٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ ج١/ ٤٥٩، والجملة الشرطيَّة في شعر زهير بن أبي سلمى، د. ندى الشايع ٤٥ .

الْبَاطِلَ خَلَصَ مِنْ مِزَاجِ الْحَقِّ لَمْ يَخْفَ عَلَى الْمُرْتَادِينَ وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ مِنْ لَبْسِ الْبَاطِلِ انْقَطَعَتْ عَنْهُ أَلْسُنُ الْمُعَانِدِينَ))[١]، إذ نلحظُ أنَّ خبر (أنَّ) قد جاء فعلاً ماضيًا في الجملتين، وهو قولُهُ: (خلَصَ).

ثالثاً: أحوالُ جوابها، والرَّابِطُ فيه

حدَّد النحويُّونَ الأحوالَ التي يكون عليها جواب (لو)، إذ لا يكونُ إلاّ فعلاً ماضيًا مثبتًا، أو منفيًّا بـــ(ما)، أو مضارعًا مجزومًا بـــ(لم)، والأكثر فـــي الماضـــي المثبـــت اقترانه باللام[٢]. وفي نهج البلاغة كان الفعل الماضي المثبت المقترن باللام هو الغالب، يليه الفعل المضارع المنفي بـــ(لم)، ولكثرة ورود هاتين الصيغتين في جوابها قصر قسمٌ من النحويين جواب (لو) عليهما، قال ابنُ مالك: ((وقد انفردت "لو" بأنَّ جوابها لا يكون إلاّ فعلاً ماضيًا، أو مُضارعًا مجزومًا بـــ "لم"))[٣]، ومثالُ هاتين الصيغتين فـــي نهـــج البلاغة قولُ الإمام علي (عليه السلام) لأهل الشام: **((لَوْ فَرَّقُوكُمْ تَحْتَ كُلِّ كَوْكَبٍ لَجَمَعَكُمُ اللَّهُ لِشَرِّ يَوْمٍ لَهُمْ))**[٤]، فجوابُ (لو) ماضٍ مثبتٌ مقترنٌ باللام، ومثالُهُ منفيًّا بـــــ(لـــم) قولـــه (عليه السلام) في تقسيم المنافقين: **((لَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ كَاذِبٌ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ وَلَمْ يُصَدِّقُوا قَوْلَهُ))**[٥].

وأمَّا مواضع اقتران جواب (لو) باللام فهي: إذا كان الجواب فعلاً ماضيًا مُثبتًا – كما تقدَّم –، أو منفيًّا بـــ(ما)، وهو قليل، وأمَّا المنفيُّ بـــ(لم) فلا تلحقه اللام أبـــدًا[٦]؛ إذْ لا يستحسن عند القائل والسامع قولك: (لَلَم).

واختُلِفَ في هذه اللام على أقوالٍ عديدة[١]، ولكنَّ القولَ الراجح فيها أنَّهـــا لتأكيـــد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، واستدلَّ الدكتور فاضل السامرائي على ذلك بـــــ((أنَّ

---

(١) شرح النهج: ٣/ ١٤٧ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩، والجنى الداني ٢٨٣، وشرح ابن الناظم ٢٧٨، ومغني اللبيب ٢٦٤، وشرح التصريح ٢٢٥/٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٤٨ – ٣٤٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٣٩، وينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٥٤ .

(٤) شرح النهج: ٧/ ١١٠ .

(٥) المصدر نفسه: ١١/ ٢٥ .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩ – ١٦٤٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠١، والجنى الداني ٢٨٣، ومغني اللبيب ٢٦٤ .

اللام التي تفيد التوكيد تقع في الإثبات، ولا تقع في النفي إلاّ نادرًا، وذلك نحو لام الابتداء، سواء كانت وحدها، أم مع (إنَّ)، واللام الواقعة في جواب القسم، وهي لا تدخل على المنفي... ويدلُّكَ على ذلك أيضًا الاستعمال القرآني، فالمنزوع اللام أقلُّ توكيدًا من المذكورة فيه))[٢].

وقد جاء اقتران جواب (لو) باللام في نهج البلاغة على خمسِ صورٍ[٣]، هي:

١- اقترانها بالفعل الماضي المثبت، وقد مثّلنا له في ما تقدَّم.

٢- اقترانها بالفعل الماضي الناسخ، ومثالُهُ قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ لَمْ يَتَوَعَّدِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ لَكَانَ يَجِبُ أَلاَّ يُعْصَى شُكْرًا لِنِعَمِهِ**))[٤].

٣- اقترانها بالفعل الماضي المنفي بـ(ما)، وهو قليل[٥]، مثالُهُ قول الإمام علي (عليه السلام) لمَّا قلَّد محمَّد بن أبي بكر مصر فملكت عليه وقُتِل: ((**وَقَدْ أَرَدْتُ تَوْلِيَةَ مِصْرَ هَاشِمَ بْنَ عُتْبَةَ وَلَوْ وَلَّيْتُهُ إِيَّاهَا لَمَا خَلَّى لَهُمُ الْعَرْصَةَ وَلاَ أَنْهَزَهُمُ الْفُرْصَةَ**))[٦].

٤- اقترانها بالفعل الماضي المقترن بـ(قد)، وهذا الاقتران قليل الاستعمال، ومثالُهُ قولُ الإمام (عليه السلام): ((**أَمَا لَوْ أُشْرِعَتِ الْأَسِنَّةُ إِلَيْهِمْ وَصُبَّتِ السُّيُوفُ عَلَى هَامَاتِهِمْ لَقَدْ نَدِمُوا عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ**))[٧].

٥- قد يأتي قبل اللام (إذًا) في الجواب، ووظيفتها في الجواب التنبيه على أنَّ ما قبلها سببٌ لِمَا بعدها، أو توكيد الجواب المرتبط بالشرط[١]، وقد ورد مثلُ هذا الاستعمال في

---

(١) منها: إنَّها تفيد التسويف (تأخير وقوع الجواب من الشرط)، وذهب قسم من النحويين إلى أنَّها لتأكيد ارتباط الجواب بالشرط، ومنهم من قال إنَّها اللام الواقعة في جواب قسم مقدَّر قبل (لو)، ينظر: اللامات، =للزجاجي ١٣٦، وللهروي ١٠١ – ١٠٤ والمفصَّل ٤٤٦، وشرح المفصَّل ٩/ ١٢٠، ومغني اللبيب ٢٣٠، ٢٣١، وشرح التصريح ٢٢٥/٤، ومعاني النحو ٤/ ٧٩ – ٨٠ .

(٢) معاني النحو: ٤/ ٨٠ .

(٣) زِيدَت صورتان أو أكثر عمَّا ذكره النحويون من صور اقتران جواب (لو) باللام .

(٤) شرح النهج: ١٩/ ٩٧ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠١، والجنى الداني ٢٨٣، ومغني اللبيب ٢٦٤، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٤.

(٦) شرح النهج: ٦/ ١٩٣ .والعَرْصَةَ: كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء، ويعني بها الإمام (عليه السلام) عَرْصة مصر، وقد كان محمَّد (رحمه الله) لمَّا ضاق عليه الأمر ترك لهم مصر، وظنَّ أنَّهُ بالفرار ينجو بنفسه، فلم ينجُ وأُخِذَ وقُتِلَ، وقوله: ولا أنهزهم الفرصة، أي: ولا أجعلهم للفرصة منتهزين. ينظر: المصدر نفسه ٦/ ١٩٥ – ١٩٦، ومنهاج البراعة ٥/ ١٠٣ .

(٧) المصدر نفسه: ١٠/ ٢٥٠ .

نهج البلاغة في موضع واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ مِمَّا طُوِيَ عَنْكُمْ غَيْبُهُ إِذًا لَخَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعُدَاتِ تَبْكُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ وَتَلْتَدِمُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ...**))[٢] .

(٣) - (لمَّا)

هي أداةُ شرط غير جازمة، اختلف النحويُّون في تركيبها[٣]، وقد شبَّهها سيبويه بـ(لو) قائلاً: ((وأمَّا (لمَّا) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنَّما تجيء بمنزلة (لو)...))[٤]، وواضحٌ أنَّ سيبويه قد أقرَّ بحرفيَّتها؛ لأنَّه قد شبَّهها بـ(لو)، ولهذا تابعه كثيرٌ من النحويين فعدُّوها حرفَ وجودٍ لوجود، أو وجوبٍ لوجوب[٥].

وذهب جماعةٌ من النحويين إلى أنَّها ظرفيَّةٌ، واختلفوا في أصلِ معناها، فقال ابنُ السرَّاج، وأبو علي الفارسي، وابن جني: إنَّها اسمٌ بمعنى (حين)[٦]، وذهب آخرون إلى أنَّها بمعنى (إذْ)[٧] واستحسنه ابنُ هشام؛ لأنَّها مختصَّةٌ بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة[٨]، وكلا المعنيين ضُعِّفا من بعض النحويين، والراجح عندهم حرفيَّتها[٩].

---

(١) ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني ٣٧١ .

(٢) شرح النهج: ٧/ ١٧١ . طُويَ عنكم غيبُهُ: خفي عليكم خبره، والصعيد: التراب، ويُقال: وجه الأرض، والالتدام: ضرب النساء صدورهنَّ في النّياحة. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ولسان العرب، (طوي) ٨/ ٢٣٢ .

(٣) فمنهم من قال بتركيبها من (لم، وما)، وهو مذهب جمهور النحويين، ومنهم من قال ببساطتها، ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٣، والأصول ٢/ ١٥٧، وشرح الرضي ٤/ ٨٢، والجنى الداني ٥٩٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٨، وحاشية الصبّان ٤/ ٨ .

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٣٤ .

(٥) ينظر: نتائج الفكر ٩٧ – ٩٨، ورصف المباني ٣٥٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٦، والجنى الداني ٥٩٤، ومغني اللبيب ٢٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٧ .

(٦) ينظر: الأصول ٢/ ١٥٧، ٣/ ١٧٩، والبغداديات ١١٦ – ٣١٥، والخصائص ٢/ ٢٥٣، ٣/ ٢٢٢، والمحتسب، لابن جني ١/ ١٦٤، ٢/ ٣١٢، والأزهية ٢٠٨، والمقتصد ٢/ ١٠٩٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٩، ومغني اللبيب ٢٧٢ .

(٧) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٠٦، وشرح الرضي ٣/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ٢٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٨، وهمع الهوامع ٢١٩/٣، والإتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٣ – ١٧٤ .

(٨) ينظر: مغني اللبيب ٢٧٢ .

(٩) ينظر: المصادر المذكورة في الهامش (٤) .

وقد جمع ابنُ مالك بين مذهب القائلين بحرفيَّتها، ومذهب من قال إنَّها ظرفيَّةٌ بقوله: ((إذا ولِيَ (لمَّا) فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى، فهي ظرفٌ بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرفٌ يقتضي فيما مضى، وجوبًا لوجوب))[١]. ولأنَّها تؤدِّي وظيفة التعليق في الحالتين (حرفيَّة كانت، أو ظرفيَّة) فهي أداةُ شرطٍ غير جازمة (تعليقيَّة)[٢]، و((فيها معنى الشرط أبدًا لا يفارقها))[٣]، ومثالُها قولُهُ تعالى: ﴿**وَلَقَدۡ أَهۡلَكۡنَا ٱلۡقُرُونَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَمَّا ظَلَمُواْ**﴾ [يونس/ من الآية١٣]، قال أبو حيَّان عن (لمَّا) في هذا النص: ((ولفظة (لمَّا) مُشعِرَةٌ بالعِلِّية، وهي حرفُ تعليقٍ في الماضي))[٤]، أي إنَّ جوابها أو ما قام مقامه مقامه مُتسبِّبٌ عمَّا بعدها، وما بعدها (الظلم) علَّةٌ وسببٌ له (لهلاكهم)[٥].

ومنه قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**فَوَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا أَسْلَمُوا وَلَكِنِ اسْتَسْلَمُوا وَأَسَرُّوا الْكُفْرَ فَلَمَّا وَجَدُوا أَعْوَانًا عَلَيْهِ أَظْهَرُوهُ**))[٦]، أي إنَّ إظهارهم الكفر، وعِداءهم العلني للإمام (عليه السلام) جاء بعد أن وجدوا من يُعينهم على إظهاره؛ إذ كانوا قبل ذلك مستسلمين وليس مسلمين خوفاً من السيف.

والأداة (لمَّا) الشرطيَّة غالبًا ما يأتي بعدها الفعل الماضي المثبت، أو المضارع المنفي بـ(لم)[٧]، وهذا ما وجدته في نهج البلاغة، إذ لم يأتِ بعدها غير الماضي المثبت المثبت في النصوص جميعها التي وردت فيها شرطيَّة، والبالغ عددها (تسعة عشر) * موضعًا.

وأمَّا جوابُها فقد يأتي فعلاً ماضيًا مثبتًا، أو مضارعًا منفيًّا بـ(لم)، أو جملةً اسميَّة مقرونة بـ(إذا) الفجائيَّة، أو مقرونة بالفاء، وقد يكون مضارعًا[٨]، وقد ردَّ أبو

---

(١) تسهيل الفوائد: ٢٤١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٦، والجنى الداني ٥٩٥ .

(٣) ينظر: رصف المباني٣٥٤ .

(٤) البحر المحيط: ٥/ ١٣٤ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٦) شرح النهج: ١٥/ ٧٠ .

(٧) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/ ٢٣، ورصف المباني ٣٥٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٧، والجنى الداني ٥٩٥، ٥٩٧، ومغني اللبيب ٢٧٢، والمساعد ٣/ ١٩٧ .

* ينظر ملحق الأدوات/ رقم (٦) .

(٨) ينظر: تسهيل الفوائد ٢٤١، والجنى الداني ٥٩٦، ومغني اللبيب ٢٧٣ .

حيَّان على ابن مالك لقوله: إنَّ جواب (لمّا) قد يأتي مضارعًا، قائلاً: بأنْ لا دليل واضح لديه على ذلك[١]. وقد ورد جوابُها في نهج البلاغة ماضيًا مثبتًا في النصوص جميعها، إلاّ نصًّا واحدًا ورد جوابُهُ مضارعًا منفيًّا بـ(لم)، هو قول الإمام علي (عليه السلام) من كلامٍ له في الخوارج لمَّا أنكروا تحكيم الرجال: ((**لَمَّا دَعَانَا الْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحَكِّمَ بَيْنَنَا الْقُرْآنَ لَمْ نَكُنِ الْفَرِيقَ الْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**))[٢]، وهذا الاستعمال الوارد في نهج البلاغة يقوِّي مجيئها على هاتين الصورتين فقط.

(٤) - (لولا)

هي حرفُ امتناعٍ لوجوب (أو لوجود)، أي يمتنع الجوابُ لوجود الشرط[٣]، قال المُبرِّد: (("لولا" حرفٌ يوجبُ امتناع الفعل لوقوع الاسم، تقول: (لولا زيدٌ لكانَ كذا وكذا) فقولُهُ: كذا وكذا، إنَّما هو لشيءٍ لم يكن من أجل ما قبله))[٤]، هذا مذهب الجمهور في معناها، والصحيح كما يراه المالقي أنْ تُفسَّرَ بحسبِ الجمل التي تدخل عليها ((فإنْ كانت الجملتان بعدها موجبَتَين فهي حرفُ امتناعٍ لوجوبٍ... وإن كانتا منفيَّتين فهي حرفُ وجوبٍ لامتناع، نحو: "لولا عدمُ قيام زيدٍ لم أُحسِنْ إليكَ"، وإنْ كانتا موجبةً ومنفيَّةً فهي حرفُ وجوبٍ لوجوب، نحو: "لولا زيدٌ لم أُحسِنْ إليك"، وإنْ كانتا منفيَّةً وموجبةً فهي حرفُ امتناعٍ لامتناع، نحو: "لولا عدمُ (قيام)* زيدٍ لأحسنتُ إليك"))[٥].

و(لولا) من الحروف المُركَّبة، ويكادُ يُجمِعُ النحويُّونَ[٦] على القول بتركيبها من (لو)، التي هي حرفُ امتناعٍ لامتناع، و(لا) النافية، إلاّ ما نقله الفرَّاء عن الكسائي

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٧ .

(٢) شرح النهج: ٨/ ٢٥١ .

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٥، والمقتضب ٣/ ٧٦، وحروف المعاني ٣، ومعاني الحروف ١٣٩، ورصف المباني ٣٦٢، والجنى الداني ٥٩٧، ومغني اللبيب ٢٦٥، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٨ .

(٤) المقتضب: ٣/ ٧٦ .

* زيادة يقتضيها السياق ولم يُشر إليها محقق الكتاب .

(٥) رصف المباني: ٣٦٢، وينظر: الجنى الداني ٥٩٧ – ٥٩٨ .

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٥، ٤/ ٢٢٢، والمقتضب ٣/ ٧٦، والأصول ٢/ ٢٢٠، ومعاني الحروف ١٣٨، وشرح المفصّل ٨/ ١٤٤، ورصف المباني ٣٦٣، وحاشية الصبَّان ٤/ ٧٤ .

(ت١٨٩هـ) من أنَّها بسيطة[١]. وقولُ النحويين: إنَّها حرفُ امتناع لوجوب، كان هو الغالب في دلالتها في نهج البلاغة، ومنه قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْلاَ كَرَاهِيَةُ الْغَدْرِ لَكُنْتُ مِنْ أَدْهَى النَّاسِ**))[٢]، فالإمام لم يكن من أدهى الناس؛ وذلك لوجود كراهية الغدر عنده.

وتختصُّ (لولا) الامتناعيَّة الشرطيَّة بالدخول على الأسماء[٣] ، واختلف النحويُّون في عامل الرفع في هذا الاسم[٤] ، فإذا وليها فعلٌ كانت للتحضيض والعرض، أو للتوبيخ[٥]، وهي هنا ليست الشرطيَّة؛ لأنَّها فقدت دلالتي الامتناع والتعليق واختصَّت بالفعل .

وفي نهج البلاغة وردت (لولا) الشرطيَّة مؤيِّدةً قواعدَ النحويِّين في كثيرٍ من المسائل، فقد دخلت على الاسم في النصوص جميعها التي وردت بها، والبالغ عددها (عشرة)* مواضع، وجوابُها تتصدَّرُهُ اللام – في الغالب – إن كان ماضيًا مُثبتًا، أو منفيًّا بـ(ما)[٦]، وقد يأتي فعلاً مضارعا منفيًّا بـ(لم)، فلا تلزمه اللام[٧]، ووصف ابنُ عصفور خُلُوَّ الجواب من اللام بأنَّه ضرورة[٨]. وقد ورد جوابُها في نهج البلاغة على الأحوال المُتقدِّمة جميعها، فمثال الفعل الماضي المثبت المقترن باللام تقدَّم ذكرُهُ في النصوص المتقدِّمة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٣٧٧، ونسب لابن القوّاس القول بحرفيتها، ينظر: حاشية الصبّان ٤/ ٧٥، ورجَّح بساطتها من المحدثين الدكتور قيس الأوسي، ينظر: أساليب الطلب ٤٩٩ .

(٢) شرح النهج: ١٠/ ٣٣٤ .

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٦، واللامات، للزجاجي ١٣٩، والمقتصد ١/ ٢١٩، والجنى الداني ٥٩٩، ومغني اللبيب ٢٦٥، وهمع الهوامع ٢/٤٣، ٤/٣٥١ .

(٤) سأتناول الخلاف في هذه المسألة في القسم الثاني إن شاء الله .

(٥) ينظر: حروف المعاني ٣ – ٤، ومعاني الحروف ١٣٨ – ١٣٩، ورصف المباني ٣٦١ – ٣٦٢، والجنى الداني ٦٠٥– ٦٠٧، ومغني اللبيب ٢٦٦ – ٢٦٧، وحاشية الخضري ٢/ ٢٠٢ .

* تنظر النصوص – التي لم تذكر – في شرح النهج ١/ ١٤٥ – ١٤٦، ٧/ ١٧٥، ١٠/ ٣٣٤، ١٣/ ١٦، ١٥/ ١٠٩، ١٦/ ٢٧٠، ١٧/ ١٣٩، ١٨/ ٢١٣ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٥، والجنى الداني ٥٩٨ – ٥٩٩، وحاشية الصبّان ٤/ ٧١ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٥، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٨ .

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤٢ – ٤٤٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٥، والجنى الداني ٥٩٨ .

وأمَّا مثالُ المنفيِّ بـــ(ما) فهو قولُهُ (عليه السلام) فـــي الســـموات: ((**لَـوْلاَ إِقْـرَارُهُنَّ لَـهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَإِذْعَانُهُنَّ لَهُ بِالطَّوَاعِيَةِ لَمَا جَعَلَهُنَّ مَوْضِعًا لِعَرْشِهِ وَلاَ مَسْكَنًا لِمَلاَئِكَتِـهِ**))[١]، وأمَّـــا مثالُ الفعلِ المضارع المنفيِّ بـــ(لم) الواقع جوابًا فهو قولُهُ (عليه السلام) في وصف المُتَّقـــين: ((**لَوْلاَ الْأَجَلُ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِمْ لَمْ تَسْتَقِرَّ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ شَوْقًا إِلَى الثَّوَابِ وَخَوْفًا مِنَ الْعِقَابِ**))[٢].

وتأتي هذه اللام الواقعة في جواب (لولا)، لتأكيد الجواب، والدليل على أنَّ اللامَ الواقعة في جوابها للتأكيد – وكذلك اللام الواقعة في جواب (لو) – هو جواز إضمارها لمَّا عُرِفَ موقعها وكَثُرَ استعمالُها[٣].

(٥) – (كُلَّما)

أداةُ شرطٍ غيرُ جازمةٍ تفيدُ تكرار الحدث، ذكرها سيبويه مُركَّبـــةً مـــن (كـــل) الظرفيَّة، و(ما) المصدريَّة، مستشهدًا لها بـــ: (كلَّما تأتيني آتيكَ)، قائلاً: الإتيان صـــلةٌ لـــ(ما)[٤]. ومن النحويين من يرى أنَّها مُتضمِّنةٌ معنى الشرط[٥]. وقال عنها أبو حيَّـــان وتبعه ابنُ هشام: إنَّ (ما) المصدريَّة الظرفيَّة في (كلَّما) هي شرطٌ من حيث المعنى، ثمَّ احتيج إلى جملتين بعدها: إحداهما مترتِّبةٌ على الأخرى[٦]، وهما في هذا القول يُشيران بشكلٍ صريح إلى وظيفة التعليق فيها.

وقد شبَّهها الرضيُّ بأدوات الشرط، واستند في ذلك على دلالتهـــا؛ إذ إنَّ فيهـــا معنى العموم والاستغراق الذي يلازم أدوات الشرط[٧]، زيادةً على ذلك أنَّها تدخل على الشرط المقطوع بحصوله – كما في الأداة (إذا) – ، أو غير المقطوع بحصوله – كمـــا في (إنْ) والأدوات المُتضمِّنة معناها[٨] –، وكلُّ ما قاله الرضيُّ في دلالة (كلَّما) صحيح ، غير أنَّ ما ينقصه هو الإشارة إلى ما تتضمَّنه (كلَّما) من دلالة على معنى (التكرار)،

---

(١) شرح النهج: ١٠/ ٢٥٤ .
(٢) شرح النهج: ١٠/٢٨٥ .
(٣) ينظر: اللامات ١٠١ – ١٠٥، ومعاني الحروف ٦٤، وشرح المفصل ٨/ ١٢٠ – ١٢١ .
(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٢ .
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٢ .
(٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ٩٠، ومغني اللبيب ٢٠٠ .
(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٩٧ .
(٨) ينظر: المصدر نفسه ٤/ ١٩٧ – ١٩٨ .

وهذا ما ذكره أبو حيَّان بقوله: ((ولا يمكنُ أن يكونَ فعلُ الشرط إلاّ ممَّا يمكنُ فيه التكرار إذا كان بعد (كلَّما) ومُتعلّقها))[١].

والتكرار في سياقها راجعٌ إلى معناها، وليس إلى دلالة الفعل على التجدُّد كما ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى ذلك في قول الشاعر:[٢]

أوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكاظَ قبيلةٌ بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُم يتوسَّمُ

إذ إنَّه يرى أنَّ دلالة التجدّد تظهرُ من الفعل (يتوسَّمُ)[٣]. في حين يرى الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ التجدُّدَ مستفادٌ من (كُلَّما)[٤]، وهو الراجح؛ لأنَّ التجدُّدَ والتكرارَ يُلازمُ التركيب الذي ترِدُ فيه، ولو جُرِّدَ التركيب من (كُلَّما) لمَا أفاد هذا المعنى .

وقد وردت (كلَّما) شرطيَّةً تعليقيَّةً في نهج البلاغة في (اثني عشر)* موضعًا، ودلالتها في نهج البلاغة تختلف عن دلالة الأدوات الشرطيَّة الأُخر، إذ إنَّها تدخل تارةً على الأمر المقطوع به، كقول الإمام علي (عليه السلام): ((**كُلَّمَا كَانَتِ الْبَلْوَى وَالاِخْتِبَارُ أَعْظَمَ كَانَتِ الْمَثُوبَةُ وَالْجَزَاءُ أَجْزَلَ**))[٥]. فهذا أمرٌ مقطوعٌ به، ولا يمكنُ أن نشكَّ فيه، وقد تدخل على شرطٍ غير مقطوعٍ به، ومن ذلك قولُهُ (عليه السلام) في ذمِّ أصحابه: ((**كُلَّمَا أَطَلَّ عَلَيْكُمْ مِنْسَرٌ مِنْ مَنَاسِرِ أَهْلِ الشَّامِ أَغْلَقَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بَابَهُ**))[٦]، فالشرط هنا محتملُ الوقوع وعدم الوقوع؛ لأنَّ أصحاب الإمام (عليه السلام) ليس كلُّهم يغلقون أبوابهم في ساعة الحرب، وإنَّما جعل دلالة العموم في هذا النصِّ لغرض التوبيخ والذمِّ لأصحابه القاعدين عن نُصرته، فهو لم يُرِدْ أن يُخصِّصَ هؤلاء المشمولين بكلامه، بل جعله عامًّا للغَرَضِ المُتقدِّم.

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٩، وينظر: معترك الأقران ٢/ ٢٤٨ .

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبري في الأصمعيَّات: ١٢٧، وفيه روي: (رسولهم) بدلاً من(عريفهم)، وعريفهم: أي شريفهم، وتوسَّم: تثبَّت .

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ١٧٦ – ١٧٧ .

(٤) ينظر: من أسرار اللغة ٢٦٦ .

* تنظر النصوص – التي لم تذكر – في شرح النهج ٢/ ٣٤٩، ٥/ ١١، ٦/ ٢٢٥، ٧/ ٤٠، ٤٦، ١١/ ٤١، ١٣/ ٩٩، ١٨/ ١٩٦، ٣١٣، ١٩/ ٥٥، ٨٤ .

(٥) شرح النهج: ١٣/ ٩٩ .

(٦) المصدر نفسه: ٦/ ٢٢٥. والمِنْسَر: قطعة من الجيش تمرُّ قدَّام الجيش الكثير. ينظر: المصدر نفسه ٦/ ٢٢٦

وقد يكون المرادُ من دلالة (كلَّما) هو التكرار فقط، كما في قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا**﴾ [الأعراف/ من الآية٣٨]، قال أبو حيَّان: ((كُلَّما للتكرار))[١]، ومنه في نهج البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام) لِمَن أنبأهُ بهلاك الخوارج جميعهم، فأجابه: ((**كَلاَّ وَاللَّهِ إِنَّهُمْ نُطَفٌ فِي أَصْلاَبِ الرِّجَالِ وَ قَرَارَاتِ النِّسَاءِ وَكُلَّمَا نَجَمَ مِنْهُمْ قَرْنٌ قُطِعَ**))[٢]. فدلالةُ (التكرار) ملازمةٌ لـ(كلَّما)، وإنْ دخلت على أمرٍ مقطوعٍ به، أو غير مقطوعٍ به.

ولا تدخلُ (كلَّما) إلاّ على الجملة الفعليَّة[٣]، وغالبًا ما تدخلُ على الفعل الماضي[٤]. وقد وليها الفعل الماضي في جميع النصوص التي وردت فيها شرطيَّةً في نهج البلاغة، كما مرَّ في النصوص المُتقدِّمة.

(٦) - مُلحقٌ بأدوات الشرط غير الجازمة

الحديث هنا على الأداتين: (أمَّا، و(لو) الوصليَّة)، فبعد أنْ تحدَّثنا فيما تقدَّم على أهميَّة التعليق الشرطي، وأثره في إعطاء الأداة وظيفة الشرط[٥]، لا يمكننا أنْ نقولَ إنَّ الأداة (أمَّا) من أدوات الشرط غير الجازمة؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- إنَّ الأداة (أمَّا) لم يذكرها أحدٌ من النحويين المُتقدِّمين من بين أدوات الشرط الجازمة، أو غير الجازمة، وإنَّما أقحمها بعضُ النحويين المُتأخِّرين، كابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن مالك، والرضيِّ، وابن هشام في دائرة الشرط، ظنًّا منهم أنَّها منها[٦].

---

(١) البحر المحيط: ٤/ ٢٩٨ .

(٢) شرح النهج: ٥/ ١١. قرارات النساء: كناية لطيفة عن الأرحام، نجم: ظهر وطلع، القَرْن: الرئيس، أو سيِّد القوم. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ولسان العرب، (صلب) ٧/ ٣٨٠، و(قرن) ١١/ ١٣٦، وفي ظلال نهج البلاغة ١/ ٣١٥ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٩٧ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٠، ومغني اللبيب ٢٠٠، وهمع الهوامع ٣٨٤/٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم م٢/ ق١/ ج٢/ ٣١٤ .

(٥) كانت وظيفة التعليق مَفْصَلاً في تمييز بعض الأدوات الشرطيّة كالأداتين: (إذا، ولمَّا)، وكانت سببًا في إقصاء بعض وجوه الأداتين: (إنْ، ولو) عن دائرة الشرط .

(٦) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٥٢، وفي التركيب اللغوي ٨٤ .

٢- معنى الشرط كما مرَّ: ((وقوعُ الشيء لوقوع غيرِهِ))[١]، أي إنَّ الشرطَ سببٌ في الجواب غالبًا، وهذا المعنى لا نجدُهُ في تركيب (أمَّا)، فلو نظرنا إلى قول الإمام علي (عليه السلام) من كلامٍ له وقد استبطأ أصحابه إذنه لهم في القتال بصفين: ((**أَمَّا قَوْلُكُمْ: أَ كُلَّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ! فَوَ اللَّهِ مَا أُبَالِي دَخَلْتُ إِلَى الْمَوْتِ أَوْ خَرَجَ الْمَوْتُ إِلَيَّ**))[٢]، نجد أنَّ قولهم: (أ كُلَّ ذلك كراهية الموت) لم يكن سببًا في عدم مبالاته بالموت، فهو لم يبالِ بالموت سواءٌ أ قالوا هذا القول أم لم يقولوا، قال أبو حيَّان – في ما نُسِبَ إليه – : قال بعضُ أصحابنا: لو كانت (أمَّا) شرطًا لتوقَّفَ جوابُها على شرطها، مع أنَّكَ تقول: (أمَّا عِلْمًا فزيدٌ عالمٌ)، فهو عالمٌ، إن ذكرتَ العلم، أو لم تذكرْهُ، بخلاف: (إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو)، فقيامُ عمرو مُتوقِّفٌ على قيام زيد[٣].

٣- احتجَّ النحويُّونَ بشرطيَّة (أمَّا) بلزوم الفاء في جوابها، وهذه الحُجَّة لا تستقيمُ من ثلاثة وجوه: أوَّلها: أنَّ الفاء ليست رابطةً للجواب عند قسم من النحويين، وإنَّما هي زائدةٌ لازمة، كما لزمت الباء صيغة (أفعل به) في التعجُّب[٤]. والثاني: أنَّ هذه الفاء يجوز حذفُها[٥]. والثالث: وهو الأهمُّ أنَّها لو كانت رابطةً حقًّا لجواب الشرط، لالتُزِمَ فيها فيها قياسُ الفاء الرابطة فكانت غير لازمة للفعل[٦] في مثل قول كُثيِّر عزَّة[٧]:

وما أنصَفَتْ: أمَّا النساءُ فبغَّضَتْ إلينا، وأمَّا بالنَّوالِ فضَنَّتِ

---

(١) المقتضب: ٢/ ٤٥ .

(٢) شرح النهج: ٤/ ٢٢١ .

(٣) لم أجد هذا القول في كتب أبي حيَّان، وإنَّما نُسِبَ إليه في: همع الهوامع ٤/ ٣٥٥، وحاشية الصبّان ٤/ ٦٢، وينظر في: شرح الدماميني ١/ ٢٢٩ – ٢٣٠، وحاشية الخضري ٢/ ٢٠٠ .

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٤/ ٦٣، وحاشية الخضري ٢/ ٢٠٠ .

(٥) يكون حذفها في الضرورة الشعرية، أو في ندور في النثر، ومثال حذفها قول الشاعر:

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكُمُ ولكنَّ سيرًا في عراض المواكب

ينظر: المقتضب ٢/ ٦٩، وأمالي الشجري ٣/ ١٣٢ – ١٣٣، وشرح المفصَّل ٩/ ١٠٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٣٦– ١٣٨، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ – ٢٣٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢ .

(٦) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٥٥ .

(٧) ينظر: ديوانه ٦٥ . والنَّوال: العطاء، وضنَّت: بخلت .

ومثلُهُ في نهج البلاغة قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**أَمَّا أَهْلُ الطَّاعَةِ فَأَثَابَهُمْ بِجِوَارِهِ وَخَلَّدَهُمْ فِي دَارِهِ**))[١]، فقد اقترنت الفاء بالجملة الفعليَّة التي فعلها ماضٍ (**فَأَثَابَهُمْ**. . .)، وهذا الاقتران ليس من مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء غالبًا.

وقد فرَّق الدكتور إبراهيم الشمسان بين فاء (أمَّا) وفاء الجزاء، قائلاً عن الأولى إنَّها: ((قد ساهمت في تضليل النحاة فحسبوها (فاء الجزاء)... ولم يُلاحظوا الفرقَ بين الفاءين، وهو أنَّ فاء الجزاء إنَّما تجيء في أحوالٍ خاصَّةٍ يكون الجزاء ممَّا لا يصلح أن يكونَ شرطًا، أمَّا فاء (أمَّا) فهي فاء تلازمها ملازمةً شديدة، ولا يمكنُ أنْ يتمَّ التركيب إلاّ بهما معًا، ونخلُصُ من هذا كلِّهِ إلى أنَّه لابدَّ من النظر إليهما على أنَّهما أداتان مزدوجتان يُشكِّلان نمطًا تركيبيًّا على هذا النحو: "أمَّا...فـ..."))[٢].

٤- (أمَّا) كثيرًا ما تأتي لمعنى التفصيل[٣]، ولاسيَّما إذا كُرِّرت، كما في قول الإمام علي علي (عليه السلام): ((**أَلاَ وَإِنَّ الظُّلْمَ ثَلاَثَةٌ : فَظُلْمٌ لاَ يُغْفَرُ وَظُلْمٌ لاَ يُتْرَكُ وَظُلْمٌ مَغْفُورٌ لاَ يُطْلَبُ فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لاَ يُغْفَرُ فَالشِّرْكُ بِاللَّهِ... وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يُغْفَرُ فَظُلْمُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ عِنْدَ بَعْضِ الْهَنَاتِ وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لاَ يُتْرَكُ فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا**))[٤]. ومعنى التفصيل لا يمكنُ أن تؤدِّيه (مهما)، التي فسَّر بها النحويُّون معنى (أمَّا)، يقول الأزهري في حديثه على معاني (أمَّا): ((والثالث: معنى التفصيل، وهذا لا يشعر به (مهما)، ولهذا لا يكاد يُعثَرُ عليها إلاّ مُردفةً بأخرى معطوفةً عليها))[٥].

ومعنى التفصيل هو السمة البارزة لـ(أمَّا) في نهج البلاغة، فقد وردت مُكرَّرةً في نصٍّ واحد في (اثنين وأربعين موضعًا) من أصل (خمسةٍ وخمسين) موضعًا[٦].

---

(١) شرح النهج: ٧/ ١٢٥ .

(٢) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ١٣٥ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٣، ومغني اللبيب ٦٢ .

(٤) شرح النهج: ١٠/ ٢٢٣ .

(٥) شرح التصريح: ٢٣٢/٤ .

(٦) استثنيتُ من هذا الجرد (أمَّا) الابتدائية التي يتلوها الظرف (بعدُ)؛ لأنَّها تختلف عمَّا نحنُ فيه، فالكلام الذي الذي يليها مستأنفٌ وإن لزمته الفاء، ينظر: الكتاب ١/ ٩٥، ومعاني الحروف ١٤٥، وأمالي الشجري ٣/ ١٣٢، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحمد بن مصطفى القوجوي ١٧٢ . هذا وقد تميَّزت خطب الإمام علي (عليه السلام) بافتتاحها بـ (أمَّا بعد) غالبًا، إذ تكرَّرت في (أربعةٍ وخمسين) موضعًا.

٥- فسَّرَ سيبويه القولَ التالي: (أمَّا عبدُ الله فمنطلقٌ)، بقوله: ((كأنَّه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ))[١]، فتوهَّمَ كثيرٌ من النحويين المُتأخِّرين أنَّها حرفُ شرطٍ بمعنى: (مهما يكن من شيء)، ولم يعلموا أنَّ سيبويه كان قولُهُ فيها تفسيرَ معنًى للتقريب، لا تقدير إعراب، وأنَّه ليس من الضروري أن يُطابقَ الإعرابُ المعنى[٢]، قال الرضيُّ: ((تفسيرُ سيبويه لقولهم: (أمّا زيدٌ فقائمٌ) بـ: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ، فليس لأنَّ (أمَّا) بمعنى (مهما)، وكيف، وهذه حرفٌ، و(مهما) اسمٌ، بل قصدُهُ إلى المعنى البَحْت؛ لأنَّ معنى: (مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ)، إنْ كان شيءٌ فزيدٌ قائمٌ، أي: هو قائمٌ ألبتَّة))[٣]، وقال ابنُ جنِّي: ((وليس يمتنع أن يكونَ تفسيرُ المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب... وسيبويه كثيرًا ما يُمثِّلُ في كتابه على المعنى فيتخيَّلُ من لا خبرةَ له: أنَّه قد جاء بتقديرِ الإعراب، فيحمِلُهُ في الإعراب عليه، وهو لا يدري، فيكون مخطئًا، وعنده أنَّه مُصيبٌ، فإذا نُوزِعَ في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيرُهُ))[٤].

٦- صرَّح قسم من النحويين بأنَّ (أمَّا) ليست شرطيَّةً، وجعلوها حرف تفصيل، أو حرف إخبار[٥]، وأمَّا قولُهُم بأنَّها حرفُ شرطٍ فقد حُمِلَ على المجاز، قال الدسوقي (ت١٢٣٠هـ): ((التحقيق أنَّها حرفُ إخبارٍ نائبةٌ عن فعل الشرط، لا أنَّها موضوعةٌ للشرط... ولو كانت موضوعةً للشرط لاقتضت فعلاً بعدها فهي قد أغنت عن الجملة الشرطيَّة، وعن أداة الشرط، وهي من أغربِ الحروف؛ لقيامها مقامَ أداة شرط وجملة شرطيَّة))[٦] ، وذهب بعضهم إلى أنَّها لا تأتي للشرط إلاّ في الشعر[٧] .

وقد أثبت الدكتور فخر الدين قباوة عدم شرطيَّة (أمَّا) - لا في الشعر ولا في النثر - بأدلَّةٍ كثيرة ختمها بقوله: ((والحقُّ أنَّ المعنى الأصلي الثابت لـ(أمَّا) هو التوكيد

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣١٢ .

(٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٥٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٦٩، وينظر: شرح الدماميني ١/ ٢٢٩، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٦، ٢٩٨، وشرح التصريح ٤/٢٣٠ .

(٤) المنصف، لابن جني: ١/ ١٣١ - ١٣٢، وينظر: الخصائص ١/ ٢٧٩- ٢٨٤ .

(٥) ينظر: الأزهية ١٥٣، والاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، للبطليوسي ١/ ٢٨، وشرح ابن الناظم ٢٧٩، وحاشية الصبان ٤/ ٦٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٥٩ ، والجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب ١٣١- ١٣٧ .

(٦) حاشية الدسوقي: ١/ ١٥٥ .

(٧) ينظر: التهذيب الوسيط في النَّحو ٢٩٣ .

والتفصيل، أمَّا الشرط فمستفادٌ من القصر الذي تتضمَّنه، ولذلك كان ذكرها بين أحرف الشرط إقحامًا لا مُسوِّغَ له))[١].

إذًا يُمكننا القولُ وفقًا للأدلَّةِ المُتقدِّمة: إنَّ الأداةَ (أمَّا) ليست من أدوات الشرط، وإنْ دلَّت على هذا المعنى، فإنَّ هذه الدلالة تأتي عن طريق التأويل والمعنى، لا عن طريق اللفظ والنظم، ولا عن طريق الدلالة، وليس هذا وحسب، بل إنَّ تراكيبها لا تشابه تراكيب الأدوات الشرطيَّة الأُخَر، ممَّا يُحتِّمُ على من يدرسُ التراكيب أن يضعَ تراكيبها بمعزلٍ عن التراكيب المتشابهة الأُخَر، ولذا ثبت لنا إبعاد (أمَّا) من أدوات الشرط غير الجازمة، وبهذا تكون الأدوات الشرطيَّة غير الجازمة في نهج البلاغة خمس أدوات هي: (إذا، ولو، ولمَّا، ولولا، وكلَّما)، ويمكنُ ملاحظة نسبة ورودها في نهج البلاغة في الجدول الآتي:

ت	الأداة	عدد مرَّات استعمالها
١-	إذا	١٩٦
٢-	لو	١٠٥
٣-	لمَّا	١٩
٤-	كلَّما	١٢
٥-	لولا	١٠
المجموع		٣٤٢

فقد انمازت الأداة (إذا) بثباتها على موقعها المُتقدِّم في أدوات الشرط غير الجازمة، ولهذا عدَّها بعضهم أنَّها أمُّ الأدوات غير الجازمة، وقد وليتها الأداة (لو) من حيث الكثرة، وهي أداةٌ كثيرةُ الاستعمال في الكلام، وقد شابهت الأداة (إنْ) في كثيرٍ من الجوانب[٢]، ومنها مشابهتها في كونها تأتي للوصل، أي تنصرفُ عن وظيفة التعليق لتؤدي وظيفة الوصل في الكلام، وقد بيَّنا فيما تقدَّم الأسباب التي أدَّت إلى إبعاد مثل هذا النوع من التراكيب[٣]، وهي نفسُها تنطبقُ على (لو الوصليَّة)، فلا داعي لذكر هذا النوع

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٥٩ .

(٢) منها: تشابههما في أداء وظيفة التعليق مع اختلافهما بالزمن غالبًا، زيادةً على تشابههما بالخصائص التركيبية.

(٣) ينظر: صحيفة (٤٤) و (٤٥) من البحث .

النوع من التراكيب، ومثالها قولُ الإمام علي (عليه السلام) في وصف الأضحية: ((**فَإِذَا سَلِمَتِ الْأُذُنُ وَالْعَيْنُ سَلِمَتِ الْأُضْحِيَّةُ وَتَمَّتْ وَلَوْ كَانَتْ عَضْبَاءَ الْقَرْنِ تَجُرُّ رِجْلَهَا إِلَى الْمَنْسَكِ**))[١]، فجاءت (لو) وصلاً للكلام المتقدّم، وهو الشرط، ولم تكن شرطيَّةً من حيث اللفظ، والقول بشرطيَّتها لا يخلو من الضعف؛ لافتقادها أهمَّ ما يُميِّزُ الأداةَ (لو)، وهو التعليق.

ولم ترد الأداة (لوما) في نهج البلاغة، وهي من أدوات الشرط الامتناعي – مع الأداتين: (لو، ولولا) –، وإنَّ عدمَ استعمالها في نهج البلاغة هو امتدادٌ لقلَّةِ استعمالها في القرآن الكريم، فقد وردت في موضعٍ واحد مؤدّيةً معنى التحضيض[٢]، وهذا ما جعل المالقي يذهب إلى أنَّها لا تأتي في الكلام إلاّ لمعنى التحضيض[٣].

(١) شرح النهج: ٤/ ٢١٧ .
(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ ٢/ ٧٠٢ .
(٣) ينظر: رصف المباني ٢٩٧، وهمع الهوامع ٤/ ٣٥٤.

القسم الثاني

أنماط الشرط غير الجازم

تشتركُ هذه الأنماط في بعض المواضع مع أنماط الشرط الجازم، ولكنَّنا آثرنا دراستها بمبحثٍ خاصٍّ؛ لِمَا تنمازُ به من خصوصيَّةٍ أسلوبيَّةٍ وصياغيَّة، تختلف عن أنماط الشرط الجازم، إذ إنَّها تختصُّ بكثيرٍ من الأحكام التي تفارق أحكام الشرط الجازم[١]، وقبل هذا وذاك فإنَّ طبيعة الدراسة حتَّمت علينا دراسة كلّ قسمٍ بشكل منفرد، ولكن هذا لا يمنع من إيجاز القول في المسائل المُتشابهة، اعتمادًا على ما تقدَّم من كلام.

ولم يتحدَّثْ معظم النحويين على أنماط الشرط غير الجازم؛ لأنَّها فقدت أهمَّ ما يمكن أن يُعوَّلَ عليه في مسألة العمل، ألا وهو (الجزم)، فقد كان جُلُّ اهتمامهم مُنصبًّا في تعليل عدم الجزم بهذه الأنماط، ذاهبين إلى الربط بين الدلالة الزمنيَّة والعمل النحوي في طائفةٍ منها[٢]، وبين العمل النحوي وصيغة الفعل السائدة مع طائفةٍ أخرى[٣]. وفي المقابل نجد أنَّ قسمًا من النحويين المُتأخِّرين قد اهتمّوا بتركيب الشرط غير الجازم، ولكن ليس لأجل دراسته في بابه (الشرط)، بل لأجل دراسته في توزيع الجمل، فقد صنَّفَ هؤلاء النحويُّونَ الجملةَ الواقعةَ بعد أدوات الشرط غير الجازمة، مع الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب، وكذلك الجملة الواقعة جوابًا لها[٤].

وقد تكرَّر الشرطُ غير الجازم في نهج البلاغة بأنماطه جميعها في (ثلاثِمائَةٍ واثنين وأربعين) موضعًا، وتعدَّدت صورُ هذه الأنماط مع كلِّ أداةٍ شرطيَّةٍ غيرِ جازمة ؛ بسبب اختلاف أشكال الربط مع كلِّ أداة، ولاسيَّما أدوات الشرط الامتناعي (لو، ولولا)، وقد اتَّبعنا في توزيع هذه الأنماط التصنيف نفسه الذي اتَّبعناه مع أنماط الشرط الجازم، وهو:

---

(١) منها: أنَّ زمن التعليق الشرطي لأدوات الشرط الجازم هو المستقبل غالبًا، أمَّا زمن التعليق الشرطي لأدوات الشرط غير الجازمة فقد يكون ماضيًا وقد يكون مستقبلاً. ومنها أيضًا اختلاف التأثير السياقي للأدوات الجازمة – من حيث الحالة الإعرابية لكلٍّ من الفعل والجواب – عن الآثار السياقيَّة للأدوات غير الجازمة. ينظر: التراكيب الإسنادية ١٦٠– ١٦٢. ويُزاد على ما تقدَّم اختلاف وسائل الربط بين الشرط الجازم وغير الجازم .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠، وشرح التسهيل ٤/ ٨١، وارتشاف الضَرَب ٤/ ١٨٦٥ – ١٨٦٦، وحاشية الصبّان ٤/ ١٩ .

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٥٢، وشرح ابن الناظم ٢٧٨، ومغني اللبيب ٢٥٤ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضَرَب ٢/ ٣٧٥، ومغني اللبيب ٣٨٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٩٦ .

أوَّلاً: الأنماط بحسب الجمل

النمط الأوَّل: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماض**)+ **جواب الشرط** (**فعل ماض**)].

ورد هذا النمط بصوره المختلفة في (مئةٍ وتسعة وستين) موضعًا، وهو أكثر أنماط الشرط غير الجازم ورودًا في نهج البلاغة، ولعلَّ السبب في ذلك هو اختصاص معظم أدواته بدخولها على الفعل الماضي؛ لأنَّه مناسبٌ لها، إذ إنَّها غير جازمةٍ، والفعل الماضي مبنيٌّ، وثبات الفعل المبني على حاله في البناء يُناسبُ عدم تمكُّن الأداة من العمل فيه، فهي قاصرةٌ عن العمل، وهو ثابتٌ على هيأته البنائيَّة، وعلاقتهما معنويَّةٌ وحسب. وقد تنوَّعت صور هذا النمط حتَّى وصلت إلى أكثر من (عشرة صور)، وهي:

الصورة الأولى: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماض تام**)+ **جواب الشرط** (**فعل ماضٍ تام أيضاً**)].

وردت هذه الصورة في (مئة وسبعة)* مواضع، وقد تصدَّرتها الأدوات الشرطيَّة غير الجازمة جميعها الواردة في نهج البلاغة، باستثناء الأداة (لولا) التي تدخل على الأسماء، ومن أمثلة هذه الصورة قول الإمام علي (عليه السلام): ((**أَلاَ إِنَّ مَثَلَ آلِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) كَمَثَلِ نُجُومِ السَّمَاءِ إِذَا خَوَى نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ**))[1]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**حَتَّى إِذَا تَصَرَّمَتِ الْأُمُورُ وَتَقَضَّتِ الدُّهُورُ وَأَزِفَ النُّشُورُ أَخْرَجَهُمْ مِنْ ضَرَائِحِ الْقُبُورِ وَأَوْكَارِ الطُّيُورِ وَأَوْجِرَةِ السِّبَاعِ وَمَطَارِحِ الْمَهَالِكِ**))[2]، وقوله (عليه السلام) من كتابٍ له إلى الأسود بن قطبة صاحب جند حلوان: ((**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْوَالِيَ إِذَا اخْتَلَفَ هَوَاهُ مَنَعَهُ ذَلِكَ كَثِيرًا مِنَ الْعَدْلِ**))[3].

---

* ينظر ملحق التراكيب/ الفصل الثاني/ النمط الأول/ الصورة الأولى.

(١) شرح النهج: ٧/ ٥٤. وخوى: مال للمغيب. ينظر: المصدر نفسه ٧/ ٦١، ومنهاج البراعة ٧/ ١٥٦ .

(٢) المصدر نفسه: ٦/ ٣١٨ . وتصرَّمت الأمور: تقطّعت، وأزف: قرُبَ ودنا، والضرائح: جمع ضريح وهو الشق في وسط القبر، والأوكار: جمع وكْر وهو عُشُّ الطائر، وأوجِرَة السباع: جمع وِجار، وهو بيت السبُع والضبُع ونحوهما، ينظر: المصدر نفسه ٦/ ٣١٩ .

(٣) المصدر نفسه: ١٧/ ٩٠ .

فقد جاء الشرط في النصوص الثلاثة المُتقدِّمة بالأداة (إذا)، وفعلُ الشرط في كلٍّ منها: (خوى، تصرَّمت، اختلف)، وهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ، وأمَّا فعل الجواب فهو قولُهُ: (طلع، أخرج، مَنَع)، وهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ أيضًا، وقد أفادت (إذا) أنَّ ما بعدها مقطوعٌ بحصوله في كُلِّ نصٍّ من النصوص المُتقدِّمة، وجملتا الشرط وجوابِهِ لا محلَّ لهما من الإعراب(١)؛ لأنَّ أداة الشرط هنا غيرُ جازمة.

ويُلاحَظُ في النصِّ الثاني أنَّ (إذا) قد سُبِقت بـ(حتَّى)، وهذا التركيب (حتَّى+إذا) قد اختلف النحويُّون فيه؛ لأنَّ (إذا) هنا – عند قسم منهم – قد جُرَّت بـ(حتَّى)، والظرفُ لا يُجَرُّ، لذا هي عندهم لا شرطيَّةٌ، ولا ظرفيَّةٌ، وإنَّما هي اسمٌ مجرورٌ بـ(حتَّى)(٢). وذهب أكثرُ النحويين إلى أنَّها شرطيَّةٌ، ولم تتأثَّرُ بـ(حتَّى)، كما قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ**﴾ [سبأ/ من الآية٢٣]: هي جملةٌ شرطيَّةٌ وقعت بعد (حتَّى) وقوع الابتدائيَّة(٣)، وقال الرضيُّ معلِّقًا على مجيء (حتى) قبل (إذا): ((إذا جاء (إذا) بعد (حتَّى)...فهو باقٍ على ما كان عليه من طلب الجملتين...و(حتَّى) تكونُ معها حرف ابتداء؛ إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء: أنَّه يقع المبتدأ بعدها فقط، بل معناه أنَّه يُستأنَفُ بعدها الكلام))(٤) .

إذًا نحنُ أمام وجهين من الإعراب للأداة (إذا) في هذا التركيب: الأوَّل – وهو قول الجمهور – أنَّ (إذا) ظرفيَّةٌ متضمِّنةٌ معنى الشرط، ولا أثر نحوي لـ(حتَّى) فيها، قال ابنُ هشام في هذه المسألة: ((الجمهورُ على أنَّ (إذا) لا تخرج عن الظرفيَّة، وأنَّ (حتَّى) في نحو﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا**﴾ [الزمر/ من الآية٧١] حرفُ ابتداءٍ دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له))(٥). فالجملة بتمامها بعد (حتى) الابتدائيَّة لا محلَّ لها من الإعراب، ولا تصح أن تكون (إذا) المتضمّنة معنى الشرط مجرورة بـ(حتى)؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٨٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٤٤، ٩٦، والجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم ٢٢٦ .

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/ ٣٠٨، وتسهيل الفوائد ٩٤، والجنى الداني ٣٧١ – ٣٧٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ١٩٧، ومغني اللبيب ٩٧.

(٣) ينظر: المحاجاة بالمسائل النَّحويَّة ١٣٩ .

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٩٣. وينظر: الجنى الداني ٥٥٢، ومغني اللبيب ٩٨، وهمع الهوامع ٣/ ١٧٩ .

(٥) مغني اللبيب: ٩٨ .

الشرط لا يعمل فيه ما قبله غالبًا، وهناك دليلٌ آخر على تضمّنها معنى الشرط، وعدم تأثّرها بـ(حتى)، وهو اقتران جوابها بالفاء[١]. وذهب الدكتور مالك المطلبي إلى أنَّ (حتَّى) في هذا التركيب لها أثرٌ معنويٌّ فقط، فهي تفيد قطع حدثٍ سابقٍ بحدثِ الشرط[٢].

والوجه الأخر، هو تجرُّدُ (إذا) عن الظرفيَّة، وعدُّها اسمًا مجرورًا بـ(حتَّى)، وهذا القولُ لا يستقيم وفقًا لِمَا تقدَّم.

ومن أمثلة الأدوات الأُخَر في هذه الصورة قولُ الإمام علي (عليه السلام) من وصيَّتِهِ للحسن (عليه السلام): **((حَتَّى كَأَنَّ شَيْئًا لَوْ أَصَابَكَ أَصَابَنِي وَكَأَنَّ الْمَوْتَ لَوْ أَتَاكَ أَتَانِي فَعَنَانِي مِنْ أَمْرِكَ مَا يَعْنِينِي مِنْ أَمْرِ نَفْسِي))**[٣]، وقولُهُ (عليه السلام): **((لَمَّا رَأَى اللَّهُ صِدْقَنَا أَنْزَلَ بِعَدُوِّنَا الْكَبْتَ وَأَنْزَلَ عَلَيْنَا النَّصْرَ))**[٤].

ففي النصَّينِ المُتقدِّمَينِ شُرِطَ بـ(لو، ولمَّا) الشرطيَّتين، وفعلُ الشرط في كلٍّ منهما فعلٌ ماضٍ تام، وهو قولُهُ: (أصاب، أتى، رأى)، وأمَّا فعل الجواب فيهما فهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ أيضًا، وهو قولُهُ: (أصاب، أتى، أنزلَ)، وقد تشاكل فعلُ الشرط مع جوابه في النصِّ الأوَّل، وهذه المُشاكلة غالبةٌ مع النمط الماضي.

ومن أمثلة هذه الصورة أيضًا قولُهُ (عليه السلام) لِمَن رماه بالحرص على أمر الخلافة: **((لَمَّا قَرَّعْتُهُ بِالْحُجَّةِ فِي الْمَلَإِ الْحَاضِرِينَ هَبَّ كَأَنَّهُ بُهِتَ لاَ يَدْرِي مَا يُجِيبُنِي بِهِ))**[٥]، وقوله (عليه السلام) من كلامٍ له في توبيخ أصحابه: **((يَا أَشْبَاهَ الْإِبِلِ غَابَ عَنْهَا رُعَاتُهَا كُلَّمَا جُمِعَتْ مِنْ جَانِبٍ تَفَرَّقَتْ مِنْ آخَرَ))**[٦]، فقد جاء الشرط بـ(لمَّا، وكلَّما) الشرطيَّتين، وفعل الشرط في كلٍّ منهما قولُهُ: (قرَّع، وجُمِعَت)، وهو فعلٌ ماضٍ تام، وأمَّا الفعل في جوابهما فهو قوله: (هبَّ، وتفرَّقت) وهو ماضٍ تام أيضًا.

---

(١) ينظر: معاني النحو ٤/ ٥٧ .
(٢) ينظر: في التركيب اللغوي ٢٢٣ .
(٣) شرح النهج: ١٦/ ٢١٦ .
(٤) المصدر نفسه: ٤/٢٣٣ .
(٥) المصدر نفسه: ٩/ ١٨٦ . وقرَّعته بمعنى صدمته بها .
(٦) المصدر نفسه: ٧/ ٤٦ .

والفعل الماضي في سياق الأداتين هو السائدُ في نهج البلاغة، وهذه النتيجة تتَّفق مع ما عليه معظم آراء النحويين[١]، قال السّيوطي في (كُلَّما): ((لا يكونُ تاليه وجوابه إلاّ فعلاً ماضيًا))[٢]، وكذلك الحال ينطبق على (لمَّا).

الصورة الثانية: [**لو**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ تام**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ ماضٍ مقترن باللام**)].

وردت هذه الصورة في (واحدٍ وثلاثين) موضعًا، وقد اقترن جواب الشرط فيها باللام، وهو من أكثر مواضع اقتران (اللام) في جواب (لو)، قال ابن هشام: ((الغالب على المُثبت دخول اللام عليه))[٣]، ومن أمثلة هذه الصورة قول الإمام علي (عليه السلام) من خطبةٍ له في تمجيد الله ووصف ملائكته: ((**لَوْ عَايَنُوا كُنْهَ مَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنْكَ لَحَقَّرُوا أَعْمَالَهُمْ وَلَزَرَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَعَرَفُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ وَلَمْ يُطِيعُوكَ حَقَّ طَاعَتِكَ**))[٤]، وقوله (عليه السلام): ((**لَوْ رَأَى الْعَبْدُ الْأَجَلَ وَمَصِيرَهُ لَأَبْغَضَ الْأَمَلَ وَغُرُورَهُ**))[٥]، وقوله (عليه السلام) يصف القبر: ((**حُفْرَةٌ لَوْ زِيدَ فِي فُسْحَتِهَا وَأَوْسَعَتْ يَدَا حَافِرِهَا لَأَضْغَطَهَا الْحَجَرُ وَالْمَدَرُ وَسَدَّ فُرَجَهَا التُّرَابُ الْمُتَرَاكِمُ**))[٦].

فقد جاء الشرط في النصوص المُتقدِّمة بالأداة (لو) الشرطيَّة، وفعلُ الشرط في كلٍّ منها ماضٍ تام، وهو قولُهُ: (عاين، رأى، زِيدَ)، وأمَّا فعلُ الجواب فقد تصدَّرته اللام؛ لأنَّه فعلٌ ماضٍ تامٌّ مُثبتٌ، وهو قولُهُ: (لحقَّروا، لأبغَضَ، لأضغطها)، وجاءت (اللام) لـ((تأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى))[٧].

---

(١) ينظر: رصف المباني ٣٥٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٧، والجنى الداني ٥٩٥، ٥٩٧، ومغني اللبيب ٢٠٠، وهمع الهوامع ٣٨٤/٤ .

(٢) همع الهوامع: ٤/ ٣٨٤ .

(٣) مغني اللبيب: ٢٦٤ .

(٤) شرح النهج: ٧/ ١٢٤ . وزَرَوا على أنفسهم : عابوها .

(٥) المصدر نفسه: ١٩/ ١٢٥ .

(٦) المصدر نفسه: ١٦/ ٣٠٦ . والمَدَر: الطين .

(٧) شرح المُفصّل: / ١٢٠ .

الصورة الثالثة: [**لَوْ+ فعل الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ ماضٍ تام مقترن باللام**)].

وردت هذه الصورة في (سبعة)* مواضع، وقد تصدَّرتها (لو) فقط، ومن أمثلتها قولُ الإمام علي (عليه السلام) لِمَن طلب منه تفضيل أهل السوابق والشرف على من هم أدنى منهم: ((**لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ**))[١]، وقوله (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام): ((**اعْلَمْ يَا بُنَيَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِرَبِّكَ شَرِيكٌ لَأَتَتْكَ رُسُلُهُ وَلَرَأَيْتَ آثَارَ مِلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ وَلَعَرَفْتَ أَفْعَالَهُ وَصِفَاتِهِ وَلَكِنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**))[٢].

فقد ورد فعلُ الشرط في النصَّينِ المُتقدِّمين (كان)، وهو فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، في حين ورد جوابُهُ: (لسوَّيتَ...، ولأتتكَ) جملةً فعليَّةً فعلها ماضٍ تام، وقد اقترن باللام في الموضعين، وهذه الجمل لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّ أداة الشرط غيرُ جازمة، ويُلحَظُ في النصِّ الثاني مجيءُ حرف يفيد الاستدراك (لكنَّ) بعد التركيب الشرطي، ومجيئه في هكذا مواضع قد أشار إليه ابنُ هشام في حديثه عن معنى الامتناع في (لو)، قائلاً: ((إنَّ كلَّ من سمعَ (لو فعل) فهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردُّد، ولهذا يصحُّ في كُلِّ موضع استعملتَ فيه أن تُعقِّبَهُ بحرف الاستدراك))[٣]، أي إنَّ مجيءَ (لكنَّ) هنا يؤكِّدُ امتناع الشرط، وهو ما نراه في النصِّ المُتقدِّم، إذْ إنَّ قولَ الإمام (عليه السلام): (لأتتك رسله ولرأيت آثار ملكه...) ممتنعٌ لامتناع الشرط: (لو كان لربِّك شريكٌ...)، بدلالة حرف الاستدراك (لكنَّ) الذي قطع الشك وأكَّد الامتناع بقوله: (لكنَّه إلهٌ واحدٌ...)، وهذه الملاحظة الدقيقة تؤكِّدُ عبقرية هذا العالم الجليل، وقد تكرَّر مثل هذا الاستدراك بعد تراكيب (لو) في نهج البلاغة في (ثلاثة عشر) موضعًا[٤].

---

* المواضع التي لم تُذكر تُنظر نصوصها في شرح النهج: ١١/ ٦٦، ٩٥، ١٣/ ٩٩، ١٤/ ٢١٦، ١٨/ ٢٩٧.

(١) شرح النهج: ٨/ ٢٥٥ .

(٢) شرح النهج: ١٦/ ٢٢٩ .

(٣) مغني اللبيب: ٢٥٠ .

(٤) ينظر منها في شرح النهج: ١/ ٢٠٠، ٣/ ١٤٧، ٧/ ١٤١، ١٤٨، ٩/ ١٧٥، ١٠/ ٢٠٩ .

الصورة الرابعة: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**فعل ماض ناسخ**)].

وردت هذه الصورة في (ستة)** مواضع، وقد جاء فعل الشرط وجوابه فيها ماضيًا ناسخًا، وقد تصدَّرتها أداتان هما: (إذا، وكُلَّما)، ومن أمثلتهما قولُ الإمام (عليه السلام): **((إِنَّ كَلاَمَ الْحُكَمَاءِ إِذَا كَانَ صَوَابًا كَانَ دَوَاءً وَإِذَا كَانَ خَطَأً كَانَ دَاءً))**[١]، **وقولُهُ** (عليه السلام): **((إِذَا كَانَ الرِّفْقُ خُرْقًا كَانَ الْخُرْقُ رِفْقًا))**[٢]. وقوله (عليه السلام): **((كُلَّمَا كَانَتِ الْبَلْوَى وَالاِخْتِبَارُ أَعْظَمَ كَانَتِ الْمَثُوبَةُ وَالْجَزَاءُ أَجْزَلَ))**[٣].

فقد جاء الشرط في النصوص المُتقدِّمة بالأداتين: (إذا، وكُلَّما)، وهاتان الأداتان تتشابهان كثيرًا، فكلاهما تدخلُ على الفعل الماضي غالبًا، زيادةً على دلالتهما على الظرفيَّة، ويُزاد على ما تقدَّم أنَّ (إذا) قد تدلُّ على معنى التكرار الذي يُلازم (كُلَّما)[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ**﴾ [البقرة/ من الآية٢٠]، ولو تأمَّلنا النصَّين الأوَّل والثاني اللذين تصدَّرتهما (إذا)، لوجدنا أنَّها قد تحمل هذا المعنى .

وهو غير لازم في (إذا)[٥]، بخلاف (كُلَّما) المُلازمة له – كما في النصِّ الثالث – ، فالتركيب الوارد فيه (كلَّما) يفيد التكرار على الأصح[٦]، وبالعودة إلى النصوص المُتقدِّمة نجدُ أنَّ فعل الشرط في كُلٍّ منها (كان)، وهو فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، وجوابه كذلك.

** النصوص التي لم تذكر تنظر في شرح النهج: ٦/ ٣٣٧، ٧/ ١١٨ .

(١) شرح النهج: ١٩/ ٧٨ .

(٢) شرح النهج: ١٦/ ٢٤١ .

(٣) المصدر نفسه: ١٣/ ٩٩ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٢٦ .

(٥) كقول الإمام علي (عليه السلام): **((إِنَّ الْمَرْءَ إِذَا هَلَكَ قَالَ النَّاسُ مَا تَرَكَ وَقَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ مَا قَدَّمَ))** شرح النهج: ١١/ ٥ ، فالموت لا يتكرر، وإنّما يأتي على الإنسان مرّة واحدة .

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٢٤ .

الصورة الخامسة: [**لو**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ تام**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ ماضٍ منفي بـ"ما"**)].

وردت هذه الصورة في (خمسة)* مواضع، وجواب (لو) إذا كان ماضيًا منفيًّا بـ(ما) فالأكثر عدم اقترانه باللام(١). وهذا يؤيِّدُ ما ورد في نهج البلاغة، ومن أمثلة هذه الصورة قول الإمام علي (عليه السلام) في صفات الله تعالى: ((**لَوْ وَهَبَ مَا تَنَفَّسَتْ عَنْهُ مَعَادِنُ الْجِبَالِ وَضَحِكَتْ عَنْهُ أَصْدَافُ الْبِحَارِ مِنْ فِلِزِّ اللُّجَيْنِ وَالْعِقْيَانِ وَنُثَارَةِ الدُّرِّ وَحَصِيدِ الْمَرْجَانِ مَا أَثَّرَ ذَلِكَ فِي جُودِهِ وَلاَ أَنْفَدَ سَعَةَ مَا عِنْدَهُ**))(٢)، وقوله (عليه السلام): ((**لَوْ ضَرَبْتُ خَيْشُومَ الْمُؤْمِنِ بِسَيْفِي هَذَا عَلَى أَنْ يُبْغِضَنِي مَا أَبْغَضَنِي وَلَوْ صَبَبْتُ الدُّنْيَا بِجَمَّاتِهَا عَلَى الْمُنَافِقِ عَلَى أَنْ يُحِبَّنِي مَا أَحَبَّنِي**))(٣).

فقد جاء فعل الشرط في النصَّين المُتقدِّمين فعلاً ماضيًا تامًّا، وهو قولُهُ: (وهَب، ضرَب، صَبَّ)، في حين جاء فعل الجواب فيهما ماضيًا تامًّا منفيًا بـ(ما)، وهو قولُهُ: (ما أثَّرَ، ما أبغضَ، ما أحبَّ)، والتركيب الشرطي في النصِّ الأوَّل دلَّ على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، وتكون هذه الدلالة لازمة إذا كانت التراكيب تتحدَّث على صفات الله سبحانه تعالى(٤)، فهو موصوفٌ بها في الأزمان جميعها.

الصورة السادسة: [**لو**+ **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ تام**)+ **جواب الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ مقترن باللام**)].

وردت هذه الصورة في (أربعة)* مواضع، وقد تصدَّرتها أداةٌ واحدةٌ هي (لو)؛ لأنَّ اللام لا تقع إلاّ في جواب (لو، ولولا) غالبًا، ومن أمثلة هذه الصورة قولُ الإمام علي (عليه السلام) في معنى قتل عثمان: ((**لَوْ أَمَرْتُ بِهِ لَكُنْتُ قَاتِلاً أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ لَكُنْتُ**

---

* المواضع التي لم تذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ١٣/ ٣٧، ٥٧ .

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢٦٤ .

(٢) شرح النهج: ٦/ ٤١٣ . والفلزّ: اسم الأجسام الذائبة كالذهب والرصاص، واللُّجَين: اسم الفضة جاء مصغّرًا، والعِقْيان: الذهب الخالص، ونُثارة الدر: ماتتناثر منه . ينظر: المصدر نفسه ٦/ ٤١٤ .

(٣) المصدر نفسه: ١٨/ ٢٧١ . وجمّاتها: جمع جمّة، وهي المكان يجتمع فيه الماء. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٤) ينظر: بدائع الفوائد ٢١٨ – ٢٢١ .

* الموضعان اللذان لم يُذكرا تنظر نصوصهما في شرح النهج: ١٣/ ٩٩، ١٨/ ٣٠٠ .

نَاصِرًا))[١]، وقولُه (عليه السلام): **((لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ مِنْ نُورٍ يَخْطَفُ الْأَبْصَارَ ضِيَاؤُهُ... لَفَعَلَ، وَلَوْ فَعَلَ لَظَلَّتْ لَهُ الْأَعْنَاقُ خَاضِعَةً وَلَخَفَّتِ الْبَلْوَى فِيهِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ))**[٢]. فقد جاء الشرطُ في النصَّين المُتقدِّمين بالأداة (لو)، وفعل الشرط فيهما: (أَمَرَ، وفَعَلَ)، وهما فعلان ماضيان تامَّان، وأمَّا فعلُ الجواب فيهما فهو (كان) في النصِّ الأوَّل، و(ظلَّ) في النصِّ الثاني، وهما فعلان ماضيان ناسخان، وقد اقترنا باللام؛ لأنَّهما من الماضي المُثبتِ. وتركيبُ النصِّ الأوَّل يحتمل شرطًا آخر يُفهَمُ من ظاهر النصِّ وهو مُرادفٌ للشرط الأوَّل ومعطوفٌ عليه، وهو قولُهُ: (أو نهيتُ عنه لكنتُ ناصرًا...)، والفرق بينه وبين ما تقدَّمه، أنَّ المُتقدِّمَ تصدَّرته (لو)، والثاني لم تتصدَّره (لو) لدلالة الأولى عليها، زيادةً على وجود (اللام) في جوابه، والمعنى: (لو نهيتُ عنه لكنتُ ناصرًا).

الصورة السابعة: [**إذا**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ تام أو ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**فعل ماض مقترن بـ"قد"**)].

وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع، ثلاثة منها كان فعل الشرط فيها ماضيًا تامًّا، والرابعُ فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، ومن أمثلتها قولُ الإمام علي (عليه السلام): **((إِذَا اسْتَوْلَى الصَّلَاحُ عَلَى الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ ثُمَّ أَسَاءَ رَجُلٌ الظَّنَّ بِرَجُلٍ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ حَوْبَةٌ فَقَدْ ظَلَمَ وَإِذَا اسْتَوْلَى الْفَسَادُ عَلَى الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ فَأَحْسَنَ رَجُلٌ الظَّنَّ بِرَجُلٍ فَقَدْ غَرَّرَ))**[٣]، وقوله (عليه السلام): **((وَكَأَنِّي بِقَائِلِكُمْ يَقُولُ إِذَا كَانَ هَذَا قُوتَ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَدْ قَعَدَ بِهِ الضَّعْفُ عَنْ قِتَالِ الْأَقْرَانِ وَمُنَازَلَةِ الشُّجْعَانِ))**[٤]. فقد جاء الشرط في النصَّين المُتقدِّمين بالأداة (إذا) الشرطيَّة، وفعل الشرط في النصِّ الأوَّل (استولى)، وهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ، وفي النصِّ الثاني (كان) وهو ماضٍ ناسخٌ، وأمَّا فعلُ الجواب فيهما فهو فعلٌ ماضٍ مقترنٌ بـ(قد)، لذا لزمته الفاء، وهو قولُهُ: (فقد ظلم، فقد غرَّر، فقد قعد)، ودخلت (إذا)

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٣١١ .

(٢) المصدر نفسه: ١٣/ ٨٣ .

(٣) شرح النهج: ١٨/ ٣٢١ . الحَوْبة: المعصية

(٤) المصدر نفسه: ١٦/ ٣٥٦ .

*الموضعان اللذان لم يُذكرا يُنظران في شرح النهج:١٣/ ٥٣، ٩٨ .

في هذين النصَّين على أمرٍ مقطوعٍ بوقوعه، على الرغم من أنَّ النصَّ الثاني كان قائمًا على توقُّع الإمام (عليه السلام) أنَّهم يقولون كذا...؛ فهو يعلم بحال أصحابه.

الصورة الثامنة: [**لو+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ ناسخ)+ جواب الشرط (فعل ماضٍ ناسخٌ مقترنٌ باللام)**].

وردت هذه الصورة في (ثلاثة)* مواضع، ومن أمثلتها قول الإمام علي (عليه السلام) في الحق: ((**الْحَقُّ أَوْسَعُ الْأَشْيَاءِ فِي التَّوَاصُفِ ... وَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْرِيَ لَهُ وَ لاَ يَجْرِيَ عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ خَالِصًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ دُونَ خَلْقِهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى عِبَادِهِ وَ لِعَدْلِهِ فِي كُلِّ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ صُرُوفُ قَضَائِهِ**))[1]. فقد جاءت (لو) شرطيَّةً تعليقيَّةً، وليست امتناعيَّةً، ولو قلنا بامتناع جوابها لامتناع شرطها لكفرنا بالله سبحانه وتعالى، ووصفناه بما لا يستحقُّ؛ وذلك بأنَّ الإمام (عليه السلام) أراد أن يخُصَّ الله سبحانه وتعالى (وحدَهُ)، بصفة عدم جريان الحقِّ عليه، فقال: (لو كان لأحدٍ...لكان ذلك خالصًا لله..)، وقد علَّل ذلك بقوله: (لقدرته على عباده، و...)، فإذا قلنا بامتناع الجواب (لكان ذلك خالصًا لله..)، فهذا يعني عدم خصوصيَّته بالمعنى الذي ذكرناه، وهذا لا يُناسبُ مقام البارئ سبحانه وتعالى، فـ(لو) هنا دلَّت على معنى الحصر ولكن بشكل الشرط. وأمّا فعل الشرط وجوابه (كان) فهو فعلٌ ماضٍ ناسخٌ، وقد اقترن الجواب باللام .

الصورة التاسعة: [**الأداة+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ تام)+ جواب الشرط (فعلٌ ماضٍ ناسخ)**].

وردت هذه الصورة في (موضعين) فقط، وقد تصدَّرتهما الأداتان: (لو، ولمَّا)، ومثالهما قولُهُ (عليه السلام) من كلامٍ له وقد سمع قومًا من أصحابه يسُبُّونَ أهل الشام أيَّام حربهم بصِفِّين: ((**إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَّابِينَ وَلَكِنَّكُمْ لَوْ وَصَفْتُمْ أَعْمَالَهُمْ وَذَكَرْتُمْ حَالَهُمْ كَانَ أَصْوَبَ فِي الْقَوْلِ وَأَبْلَغَ فِي الْعُذْرِ**))[2]، وقوله (عليه السلام) من كتابٍ إلى معاوية: ((**لَمَّا أَدْخَلَ اللَّهُ الْعَرَبَ فِي دِينِهِ أَفْوَاجًا وَأَسْلَمَتْ لَهُ هَذِهِ الْأُمَّةُ طَوْعًا وَكَرْهًا كُنْتُمْ مِمَّنْ**

(١) شرح النهج: ١١/ ٥٧ .
(٢) المصدر نفسه: ١١/ ١٥.

دَخَلَ فِي الدِّينِ إِمَّا رَغْبَةً وَإِمَّا رَهْبَةً))[١]. ففي النصَّين المُتقدِّمَين شُرِطَ بـ(لو، ولمَّا) الشرطيَّتين، وفعل الشرط في كُلٍّ منهما: (وصف، ودَخَلَ)، وهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ، في حين ورد فعل الجواب (كان) فعلاً ماضيًا ناسخًا، والفعل الماضي (تام أو ناسخ) مناسبٌ لهاتين الأداتين، إذ إنَّهما يدخلان على الفعل الماضي غالبًا، ولاسيما (لمَّا)، و(لمَّا) في النص الثاني ظرفيَّة تعليقيَّة، أي هي بمعنى (حين) كما قال بذلك ابن السراج، والفارسي، وابن جنِّي[٢].

النمط الثاني*: [**إذا+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ منفيٌّ بـ"لم"+ جواب الشرط "جملة طلبيَّة")**].

ورد هذا النمط بصُوَرِه المختلفة في (أربعةٍ وأربعين) موضعًا، وتصدَّرت هذا النمط أداةٌ واحدةٌ فقط، هي الأداة (إذا)، وأنماط هذه الأداة مشابهة إلى حدٍّ كبير أنماط الأدوات الشرطيَّة الجازمة، والفرق بينهما هو الجزم، واختلاف الدلالة . أمَّا صور هذا النمط فهي:

الصورة الأولى: [**إذا+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ تام أو ناسخ)+ جواب الشرط (جملة طلبيَّة بصيغة الأمر)**].

وردت هذه الصورة في (خمسٍ وثلاثين)** موضعًا، وقد جاء فعل الشرط ماضيًا تامًّا في (ثلاثين) موضعًا، ومثال ذلك قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**إِذَا حُيِّيتَ بِتَحِيَّةٍ فَحَيِّ بِأَحْسَنَ مِنْهَا وَإِذَا أُسْدِيَتْ إِلَيْكَ يَدٌ فَكَافِئْهَا بِمَا يُرْبِي عَلَيْهَا**))[٣]، وقوله (عليه السلام): ((**إِذَا قَدَرْتَ عَلَى عَدُوِّكَ فَاجْعَلِ اَلْعَفْوَ عَنْهُ شُكْراً لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ**))[٤]، فقد جاء فعل الشرط (حُيِّيَ، وأُسدِيَ) في النصِّ الأوَّل، و(قدر) في النص الثاني فعلاً ماضيًا تامًّا، في

---

(١) المصدر نفسه: ١٥/ ٧١ – ٧٢ .

(٢) ينظر: الأصول ٢/ ١٥٧، والبغداديات ٣١٥، والخصائص ٢/ ٢٥٣، والمحتسب ١/ ١٦٤ .

* يلي النمط الأول في الصحيفة (١١٥) من البحث .

** ينظر ملحق التراكيب/ الفصل الثاني/ النمط الثاني/ الصورة الأولى .

(٣) شرح النهج: ١٨/ ٢٨٥ . وربا الشيءُ يَرْبُو رُبُوًّا ورِباءً: زاد ونما، ويُربي عليها: بمعنى دفْعَ الإنسان الشيءَ ليُعوَّضَ ما هو أكثرَ منهُ. ينظر: لسان العرب، (ربا) ٥/ ١٢٦ .

(٤) شرح النهج: ١٨/ ٢٣٧ .

حين جاء جواب الشرط فيهما جملةً طلبيَّةً بصيغة الأمر والإلزام، لذا اقترن بالفاء، وهو قوله: (فحيِّ، فكافئها، فاجعلْ)

وأمَّا فعل الشرط الماضي الناسخ في هذه الصورة فقد جاء في (خمسة)* مواضع، ومثاله قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**إِذَا كَانَ فِي رَجُلٍ خَلَّةٌ رَائِعَةٌ فَانْتَظِرُوا مِنْهُ أَخَوَاتِهَا**))(١)، إذ جاء فعل الشرط (كان) ماضيًا ناسخًا، وجوابُهُ جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغةِ الأمر، مقترنةٌ بالفاء، وهي قولُهُ: (فانتظروا ...).

الصورة الثانية: [**إذا+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ تامٌّ أو ناسخ)+ جوابُ الشرط (جملة طلبيَّةٌ بصيغة النهي)**].

وردت هذه الصورة في (سبعة)* مواضع، وقد جاء فعل الشرط ماضيًا تامًّا في (خمسةٍ) منها، وماضيًا ناسخًا في (موضعين)، وأمثلة ذلك قول الإمام علي (عليه السلام) من كتابٍ له للأشتر النخعي – رحمه الله – لمَّا ولاّه على مصر: ((**إِذَا قُمْتَ فِي صَلاَتِكَ لِلنَّاسِ فَلاَ تَكُونَنَّ مُنَفِّرًا وَلاَ مُضَيِّعًا فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ الْعِلَّةُ وَلَهُ الْحَاجَةُ**))(٢)، وقولُه (عليه السلام) من وصيَّةٍ له لعسكره بصِفِّين قبل لقاء العدوّ: ((**إِذَا كَانَتِ الْهَزِيمَةُ بِإِذْنِ اللَّهِ فَلاَ تَقْتُلُوا مُدْبِرًا وَلاَ تُصِيبُوا مُعْوِرًا وَلاَ تُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ...**))(٣). فقد جاء فعل الشرط (قام) في النصِّ الأوَّل ماضيًا تامًّا، و(كان) في النصِّ الثاني ماضيًا ناسخًا، في حين جاء جواب الشرط في النصَّينِ جملةً طلبيَّةً بصيغة النهي، وقد اقترنت بالفاء، وهي قولُهُ: (فلا تكوننَّ...، فلا تقتلوا...).

---

* المواضع التي لم تذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ١٣/ ٦٣، ١٩/ ٧٨،١٣٨، ١٨٤ .

(١) المصدر نفسه: ٢٠/ ٢٧٧ . الخَلَّةُ: الخَصْلَةُ تكون في الرَّجُل، يُقالُ: فيه خَلَّةٌ صالحةٌ وخلَّةٌ سيِّئةٌ والجمعُ خِلالٌ . ينظر: لسان العرب، (خلل) ٤/ ٢٠١ .

* المواضع التي لم تذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ١٥/ ٩١ (ثلاثة نصوص)، ١٨/ ٢٤١، ١٩/ ١٨٤.

(٢) شرح النهج: ١٧/ ٥٧ . لا تكوننَّ مُنفِّرًا: أي لا تطيل الصلاة عليهم، ولا مُضيِّعًا: أي بالخلل والتقصير فيها. ينظر: في ظلال نهج البلاغة ٤ / ١٠٧ .

(٣) المصدر نفسه: ١٥/ ٦٤ . مُدبرًا: موليًا هاربًا، ولا تصيبوا مُعورًا، (المعور): هو من يعتصم منك في الحرب بإظهار عورته لتكفّ عنه، ويجوز أن يكون المعور هنا المريب الذي يُظنّ أنَّه من القوم وأنَّه حضر للحرب وليس منهم، والإجهاز على الجريح: إتمام قتله. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ولسان العرب، (دبر) ٤/ ٢٨٠ – ٢٨٣، و(جهز) ٢/ ٤٠٠.

الصورة الثالثة: [**إذا+ فعل الشرط** (**فعل مضارع ناسخٌ منفيٌّ بـ"لم"**)+ **جواب الشرط** (**جملةٌ طلبيَّة بصيغة النهي**)].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قول الإمام علي (عليه السلام): ((**إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا تُرِيدُ فَلاَ تُبَلْ كَيْفَ مَا كُنْتَ**))[١]، إذ جاء فعل الشرط (لم يكن) فعلاً مضارعًا ناسخًا منفيًّا بـ(لم)، في حين جاء جوابُهُ جملةً طلبيَّةً بصيغة النهي، وهو قولُهُ: (فلا تُبَلْ...).

النمط الثالث: [**الأداة+ فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ مضارع**)].

ورد هذا النمط في (خمسة عشر) موضعًا، وقد وُصِفَ هذا النمطُ بالضعيف كما مرَّ في الشرط الجازم[٢]؛ لعدم ظهور الجزم في فعل الشرط – وهو الأقرب للأداة– ، في حين يكون الأبعد (جواب الشرط) مجزومًا، ولكن هذه الأحكام (الضعف وما تلاه من تعليل) التي اتَّصف بها هذا النمط تنتفي بانتفاء الجزم. وقد جاء هذا النمط على صُوَرٍ عديدة هي:

الصورة الأولى: [**الأداة+ فعل الشرط** (**فعلٌ ماضٍ تام**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ"لم"**)].

وردت هذه الصورة في (ثمانية)* مواضع، وقد تصدَّرتها ثلاثُ أدواتٍ هي: (إذا، لو، لمَّا)، ومن أمثلتها قولُ الإمام علي (عليه السلام) من كلامٍ له في ذمِّ أصحابه: ((**أَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى مَا قَضَى مِنْ أَمْرٍ وَقَدَّرَ مِنْ فِعْلٍ وَعَلَى ابْتِلاَئِي بِكُمْ أَيَّتُهَا الْفِرْقَةُ الَّتِي إِذَا أَمَرْتُ لَمْ تُطِعْ وَإِذَا دَعَوْتُ لَمْ تُجِبْ**))[٣]، وقوله (عليه السلام) من كلامٍ له يتحدَّث فيه عن أصناف المنافقين: ((**لَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ كَاذِبٌ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ وَلَمْ يُصَدِّقُوا قَوْلَهُ**))[٤]، وقوله

---

(١) المصدر نفسه: ١٨/ ٢٩٢ .

(٢) ينظر: الصحيفة (٦٤) من البحث .

* المواضع التي لم تذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ٣/ ٢٠٣، ٩/ ١١٩، ١١/ ٢٥، ١٩/ ١٠ .

(٣) شرح النهج: ١٠/ ٢٤٥ .

(٤) المصدر نفسه: ١١/ ٢٥ .

(عليه السلام) من كلامٍ له في الخوارج: ((**لَمَّا دَعَانَا الْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحَكِّمَ بَيْنَنَا الْقُرْآنَ لَمْ نَكُنِ الْفَرِيقَ الْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**))[١].

ففي النصوص الثلاثة المتقدِّمة جاء فعل الشرط – (أَمَرَ، ودعا) في النصِّ الأوَّل، و(علم، ودعا) في النصَّين الثاني والثالث – فعلاً ماضيًا تامًّا، في حين جاء فعل الجواب في النصوص جميعها فعلاً مضارعًا منفيًّا بـ(لم)، وهو قوله: (لم تُطِعْ، لم تُجِبْ، لم يقبلوا، لم نكن).

الصورة الثانية: [**الأداة**+ **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ**)+ **جواب الشرط** (**فعل مضارع منفي بـ"لم"**)].

وردت هذه الصورة في (أربعة) * مواضع، وقد تصدَّرتها أداتان، هما: (إذا، ولو)، ومن أمثلتهما قولُ الإمام علي (عليه السلام) من خطبةٍ له يُومئُ فيها إلى الملاحم: ((**حَتَّى إِذَا اِخْلَوْلَقَ الْأَجَلُ وَاسْتَرَاحَ قَوْمٌ إِلَى الْفِتَنِ وَاشْتَالُوا عَنْ لَقَاحِ حَرْبِهِمْ لَمْ يَمُنُّوا عَلَى اللَّهِ بِالصَّبْرِ**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام) من كلامٍ له في معنى الأنصار: ((**لَوْ كَانَتِ الْإِمَامَةُ فِيهِمْ لَمْ تَكُنِ الْوَصِيَّةُ بِهِمْ**))[٣]. فقد جاء فعل الشرط في النصِّ الأوَّل (اخْلَوْلَقَ)، وفي الثاني (كان)، وهما من الأفعال الناسخة، وأمَّا فعلُ الجواب: (لم يمُنُّوا، ولم تكن) فهو فعلٌ مُضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)، وقد سُبِقَت (إذا) في النص الأوَّل بـ(حتَّى)، وهي هنا شرطيَّةٌ كما بيَّنا ذلك، وليس ظرفيَّةً.

الصورة الثالثة: [**إذا**+ **فعل الشرط** (**فعل ماضٍ تام**)+ **جواب الشرط** (**فعل مضارع مرفوع**)].

وردت هذه الصورة في موضع واحدٍ فقط، وقد ذكرنا فيما تقدَّم أنَّ الماضي يكثر مجيؤه بعد (إذا) الشرطيَّة، إلاّ أنَّ المُرادَ به هو الاستقبال، ولكن قد يرد جوابها فعلاً مُضارعًا، ومنه قولُ الإمام علي (عليه السلام) في ذمِّ الغافلين: ((**كَأَنَّكُمْ نَعَمٌ أَرَاحَ بِهَا سَائِمٌ إِلَى مَرْعًى وَبِيٍّ وَ مَشْرَبٍ دَوِيٍّ وَإِنَّمَا هِيَ كَالْمَعْلُوفَةِ لِلْمُدَى لاَ تَعْرِفُ مَا ذَا يُرَادُ بِهَا إِذَا أُحْسِنَ**

---

(١) المصدر نفسه: ٨/ ٢٥١ .

* الموضعان اللذان لم يذكرا تنظر نصوصهما في شرح النهج: ١٩/ ٣٥، ١١/ ٧ .

(٢) شرح النهج: ٩/ ٨٢ . واخلولق الأجل، أي قارب أمرهم الانقضاء، واشتالوا عن لقاح حربهم: رفعوا أيديهم وسيوفهم عن أن يشُبُّوا الحرب بينهم وبين هذه الفئة. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٣) المصدر نفسه: ٦/ ١٦١ .

إِلَيْهَا تَحْسَبُ يَوْمَهَا دَهْرَهَا وَشِبَعَهَا أَمْرَهَا))[١]، إذ نلاحظ في النصِّ المُتقدِّم أنَّ جوابَ الشرط (تحسبُ) فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ؛ لأنَّ (إذا) لم يُجزَمُ بها، وسببُ ذلك كما عرفنا؛ لأنَّها لِمَا يتيقَّنَ وقوعه، وإنَّ ما يُتيقَّن وقوعه في هذا النص قد جاء بصيغة المبني للمجهول (**أُحْسِنَ**)، يشعرُ بوقوعه فعلاً في ما مضى .

<u>النمط الرابع</u>: [**إذا+ فعل الشرط (فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ منفيٌّ بـ"لم")+ جواب الشرط (جملة اسميَّة)**].

ورد هذا النمط في (خمسة)* مواضع، وقد جاء فعلُ الشرط ماضيًا في (أربعة) مواضع، ومن أمثلة ذلك قولُ الإمام علي (عليه السلام): **((إِذَا حُكِمَ بِالصِّدْقِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ وَإِنْ حُكِمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم) فَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ وَأَوْلاَهُمْ بِهَا))**[٢].

فقد جاء فعلُ الشرط فعلاً ماضيًا تامًّا، وهو قولُهُ: (حُكِمَ)، في حين جاء جوابُ الشرط جملةً اسميَّةً مقترنةً بالفاء، وهي قوله: (فنحن أحقُّ الناس به). ويُلاحَظُ في هذا النص اجتماع الأداتين: (إذا، وإنْ) في نصٍّ واحد، وفي تركيبين مُتشابهين تمامًا، وهذا يُفسِّرُ التقارب الدَّلالي بين الأداتين، قال ابنُ يعيش: ((رُبَّما استُعمِلَتْ (إنْ) في مواضع (إذا)، و(إذا) في مواضع (إنْ) ولا يبين الفرقُ بينهما لِمَا بينهما من الشركة))[٣]. فلو أبدلنا الأداتين في خارج النصِّ المتقدِّم بوضع إحداهما محلَّ الأخرى لكان ذلك جائزًا، وقد عرَّف الدكتور مالك المطلبي هذا الترادف بـ((حلول أداة شرطيَّة محلَّ أخرى في سياق بذاته من دون أن يطرأ على التركيب تغييرٌ أساسيٌّ في معناه ومبناه))[٤]، وهذا الترادف لا يحصل في الأدوات جميعها الشرطيَّة، وإنَّما يكون في أدواتٍ مخصوصةٍ تشترك بخصائص مُعيَّنة، كما في الأداتين المُتقدِّمين.

---

(١) المصدر نفسه: ١٠/ ٢٠٨ . سائمة، أي راعية، والمرعى الوبيّ: ذو الوباء والمرض، والمشرب الدويّ ذو الداء، والمُدى: جمع مُدية، وهي السِكِّين . ينظر: المصدر نفسه ١٠/ ٢٠٩ .

* المواضع التي لم تذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ٢/ ٢٧٩، ٢٧٨، ١٨/ ٢٧٦، ١٩/ ٥٤ .

(٢) شرح النهج: ٨/ ٢٥١ .

(٣) شرح المفصل: ٩/ ٩٢ .

(٤) في التركيب اللغوي: ١٢٩ .

وأمَّا فعل الشرط المضارع المنفي بـ(لم) في سياق هذا النمط، فقد ورد في موضعٍ واحدٍ فقط هو قولُ الإمام علي (عليه السلام) من كلامٍ له وقد قال له قومٌ من الصحابة: لو عاقبت قومًا ممَّن أجلب على عثمان! فقال (عليه السلام): ((...**سَأُمْسِكُ الْأَمْرَ مَا اسْتَمْسَكَ وَإِذَا لَمْ أَجِدْ بُدًّا فَآخِرُ الدَّوَاءِ الْكَيُّ.**))[١].

ففي النصِّ المُتقدِّم جاء فعلُ الشرط (لم أجدْ) فعلاً مُضارعًا منفيًّا بـ(لم)، وجوابُهُ: (فآخر الدواء الكي) جملةٌ اسميَّةٌ مقترنةٌ بالفاء.

النمط الخامس: [**لو**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ**)+ **جواب الشرط** (**فعل ماضٍ**)].

ورد هذا النمط في (أربعة) مواضع فقط، وقد جاءت هذه المواضع في ثلاثة صور، وتصدَّرتها أداةٌ واحدةٌ فقط، هي (لو)، وصوره هي:

الصورة الأولى: [**لو**+ **فعل الشرط** (**فعلٌ مضارع منفي بـ"لم"**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ ماضٍ ناسخٌ مقترنٌ باللام**)].

وردت هذه الصورة في (موضعين)، منهما قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ لَمْ يَتَوَعَّدِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ لَكَانَ يَجِبُ أَلاَّ يُعْصَى شُكْرًا لِنِعَمِهِ**))[٢]، فقد جاء فعلُ الشرط (لم يتوعَّدْ) فعلاً مُضارعًا منفيًّا بـ(لم)، في حين جاء جوابُهُ (لكان) فعلاً ماضيًا ناسخًا مقترنًا باللام.

الصورة الثانية: [**لو**+ **فعل الشرط** (**فعل مضارع**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ ماضٍ مقترنٌ باللام ومسبوقٌ بـ"إذا"**)].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ فقط هو قول الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ مِمَّا طُوِيَ عَنْكُمْ غَيْبُهُ إِذًا لَخَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعُدَاتِ تَبْكُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ وَتَلْتَدِمُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ**))[٣]. ذكرنا فيما تقدَّم أنَّ (لو) تدخل على الفعل الماضي غالبًا، ولكنَّها قد تدخل على الفعل المضارع المرفوع، وليس المجزوم؛ لأنَّها أداةُ شرطٍ غير جازمة، كما في النص المُتقدِّم، فقد جاء فعل الشرط (تعلمون) فعلاً مُضارعًا مرفوعًا، وقلَّة ورود الفعل المضارع بعد (لو) في نهج البلاغة، يدُلُّ على أنَّ (لو) قليلٌ أن يليَها

(١) شرح النهج: ٩/ ١٧٩ .
(٢) شرح النهج: ١٩/ ٩٧ .
(٣) المصدر نفسه: ٧/ ١٧١ .

الفعل المضارع، فهي للماضي أصلاً. وأمَّا جوابُ الشرط في النصِّ المُتقدِّم فهو قولُهُ: (لخرجتم)، وهو فعلٌ ماضٍ تامٌّ مقترنٌ باللام، وقد سُبِقَ بـ(إذا)، ومجيئها قبل جواب الشرط هو تأكيد ارتباط الجواب بالشرط.

الصورة الثالثة: [**لو+ فعل الشرط** (**فعلٌ مضارعٌ مرفوع**)+ **جواب الشرط** (**فعلٌ ماضٍ مقترنٌ باللام**)].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ فقط هو قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ أَشَاءُ أَنْ أَقُولَ لَقُلْتُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ**))[1]، فقد دخلت (لو) على الفعل المضارع المرفوع (أشاءُ)؛ لتنزيلِهِ منزلة الماضي في تحقيق الوقوع، كأنَّه قال (لم أشأْ)، وهذا المعنى نستدلُّ عليه من دلالة (لو) الامتناعيَّة، وقد جاء جواب (لو) فعلاً ماضيًا تامًّا، وهو قولُهُ: (لَقُلْتُ)، وقد اقترنَ باللام.

ثانياً: الأنماط بحسب التقديم والتأخير*

تتباينُ هذه الأنماطُ عن الأنماط المُركَّبةِ في سياق الشرط الجازم؛ لأنَّها تكونُ أكثرَ استعمالاً في سياق الشرط غير الجازم، إذْ إنَّها ترد مع أداتين من أدوات الشرط غير الجازم، وهما (إذا، ولو)، في حين كان الشرط الجازم من حيث التركيب مقصورًا على الأداة (إنْ) فقط، ولكن هذه الأنماط لا تخرج عن دائرة التقديم والتأخير كما سيتَّضح، وقد جاءت على ثلاثة أقسام، هي:

(١) تقديم الاسم على الفعل في جملة الشرط:

تباين النحويُّونَ في إعراب الاسم الواقع بعد أداة الشرط، كما مرَّ في أنماط الشرط الجازم[2]، ولكن هذا التباين كان أكثر اتِّساعًا مع أدوات الشرط غير الجازمة، وقد جاء الاسمُ بعد أداة الشرط غير الجازمة على ثلاث حالات، كلٌّ منها تتمازُ عن الأخرى:

---

(١) شرح النهج: ١٠/ ٢٤٢ .

* يلي التسلسل (أوَّلاً) في الصحيفة (١١٥) من البحث .

(٢) ينظر صحيفة (٧٨) من البحث .

أ - حكم المصدر المؤوَّل بعد (لو، ولولا):

تدخلُ الأداتان: (لو، ولولا) على المصدر المُؤوَّلِ المُكوَّنِ من (أنَّ) المفتوحة الهمزة ومعموليها، وتباين النحويُّونَ في إعراب المصدر المؤوَّل بعدهما، فمذهبُ سيبويه أنَّ (أنَّ) ومعموليها في موضع رفع على الابتداء، ولا تحتاج إلى خبر[١]. بينما ذهب الكوفيُّونَ، والمُبرِّد، والزجَّاج (ت٣١١هـ)، والزمخشري إلى أنَّ موضعَ (أنَّ) ومعموليها بعد (لو) رفعٌ على الفاعليَّةِ[٢]، ورجَّحَ هذا الرأيَ كثيرٌ من النحويِّين والمُفسِّرين[٣]؛ لأنَّهُ يُحقِّقُ حُكمًا أصيلاً في إبقاء (لو) على اختصاصها بالفعل، وجريانها على القياس.

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنَّ رأيَ سيبويهِ هو الصحيح، مُستَدِلاًّ بأنَّ ((هناك أداتين أُخرَيين يرى النحاةُ أنَّ أصلهما (لو) زِيدَت عليهما (لا)، و(ما) فصارتا (لولا، ولوما)، لا تليهما إلاّ الجملةُ الاسميَّة))[٤].

والراجحُ هو ما ذهب إليه الكوفيُّونَ – في تراكيبَ (لو) –؛ لأنَّهُ مذهبٌ يُحافظُ على التركيب، ولا يُقحِمُهُ بشيءٍ خارجٍ عنه، زيادةً على محافظتِهِ على اختصاص الأداة (لو) بالأفعال، وأمَّا المصدر المؤوَّلُ بعد (لولا) فيجبُ فيه المحافظةُ على تركيب الجملة الاسميَّة، لاختصاصها بذلك.

وقد ورد المصدرُ المؤوَّلُ في سياق (لو) في نهج البلاغة، في سبعةِ مواضعَ، وفي سياق (لولا) في موضعٍ واحدٍ، وصُوَرُ تقديمِ الفاعلِ (المصدر المؤوَّل) جاءت – وفقًا لجواب الشرط– على أربعِ صُوَرٍ هي:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢١، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/ ٤٤١، وشرح التسهيل ٤/ ٩٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٠ – ١٩٠١، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٢ .

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٧، والكشاف ٥/ ٥٦٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥، والجنى الداني ٢٧٩ – ٢٨٠، ومغني اللبيب ٢٦٣، والفوائد الضيائيَّة ٢/ ٣٨٤، وحاشية الصبان ٤/ ٥٧ – ٥٨ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس ١/ ٢٥٣ – ٢٥٤، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١١٥، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري ١/ ١٠١، وشرح المفصّل ٩/ ١٠٢، وشرح الوافية نظم الكافية ٤١٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٢، والجنى الداني ٢٨٠، والنحو الوافي ٤/ ٣٧٨ – ٣٧٩.

(٤) بناء الجملة العربية: ٢٢٠ .

الصورة الأولى: [**الأداة**+ **المصدر المؤوَّل من** (**أنَّ ومعموليها**)+ **جواب الشرط** (**جملةٌ فعليةٌ فعلُها ماضٍ مقترنٌ باللام**)].

وردت هذه الصورة في (أربعة) مواضع، ثلاثةٍ منها في سياق (لو)، وموضعٍ واحد في سياق (لولا)، ومثالهما قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرَضِينَ كَانَتَا عَلَى عَبْدٍ رَتْقًا ثُمَّ اتَّقَى اللَّهَ لَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْهُمَا مَخْرَجًا**))[١]، وقولُهُ (عليه السلام) بعد غسلِ رسول الله (صلى الله عليه وآله) وتجهيزِهِ: ((**لَوْلاَ أَنَّكَ أَمَرْتَ بِالصَّبْرِ وَنَهَيْتَ عَنِ الْجَزَعِ لَأَنْفَدْنَا عَلَيْكَ مَاءَ الشُّؤُونِ وَلَكَانَ الدَّاءُ مُمَاطِلاً وَالْكَمَدُ مُحَالِفًا**))[٢].

فقد جاء فعلُ الشرط في النصِّ الأوَّل جملةً فعليَّةً اكتُفِيَ بفاعلِها المصدرِ المؤوَّلِ: (**أَنَّ السَّمَاوَاتِ ...**)، وأمَّا فعلُها فهو مُقدَّرٌ، وتقديرُهُ معنويٌّ لتفسير دلالة التركيب، فالتركيب الشرطي هنا لا يتأثَّرُ في غياب الفعل – في الظاهر–، وإنَّما يكونُ تأثيرُهُ معنويًّا فقط، وقد عوَّضَ هذا الفعلَ، الفعلُ الظاهر (كان)، وقد اشترطَ بعضُ النحويِّين في هذه التراكيب أن يكونَ خبرُ (أنَّ) جملةً فعليَّةً فعلُها ماضٍ[٣]؛ ((ليكونَ كالعِوَضِ من لفظ الفعل المُفسِّر))[٤]، وهو ما جاء في هذا النص – مُمثَّلاً بالفعل الماضي الناسخ (كان) –، وكذلك النصوص الأُخَر جميعها، الواردة في نهج البلاغة. وأمَّا فعلُ الجواب (لجَعَلَ) فهو فعلٌ ماضٍ تام مقترنٌ باللام.

وأمَّا النصُّ الثاني فإنَّ المصدرَ المؤوَّلَ الواقعَ بعد (لولا): (**أَنَّكَ أَمَرْتَ بِالصَّبْرِ...**) يُعرَبُ مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ وجوبًا، قال ابنُ هشام: ((تدخلُ (أنَّ) على المبتدأ فتقولُ: (لولا أنَّ زيدًا قائمٌ)، وتصيرُ (أنَّ) وصِلَتُها مبتدأً محذوفَ الخبر وجوبًا))[٥]. وجاء الجوابُ (لأنفدنا ...) جملةً فعليَّةً فعلها ماضٍ تام مقترن باللام.

---

(١) شرح النهج: ٨/ ٣٤٤ . والرَّتقُ: ضدُّ الفتق، رَتَقه يرتُقُهُ ويرتِقُهُ رتْقًا فارتَتَقَ، أي التأمَ، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء/ من الآية ٣٠]. ينظر: لسان العرب، (رتق) ٥/ ١٣٢، ومنهاج البراعة ٨/ ٢٣٦، وفي ظلال نهج البلاغة ٢/ ٢٦٣.

(٢) شرح النهج: ١٣/ ١٦ . والماء الشُؤُون: يعني الدموع، والشأنُ: مجرى الدَّمع إلى العين، والجمع أشْؤُنٌ وشُؤُونٌ، قال الجوهري: هي مواصلُ قبائل الرأس وملتقاها، ومنها تجيءُ الدموع، ينظر: لسان العرب، (شأن) ٧/ ٨ – ٩ .

(٣) ينظر: المفصّل ٤٤٠، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٣، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٧٠ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٥٣ .

(٥) مغني اللبيب: ٢٦٥ .

الصورة الثانية: [**لو**+ **المصدر المؤوَّل**....+ **جواب الشرط** (**فعل ماضٍ ناسخ منفي بـ"ما**")].

وردت هذه الصورةُ في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ أَنَّ اِمْرَأً مُسْلِمًا مَاتَ مِنْ بَعْدِ هَذَا أَسَفًا مَا كَانَ بِهِ مَلُومًا بَلْ كَانَ بِهِ عِنْدِي جَدِيرًا**))[١]، فقد جاء الشرط بـ(لو) الشرطيَّة غير الجازمة، وقد تلاها المصدر المؤوَّل: (**أَنَّ اِمْرَأً مُسْلِماً...**)، وهو في حكم الاسم المرفوع (الفاعل) للفعل المعنوي بعد (لو)، الذي عوَّضه الفعل (مات)؛ ((لأنَّ خبر (أنَّ)... فعلٌ ينوبُ لفظُهُ عن الفعل بعد (لو)، فإذا قلتَ: (لو أنَّ زيدًا جاءني)، فكأنَّكَ قلتَ: (لو جاءني زيد)))[٢]. وأمَّا فعلُ الجواب (ما كان به ملومًا) فهو فعلٌ ماضٍ ناسخٌ منفيٌّ بـ(ما).

الصورة الثالثة: [**لو**+ **المصدر المؤوَّل**... + **جواب الشرط** (**جملةٌ فعليَّةٌ فعلها مضارعٌ منفيٌّ بـ"لم**")].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ فقط هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**لَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ مِنْ مِزَاجِ الْحَقِّ لَمْ يَخْفَ عَلَى الْمُرْتَادِينَ**))[٣]، فقد جاء المصدر المؤوَّل (**أنَّ الباطل...**) فاعلاً للفعل المُقدَّر بعد (لو)، والذي عوَّضه الفعل الظاهر (خَلَصَ) في خبر (أنَّ)، في حين جاء جوابُ الشرط (**لَمْ يَخْفَ عَلَى اَلْمُرْتَادِينَ**) جملةً فعليَّةً فعلها مضارع منفي بـ(لم).

الصورة الرابعة: [**لو**+ **المصدر المؤوَّل**... + **جواب الشرط** (**جملةٌ فعليَّةٌ فعلها ماضٍ تام**)].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحد، وهو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**لَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ مِنْ لَبْسِ الْبَاطِلِ انْقَطَعَتْ عَنْهُ أَلْسُنُ الْمُعَانِدِينَ**))[٤]، ففي النصِّ المُتقدِّم جاء فعلُ الشرط جملةً فعليَّةً، اكتُفِيَ بفاعلها المصدر المؤوَّل (**أَنَّ اَلْحَقَّ خَلَصَ...**)، ومجيء

---

(١) شرح النهج: ٢/ ٢٧٨ .
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٥٣ .
(٣) شرح النهج: ٣/ ١٤٧ .
(٤) شرح النهج: ٣/ ١٤٧ .

المصدر المؤوَّل في سياق (لو) يجعلُ التركيب أقربَ إلى التمنِّي، وكأنَّ الشرط أُشْـرِبَ معنى التمنِّي[١].

وأمَّا فعلُ الجواب (انقطعت)، فقد جاء فعلاً ماضيًا تامًّا غيـر مقتـرنٍ بـاللام، ووروده هكذا قليلٌ، موازنةً بمجيئه مقترنًا باللام[٢].

ب _ الاسم بعد (لولا)*

تعدَّدت آراءُ النحويِّين في مسألةِ دخول (لولا) على الاسم، فالأصلُ في هذه الأداة دخولُها على الاسم، ولكنَّ الخلافَ فيها يتمثَّلُ في عاملِ الرفع في هذا الاسـم، فـذهب البصريُّونَ إلى أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد (لولا) مرفوعٌ بالابتداء، لكن خبـره محـذوف، والتقدير: (لولا زيدٌ موجودٌ أو كائنٌ)، أو لا خبرَ له[٣]. يقول سيبويه: ((هذا بـابٌ مـن الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنَى على الابتداء وذلك قولُكَ: لولا عبدُ الله لكانَ كذا وكذا، أمَّـا لكانَ كذا وكذا فحديثٌ مُعلَّقٌ بحديث (لولا). وأمَّا عبدُ الله فإنَّهُ من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام))[٤].

وأمَّا الكوفيُّونَ فقد تباينت آراؤُهُم في هذه المسألة، فذهبَ الكسائيُّ إلى أنَّ رافـعَ الاسمِ بعد (لولا) فعلٌ محذوف، تقديرُهُ: (وجد)، أي إنَّهُ مرفوعٌ على الفاعليَّة[٥]. وذهب الفرَّاءُ وأغلبُ الكوفيِّين إلى أنَّ هذا الاسم مرفوعٌ بـ(لولا) نفسها[٦]، قال الفرَّاء: ((وقوله

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/ ٧٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩، ومغني اللبيب ٢٦٤، وهمع الهوامـع ٤/ ٣٤٨ .

* جعلت دراسة أنماط (لولا) مع أنماط تقديم الاسم في فعل الشرط؛ لأنَّها اختصَّت بدخولها على الأسماء، ولا مناسبة بينها وبين دراستها مع الأنماط الفعليَّة للأدوات الشرطية غير الجازمة الأُخَر.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٩، والمقتصد ١/ ٢١٩، والإنصـاف ١/ ٦٠ – ٦٥ (المسـألة/ ١٠)، وارتشـاف الضرب ٤/ ١٩٠٤، ومغني اللبيب ٢٦٥، وشرح التصريح ٤/ ٢٣٥ .

(٤) الكتاب: ٢/ ١٢٩ .

(٥) ينظر: شرح الرضي ١/ ٢٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٤، والمساعد ٣/ ٢٢٤، وشرح التصريح ٤/ ٤/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٠٤، والإنصاف ١/ ٦٠ – ٦٥ (المسألة/ ١٠)، وشرح الرضـي ١/ ٢٧٤، والجنى الداني ٢٧، وشفاء العليل ١/ ٢٧٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٣١، وهمع الهوامع ٤/ ٢٣٥ .

((وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَتٌ**﴾ [الفتح/ من الآية ٢٥] رفعهم بـ(لولا)))[١].

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ الأداة (لولا) تدخلُ على الاسم، ولاشكَّ في ذلك، فهي أداةٌ شرطيَّةٌ غيرُ جازمةٍ، تربطُ بين الجملتين الاسميَّةِ والفعليَّة، والجملة الاسميَّة بعدها مُكوَّنةٌ من اسمٍ مرفوع بعد (لولا) يُعرَبُ مبتدأً، محذوفَ الخبر، إذا دلَّ الخبرُ على كونٍ عام، أمَّا إذا دلَّ على كونٍ مُقيَّدٍ، فإنَّهُ يظهرُ كما ذهب ابنُ مالك بقوله: ((ولو أريدَ كونٌ مُقيَّدٌ لا دليلَ عليه لم يجُزِ الحذفُ، نحو: (لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلَم)، و(لولا عمروٌ عندنا لهلَكَ)،... وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهبُ الرُّمَّاني والشَّجَري والشلوبين، وغفل عنه أكثرُ الناس، ومِن ذِكْرِ الخبر بعد (لولا) قولُ أبي عطاء السندي[٢]:

لولا أبُوكَ، ولولا بعده عُمَرٌ ألقَتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمقاليدِ))[٣]

فوُرُودُ هذه الشواهدِ التي ذُكرَ فيها الخبرُ في سياق (لولا)، يدلُّ دلالةً قويَّةً على أنَّ ما بعد (لولا) جملةٌ اسميَّةٌ، حُذِفَ فيها الخبرُ حذفًا واجبًا؛ لأنَّهُ دلَّ على كونٍ عام كما قال ابنُ مالك فيما تقدَّمَ.

وفي نهج البلاغة جاءت تراكيبُ (لولا) على ثلاثةِ صُوَرٍ هي:*

الصورة الأولى: [**لولا+ اسمٌ مرفوع**... + **جواب الشرط** (**جملةٌ فعليَّةٌ فعلها ماضٍ مقترنٌ باللام**)].

وردت هذه الصورة في (أربعة)* مواضع، مثالها قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْلاَ كَرَاهِيَةُ الْغَدْرِ لَكُنْتُ مِنْ أَدْهَى النَّاسِ**))[٤]، فقد دخلت (لولا) على الاسم المرفوع (**كراهيةُ**)، وهو مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ؛ لأنَّهُ دلَّ على كونٍ عام، أي: إنَّ الإمام (عليه السلام) يتحدَّثُ

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٤٠٤ .

(٢) لم أجد ديوانًا للشاعر، وينظر هذا الشاهد في: المقاصد النحويَّة ١/ ٥٦٠، والمعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب ٢/ ٤٧٩ . وروي فيهما: (قبلَهُ) بدلاً من (بعدَهُ)

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٢٧٦ – ٢٧٧، وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٦٥ – ٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢ .

* هناك صورةٌ رابعة هي مجيء المصدر المؤول من (أنَّ ومعموليها) بعد (لولا) تناولناها في الحالة الأولى من حالات تقدم الاسم على الفعل في فعل الشرط.

* * المواضع التي لم تُذكرْ تُنظر في شرح النهج: ١/ ١٤٥، ١٥/ ١٠٩، ١٨/ ٢١٣ .

(٤) شرح النهج: ١٠/ ٣٣٤ .

عن أمرٍ عام، وحقيقةٍ ثابتة وهي أنَّهُ لم يكن أدهى الناس لوجود كراهية الغدر عنده، فـ(لولا) هنا دلَّت على امتناع الثاني لوجود الأوَّلِ، وأمَّا جوابُ (لولا) فهو قولُهُ: **(لَكُنْتُ مِنْ أَدْهَى اَلنَّاسِ)**، وقد اقترنت اللام بالفعل الماضي الناسخِ (كان)، لتوكيد ارتباط الجملة الثانية (الفعليَّة النَّاسخة) بالأولى (الاسميَّة).

الصورة الثانية: [**لولا**+ **اسمٌ مرفوع**... + **جواب الشرط** (**جملةٌ فعليَّةٌ فعلها ماضٍ منفيٌّ بـ"ما"**)].

وردت هذه الصورة في (موضعين)، وقد اقترنَ جوابُها باللام في موضعٍ منها، ولم يقترن في الموضع الآخر، وهما قولُ الإمام علي (عليه السلام) في خلق السماوات: **((لَوْلاَ إِقْرَارُهُنَّ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَإِذْعَانُهُنَّ لَهُ بِالطَّوَاعِيَةِ لَمَا جَعَلَهُنَّ مَوْضِعًا لِعَرْشِهِ وَلاَ مَسْكَنًا لِمَلاَئِكَتِهِ وَلاَ مَصْعَدًا لِلْكَلِمِ الطَّيِّبِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ مِنْ خَلْقِهِ))**[1]، وقولُهُ (عليه السلام) إلى أهل مصر: **((لَوْلاَ ذَلِكَ مَا أَكْثَرْتُ تَأْلِيبَكُمْ وَتَأْنِيبَكُمْ وَجَمْعَكُمْ وَتَحْرِيضَكُمْ وَلَتَرَكْتُكُمْ إِذْ أَبَيْتُمْ وَوَنَيْتُمْ))**[2]، ففي النصَّينِ المُتقدِّمَينِ دخلت (لولا) على الجملة الاسميَّة **(إِقْرَارُهُنَّ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ)** في النصِّ الأوَّلِ، واسم الإشارة (ذلك) في النصِّ الثاني، وكلتا الجملتين قد حُذِفَ خبرُهما وجوبًا، للعلم به، وأمَّا جوابُ الشرط فيهما: **(لَمَا جَعَلَهُنَّ موضِعًا لعَرْشِهِ...، وما أَكْثَرْتُ تأْليبَكُم...)** فهو جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ منفيٌّ بـ(ما)، مقترنٌ باللام في النص الأوَّل، وغيرُ مقترنٍ بها في النصِّ الثاني، وسبب ذلك هو أنَّ النحويين قد جوَّزوا في (ما) إذا وقعت في جواب الشرط الاقتران باللام وعدمه[3] .

الصورة الثالثة: [**لولا**+ **اسم مرفوع**....+ **جواب الشرط** (**جملةٌ فعليَّةٌ فعلها مضارعٌ منفيٌّ بـ"لم"**)].

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ فقط، هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): **((لَوْلاَ الْأَجَلُ الَّذِي كَتَبَ اَللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِمْ لَمْ تَسْتَقِرَّ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ شَوْقًا إِلَى**

---

(١) شرح النهج: ١٠/ ٢٥٤ .

(٢) المصدر نفسه: ١٧/ ١٣٩ . التأليب: التحريض والإغراء، والتأنيب: أشدّ اللَّوم، وأبيتم: منعتم، ووَنيتم: ضعُفتم وفترتم. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ومنهاج البراعة ٢٠/ ٣٥٧ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٩ .

الثَّوَابِ وَخَوْفًا مِنَ الْعِقَابِ))[١]، فـ(لولا) هنا دخلت على الجملةِ الاسميَّةِ (الأجلُ الذي كَتبَ الله لهم)، وهي جملةُ الشرط التي جاء جوابُها جملةً فعليَّةً فعلُها مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)، وهي قولُهُ: (**لَمْ تَسْتَقِرَّ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ ...**)، وقد امتنع هذا الجوابُ، لوجود الشرط (**الأجل الذي...**)، وهذا المعنى اكتسبه التركيب الشرطي من الأداة (لولا).

وقد دخلت (لولا) الشرطيَّة في تراكيبها جميعها الواردة في نهج البلاغة على الجملتين الاسميَّة – في الشرط–، والفعليَّة – في الجواب– فهذا التباين الدلالي بين الشرط وجوابه في سياق (لولا)، زيادةً على الاختلاف الشكلي (الإعرابي) بينهما، يدحض حجَّةَ من زعمَ أنَّ جوابَ (لولا) هو خبرٌ للمبتدأ (الاسم) بعد (لولا)، فقد نقل ابنُ عصفورٍ عن ابنِ الطَّراوةِ (ت٥٢٨هـ) أنَّهُ يزعُمُ أنَّ جوابَ الشرطِ في سياق (لولا) في موضعِ الخبر، أو هو خبرٌ للمبتدأِ الواقعِ بعد (لولا)[٢]، وهذا الرأيُ وَصَفَهُ ابنُ عُصفور بأنَّهُ باطلٌ، وعلَّلَ ذلك بقولِهِ: ((هذا باطلٌ، لأنَّ الجملةَ إذا وقعت موقع الخبر لابدَّ فيها من ضميرٍ رابطٍ، فإن قال: الضميرُ محذوفٌ، فالجوابُ أن تقولَ: إنَّهُ لو كان محذوفًا لَظَهَرَ، ولو في موضعٍ من المواضع))[٣]، وتابَعَهُ المُراديُّ وَوَصَفَهُ بالضَّعف[٤].

ت - مجيء الضمير بعد (إذا)

إنَّ وجودَ الاسمِ، أو ما يماثله – كالضمير – بعد الأداةِ (إذا) أمرٌ ليسَ غريبًا، أو مُخالفًا للسياق المُعتادِ لأدواتِ الشرط؛ وذلك لأنَّ وجودَهُ بعدها قد أقرَّهُ الاستعمال اللُّغوي، ولاسيَّما في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾ [الإنشقاق/ ١]، وقوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ**﴾ [الإنفطار/ ١]، فوجودُ الاسم (السماء) في النَصَّينِ المُتقدِّمينِ، وغيرهما من النصوص، كان موضعًا للخلاف بين النحويِّين، وهذا

---

(١) ينظر: شرح النهج: ١٠/ ٢٨٥ .

(٢) ينظر: شرح جمل الزجَّاجي ٢/ ٤٢٢. وقد تبنّى هذا الرأي من المحدثين الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ينظر: الجملة الاسميَّة بين الإطلاق والتقييد رأي وتصنيف، بحث في مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة، الجزء السابع والسبعون ١٧٠ .

(٣) شرح جمل الزجَّاجي: ٢/ ٤٢٢ .

(٤) ينظر: الجنى الداني ٦٠١ .

الخلافُ لا يشبهُ الخلافَ في وقوعِ الاسم بعد (إنْ) الشرطيَّة الجازمة؛ لأنَّ استدعاء (إنْ) للفعل أكثرُ من (إذا)، لا لأنَّ (إنْ) جازمةٌ، و(إذا) غيرُ جازمة، بل لأنَّ الاستعمال الكثيرَ لنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ اقتضى عند السامع الاكتفاء بالفعل في آخرِ الجملة، بخلافِ (إنْ) التي كثُرَ طلبُها للفعل مُلاصِقًا لها، قال المُرادي: ((طلبُ (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ)))[١].

وأمَّا الخلافُ في الاسم الواقعِ بعد (إذا) فكان على مذهبينِ:

الأوَّل: وهو مذهبُ سيبويه، وتابعه فيه معظم النحويِّينَ، فقد ذهبَ إلى أنَّ الأوْلى تقديمُ الفعل، ويقبحُ تقديمُ الاسم، أي إنَّ الاسمَ مرفوعٌ على الفاعليَّة بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكور بعده، ثمَّ أجازَ أن يكونَ هذا الاسمُ مرفوعًا بالابتداء، حيثُ قال: ((وممَّا يقبحُ بعده ابتداءُ الأسماء، ويكونُ الاسمُ بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيءٍ من سبَبِهِ نصبًا في القياس: (إذا) و(حيثُ). . . ؛ لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبحُ إن ابتدأتَ الاسمَ بعدهما إذا كانَ بعدهُ الفعل. لو قلتَ: (اجلس حيثُ زيدٌ جلَسَ وإذا زيدٌ يجلسُ) كان أقبح من قولك: (إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ، وحيثُ يجلسُ، وحيثُ جلسَ) والرفعُ بعدهما جائز؛ لأنَّكَ قد تبتدئُ بعدهما فتقول: (اجلس حيثُ عبدُ الله جالسٌ) و(اجلسْ إذا عبدُ الله جلَس)))[٢]. ويتَّضحُ ممَّا تقدَّمَ أنَّ تقديمَ الاسمِ على الفعل في الجملةِ التالية لـ(إذا) قبيحٌ، فالأوْلى تقديمُ الفعل على الاسم؛ لِمَا في (إذا) من معنى المجازاة، قال السيرافي: ((إذا" لا يليها إلاّ أفعالٌ مظهرةً كانت أو مضمرةً ... وإذا رأيت الاسم بعدها مرفوعًا فعلى تقدير فعل قبله، لأنَّه لا يكون بعدها الابتداءُ والخبر))[٣].

وأمَّا جوازُ الرفعِ على الابتداء فهو واضحٌ في نصِّ سيبويه، وهو وجهٌ ثانٍ لتخريج الرفع في هذا الاسم. وذهب المُبرِّد، وأبو علي الفارسي، والهروي (ت٤١٥هـ)، والصيمري، والزمخشري، وغيرهم[٤]، إلى أنَّ (إذا) لا يليها إلاّ الفعل

---

(١) المصدر نفسه: ٣٦٨ .

(٢) الكتاب: ١/ ١٠٦، ١٠٧ .

(٣) شرح السيرافي: ١/ ١٤٢ .

(٤) ينظر: المقتضب ٢/ ٧٧، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/ ١١٦، ١٢٧، والأزهية ٢٠٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٣، والمفصَّل ٢١٣، والكشَّاف ٦/ ٣٢٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠، والإنصاف ٢/ ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥)، وشرح المفصَّل ٩/ ١٠٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٠، ٤/ ٢١٧٦، والجنى الداني ٣٦٨، ٣٧٣، ومغني اللبيب ٩٧ .

ظاهرًا أو مُقدَّرًا، فإذا وليها اسمٌ فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوف. في حين ذهب ابنُ جنِي، وابن الحاجب ، وابنُ مالك ، وابنُ أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) [١] ، إلى إعرابه مبتدأً، فالنحويُّونَ المُتقدِّمُ ذكرُهُم لم يخرجوا عمَّا ذهب إليه سيبويه، فمنهم من التزمَ الفعل – وإن كان تقديرًا – بعد (إذا)، ومنهم من تمسَّكَ بالوجه الثاني الذي أجازهُ سيبويه.

وقد اعترض الرضيُّ[٢] على سيبويه في وصفه تقديم الاسم بالقبحِ مُعتمدًا على ما جاء كثيرًا في القرآن الكريم، من تقديم الاسم على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾، وغيره من النصوص المؤيِّدة لذلك، ولاشكَّ في أنَّ هذا الاعتراض له من الوجاهة ما لا تخفى على أحد، فهو يعتمدُ على ما ورد في القرآن الكريم من نصوصٍ قرآنيَّةٍ، وفي ورودها في القرآن الكريم غَناءٌ عن سرد الشواهد من النثر والشعر، قد أحصى منها الدكتور محمد عبد القادر هنادي عددًا كبيرًا[٣]، زيادةً على ورودهِ في نهج البلاغة كما سيتَّضح.

الثاني: وفيه ذهبَ الكوفيُّونَ[٤]، إلى جواز مجيء الجملة الاسميَّة بعدها، فالاسمُ بعدها مبتدأٌ، قال أبو البركات الأنباري: ((ذهبَ من الكوفيِّين وغيرِهم إلى أنَّ الاسمَ بعد (إذا) مرفوعٌ؛ لأنَّهُ مبتدأٌ، إمَّا بالترافع، أو بالابتداء))[٥].

ونُسِبَ هذا المذهبُ إلى الأخفش[٦]، كما نُسِبَ إليه جوازُ إعرابِ ذلك الاسمِ مبتدأً أو فاعلاً، ولعلَّهُ يُشيرُ إلى إعرابه فاعلاً حين قال في معانيه: ((﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾: على التقديم والتأخير))[٧].

إذًا إنَّ الأداةَ (إذا) مع طلبها للفعل، فإنَّها تدخلُ على ما صُدِّرَ بالاسم كثيرًا كما مُثِّلَ – ولهذا يجب التفريق بينها وبين (إنْ) في هذه المسألة – ، ولكن هذا لا يمنع من

---

(١) ينظر: الخصائص ١/ ١٠٤، ١٠٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٢٩٦، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٤٨٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٧٦ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٧٤ .

(٣) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ٣٧١- ٣٧٤ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥)، والبحر المحيط ٨/ ٤٢٣، وائتلاف النصرة ١٢٩، وشرح التصريح ٣/ ١٣٤ – ١٣٥ .

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥) .

(٦) ينظر: معاني الحروف ٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢، وهمع الهوامع ٣/ ١٨١ .

(٧) معاني القرآن ٢/ ٥٧٤ .

بقاء الجملةِ الفعليَّة بعدها، أي إنَّ الذي حصلَ هو تقديم المُسند إليه (الفاعل) على المُسنَدِ (الفعل)؛ لغرضٍ أراده المُتكلِّمُ، لا أنَّها دخلت على جملةٍ اسميَّةٍ . ففي قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾ [التكوير/ ١] قُدِّمَ الفاعلُ (الشمس) لغرض التهويل[١]، وقصد العناية والاهتمام به، وفي هذا التقديم تقويةٌ للحكم وتأكيدُ حدوثِهِ، وفيه ردٌّ على المُنكرين ليوم القيامة الذي يُعَدُّ التكوير من علاماته[٢].

وقد وردَ شبيهٌ بهذا التقديم في نهج البلاغة في (أربعة)* مواضع، وجاء هذا المُقدَّمُ ضميرًا منفصلاً في جميعها، وحكمُ هذا الضمير وفائدةُ تقديمه على الجملة الفعليَّة هو التوكيد والتخصيص، كما في قول الإمام علي (عليه السلام) بعد ضربة الخارجي ابن ملجم: ((**انْظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُّ مِنْ ضَرْبَتِهِ هَذِهِ فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً بِضَرْبَةٍ وَلاَ تُمَثِّلُوا بِالرَّجُلِ**))[٣]، وقوله (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام): ((**إِذَا أَنْتَ هُدِيتَ لِقَصْدِكَ فَكُنْ أَخْشَعَ مَا تَكُونُ لِرَبِّكَ**)) [٤] .

فتقديمُ الضمير (أنا) على الفعل (مِتُّ) بعد (إذا) في النَّصِّ الأوَّل قد أفادَ التخصيص، إذ إنَّ الإمام (عليه السلام) خصَّ نفسَهُ – في حال موته من هذه الضربة – ليُؤخَذَ له القصاصُ بضربةٍ واحدة، فمن المعلوم أنَّ مرتكبَ هذا الفعل – مع غير الإمام – مصيرُهُ الموت، سواء أ ماتَ الضحيَّةُ من ضربتِهِ، أم لم يمُتْ[٥]، ولكن رأفة الإمام وحلمهُ وعدلهُ جعلَهُ يُخصِّصُ نفسَهُ فقط في حال موتِهِ، لأخذ القصاص العادل له، وتتجلَّى عدالةُ الإمام في جوابِ الشرطِ، حين ألزمَ قومَهُ بضربِ ابنِ ملجم ضربةً واحدة، حيث قال:(فَاضْرِبُوه)، وهي جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغة الأمر والإلزام مقترنةٌ بالفاء. وأمَّا النَّصُّ الثاني فتقدَّم فيه الضمير (أنت) على الجملة الفعليَّة (**هُدِيتَ**)، وقد أفاد تخصيصًا وتوكيدًا.

---

(١) ينظر: معاني النحو ٢/ ٤٧٤ .

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور ٣٠/ ١٢٤ – ١٢٥ .

* المواضع التي لم تذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ٧/ ٥٤، ١٨/ ٢٠٨ .

(٣) شرح النهج: ١٧/ ٦ .

(٤) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٣٣ .

(٥) هذا الحكم قياسًا إلى منزلة الحاكم إذا تعدَّى عليه المتَّهم .

(٢) - تقديمُ جواب الشرط:

لا يخرجُ تقديمُ جوابِ الشرط في سياق الشرط غير الجازم عمَّا تناولناه في أنماط الشرط الجازم، وقد جاء هذا التقديم في سياق أداتين من أدوات الشرط غير الجازمة في نهج البلاغة، وهما الأداتان: (إذا، ولو)، وتحدَّثنا في ما تقدَّم عن تقدُّمِ الجواب، أو ما يُسمَّى حذفُهُ، وقلنا بأنَّهُ من المُستحسَنِ أن يكونَ المتقدِّمُ هو الجواب كما ذهب إلى ذلك الكوفيُّونَ، وليس الجوابُ محذوفًا، وما دامَ المعنى يكتملُ بالجوابِ – ((والشرط تعليقُ شيءٍ بشيءٍ بحيث إذا وجد الأوَّل وُجِدَ الثاني))[١]– فلا يهمُّ إذا كان الثاني مُتقدِّمًا على الأوَّلِ، وهو ما يزال مُتعلِّقًا به، فليس هنالك من داعٍ لتقدير فعلٍ ثالثٍ يكونُ بمعنى المُتقدِّمِ نفسه، فنزيد الأمور تعقيدًا، ولاسيَّما مع أدوات الشرط غير الجازمة فقد كانت حُجَّة النحويِّين، ومنهم ابنُ السرَّاج[٢] بعدم كون ما تقدَّمَ (إنْ) الشرطيَّة الجازمة هو الجواب، لعدمِ جزم (إنْ) لهُ.

ومن أمثلةِ هذا التقديم في نهج البلاغة قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**لاَ قُرْبَةَ بِالنَّوَافِلِ إِذَا أَضَرَّتْ بِالْفَرَائِضِ**))[٣]، فتقدَّم الجواب (لا قربةَ بالنوافل)، وهو جملةٌ اسميَّةٌ منفيَّةٌ بـ(لا) النافية للجنس، على الشرط (**إذا أضرَّت بالفرائض**)، وهو جملةٌ فعليَّةٌ فعلها ماضٍ، وقد جاء جوابُ الشرط – وهو مُقدَّمٌ – خاليًا من أيِّ رابطٍ يربطُهُ بالجواب؛ لأنَّ هذه الروابط يُؤتى بها عندما يكون الجواب مؤخَّرًا، أمَّا في حالة التقديم فتنتفي الحاجةُ إليها[٤].

وهذا التقديمُ لا يخلو من غرضٍ بلاغيٍّ أرادهُ الإمام عليٌّ (عليه السلام)، فقولُهُ: (لا قربة بالنوافل) – من غير ذكر الشرط بعده – أمرٌ يُثيرُ الانتباه، ويجعلُ السامع مُتشوِّقًا لمعرفة سبب ذلك، ولاسيَّما إذا علمنا أنَّ النوافلَ يُرجَّحُ فعلُها، ويجوزُ تركُها، بخلاف الفرائض التي يجبُ فعلُها ويُحرَّمُ تركُها، فعلى الرغم من أهميَّةِ الفرائض، نجدُ أنَّ الحديثَ على النوافل هو المُتقدِّم، والحقُّ أنَّ المُتقدِّمَ ليسَ النوافلَ كمفردة، وإنَّما المتقدِّمُ هو الحكمُ الذي أطلقه الإمام عليها (لا قربة فيها)، فهذا الحكمُ هو محلُّ الاهتمام،

---

(١) التعريفات، للجرجاني: ٢٠٩ .

(٢) ينظر: الأصول ٢/ ١٩٤ .

(٣) شرح النهج: ١٨/ ٢٦٣ .

(٤) ينظر: التراكيب الإسناديَّة ١٨٨ .

وموضعُ الإثارة كما قلنا آنفًا، ثمَّ يأتي الجوابُ بأنَّ هذا الأمرَ يتحقَّقُ في حال تحقُّق الشرط، فالتعليقُ واضحٌ في هذا النصِّ، لا يمكن تجاهلُهُ، وهو الذي منح النصَّ هذا التشويق.

ومن أمثلته أيضًا قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من خطبةٍ له يومئُ فيها إلى ذكر الملاحم وظهور الإمام المهدي المنتظر (عجَّل الله فرجه): ((**يَعْطِفُ الْهَوَى عَلَى الْهُدَى إِذَا عَطَفُوا الْهُدَى عَلَى الْهَوَى وَيَعْطِفُ الرَّأْيَ عَلَى الْقُرْآنِ إِذَا عَطَفُوا الْقُرْآنَ عَلَى الرَّأْيِ**))[1]، ففي النصِّ المُتقدِّمِ جاء جوابُ الشرط مُتقدِّمًا في موضعين، هما قولُهُ: (**يَعْطِفُ الْهَوَى عَلَى الْهُدَى، وَيَعْطِفُ الرَّأْيَ عَلَى الْقُرْآنِ**)، وكلاهما جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها مضارعٌ مرفوع، وأمَّا الشرطُ فيهما فهو قولُهُ: (**إِذَا عَطَفُوا الْهُدَى عَلَى الْهَوَى، إِذَا عَطَفُوا الْقُرْآنَ عَلَى الرَّأْيِ**)، وهما جملتان فعليَّتان أيضًا، ولكنَّ الفعلَ فيهما ماضٍ، وقُدِّمَ جوابُ الشرط فيهما؛ لأهميَّته وثباته، فأهميَّتُهُ تتمثَّلُ في كون الإمام المهدي (عجَّل الله فرجه) يأتي لبيان الحق والتبشير به، بعد أن يُصبحَ الناسُ مُتَّبعي أهوائهم بعيدًا عن القرآن وأحكامه، ويتمثَّلُ الثباتُ في أنَّ هذه الأفعالَ التي يقومُ بها الإمام (**يَعْطِفُ الْهَوَى عَلَى الْهُدَى، وَيَعْطِفُ الرَّأْيَ عَلَى الْقُرْآنِ**) غيرُ مُعلَّقةٍ – من حيث المعنى الحقيقي- على أفعالهم؛ لأنَّها ثابتةٌ عندهُ، لا ينفكُّ عنها، وإنَّما جاءت مُعلَّقةً في هذا النصِّ على سبيل المجاز والموازنة بأفعالهم.

ومن أمثلته أيضًا قوله (عليه السلام) من كتابٍ كتبه للأشتر النخعي: ((**فَمَا أَسْرَعَ كَفَّ النَّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيِسُوا مِنْ بَذْلِكَ**)) [2] فتقدَّم الجوابُ (**فَمَا أَسْرَعَ كَفَّ النَّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ**) الذي جاء بصيغة تعجُّب، على الأداة وفعل الشرط (**إِذَا أَيِسُوا مِنْ بَذْلِكَ**) .

ومن أمثلة تقديم الجواب في سياق (لو) قولُهُ (عليه السلام): ((**فَلَرُبَّ أَمْرٍ قَدْ طَلَبْتَهُ فِيهِ هَلَاكُ دِينِكَ لَوْ أُوتِيتَهُ**))[3]، فتقدَّمَ جوابُ الشرط (**فَلَرُبَّ أَمْرٍ قَدْ طَلَبْتَهُ ...**)على الأداة وفعلِ الشرط (**لَوْ أُوتِيتَهُ**)، وتقديمُ جوابِ الشرط في سياق (لو) قليلُ الاستعمال في الكلام، وهو كذلك في نهج البلاغة، فالمثال المُتقدِّمُ يكادُ لا يُفهَمُ منه التقديم لولا اكتفاؤهُ بالأداة وفعلِ الشرط في آخر النصِّ، وربَّما يكونُ سببُ ذلك إفادتَها معنى الامتناع في الغالب، فإذا

---

(١) شرح النهج: ٩/ ٢٧ .

(٢)المصدر نفسه: ١٧/ ٥٨ .

(٣) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٣٥ .

تقدَّم الجواب (المُمْتَنَعُ الأوَّل)، فَقَدَ معنى الامتناع والتعليق، وأصبحَ كالخبر المحتمل للصدق أو الكذب، مثالُ ذلك قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من كلامٍ له قاله لمروان بن الحكم بالبصرة : ((**لَوْ بَايَعَنِي بِيَدِهِ لَغَدَرَ بِسَبَّتِهِ**))[١]، فإذا قُدِّمَ فيه الجوابُ – في خارج النص – وأصبحَ كالآتي: (**غدرَ بِسُبَّتِه لو بايعني بيده**) صار هذا الجواب كالخبر، وفقد معنى الامتناع.

ومن الأمثلة الأُخر على تقديم الجواب في سياق (لو) قوله (عليه السلام): ((**فَيَا لَهَا أَمْثَالاً صَائِبَةً وَمَوَاعِظَ شَافِيَةً لَوْ صَادَفَتْ قُلُوبًا زَاكِيَةً وَأَسْمَاعاً وَاعِيَةً وَآرَاءً عَازِمَةً وَأَلْبَابًا حَازِمَةً**))[٢]، فتقدَّم الجواب (فَيَا لَهَا أَمْثَالاً صَائِبَةً وَمَوَاعِظَ شَافِيَةً)، الذي تصدَّره أسلوب النداء، على الأداة وفعل الشرط (لَوْ صَادَفَتْ قُلُوبًا زَاكِيَةً...)، وقد جاء فعل الشرط جملةً فعليَّةً فعلها ماض.

(٣) – أحكامٌ أُخَر من التقديم:

أ- اكتناف جواب الشرط

أوَّلُ من استعملَ مصطلحَ الاكتناف هو ابنُ هشام الأنصاري، في حديثه عن حذف جملة جواب الشرط، إذ قال: ((وذلك واجبٌ إنْ تقدَّمَ عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب، فالأوَّلُ نحو: "هو ظالمٌ إنْ فعلَ"، والثاني نحو: "هو إنْ فعلَ ظالمٌ"))[٣]، فمثال الاكتناف عنده هو قولُهُ: (هو إنْ فعلَ ظالمٌ)، ويتَّضح منه أنَّ الشرطَ (إنْ فعلَ) قد توسَّط الجملة الاسميَّة (هو ظالمٌ)، التي هي جوابٌ للشرط، أي إنَّ الجواب قد اعترضته الأداة وفعل الشرط، وجملةُ الجوابِ المكتَنَفَة – عنده – ليست هي الجواب، بل هي دليلٌ عليه، وإنَّ جملةَ جواب الشرط محذوفةٌ، وهو بذلك يؤيِّدُ ما ذهبَ إليه البصريُّونَ في مسألة التقديم، أي إنَّ المتقدِّم هو دليلٌ على الجواب، وليس الجواب، ولأنَّ التركيبَ قد حافظَ على مبدئهِ (التعليق)، وعلى أركانه الثلاثة، فما حصل هو تقديمٌ وتأخيرٌ في جوابِ

---

(١) المصدر نفسه: ٦/ ٢٥٤ .

(٢) شرح النهج: ٦/ ٣٢٢ . شافية: تبرئ من مرض الجهل والهوى، والقلوب الزاكية: الطاهرة، والأسماع الواعية: الحافظة، والآراء العازمة: ذات العزم، والألباب: العقول، والحازمة: ذات الحَزْم، والحَزْم: ضبط الرجُلِ أمرَهُ، ينظر: المصدر نفسه ٣٢٣ .

(٣) مغني اللبيب: ٦٠٦ .

الشرط فقط، وهو صورةٌ أخرى من صور تقديم الجواب. فيكونُ شكلُ التركيب الشرطي في هذا النمط كالآتي:

[بداية جواب الشرط+ أداة الشرط+ جملة الشرط+ تتمَّة الجواب].

وقد أطلق الدكتور عبد السلام المسدي والدكتور محمد الهادي الطرابلسي على هذا الشكل مصطلح (الترتيب الشرطي المتقاطع)[١]، ومن أمثلته في القرآن الكريم قولُهُ تعالى: ﴿**فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ**﴾ [يوسف/ ٩٩]، فجملةُ الشرط (**إِن شَآءَ ٱللَّهُ**) وقعت مكتنفةً بين دفَّتي الجواب، وأصلُ الكلامِ في غير القرآن: (إنْ شاء الله ادخلوا مصر آمنين)، ولكنَّه قدَّمَ جزءًا من الجواب، وهو (**ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ**)، وأبقى الحالَ الذي يُمثِّلُ الجزء الآخرَ في مكانه، فاكتنف الجوابُ جملةَ الشرط.

ومن أمثلته في نهج البلاغة قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**لاَ يَسْتَحِيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِذَا سُئِلَ عَمَّا لاَ يَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ لاَ أَعْلَمُ وَلاَ يَسْتَحِيَنَّ أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْلَمِ الشَّيْءَ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ**))[٢]، ففي النصِّ المُتقدِّم تقدَّمَ جزءٌ من الجواب في موضعين هو: (**لاَ يَسْتَحِيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ، وَلاَ يَسْتَحِيَنَّ أَحَدٌ**)، على الأداة والشرط (**إِذَا سُئِلَ عَمَّا لاَ يَعْلَمُ، وإِذَا لَمْ يَعْلَمِ الشَّيْءَ**)، وتتمَّةُ الجواب فيهما: (**أَنْ يَقُولَ لاَ أَعْلَمُ، وأَنْ يَتَعَلَّمَهُ**)، فيكون التركيبانِ في خارج النصِّ: (إذا سُئل أحدكم عمَّا لا يعلم فلا يستحين أنْ يقولَ لا أعلم، وإذا لم يعلم أحدٌ الشيءَ فلا يستحينَّ أنْ يتعلَّمه)، فالذي حصل في النصِّ المتقدِّم، هو وقوعُ جملة الشرط بين دفَّتي جوابها، الذي جاء جملةً فعليَّةً منفيَّةً، فُصِلَ بينها وبين مفعولها (المصدر المؤوَّل) بجملة الشرط.

وهذا النمط من التراكيب قليل الاستعمال؛ لأنَّهُ لا يحافظُ على ترتيب أركان التركيب الشرطي هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ صياغة هكذا نصوص تتطلَّبُ المحافظةَ على مبدأ التعليق، فلو قرأنا قول الإمام علي (عليه السلام): (**لاَ يَسْتَحِيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِذَا سُئِلَ عَمَّا لاَ يَعْلَمُ**) من غير تتمَّة، نجد أنَّهُ قولٌ مُبهمٌ غيرُ مستقيم، فكيف لا يستحي المرءُ

(١) ينظر: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفيَّة ٣٨ .

(٢) شرح النهج: ١٨/ ٣٠٠ .

إذا سُئِلَ عمَّا لا يعلم؟ فإذا جاءت تتمَّةُ الجواب (أن يقول لا أعلم) حسُنَ القولُ وحافظ على تعلُّقِهِ.

ومنهُ أيضًا قولُ الإمام علي (عليه السلام) في وصف الدنيا: ((**وَحَرِيٌّ إِذَا أَصْبَحَتْ لَهُ مُنْتَصِرَةً أَنْ تُمْسِيَ لَهُ مُتَنَكِّرَةً**))[١]، فقد جاءت جملةُ الشرط (**إِذَا أَصْبَحَتْ لَهُ مُنْتَصِرَةً**)، متوسِّطةً بين دفَّتي جوابها المنشطر على قسمين، هما: (**حريٌّ... وأنْ تُمسي له مُتنكِّرة**)، وهو جملةٌ اسميَّةٌ فُصِلَ بين خبرها ومتعلِّقه بجملةٍ شرطيَّةٍ، كما هو موضَّحٌ في هذا المُخطَّط:

جواب الشرط

حريٌّ	**إذا أصبحت له منتصرةً**	**أن تُمسي له مُتنكِّرةً**
خبر لمبتدأ محذوف		متعلّق الخبر

فجملة الجواب في النص المتقدِّم هي: (**حريٌّ أنْ تُمسي له متنكِّرةً**)، وقد توسَّطتها الأداة وفعل الشرط (**إذا أصبحت له منتصرةً**)، ففصلت بين الخبر ومتعلِّقه، إذْ إنَّ (حريٌّ) هو خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: (وشأنُها حريٌّ)، والضمير (الهاء) يعود إلى الدُّنيا، فابتدأ الكلام بالخبر (حريٌّ)، ثمَّ جاءت الأداة وفعل الشرط، ثمَّ ذكر ماتبقَّى من جملة الجواب، وهو قوله: (أن تُمسي له متنكِّرةً)، والمصدر المؤوّل من (أنْ والفعل) مجرورٌ بحرف الجر الباء المحذوف، وهو متعلّقٌ بـ(حري) [٢] .

ومن مظاهر الاكتناف في جواب الشرط ما فُصِل بين الفعل ومفعوله المطلق، كما في قول الإمام علي (عليه السلام): ((**اِعْقِلُوا الْخَبَرَ إِذَا سَمِعْتُمُوهُ عَقْلَ رِعَايَةٍ لاَ عَقْلَ رِوَايَةٍ فَإِنَّ رُوَاةَ الْعِلْمِ كَثِيرٌ وَرُعَاتَهُ قَلِيلٌ**)) [٣]. ففي النصِّ المتقدِّم جاء الجوابُ جملةً فعليَّةً، وهي

(١) المصدر نفسه: ٧/ ١٤٠ .
(٢) ينظر: في ظلال نهج البلاغة ٢/ ١٦٧ .
(٣) شرح النهج: ١٨/ ٣٠٩ .

قولُهُ: (**اِعْقِلُوا الْخَبَرَ ... عَقْلَ رِعَايَةٍ لاَ عَقْلَ رِوَايَةٍ ...**)، ففُصِل بين الفعل (اعقلوا) ومفعوله المطلق (عقلَ رعايةٍ)، بالشرط (إذا سمعتموه)، وتقدير النص: (**إذا سَمِعتم الخبرَ فاعقلوه عقلَ رعايةٍ، لا عقل روايةٍ...**).

ب- تقديم مُتعلِّقِ فعل الشرط في سياق (لو):

وردَ مثلُ هذا التقديم في نهج البلاغة في موضعٍ واحدٍ في سياق الأداة (لو)، وهو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**لَوْ بِالْحَقِّ أَخَذْتَ أَدْرَكْتَ مَا طَلَبْتَ**))[١]، ولم يُعلِّق النحويُّونَ على مثل هذه النصوص، ومعظم ما تحدَّثوا عليه – وهو قريبٌ من النصِّ من حيث الشكل– مجيءُ الجملةِ الاسميَّةِ بعد (لو) كما في قول الشاعر[٢]:

لَوْ بغَيْرِ الماءِ حلْقِي شَرِقٌ كُنتُ كالْغصَّانِ بالماءِ اعتِصاري

فالجارُ والمجرورُ متعلِّقٌ بالخبر (شرِقٌ)، و(الماء) مُبتدأٌ مؤخَّرٌ. وقيلَ الأصلُ فيه: لو شرِقَ حلقي هو شَرِقٌ، فحُذِفَ الفعلُ الأوَّل (شَرِقَ)، والمبتدأُ (شرِقٌ)، وهو من باب وضع الجملة الاسميَّة موضع الفعليَّة[٣]. ولكنَّ قولَ الإمام (عليه السلام) جاءت فيه بعد (لو) جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ، هي قولُهُ: (أخذتَ)، ومجيؤها هنا لا يدعُ مجالاً للشكِّ بأنَّ (لو) دخلت على جملةٍ فعليَّةٍ، قُدِّمَ فيها مُتعلِّقُ الفعل الجار والمجرور (بالحقِّ) على الفعل، وبذلك تكونُ الأداةُ (لو) محافظةً على اختصاصِها بالأفعال. وأمَّا جوابُ الشرط فيه فهو قولُهُ: (أدركْتَ)، وهي جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ.

---

(١) المصدر نفسه: ١٦/ ٢٧٩ .

(٢) البيت لعِديّ بن زيد العبادي، ينظر: ديوانه ٩٣ .

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٥٢، ومغني اللبيب ٢٦١ – ٢٦٢، وهمع الهوامع ٤/ ٣٤٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٨ – ٥١٢ .

الفصل الثالث

الظواهر السياقيَّة في التركيب الشرطي

الفصل الثالث

((الظواهر السياقيَّة في التركيب الشرطي))

تنتظم التركيب الشرطي كثيرٌ من الظواهر السياقيَّة، التي تناولنا قسمًا منها في الفصلينِ الأوَّلِ والثاني[١]، وبقِيَ منها الشيءُ الكثيرُ الذي هو بحاجة إلى دراسةٍ خاصَّةٍ تُميِّزُ عمَّا تقدَّمَ منها، وجاءت هذه الظواهر – وفقًا لِمَا ورد في نهج البلاغة – على أربعة أقسام:

القسم الأوَّل: اجتماع الشرط والقسم

مدخل:

لقد مرَّ بيانُ معنى الشرط وأهم أحكامه وأنماطه في الفصلين الأوَّل والثاني، وقبل الحديث على اجتماعه مع القسم، لابُدَّ لنا من معرفة معنى القسم وبيان أهم أركانه؛ لتكونَ دراستنا لهذه الظاهرة مستندة إلى قاعدةٍ سليمة ومعرفة كافية بالأسلوبين معًا قبل اجتماعها.

فالقسَمُ لغةً: هو الحِلفُ واليمينُ، قال ابنُ منظور: ((القَسَم بالتحريك: اليمين، وكذلك المُقسَمُ، وهو المصدر مثل المخرج، والجمع أقسام. وقد أقسم بالله، واستقسمه به وقاسمه: حلَفَ له، وتقاسم القوم: تحالفوا...))[٢].

وأمَّا **معنى القَسَم اصطلاحًا** فهو: ((ضربٌ من الخبر، يُذكَرُ ليؤكَّدَ به خبرٌ آخر))[٣].

والغرضُ من القَسَم هو التوكيد، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ القَسَمَ توكيدٌ لِكلامِكَ))[٤]، وعند اجتماعه مع الشرط فإنَّهُ يؤكِّدُهُ قطعًا، قال ابنُ يعيش: ((اعلم أنَّ الغرضَ من القسم توكيدُ ما يُقسَمُ عليه من نفيٍ أو إثباتٍ، كقولك: (والله لأقومَنَّ)، و(والله لا أقومنَّ) إنَّما

---

(١) أهم الظواهر السياقية التي تمَّ تناولها، هي: التقديم والتأخير والحذف والذكر التي لا يمكنُ فصلها عن أنماط التركيب الشرطي الأخرى .

(٢) لسان العرب، (قسم) ١١/ ١٦٤، وينظر: أساس البلاغة ٥٠٧ .

(٣) اللمع في العربية: ١٢١، وينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٥٢٠، وشرح كتاب الحدود في النحو ٢٩٧ .

(٤) الكتاب: ٣/ ١٠٤ .

أكَّدت خبرَكَ لتُزيلَ الشكَّ من المُخاطب))[١]، ويتنوَّعُ المُقسَمُ به، وغالبًا ما يكونُ: اسمُ الجلالة، أو صفاته، أو مخلوقاته، أو اسم كتابٍ مُقدَّس، أو اسم أحد أنبيائه[٢]. وكان الإمام علي (عليه السلام) غالبًا ما يُقسِمُ قبل الشرط باسم الجلالة، أو إحدى صفاته.

ويأتي القَسَمُ على نوعين[٣]: أحدهما القَسَم الصريح أو الظاهر، ويُستدلُّ عليه بحرفِ القَسَم، أو بفعل القَسَم، أو بالحرف والفعل معًا، ومثالُهُ مُستدلاً عليه بحرف القسم وفعله قوله تعالى: ﴿**وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا**﴾ [الأنعام/ من الآية ١٠٩]. والنَّوعُ الآخر: القَسَم المُضمَر، وهذا القسَمُ نوعان أيضًا: أحدهما ما دلَّت عليه اللام، سواء أ كانت مقترنة بأداة الشرط أم مقترنة بـ(قد)، ومثالُ المقترنة بأداة الشرطِ قولُهُ تعالى: ﴿ **لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ** ﴾ [الحشر/ من الآية ١٢] . والآخر: مادلَّ عليه المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿**قَالُوٓاْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾ [يس/ ١٦]، قال الزمخشريّ في تفسيره هذا النص: ((وقوله: (**رَبُّنَا يَعْلَمُ**) جارٍ مجرى القسم في التوكيد))[٤].

وللقَسَم أربعةُ أحرفٍ مشهورة هي[٥]: الباء، والواو، والتاء، واللام. والباء أصلُ أحرف القسم وغيرها محمولٌ عليها[٦].

والقَسَمُ من حيث التركيب يتألَّف من ركنين رئيسين، يُسمَّى الأوَّلُ (جملة القَسَم)، والآخر (جملة جواب القسم)، يتولَّى الشطرُ الأول منه وظيفة توكيد الشطر الثاني، ويرتبطُ الأوَّل بالثاني ارتباط جُملتي الشرط وجوابه، قال صاحب كتاب (الفاخر في

---

(١) شرح المفصَّل: ٩/ ٢١٩ .

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٥٢٢، وأساليب التأكيد في اللغة العربية، إلياس ديب ١٥٥ – ١٥٦.

(٣) ينظر: معاني النحو ٤/ ١٣٧ – ١٣٨، والتراكيب اللغويَّة ٢١١ – ٢١٢ .

(٤) الكشَّاف: ٥/ ١٧٠ .

(٥) ينظر: الأصول ١/ ٤٣٠، وشرح المفصّل ٨/ ٥١٩، ٥٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٦١– ١٨٦٦، وهمع الهوامع ٤/ ٢٣٢– ٢٤١. وهناك أحرف أُخَر غير مشهورة منها: (أيمُن، ومُن، ومُ) .

(٦) ينظر: المقتضب ٢/ ٣١٧، والمخصَّص، لابن سيده ٤/ ٢٢٩، وشرح المفصّل: ٨/ ٥١٩ – ٥٢٠، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/ ٥٢٤، ومغني اللبيب ١٠٩ .

شرح جمل عبد القاهر)*: ((جوابُ القسمِ هو الجملةُ المؤكَّدة بالجملة الأولى، واعلم أنَّ القَسَمَ لمَّا صارت به الجملة كالمفرد احتاجت إلى جواب، وإلى رابطةٍ تربط الجملةَ الثانية به لفظًا أو تقديرًا، كما احتاجت الجملةُ الشرطيَّةُ في ارتباطها بالجزاء على ذلك))(١)، فالقَسَمُ كالشرطِ يحتاجُ إلى رابطٍ يربِطُ الجملتين، ولأنَّ جواب الشرط ارتبطَ بالشرط ارتباطًا معنويًّا أو لفظيًّا، كذلك جواب القَسَم لابدَّ له من رابطٍ .

وقد جعل النحويُّونَ للقَسَمِ أربعَ روابط، اثنين منها في حالةِ الإثبات، واثنين في حالة النفي، قال ابنُ يعيش: ((لمَّا كان كلٌّ واحدٍ من القَسَمِ والمُقسَمِ عليه جملةً. والجملةُ عبارة عن كلِّ كلامٍ مُستقلٍّ قائمٍ بنفسِهِ، وكانت إحداهما لها تعلُّقٌ بالأخرى، لم يكن بُدٌّ من روابطَ تربِطُ إحداهما بالأخرى، كربطِ حرف الشرطِ بالجزاءِ، فجُعل للإيجابِ حرفان ، وهما: (اللام)، و(إنَّ)، وجُعل للنفي حرفان ، وهما: (ما)، و(لا)))(٢).

وغالبًا ما يدخلُ القَسَمُ على أداةِ الشرط (إنْ)، وقد تدخُلُ على هذه الأداة (لامٌ) تُسمَّى (لامَ القَسَم)(٣)، أو (اللام الموطئة للقَسَم)(٤)، ويُسمِّيها بعضُهم (لام الشرط)، لدخولها على أداة شرط(٥). وهذه (اللام) تدُلُّ على اجتماع القَسَم والشرط(٦).

حكمُ الجواب عند اجتماع الشرط والقَسَم

ذكر النحويُّونَ أنَّهُ حينَ يجتمعُ الشرطُ والقَسَمُ فإنَّ الجوابَ يكونُ للسابق منهما، ويُضمَرُ جوابُ المُتأخِّر، وذلك إذا لم يتقدَّمْ عليهما ما يحتاجُ إلى خبر، فإن تقدَّم مايحتاج إلى خبر رُجِّح الجواب للشرط دائمًا(٧)، هذه القاعدة هي الغالبة في الجواب، ولكن هناك

---

* هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي علي بركات البعلي الحنبلي مذهباً، الدمشقي نسبًا، صنّف شرحاً على الالفيَّة، وشرحًا على الجرجانية، ومن تلامذته ابن قيم الجوزية، والحافظ الذهبي. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٢/ ٦٣٦ – ٦٣٧ .

(٢) شرح المُفصّل: ٩/ ٢٢٧ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٤ .

(٤) ينظر: معاني الحروف ٦٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٨ .

(٥) ينظر: اللامات، للزجاجي ١٦٠ .

(٦) ينظر: أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم، لعلي أبي القاسم عون ٢٥١ .

(٧) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٤، والمفصّل ٢٥٦، والأمالي الشجريَّة ١/ ٣٥٦ – ٣٥٧، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٦، ٤٥٦، وهمع الهوامع ٤/ ٢٥٢، والمطالع السعيدة ٢/ ١١٥ .

بعضُ النصوصِ الفصيحةِ التي تنقُضُها – سنأتي على ذكرها لاحقًا –، إذ وردَ نصٌّ في نهج البلاغة كان الشرط فيه مُتأخِّرًا عن القَسَم، ولكنَّ الجوابَ فيه كان للشرط، لا للقَسَمِ، وقد أفردنا له عنوانًا خاصًّا في نهاية المبحث.

ويتَّخذُ القَسَمُ والشرطُ عند اجتماعهما ثلاثةَ تراكيب، هي: تقدّمُ القسم على الشرط، وتوسّطه بين الشرط وجوابه، وتأخُّره عن الشرط. وتقدُّم القَسَم على الشرط هي الصورة الوحيدة الواردة في نهج البلاغة، وهي الأكثر استعمالاً في هذه الظاهرة. وعند اجتماع الشرط والقسم يلزم أن يكونَ الفعل بعد أداة الشرط ماضيًا لفظًا أو معنى[١]؛ ((لأنَّهم جعلوا الجواب للقسم ...، وبطل عمل الشرط في الجواب اهتمامًا بالقسم، لتقدُّمِهِ ، ولأنَّ الشرط مقسمٌ عليه، فلمَّا بطل عمل الشرط في الجواب، ولم يجزمه قصدوا أن يأْتوا بالشرط فعلاً لا يؤثِّرُ فيه حرف الشرط ولا يجزمه، ليطابق الجواب، فجعلوه ماضيًا؛ إذ هو مبنيٌّ ولا يُجْزَم؛ لأنَّ الجزمَ إعرابٌ)) [٢] ، وهذا ما وجدناه في نهج البلاغة.

وتختلف نسبةُ الجواب للشرط، أو القَسم إذا اجتمعا معًا، بين الشرط الاحتمالي الذي تُمثِّلُهُ الأداة (إنْ)، والشرط الامتناعي الذي تُمثِّلُهُ الأداتان: (لو، ولولا) كما يلي:

أ- اجتماعهما في سياق (إنْ)

إذا لم يتقدَّمْ على الشرط والقَسَم ما يطلبُ خبرًا، تعيَّنَ الجوابُ للمُتقدِّم منهما، يقولُ سيبويه في فصل (((هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوَّله)، وذلك قولك: (والله إنْ أتيتني لا أفعلُ)، لا يكونُ إلاّ معتمدةً عليه اليمينُ. ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: (والله إنْ تأتِني آتِكَ) لم يَجُز. ولو قُلتَ: (والله منْ يأتِني آتِه) كان مُحالاً، واليمينُ لا تكونُ لغوًا كـ(لا) و(الألف)؛ لأنَّ اليمينَ لآخرِ الكلام، وما بينهما لا يمنعُ الآخر أن يكونَ على اليمين))[٣]. وأمَّا إذا تقدَّمَ عليهما ما يطلبُ خبرًا فإنَّ نسبةَ الجواب تكونُ للشرط[٤].

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/ ٦٥ – ٦٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٨٣ .

(٢) مصباح الرَّاغب، شرح كافية ابن الحاجب، المعروف بحاشية السيِّد: ٢/ ٧٠٥، وينظر: البسيط في شرح الكافية ٢/ ٦٥٤ .

(٣) الكتاب: ٣/ ٨٤ .

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٩ – ٤٦٠، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٩، وهمع الهوامع ٤/ ٤/ ٢٥٢ .

و(إنْ) الشرطيَّة الجازمة، هي أكثرُ الأدوات الشرطيَّة استعمالاً في ظاهرة اجتماع الشرط والقَسَم، والغالبُ فيها اقترانُها باللام الموطئة للقَسَم، وقد وردت مقترنةً باللام في (خمسةٍ وعشرين)* موضعًا، سواءٌ أ ذُكِرَ المُقسَمُ به معها أم لم يُذكر؟ وغير مقترنة بها في (موضعين) اثنين فقط.

ومِن أمثلة اجتماع الشرط والقَسَم في سياق (إنْ)، وهي مقترنةٌ باللام الموطئة قولُهُ (عليه السلام) في بني أُميَّة: ((**وَاللَّهِ لَئِنْ بَقِيتُ لَهُمْ لَأَنْفُضَنَّهُمْ نَفْضَ اللَّحَّامِ الْوِذَامَ التَّرِبَةَ**))(١)، وقولُهُ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى أهل البصرة: ((**وَلَئِنْ أَلْجَأْتُمُونِي إِلَى الْمَسِيرِ إِلَيْكُمْ لَأُوقِعَنَّ بِكُمْ وَقْعَةً لاَ يَكُونُ يَوْمُ الْجَمَلِ إِلَيْهَا إِلاَّ كَلَعْقَةِ لاَعِقٍ**))(٢)، وقولُهُ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى زياد بن أبيه: ((**وَإِنِّي أُقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شَدَّةً تَدَعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ ثَقِيلَ الظَّهْرِ ضَئِيلَ الْأَمْرِ**))(٣).

في النصوص الثلاثة المُتقدِّمة تقدَّمَ القَسَم: (والله، لئن، أُقسِمُ بالله... لئن) على الشرط: (**إنْ بقيتُ لهم، إنْ ألجأتموني إلى المسير إليكم، إنْ بلغني أنَّك خُنتَ من فيء المُسلمين...**)، وجاء القسمُ بصُوَرٍ عديدة، فتارةً يأتي بالمُقسَمِ به واللام الموطِّئة، وتارةً أخرى يأتي باللام الموطِّئة والقَسمُ مُكتفًى عن ذكره، وأخرى بفعل القَسَم واللام الموطِّئة. وقد أكَّدت ألفاظُ القَسَم المُتقدِّمة مضمونَ الجُمَلِ الواقعة جوابًا لها، وهي قولُهُ: (**لَأَنْفُضَنَّهُمْ نَفْضَ اللَّحَّامِ الْوِذَامَ التَّرِبَةَ، لَأُوقِعَنَّ بِكُمْ وَقْعَةً ...، لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شَدَّةً...**)، وقد أغنت هذه الجمل عن جمل جواب الشرط المحذوف وجوبًا هنا؛ وذلك لتقدُّم القسم على الشرط .

وقد جاءت جُملُ الجواب فعليَّةً، فعلها مضارعٌ مثبتٌ مقترن بـ(لام الجواب) و(نون التوكيد الثقيلة)، وإذا جاء الفعلُ بصيغة المضارع مُثبتًا مُستقبلاً – وهو جوابُ

---

* ينظر ملحق الفصل الثالث/ أ .

(١) شرح النهج: ٦/ ٢٧٠ . اللحّام: القصّاب، الوذامُ التَّرِبَةُ: جَمْعُ وَذمَةٍ، وهي الحُزّة من الكَرِش أو الكَبِد تقع في التُّراب فتَنْفَض . ينظر: المصدر نفسه ٦/ ٢٧١ .

(٢) المصدر نفسه: ١٦/ ١٨٥ . كلعقة لاعق: مَثَلٌ يُضربُ للشيء الحقير التافه، واللَّعقة: المرَّة الواحدة أو الشيء القليل منه. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ولسان العرب، (لعق) ١٢/ ٢٩١ .

(٣) المصدر نفسه: ١٥/ ٨٤ . قليل الوفر: قليل المال، وثقيل الظهر، أي: مسكين لا يقدر على مؤونة عياله. وضئيل الأمر، أي: حقير. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

قَسَم – ((لَزِمَتْهُ اللامُ ولَزِمتِ اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكَلمة))[١]، وكُلٌّ من (اللام) و(النون) هنا يُفيدُ التوكيد[٢]، أي توكيد وقوع الجواب في حال وقع الشرط. ويُلاحَظُ في النصوص الثلاثة المتقدِّمة أنَّها تحملُ لُغة التهديد من قِبَل الإمام (عليه السلام)، إذْ جاءت أفعالُ الجواب: (**لَأَنْفُضَنَّهُمْ، لَأُوقِعَنَّ، لَأَشُدَّنَّ**) مؤكَّدةً بأكثر من توكيد، وكان الخطابُ فيها موجَّهًا إلى ثلاث فئاتٍ مختلفة، هم على التوالي: (بنو أميَّة، وأهلُ البصرة، وزياد بن أبيه) .

وأمَّا مثالُ (إنْ) غيرُ مقترنةٍ باللام، وقد تقدَّمَ القَسَمُ عليها، قولُهُ (عليه السلام): ((**أَمَا وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَفِي سَاقَتِهَا حَتَّى وَلَّتْ بِحَذَافِيرِهَا مَا ضَعُفْتُ وَلاَ جَبُنْتُ**))[٣]، فقد تقدَّمَ القَسَمُ (واللهِ) على الشرط (إنْ كنتُ لفي ساقتها...)، فحُذف جواب الشرط للاستغناء عنه بجواب القسَم (**مَا ضَعُفْتُ وَلاَ جَبُنْتُ**)، وقد جاء الجوابُ جملةً فعليَّةً منفيَّةً بـ(ما)، وهي جوابٌ للقَسَم، لا للشرط، وذلك لتقدُّمِهِ من جهة، ولمجيء (ما) النافية في جوابِهِ من جهةٍ أخرى.

حذف اللام الموطِّئة:

قد تُحذَفُ اللامُ الموطِّئة للقَسَمِ على الرغم من حذف القَسَمِ قبلها، فيكونُ الاعتمادُ على (اللام الثانية) الواقعة في الجواب؛ للدلالة على اجتماع القَسَم والشرط [٤]، لذا فرَّق النَّحويّون بين هذين اللاّمين، يقول ابن يعيش: ((والله لئن أتيتني لأتيتك"، فـ(اللام) الأولى موطّئة، والثانية جواب القسم)) [٥]، ومثالُ حذف اللام الأولى (الموطّئة) قولُهُ تعالى: ﴿**وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [المائدة/ ٧٣]. إذ حُذِفَت اللامُ الموطِّئةُ قبل (إنْ)، والتقدير: (لئن)، ودلَّ جوابُ القَسَم (لَيَمَسَّنَّ...) على اجتماع الشرط والقَسَم، قال أبو حيَّان: ((و"ليمَسَّنَّ" اللامُ فيه جوابُ قَسَمٍ محذوف

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٠٤، وينظر: الأصول ٢/ ١٦٦ – ١٦٧، وجواهر الأدب ٧٧، ١٧٤، وشرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ ٣٦٧ .

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه ١٤٠، والخصائص ٣/ ١٠٩، والمقتصد ٢/ ١١٢٩، وشرح الوافية ٤٢٤ .

(٣) شرح النهج: ٢/ ٣٤٧ .

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٦، وشرح الرضي ٤/ ٣١٤ – ٣١٥، ومغني اللبيب ٢٣١، وهمع الهوامع ٤/ ٢٥٤، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٤٩ .

(٥) شرح المفصَّل: ٩/ ١١٩ .

قبل أداة الشرط، وأكثرُ ما يجيء هذا التركيب، وقد صَحِبتْ (إنْ) اللام المؤذنة بالقسم المحذوف)) [١] .

ومنه في نهج البلاغة قولُ الإمام علي (عليه السلام) من كتابٍ له إلى بعض عُمَّاله: **((إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ثُمَّ أَمْكَنَنِي اَللَّهُ مِنْكَ لَأُعْذِرَنَّ إِلَى اللَّهِ فِيكَ، وَلَأَضْرِبَنَّكَ بِسَيْفِي الَّذِي مَا ضَرَبْتُ بِهِ أَحَدًا إِلاَّ دَخَلَ النَّارَ))**[٢]، فحُذِفَت (اللام) الموطِّئة للقَسَم قبل الشرط، ودلَّ عليها وعلى القَسَم، الجوابُ (لأُعذِرَنَّ)، وهو جوابٌ للقَسَمِ لا للشرط؛ وذلك لأنَّ الجوابَ مرتبطٌ باللام، وهي من روابط جواب القَسَم، وليس من روابط جواب (إنْ) إطلاقًا، يُزادُ على ذلك اقترانه – أي: المضارع الواقع في الجواب – بنون التوكيد الثقيلة .

الجوابُ للشرط على الرغم من تقدُّمِ القَسَم:

ذهبَ معظم النحويِّين – كما بيَّنا – إلى أنَّ الجوابَ للمُتقدِّمِ إذا لم يُسبَقْ بما يطلُبُ خبرًا، ولكن هذه القاعدة تنتقضُ بما وردَ من شواهد فصيحة مخالفة لها ذكرها كثيرٌ من النحويِّين[٣].

كقول الأعشى[٤]:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا من دماءِ القومِ ننتفِلُ

وقول الفرزدق[٥]:

لئن بلَّ لـي أرضِـي بِـلالٌ بِدَفقـةٍ مِنَ الغيثِ في يُمْنَى يَدَيه انْسِـكَابُها

أَكُنْ كالَّذي صَابَ الحَيَا أَرْضَهُ التي سَقَاهَا وَقَدْ كانَـتْ جَـديبًا جَنَابُهَـا

فجاءَ الجوابُ في الشاهدين: (لا تُلفِنا، وأكُنْ) مجزومًا؛ لأنَّهُ جوابٌ للشرط، لا للقسَم، وقد خرَّجَ بعضُ النحويين هذه الشواهد على الشذوذ[٦]، وهم بذلك يلتزمونَ

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥٤٤، وينظر: مصباح الراغب: ٢/ ٧٠٥ – ٧٠٦ .

(٢) شرح النهج: ١٦/ ٢٨٣ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٤، ومعاني القرآن، للفراء ١/ ٦٧– ٦٩، و٢/ ١٣٠ – ١٣١، وتسهيل الفوائد ١٥٣، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٨٣ – ١٧٨٤، ومغني اللبيب ٢٣٢ .

(٤) ينظر: ديوانه ١٥١ . وفيه روي: (لم تُلفنا)، وننتفل: نتبرَّأ .

(٥) ينظر: ديوانه ٤٠ . وصاب: انصبَّ ونزل، والجناب: ماقرب من محلَّة القوم .

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٤، وشرح المفصّل ٩/ ٢٢ .

بالقاعدة التي تقولُ: إنَّ الجوابَ للمُتقدِّم إذا لم يُسبَقْ بطالب خبر . في حين يرى بعضُهُم الآخر أنَّ مثلَ هذه الشواهد تُحمَلُ على جوازِ إجابةِ الشرط دون القسم(١).

وفي نهج البلاغة وردَ نصٌّ واحدٌ(٢) اجتمع فيه قَسَمٌ وشرطٌ، ولم يُسبَقا بذي خبر، إلاّ أنَّ الجوابَ المذكورَ بعدهما كان للشرط، لا للقَسَم، قال الإمام علي (عليه السلام): ((**لَئِنْ أَمْهَلَ اللَّهُ الظَّالِمَ فَلَنْ يَفُوتَ أَخْذُهُ وَهُوَ لَهُ بِالْمِرْصَادِ عَلَى مَجَازِ طَرِيقِهِ وَبِمَوْضِعِ الشَّجَا مِنْ مَسَاغِ رِيقِهِ**))(٣).

ففي النصِّ المُتقدِّم حُذِفَ القَسَمُ ودُلَّ عليهِ باللام الموطِّئة له، أو قد لا يكونُ هناك قَسَمٌ أصلاً؛ إذ ذكرَ ابنُ مالك أنَّهُ قد يؤتى بـ(لئن)، والقَسمُ غيرُ مُرادٍ معها(٤)، ممَّا يدُلُّ على أنَّ القولَ بوجودِ قَسمٍ محذوف لا يطَّردُ دائمًا، ثمَّ جاءت جملةُ الشرط (إنْ أمهلَ اللهُ الظالمَ) تاليةً له، وأمَّا جملةُ الجوابِ (فلن يفوتَ أخذَهُ) فهي جوابٌ للشرط أغنى عن ذكر جواب القَسَم بدليل مجيئها منفيَّةً بـ(لنْ) ومقترنةً بالفاء، وذهبَ معظم النحويِّين إلى أنَّ جوابَ القَسَمِ إذا كانَ مُضارعًا منفيًّا، فلا يجوزُ أن يكونَ منفيًّا بـ(لن)، أو (لم)(٥). ومنهم ومنهم من جوَّزَ ذلك(٦).

ومِنْ هُنا يُمكِننا القولُ: إنَّ جعلَ الجواب للشرطِ المُتأخِّرِ عن القَسَمِ – في حال لم يُسبَقْ بما يحتاجُ خبرًا – ليسَ مقتصرًا على الضرورة الشعريَّة كما قال قسمٌ من النحويين(٧)، بل إنَّهُ جائزٌ في الشعر والنثر، لوروده في أهمِّ مصادر الموروث اللغوي كما بيَّنا.

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/ ٦٦ – ٧١، وشرح كتاب سيبويه المسمَّى بتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف ١٧٠ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٩٠– ٨٩١ .

(٢) استدلَّ الأستاذ عباس حسن بهذا النص على جواز مجيء الجواب للشرط على الرغم من تقدّم القسم عليه، ينظر: النحو الوافي ٤/ ٣٦٩ .

(٣) شرح النهج: ٧/ ٤٥ . وأمهله: أخَّره، والمرصاد: الطريق، ومجاز طريقه: مسلكه وموضع جوازه، والشَّجا: ما ينشَب في الحلق من عظم أو غيره، وموضع الشجا: هو الحلق نفسه، ومساغ ريقه: موضع الإساغة، يقال: أسغت الشراب، أي أوصلتُه إلى المعدة، ينظر: المصدر نفسه ٧/ ٤٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٩٦ .

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٣١٢، وهمع الهوامع ٤/ ٢٤٤ .

(٦) ينظر: همع الهوامع ٤/ ٢٤٤، وأساليب القسم في اللغة العربيَّة ٥٢ .

(٧) ينظر: شرح المفصل ٩/ ٢٢، وشرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ ٣٦٧، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٧، ومغني ومغني اللبيب ٢٣٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ٤٥ .

ب- اجتماعها في سياق (لو، ولولا)

تباينت آراء النحويين في الجواب المذكور بعد (لو)، و(لولا) وقد تقدَّمَ عليهما القَسَم، فكانت مذاهبُهُم فيه ثلاثة:

الأوَّل: أن يكونَ الجوابُ للقَسَمِ، استنادًا إلى قاعدة أنَّ الجواب للمُتقدِّم[١].

الثاني: أن يكونَ الجوابُ للشرط، وهو مذهبُ ابن مالك، إذ قال: ((ورُبَّما استُغنِيَ بجواب الشرط عن جوابِ قَسمٍ سابق، ويتعيَّنُ ذلك إن تقدَّمهما ذو خَبَر، أو كان حرفُ الشرط (لو) أو (لولا)))[٢].

الثالث: أن يكونَ الجوابُ لـ(لو)، أو (لولا)، وهما مع جوابهما جوابٌ للقَسَم[٣]. والمذهبانِ الأخيران يؤكِّدانِ على أنَّ الجوابَ للشرط.

وقد تقدَّمَ القَسَمُ على الشرط الامتناعي في (ثمانية عشر) موضعًا، (ستة عشر)* منها في سياق (لو)، و(موضعين) في سياق (لولا)، ومن أمثلةِ تقدُّمِ القَسَمِ على الشرط في سياق (لو) قولُهُ (عليه السلام): ((**أَمَا وَاللَّهِ لَوْ أَنِّي حِينَ أَمَرْتُكُمْ بِمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ حَمَلْتُكُمْ عَلَى الْمَكْرُوهِ الَّذِي يَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا**))[٤]، وقوله (عليه السلام): ((**وَاللَّهِ لَوْ شِئْتُ أَنْ أُخْبِرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَخْرَجِهِ وَمَوْلِجِهِ وَجَمِيعِ شَأْنِهِ لَفَعَلْتُ**))[٥]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**وَاللَّهِ لَوْ تَظَاهَرَتِ تَظَاهَرَتِ الْعَرَبُ عَلَى قِتَالِي لَمَا وَلَّيْتُ عَنْهَا**))[٦].

في النصوص الثلاثة المُتقدِّمة تقدَّمَ القَسَمُ (والله) ثلاثَ مرَّاتٍ على الشرط: (**لو أنِّي حين أمرتكم...، لو شئتُ أن أُخبر كلَّ رجلٍ...، لو تظاهرت العربُ على قتالي...**). وأمَّا الجوابُ بعدهما فهو قولُهُ: (**حَمَلتكم على المكروه، لفعلْتُ، لَمَا ولَّيتُ عنها**)، وتختلف نسبةُ الجواب لأحدهما (للشرط، أو للقسم) كما تقدَّم، ويبدو أنَّ الغالبَ في الجواب – في الشرط الامتناعي – يكونُ لـ(لو) و(لولا)، وليس للقَسَم، إذ احتفظت

---

(١) ينظر: المفصّل: ٢٥٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٦، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٣ – ٢٠٤، وهمع الهوامع ٤/ ٢٥١ .

(٢) تسهيل الفوائد: ٢٣٩ .

(٣) ينظر: همع الهوامع ٤/ ٢٥١، حاشية الخضري ٢/ ١٩٤، والنحو الوافي ٤/ ٣٦٩ – ٣٧٠ .

* ينظر ملحق الفصل الثالث/ ب .

(٤) شرح النهج: ٧/ ١٧٨ .

(٥) المصدر نفسه: ١٠/ ٢٠٩ .

(٦) المصدر نفسه: ١٦/ ٣٥٦ .

معظم النصوص التي تقدَّم عليها القَسَم – في نهج البلاغة – بروابط جواب الشرط اللفظيَّة منها والمعنويَّة، ففي النص الأوَّلِ جاء الجوابُ بلا رابطٍ، أي إنَّهُ ارتبطَ ارتباطًا معنويًّا، وهذا يدُلُّ على أنَّ الجوابَ للشرط، لا للقَسَمِ؛ لأنَّ حذفَ اللامِ من جوابِ القَسَمِ أكثرُ ما يكونُ مع (قد)، ولاسيَّما إذا طال الكلامُ بعد القَسَم(١).

وأمَّا في النصِّ الثاني فقد اقترنَ الجوابُ باللام، وهي من الروابط المشتركة بين جواب الشرط الامتناعي والقَسَم(٢). وأمَّا في النصِّ الثالث فقد جاءَ الجوابُ منفيًّا بـ(ما)، ومقترنًا باللام في الوقتِ نفسِهِ، ونقلَ السيوطيُّ عن بعض النحويِّين أنَّ جوابَ (لو، ولولا) – في حال تقدُّم القَسَمِ عليهما – إذا كان منفيًّا بـ(ما) ومقترنًا باللام، فإنَّهُ للشرط، لا للقَسَمِ، إذْ قال: ((ونُقِلَ عن بعضِهم أنَّهُ إنْ لم يصلحْ جوابًا للقَسَم بأن نُفِيَ بـ(لم) نحو: (والله لو قام زيدٌ لم يقُمْ عمرٌو)، أو بـ(ما) مع اللام نحو: (واللهِ لو قامَ عمرٌو* ما قامَ زيدٌ) تعيَّنَ جعلُهُ لـ(لو)، وهو تقييدٌ لمحلِّ الخلاف لا قول آخر))(٣).

إذًا وفقًا لِمَا تقدَّمَ يُمكنُنا القولَ: إنَّ الغالبَ في نسبةِ الجواب إذا كان الشرطُ امتناعيًّا، وتقدَّمَ القَسَمُ عليه هي للشرط، لا للقَسَمِ.

وأمَّا مثالُ تقدُّمِ القَسَمِ في سياقِ (لولا) فهو قولُهُ (عليه السلام): ((**أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْلاَ حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ ... لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا**))(٤)، فقد تقدَّمَ القَسَمُ: (والذي فلق الحبَّة...) على الشرط: (لولا حضورُ الحاضر...)، ولكنَّ الجوابَ بعدهما: (لألقيتُ حبلها... وما عُطِف عليه) للشرط، لا للقَسَم؛ وذلك لاقترانه باللام هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ النصَّ قد حافظَ على المعنى الذي تؤدِّيه (لولا) عند دخولها التركيب، وهو إفادةُ معنى امتناع الثاني لوجود الأوَّلِ، وما دلالة القَسَم هنا إلاّ لتأكيدِ هذا المعنى.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٣٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩٠، والبحر المحيط ٨/ ٤٧٥، ومغني اللبيب ٦٠٣، وهمع الهوامع ٤/ ٢٤٩ .

(٢) وذلك إذا كانَ الجواب – بعدهما – جملةً فعليَّةً مثبتةً .

* الصواب: (لما قام زيد) .

(٣) همع الهوامع: ٤/ ٢٥١ .

(٤) شرح النهج: ١/ ١٤٥ – ١٤٦، والنَّسمة: كل ذي روح من البشر خاصّة .

القسم الثاني: التوسُّع في التركيب الشرطي

يُعدُّ أسلوبُ الشرط من أكثرِ الأساليب في العربيَّةِ التي يحصلُ فيها التوسُّع؛ ولعلَّ السببَ في ذلك هو معنى التعليق الذي يختصُّ به هذا الأسلوب، فجوابُ الشرطِ مُعلَّقٌ بفعلِ الشرط دائمًا، وقد سمح هذا الترابطُ بين الشرطِ وجوابه إلى التوسُّعِ في التركيب الشرطي، فمهما عطفتَ على فعلِ الشرطِ فإنَّ المعنى يكونُ ناقصًا إلاّ بذكر الجواب.

ويتَّخذُ التوسُّعُ في التركيب الشرطي أشكالاً مُتعدِّدةً، منها إدخالُ جملةٍ فعليَّةٍ بعد جملةِ الشرط من غيرِ عطف، أو عطف جملةٍ على جملةِ الشرط أو على جملة الجواب، ولم يرد من أشكال التوسُّعِ في نهج البلاغة سوى العطف على فعلِ الشرط وجوابِهِ، ويدخُلُ في ذلكَ العطفُ على الطلبِ وجوابه. وظاهرةُ التوسُّعِ في التركيب الشرطي كثيرةُ الاستعمالِ في العربيَّةِ، ولاسيَّما في القرآن الكريم، ومن أمثلَتِها قولُهُ تعالى: ﴿**إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤** .... **عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ۝١٤**﴾ [التكوير/ ١- ١٤]، فقد امتدَّت جملةُ الشرطِ بعطف أكثر من أداةِ وفعل شرط على جملة (**إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ**)، ثمَّ يأتي الجوابُ بعد مساحةٍ من القول كبيرة، وهو قولُهُ: (**عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ**)، ويصلحُ هذا الجوابُ لأفعال الشرط المُتقدِّمة جميعًا[١]، و((هذا التنوُّعُ من الجُمَل يُصْطَلَحُ عليه بالجملةِ الطويلة، المُعقَّدة في تركيبِها، التي تكتنفُ جُمَلاً قصيرةً لها دورٌ في امتداد الجملةِ وإثارةِ التشوُّق لدى المُتلقِّي، فلا يُمكِنُ اختصارُ هذه الجملة، ولا يمكنُ الاستغناءُ عن أيِّ جزءٍ من أجزائها، وإنَّ دورَ العطفِ جاء ليُعطِيَ صورةً جديدةً في كُلِّ مرَّةٍ من صُوَرِ القدرةِ الإلهيَّةِ العظيمة المُتمثِّلةِ بآياتِ الله وقدرته التي لا تحدُّها حدود))[٢]. ويشتملُ هذا القسمُ – وفقًا لِمَا ورد في نهج البلاغة – على أربعةِ مباحث:

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفرّاء ٣/ ٢٤١، والكشف والبيان، للثعلبي ١٠/ ١٤٠، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي ٥/ ٥٥٧، والسراج المنير، للشربيني ٨/ ٢٧٠ .

(٢) الجملة الطويلة في القرآن الكريم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة دراسات نجفيَّة: ٣١ .

١- العطف على فعل الشرط:

تحدَّثَ سيبويه على العطف على فعلِ الشرط في بابٍ سمَّاهُ: ((ما يرتفعُ بين المُنجَزِمَيْنِ وينجَزِمُ بينهما))[١]، ومثالُ ذلك عندهُ[٢]: (إنْ تأتني ثمَّ تسألْني أُعْطِكَ)، و(إنْ تأتِني فتسألْني أُعْطِكَ)، و(إنْ تأتِني وتسألْني أُعْطِكَ)، وتنوَّعت أحرفُ العطف قبل الأفعال المعطوفةِ على فعل الشرط؛ ((وذلك لأنَّ هذه الحروف يُشرِكْنَ الآخرَ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ، وكذلك (أو) وما أشبَههنَّ))[٣].

وفي نهج البلاغة عُطِفَ على فعل الشرط بِجُمَلٍ عديدة، وبحروفِ عطفٍ مختلفة، ومن أمثلةِ ذلك، العطفُ بالواوِ، وهي أكثرُ حروفِ العطفِ استعمالاً في هذه التراكيب؛ لأنَّها أمُّ حروفِ العطفِ هذا من جهة، ومِنْ جهةٍ أخرى فإنَّها تدُلُّ على معنى الاشتراك، وهذا المعنى يُناسبُ الحكمَ النحويَّ للجُملِ المعطوفةِ في فعل الشرط، من حيث إنَّ الجملَ المعطوفةَ في فعل الشرط مهما بلغ عددها تُشكّلُ بمجملها (جملة الشرط) .

ومِن أمثلةِ العطف على فعل الشرط بالواو قولُهُ (عليه السلام) يتحدَّثُ على قدرة الله تعالى: ((**هُوَ الْقَادِرُ الَّذِي إِذَا ارْتَمَتِ الْأَوْهَامُ لِتُدْرِكَ مُنْقَطَعَ قُدْرَتِهِ وَحَاوَلَ الْفِكْرُ الْمُبَرَّأُ مِنْ خَطَرَاتِ الْوَسَاوِسِ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ فِي عَمِيقَاتِ غُيُوبِ مَلَكُوتِهِ وَتَوَلَّهَتِ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ لِتَجْرِيَ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِهِ وَغَمَضَتْ مَدَاخِلُ الْعُقُولِ فِي حَيْثُ لاَ تَبْلُغُهُ الصِّفَاتُ لِتَنَاوُلِ عِلْمِ ذَاتِهِ، رَدَعَهَا وَهِيَ تَجُوبُ مَهَاوِيَ سُدَفِ الْغُيُوبِ**))[٤]، فقد عطف على فعل الشرط (ارتمتْ)، بجُمَلٍ فعليَّةٍ قبلَ مجيءِ جواب الشرط، وهذه الجُمَل هي:

جمل معطوفة تشكّل جُزءًا من جملة الشرط

١- **حاول الفكرُ المبرَّأُ من ...**

٢- **وتولَّهت القلوبُ إليه.....**

٣- **وغَمَضَت مداخلُ العقول ...**

فهذه الجمل في الواقع هي جملةٌ واحدةٌ في سياق التركيب الشرطي، تُعبِّرُ عن فكرة الشرط، مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا فيما بينها، وهذا ما أشار إليه الجرجاني في حديثه

---

(١) الكتاب: ٣/ ٨٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٨ .

(٣) شرح النهج: ٣/ ٨٥ .

(٤) المصدر نفسه: ٦/ ٤١٧ .

على قولـــه تعـــالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَٰٓئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء/ ١١٢]، إذ قال: ((الشرطُ، كما لا يخفى في مجموع الجملتين، لا في كلٍّ واحدةٍ منهما على الانفراد، ولا في واحدةٍ دون الأخرى، لأنَّا إنْ قلنا: إنَّهُ في كُلٍّ واحدةٍ منهما على الانفراد جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطينِ اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلاّ جزاءٌ واحد))[١]. وفكرةُ النصِّ المتقدِّم تدورُ في المحاولاتِ العاجزة لمعرفة صـــفات الله سبحانه وتعالى، وقد ذكرها الإمام بالتفصيل ثمَّ جاء الجواب على لسانه بالرَّدعِ وذهـــاب هذه المحاولات سُدًى لا حول لها ولا قوَّةَ أمام قُدرتِهِ سبحانه وتعالى.

ومنهُ قولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ فَرَّغَ قَلْبَهُ وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ لِيَعْلَمَ كَيْفَ أَقَمْتَ عَرْشَكَ وَكَيْفَ ذَرَأْتَ خَلْقَكَ وَكَيْفَ عَلَّقْتَ فِي الْهَوَاءِ سَمَاوَاتِكَ وَكَيْفَ مَدَدْتَ عَلَى مَوْرِ الْمَاءِ أَرْضَكَ، رَجَعَ طَرْفُهُ حَسِيرًا وَعَقْلُهُ مَبْهُورًا وَسَمْعُهُ وَالِهًا وَفِكْرُهُ حَائِرًا**))[٢]، ففي النصِّ المُتقدِّم عُطِفَ على فعل الشرط (فَرَّغَ قَلْبَهُ) بجملةٍ فعليَّةٍ فعلُها ماضٍ، وهي قولُهُ: (أعملَ فكـــرَه)، ثـــمَّ أعقبَ هذه الجملةَ استطرادٌ مؤلَّفٌ من جُمَلٍ استفهاميَّةٍ عدَّة، التي جاءت كتعليل لجملـــة الشرط، وهي قولُهُ:

- **كيف أقمتَ عرشكَ؟**
- **وكيف ذرأتَ خلقكَ؟**
- **وكيف علَّقتَ في الهواء سماواتِكَ؟**
- **وكيفَ مددتَ على مورِ الماء أرضَكَ؟**

فجاء جوابُ الشرط حسيرًا على هذه الاستفهامات، ولم يُجِب عليها، وإنَّما أجابَ الشرطُ المُتقدِّم، وبِضِمْنِهِ هذه الاستفهامات، بإجابةٍ أتعبت نظر العين، وأبهرت العقـــلَ، وولَهَت السَّمعَ، وحيَّرتِ الفكرَ مُتمثِّلاً ذلك بقولِه: (**رَجَعَ طَرْفُهُ حَسِيرًا وَعَقْلُهُ مَبْهُورًا وَسَمْعُهُ وَالِهًا وَفِكْرُهُ حَائِرًا**)

فالتوسُّعُ في التركيب الشرطي ليس بالضرورة أن يكونَ بـــالعطف علـــى فعـــل الشرط أو جوابه، بل قد يكونُ في مُتعلَّقاتِ المعطوف عليه (فعل الشرط، أو جوابـــه)، يقول الدكتور محمد حماسة: ((قد يأتي اسمُ الشرط مُبتدأً، أو مفعـــولاً بـــه، أو ظرفـــا،

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٦ .

(٢) شرح النهج: ٩/ ١٤٠ . ذرأتَ: خلقتَ .

فتتداخلُ مع طول الترتُّبِ في الجملة أنواعٌ أخرى* من المُقيِّداتِ، أو التوابعِ، أو غيرها، وبذلك تطولُ الجملةُ أكثر))[١]، وقد سمح تعلُّقُ جوابِ الشرط بفعلِ الشرط بهذا التوسُّعِ في التركيب.

ومِن أمثلةِ العطف على فعلِ الشرط بحرف الفاء قولُهُ (عليه السلام): ((**مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ فَهُوَ مِمَّنْ كَانَ يَتَّخِذُ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا**))[٢]، فقد عُطِفَ على جملةِ الشرط (قرأ القرآن)، بجُملتينِ فعليَّتين فعلُ كلٍّ منهما ماضٍ، وهما قولُهُ: (ماتَ، ودخلَ)، والمُلاحَظُ في هذا النصِّ أنَّ الجُمَلَ المتواليةَ في الشرط ربَّما تكونُ مُتباعدةً من حيث الزمن، فزمنُ القراءة غيرُ قريبٍ من زمن الموت في الغالب، وزمنُ الموتِ ليس بقريبٍ من دخول النار، وكما هو معروفٌ فإنَّ الفاءَ العاطفةَ معناها أن يأتي الثاني بعد الأوَّل بلا مهلةٍ، أي إنَّها تُفيدُ التعقيب، فهل قراءةُ القرآنِ والموت ودخول النار أحداثٌ تأتي متعاقبةً بلا مُهلة؟!.

الراجحُ أنَّ الإمامَ (عليه السلام) أرادَ أن يُفصِّلَ القولَ بصورةٍ موجزةٍ، لإيصال فكرة أنَّ من يتَّخذُ آياتِ الله هُزُوًا هو من يدخُلُ النار، وليس كلٌّ من قرأ القرآن، فلو جاء الشرط بلا جوابٍ لَمَا استقامَ النصُّ أبدًا، ولَبقيَ الكلامُ مُبهمًا، فقراءةُ الشرطِ قبلَ الوصولِ إلى جوابِهِ أمرٌ يبعثُ على التشويق لمعرفةِ الجواب؛ لأنَّ قارئ القرآن لا يُجازى بدخول النار – في الغالب – ، لذا الأفعال المعطوفة على فعلِ الشرط لا يمكنُ تجاهلُها، أو الاكتفاءُ بأحدِها، فكُلٌّ واحدٍ منها له دلالتُهُ – من حيث الترتيب الزمني – في إيصال هذه الفكرة.

أمَّا دلالةُ استعمال حرف العطف (الفاء) هنا، فربَّما كان ذلك إشارةً منه (عليه السلام) إلى أنَّ الحياة الدنيا زائلة، فسرعان ما ينتقلُ المُستهزئ بآيات الله من الحياة الدنيا إلى الآخرة ثمَّ إلى النار، وكأنَّه لا يوجد هنا فاصلٌ زمني، وفي هذا المعنى إثارة الفزع والرعب في نفس السامع، أو القارئ، ربما لا تتجلَّى تلك الصورةُ باستعمال حرف العطف (ثمَّ) .

ومِن العطف على فعل الشرط بحرف العطف (أو) قولُهُ (عليه السلام) يصفُ حال الموتى:

---

* كذا، [والصواب: أُخَر]

(١) بناء الجملة العربيَّة: ٧٧ .

(٢) شرح النهج: ١٩/ ٢٧ .

((لو

الشرط

مَثَّلْتَهُمْ بِعَقْلِكَ

أَوْ كُشِفَ عَنْهُمْ مَحْجُوبُ الْغِطَاءِ لَكَ

وَقَدِ ارْتَسَخَتْ أَسْمَاعُهُمْ بِالْهَوَامِّ فَاسْتَكَّتْ

وَاكْتَحَلَتْ أَبْصَارُهُمْ بِالتُّرَابِ فَخَسَفَتْ

وَتَقَطَّعَتِ الْأَلْسِنَةُ فِي أَفْوَاهِهِمْ بَعْدَ ذَلاَقَتِهَا

وَهَمَدَتِ الْقُلُوبُ فِي صُدُورِهِمْ بَعْدَ يَقَظَتِهَا

وَعَاثَ فِي كُلِّ جَارِحَةٍ مِنْهُمْ جَدِيدُ بِلًى سَمَّجَهَا

وَسَهَّلَ طُرُقَ الْآفَةِ إِلَيْهَا مُسْتَسْلِمَاتٍ فَلاَ أَيْدٍ تَدْفَعُ وَلاَ قلوبٌ تجزعُ

جوابُهُ

لَرَأَيْتَ أَشْجَانَ قُلُوبٍ وَأَقْذَاءَ عُيُونٍ))[1]

يُلاحَظُ أنَّ جوابَ الشرط قد جاءَ بعد مساحةٍ من القول كبيرة، وصلت إلى ثمانِ جُملٍ أو أكثر، أبدع فيها الإمام (عليه السلام) في وصف حال الموتى، وقد عُطِفَ بين جملتي الشرط (جملة مثَّلتهم بعقلك، وجملة كُشِف عنهم محجوب... وما عُطِف عليها) بحرف العطف (أو)، وهو حرفٌ يُفيدُ الإباحة، أي إنَّ الإمام (عليه السلام) يُبيحُ لِمن يُخاطبه بين أن يتخيَّلَ حال الموتى بعقله، أو يكشف عنهم الغطاء، ويرى ما حلَّ بهم – في الواقع – من أحوالٍ مُتعدِّدة استعمل بينها حرف العطف (الواو)، وفي كلتا الجملتين النتيجة واحدة، وهي: **(لرأيتَ أشجان قلوبٍ وأقذاءَ عيونٍ)** . والحكمةُ من التوسُّعِ في هذا التركيب هي بيانُ حال الإنسان الذي لا تملأُ الدنيا عينه وهو يتمتَّعُ بملذَّاتها، ولا يحسبُ ما حلَّ بمن سبقه إلى دار الفناء، وبالمحصِّلة أخذ العِبَر والمواعظ من خلال تذكيره بما ينتظرُهُ، وهذا الأسلوبُ واضحٌ في كثيرٍ من خُطَبِ الإمام علي (عليه السلام).

٢- العطفُ على فعل الجواب:

يتباينُ حكمُ الفعل المضارع المعطوف على فعل جواب الشرط (المجزوم)، عمَّا هو عليه عند عطفه على فعل الشرط المجزوم[١]، فهو يأتي على ثلاثة أحوال: حالة الجزم، وتتحقَّقُ باستعمال أيِّ أداةٍ من أدواتِ العطف، وهي الأصل، والأكثرُ استعمالاً، ولم يردْ غيرُها في نهج البلاغة؛ لأنَّ الجواب إذا كان مجزومًا فإنَّ أفضل الوجوه عند العطف عليه هو الجزم، وحالةُ النصب وتتحقَّقُ باستعمال (الفاء)، أو (الواو)، ويكونُ النصبُ بالفاء والواو على تقدير (أنْ)، والحالةُ الأخيرةُ حالةُ الرفع وتتحقَّقُ بـ(الواو)، و(الفاء)، و(ثمَّ)، ويكون الرفع على وجهين: أحدهما على الحاليَّة، والآخر على الاستئناف[٢].

ومن أمثلةِ العطف على فعلِ الجواب المجزوم قولُهُ (عليه السلام): ((**وَاعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا مِنَ الْفِتَنِ وَنُورًا مِنَ الظُّلَمِ وَيُخَلِّدْهُ فِيمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ وَيُنْزِلْهُ مَنْزِلَ الْكَرَامَةِ عِنْدَهُ**))[٣]، فقد عُطِفَ على فعل الجواب المجزوم (يجعلْ) فعلينِ مضارعينِ مجزومينِ، هما قولُهُ: (يخلِّدْهُ، ويُنزلْهُ)، باستعمال حرف العطف (الواو). وواضحٌ أنَّ الجزمَ أفضلَ الوجوهِ التي ذكرناها آنفًا وأحسنها، وهذا ما وجدناه في نهج البلاغة[٤].

ومن أمثلة العطف على فعل الجواب غير المجزومِ، قولُهُ (عليه السلام) في التوحيد:

---

(١) لم يرد في نهج البلاغة نصوصٌ عُطِفَ فيها على فعل الشرط المجزوم، وفي هذه الحالةِ يحتمل الفعل المعطوف ثلاثة وجوهٍ من الإعراب بحسب حروف العطف، وهي: الجزم، والرفع، والنصب، ينظر: الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي ١٩٥، والكتاب ٣/ ٨٨، والمقتضب ٢/ ٦٦ – ٦٧، والمُحلَّى (وُجُوه النَّصب)، لابن شُقير ١٧٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٦، والمقتضب ٢/ ٦٦، والمحلّى (وجوه النصب) ١٧٢، والمفصّل ٣٣٩، وشرح المفصّل ٧/ ٢٩٧، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٩ – ١٢٠ .

(٣) شرح النهج: ١٠/ ٢٧٥ .

(٤) ينظر غير النص المتقدم نصٌّ آخر عُطِفَ على جوابه بأكثر من فعلٍ مضارعٍ مجزوم في شرح النهج: ٩/ ١٤٩ .

((لَوْ اجْتَمَعَ جَمِيعُ حَيَوَانِهَا مِنْ طَيْرِهَا وَبَهَائِمِهَا وَمَا كَانَ مِنْ مُرَاحِهَا
الشرط وَسَائِمِهَا وَأَصْنَافِ أَسْنَاخِهَا وَأَجْنَاسِهَا وَمُتَبَلِّدَةِ أُمَمِهَا
وَأَكْيَاسِهَا عَلَى إِحْدَاثِ بَعُوضَةٍ
مَا قَدَرَتْ عَلَى إِحْدَاثِهَا
جوابه وَلاَ عَرَفَتْ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى إِيجَادِهَا
وَلَتَحَيَّرَتْ عُقُولُهَا فِي عِلْمِ ذَلِكَ وَتَاهَتْ
وَعَجَزَتْ قُوَاهَا وَتَنَاهَتْ
وَرَجَعَتْ خَاسِئَةً حَسِيرَةً)) [١]

في النصِّ المُتقدِّم عُطِفَ على فعلَي الشرط والجواب معًا، وكان العطفُ على فعل الجواب واضحًا، إذ عُطِفَ على الجوابِ المنفي بـــ(ما) (أي قوله: **مَا قَدَرَتْ عَلَى إِحْدَاثِهَا**) جملةً منفيَّةً أيضًا، ولكن بـــ(لا) النافية، وهي قولُهُ: (**وَلاَ عَرَفَتْ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى إِيجَادِهَا**)، ثمَّ عُطِفَ عليه بجملةٍ فعليَّةٍ مقترنةٍ باللام (أي قوله: **لَتَحَيَّرَتْ عُقُولُهَا ...**)، واللام مِنْ مواضع اقترانِ جوابِ (لو)، ثمَّ عُطِفَ عليه بِعدَّةِ جُمَلٍ فعليَّةٍ، وتُعَدُّ هذه الجمل (الجمل المعطوفة في جواب الشرط غير الجازم)، من الجُمَل التي لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّها عُطِفَتْ على جملةٍ لا محلَّ لها من الإعراب[٢]، ومجموع هذه الجمل يُشكِّل جوابًا للشرط المُتقدِّم .

والمُلاحَظُ على بعض الأفعال المعطوفةِ بعد فعلِ الجواب احتفاظُها بإحدى روابطِ الاقترانِ في جوابِ (لو)، وهي (اللام)، وهذا يدلُّ على أنَّ جميعَ هذه الأفعال هي جوابٌ للشرط المُتقدِّم، وقد أسهمت (اللام) في شِدَّةِ تماسكِ الجوابِ واحتفاظِهِ بأهمِّ ما يميِّزُهُ ويدُلُّ عليه بوساطةِ هذه الرابطة. والمُلاحظة الأخرى في هذا النصِّ هي العطفُ على الجوابِ المنفي بـــ(ما)، بجملةٍ منفيَّةٍ بـــ(لا)، وتتابعُ النفي بين (ما)، و(لا) في جوابِ

(١) شرح النهج: ١٣/ ٥٧ . والمُراح: النَّعَم تُردُّ إلى المُراح، وهو الموضع الذي تأوي إليه النَّعَم، وأسناخها: جمع سِنْخ، وهو الأصل . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٢) ينظر: الجملة العربيَّة، تأليفها وأقسامها ٢٢٢، والجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب ٢٢٦ .

(لو) كثيرٌ في نصوصِ نهج البلاغة[١]، ودلالتُهُ تأكيدُ النفي، وتأكيدُ امتناع الجواب، زيادةً على تأكيدِ حقيقةٍ مضمونها: عدم قدرة الخَلْق على إحداثِ بعوضةٍ – بحجمها الصغير –، وأنَّهم لم يعرفوا ولن يعرفوا الطريقَ إلى ذلك.

وقد يأتي الفعلُ المعطوفُ على جوابِ (لو) محتفظًا برابطِهِ (اللام) في كلِّ موضعٍ وردَ فيه، ومنه قولُهُ (عليه السلام): ((**لَوْ كَانَ الْأَسَاسُ الْمَحْمُولُ عَلَيْهَا وَالْأَحْجَارُ الْمَرْفُوعُ بِهَا مِنْ زُمُرُّدَةٍ خَضْرَاءَ وَيَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ وَنُورٍ وَضِيَاءٍ لَخَفَّفَ ذَلِكَ مُصَارَعَةَ الشَّكِّ فِي الصُّدُورِ وَلَوَضَعَ مُجَاهَدَةَ إِبْلِيسَ عَنِ الْقُلُوبِ وَلَنَفَى مُعْتَلَجَ الرَّيْبِ مِنَ النَّاسِ**))[٢]، فقد عُطِفَ على جوابِ الشرط المقترنِ باللام (**لَخَفَّفَ ذَلِكَ مُصَارَعَةَ الشَّكِّ فِي الصُّدُورِ**)، بجملتين فعليَّتين مقترنتين باللام أيضًا، وهما قولُهُ: (**لَوَضَعَ مُجَاهَدَةَ إِبْلِيسَ عَنِ الْقُلُوبِ، وَلَنَفَى مُعْتَلَجَ الرَّيْبِ مِنَ النَّاسِ**)، ومجموعُ هذه الجُمل يُشكِّلُ جوابَ الشرط المتقدِّم.

٣- العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء:

يكونُ للفعل المضارع المعطوف على جوابِ الشرط المربوط بالفاء حالتان: إحداهما جيِّدة وهي الرفع، والثانيةُ جائزةٌ وهي الجزم[٣]، وقد فضَّل سيبويه حالةَ الرفع بقولِهِ: ((والرفعُ ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلامَ الذي بعد الفاء جرى مجراهُ في غير الجزاء، فجرى الفعلُ هنا كما كانَ يجري في غير الجزاء))[٤]، وتابعَ سيبويه قسمٌ من النحويِّينَ في تفضيل الرفع على الجزم[٥].

ومن أمثلةِ الرفعِ في القرآن الكريم قولُهُ تعالى: ﴿**وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ**﴾ [البقرة/ من الآية ٢٧١]، فجاء الفعلُ المضارع (يُكفِّرُ) – المعطوف على جواب الشرط المقترن بالفاء (فهو خيرٌ لكم) – مرفوعًا .

---

(١) ينظر منه في شرح النهج: ٤/ ٢٣٣، ٦/ ١٩٣، ٦/ ٤١٣، ١٣/ ٩٧، ١٦/ ٢٨٣، ١٧/ ١٣٨ .

(٢) شرح النهج: ١٣/ ٩٩ . ونفى مُعتلج الرَّيْب، أي نفى اضطراب الشك في القلوب، والمَجَاهد: جمع مَجْهَدة، وهي المشقّة . ينظر: المصدر نفسه ١٣/ ١٠٢

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٠ – ٩١، والمقتضب ٢/ ٦٧، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٢٠ ولا مانعَ عنده من النصب إذا لم تكن الأداةُ العاطفة (ثمَّ) .

(٤) الكتاب: ٣/ ٩٠ .

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١/ ٨٦، وشرح التسهيل ٤/ ٤٧ .

وقد ورد في نهج البلاغة من الوجهين المُتقدِّمَين رفعُ الفعل المعطوف فقط، وفي موضعٍ واحدٍ، هو قولُ الإمام علي (عليه السلام) من كلامٍ له قاله للخوارج: **((إِنْ أَبَيْتُمْ إِلاَّ أَنْ تَزْعُمُوا أَنِّي أَخْطَأْتُ وَضَلَلْتُ فَلِمَ تُضَلِّلُونَ عَامَّةَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ(صلى الله عليه وآله) بِضَلاَلِي وَتَأْخُذُونَهُمْ بِخَطَئِي وَتُكَفِّرُونَهُمْ بِذُنُوبِي))**[١].

فقد عطف على جواب الشرط المُقترن بالفاء **(فَلِمَ تُضَلِّلُونَ ....)**، بجملتينِ فعليَّتين فعلُ كلٍّ منهما مضارع مرفوع، وهما قولُهُ: **(تأخذونهم...، وتكفِّرونهم...)**، ومجيءُ الرفع بعد الجواب المقترنِ بالفاء يؤكِّدُ صحَّةَ استقراء سيبويه في هذه المسألة وبُعْدَ نَظَرِهِ في نصوص التراث اللُّغوي.

ومِن أمثلةِ العطف على جوابِ الشرط المقترنِ بالفاء قولُهُ (عليه السلام): **((مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلْيَصِلْ بِهِ الْقَرَابَةَ وَلْيُحْسِنْ مِنْهُ الضِّيَافَةَ وَلْيَفُكَّ بِهِ الْأَسِيرَ وَالْعَانِيَ وَلْيُعْطِ مِنْهُ الْفَقِيرَ وَالْغَارِمَ وَلْيَصْبِرْ نَفْسَهُ عَلَى الْحُقُوقِ وَالنَّوَائِبِ))**[٢]، ففي النصِّ المُتقدِّم عُطِفَ على جواب الشرط الجملة الطلبيَّة بصيغةِ الأمر المقترنةِ بالفاء، وهي قولُهُ: (فلْيَصِلْ بهِ القرابةَ)، بأربعِ جُمَلٍ طلبيَّةٍ أيضًا، وبالصيغة نفسها، والتوسُّعُ بالعطفِ بعد جوابِ الشرط بصيغة الأمر واجبٌ في هذا النص؛ لأنَّ اقتصار الجواب على جملةٍ واحدةٍ يجعلها وحدها معلَّقةً على الشرط، وبالمحصِّلة يكونُ الجوابُ ناقصًا وغيرَ مقبولٍ؛ لأنَّهُ بحاجةٍ إلى جميع الجُمَل المعطوفة؛ كي يستوفي موارد الإنفاق، فالذي يُعطيه اللهُ مالاً، ليسَ مُلزمًا أن يصِلَ القرابةَ به فقط، وإنَّما مصادرُ الإعطاء كثيرةٌ، وقد فصَّلها الإمامُ في قوله المتقدِّم.

إذًا جملُ الطلبِ المعطوفة واجبةُ التنفيذِ جميعها، وبها يكونُ الجوابُ تامًّا.

ومثلُهُ قولُهُ (عليه السلام) لِعَسْكَرِهِ بِصفِّين قبلَ لقاءِ العدوِّ: **((إِذَا كَانَتِ الْهَزِيمَةُ بِإِذْنِ اللَّهِ فَلاَ تَقْتُلُوا مُدْبِرًا وَلاَ تُصِيبُوا مُعْوِرًا وَلاَ تُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ وَلاَ تَهِيجُوا النِّسَاءَ بِأَذًى ...))**[٣]، فعُطِفَ على جوابِ الشرط **(فلا تقتلوا مُدْبِرًا...)**، وهو جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغةِ النَّهْيِ، بثلاثِ جُمَلٍ طلبيَّةٍ أيضًا، وبالصيغةِ نفسِها، وتشكِّلُ الجُمَلُ الطلبيَّةُ بمجموعها جملةَ الجواب؛

---

(١) شرح النهج: ٨/ ٢٥٦ .

(٢) المصدر نفسه: ٩/ ٥٠ . العاني هو الأسير بعينه، والغارم: من عليه الديون . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٣) المصدر نفسه : ١٥/ ٦٤ .

لأنَّها واجبةُ التنفيذ هنا، لا يمكنُ تركَ إحداها، ولاسِيَّما إذا كانت من وصايا الإمام في الحرب.

٤- العطفُ على الطلب وجوابه:

قد يتكرَّرُ الطَّلبُ بالعطفِ قبلَ مجيءِ الجواب، وكذلك الحال للجواب، والعطفُ عليهما يُعَدُّ من صُوَرِ التوسُّعِ في التركيب الشرطي؛ لأنَّ جزمَ الفعلِ المضارعِ بعد الطلبِ هو من التركيب الشرطي كما سيتَّضح، ومثالُ العطفِ على الطلب وجوابِهِ قولُهُ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى محمَّدِ بن أبي بكر: ((**أَصْحِرْ لِعَدُوِّكَ وَامْضِ عَلَى بَصِيرَتِكَ وَشَمِّرْ لِحَرْبِ مَنْ حَارَبَكَ وَادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ وَأَكْثِرِ الِاسْتِعَانَةَ بِاللَّهِ يَكْفِكَ مَا أَهَمَّكَ وَيُعِنْكَ عَلَى مَا يُنْزِلُ بِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**))[١].

فقد تكرَّرَ العطفُ بالطَّلبِ خمسَ مرَّاتٍ، وبِصيغةٍ واحدةٍ هي صيغةُ الأمر، وأفعالُها هي: (أصْحِر، امضِ، شمِّرْ، ادعُ، أكثِرْ)، ثمَّ جاء جوابُ الطَّلبِ فعلاً مُضارعًا مجزومًا، وهو قولُهُ: (يَكْفِكَ)، وقد عُطِفَ عليه بفعلٍ مُضارعٍ مجزومٍ أيضًا، باستعمالِ حرفِ العطف (الواو)، وهو قولُهُ: (يُعِنْكَ)، والفعلانِ المُضارعانِ المجزومانِ في جوابِ الطلب هما جزاءٌ ومكافأةٌ لِمَنْ يوقِع أفعال الأمرِ المُتقدِّمة جميعها.

ومِنْ أمثلةِ العطفِ على الطلب قولُهُ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى معاوية: ((**قَدْ أَكْثَرْتَ فِي قَتَلَةِ عُثْمَانَ فَادْخُلْ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ ثُمَّ حَاكِمِ الْقَوْمَ إِلَيَّ أَحْمِلْكَ وَإِيَّاهُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى**))[٢]، فقد عُطِفَ على فعلِ الأمرِ (ادخُلْ) فعلُ أمرٍ آخرَ باستعمالِ حرفِ العطف (ثمَّ)، وهو قولُهُ: (حاكِم)، و(ثمَّ) يُفيدُ التراخي عند العطفِ، ومعنى ذلكَ في قولِ الإمامِ عليٍّ (عليه السلام) أنَّهُ يجبُ عليكَ – يا معاوية – أن تدخلَ في طاعتي أوَّلاً، كما دخلَ الناسُ، ثمَّ بعد ذلك يتحاكمُ إليَّ أولياءُ الدَّم والمُتَّهمونَ، وبعد تنفيذِكَ ما أمرتُكَ به أحكُمْ بيني وبينكم في كتاب الله.

---

(١) شرح النهج: ١٦/ ٢٦٨ .

(٢) المصدر نفسه: ١٧/ ١٥٥ .

القسم الثالث: جزمُ المضارع في جواب الطلب:

عندما نتحدَّثُ على هذهِ الظاهرة نجدُ أنفُسَنا مُلزَمينَ في الحديث عليها ضمن أسلوبَ الشرط، فجُلُّ النحويِّينَ قد تناولها ضمنَ هذا الأسلوب، بل أجمعَ معظمهم على أنَّ تراكيبَ هذه الظاهرة هي تراكيبٌ شرطيَّةٌ، وإنْ كانَ الشرطُ فيها مُقدَّرًا، قال سيبويه: ((هذا بابٌ من الجزاء، ينجزمُ فيه الفعلُ إذا كانَ جوابًا لأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ، أو تمنٍّ، أو عرضٍ))[١]، وأيَّدهُ في ذلك معظم النحويِّينَ المُحدَثين، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((هذا الأسلوبُ كما هو ظاهر أسلوبٌ شرطيٌّ، فيه جزاءٌ مُترتِّبٌ على ما قبله، ومرتبطٌ به ارتباطَ الجزاءِ بالشرط، فقولُكَ: (زُرني أُكرِمْكَ) معناهُ أنَّ إكرامَكَ له مرتبطٌ بزيارتِهِ لك ارتباطًا شرطيًّا))[٢]. فهذه الظاهرةُ تستحقُّ الدراسةَ في الأسلوب الشرطي؛ لِمَا فيهما من تشابهٍ دلاليٍّ وتركيبيٍّ، وهو ما أشارَ إليه الدكتور السامرائي في موضعٍ آخر، إذ قال: ((إنَّ ما يُسمَّى بجواب الطلب، إنَّما هو أسلوبٌ شرطيٌّ، غير أنَّ هذا الأسلوبَ يختلفُ عن أسلوبِ الشرط المشهور، وهو الذي تُذكَرُ فيه أداةُ الشرطِ وفعلُهُ وجزاؤُهُ نحو: (إنْ تَزُرْني أزُرْكَ)؛ وذلك أنَّ الارتباطَ هنا ليسَ بأداةِ الشرط، بل الارتباط بمعنى الجزاء))[٣]، ولهذا أُطْلِقَ على نمطِ هذه الظاهرة بـ(النمط الشرطي الخالي من الأداة)[٤].

ويُجزَمُ الفعلُ المضارعُ الواقعُ في جوابِ الأمرِ، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتحضيض، والعرض، والتمنِّي، والترجِّي بِشرطينِ مُجتمعينِ هما[٥]:

١- ألاّ يُسبَق الفعلُ المضارع بفاء السببيَّة.

٢- أنْ يُقصَدَ بالفعلِ المضارعِ معنى الجواب للطلبِ المُتقدِّم عليه.

ولم يردْ من أساليبِ الطلبِ المُتقدِّمةِ على الفعلِ المُضارعِ المجزوم في نهج البلاغة، سوى الطلب بصيغة الأمر، وقبل أن نعرضَ صُوَر هذه الظاهرة ينبغي لنا أن

---

(١) الكتاب: ٣/ ٩٣ .

(٢) معاني النحو: ٤/ ١١، وينظر: الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها ٢٠٥، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٤٩، ١٠٧، وفي التركيب اللغوي ٣٥٨، والشرط في القرآن على نهج اللسانيَّات الوصفيَّة ٨٩ .

(٣) معاني النحو: ٤/ ١٦ .

(٤) ينظر: في التركيب اللغوي ٣٥٨ .

(٥) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٢٩٢، والتراكيب اللغويَّة ١٩٨ .

نتحدَّثَ عن عامل الجزم في الفعل المضارعِ، واختلاف النحويِّينَ فيه، فقد اختلفَ النحويُّونَ في عاملِ الجزمِ في هذا الفعلِ على أربعةِ مذاهب:

الأوَّل: أنَّ الجازمَ هو لفظُ الطلبِ، ضُمِّنَ معنى حرفِ الشرط فجزمَ، كما أنَّ أسماءَ الشرط تضمَّنتْ معنى حرفِ الشرط (إنْ) فجزمَت، ونُسِبَ هذا المذهبُ إلى الخليل وسيبويه، وابن خروف (ت٦٠٩هـ) وابن مالك[١].

الثاني: أنَّ الجازمَ هو الطلبُ نابَ منابَ الشرط، لا على جهةِ التضمين، بل على جهةِ أنَّ هذه الأشياءَ من أنواعِ الطلبِ قد نابت منابَ الشرط، بمعنى أنَّ جملةَ الشرط قد حُذِفَتْ، وأنيبَتْ هذه منابُها في العمل، وهذا مذهبُ أبي علي الفارسي، وابن عُصفور، ونُسبَ إلى السيرافي[٢].

الثالث: أنَّ الجازمَ هو شرطٌ مُقدَّرٌ دلَّ عليه الطلب، وذهبَ إليه أكثرُ المُتأخِّرينَ، واختارَهُ أبو حيَّان[٣]، ورجَّحه الأزهري[٤]، وزعمَ أنَّهُ مذهبُ الخليل، وسيبويه، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، إلاّ أنَّهم اختلفوا في عِلَّتِهِ؛ ((فقال الخليلُ وسيبويه: إنَّما جزم الطلب؛ لتضمُّنِهِ معنى حرف الشرط، كما أنَّ أسماءَ الشرط إنَّما جَزَمَت لذلك، وقال الفارسي والسيرافي: لنيابتِهِ منابَ الجازمِ الذي هو حرفُ الشرطِ المُقدَّر...))[٥].

والمُلاحَظُ أنَّ المذاهبَ الثلاثةَ المُتقدِّمة تتَّفقُ على وجودِ شرطٍ ملحوظٍ في الكلام، وإنْ تباينت العبارات، فمعنى الشرط ملحوظٌ في التراكيب جميعِها التي ينجزمُ فيها المُضارعُ بشرط اجتماع الطلب وجوابه معًا، فمجيءُ الطلبِ وحدَهُ لا يُعطي معنى الشرط أبدًا؛ لأنَّ الطلبَ لا يفتقرُ إلى جواب، والكلامُ تامٌّ به، فإذا قلنا: (اكتُبْ)، أو (لا تلعبْ)، فإنَّما نطلب من المأمور أنْ يكتُبَ، أو ننهاهُ أنْ يلعبَ، فلا وجودَ للشرطِ هنا. ولا يقتضي الطلب – بمفرَدِهِ – جوابًا، ولا يتوقَّفُ وجودُ غيرِهِ على وجودِهِ، وحينَ نأتِي

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٣ – ٩٤، وشرح جمل الزجاجي، لابن خروف ٢/ ٨٦١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١، وهمع الهوامع ٤/ ١٣٣، ١٣٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٨ .

(٢) ينظر: الإيضاح، لأبي علي الفارسي ٢٥٣، والبغداديات ١٥٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩٢ ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، والمساعد ٣/ ٩٧، وشرح التصريح ٤/ ١٦٠، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٨، وهمع الهوامع ٤/ ١٣٤ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤ .

(٤) ينظر: شرح التصريح ٤/ ١٦٠ .

(٥) شرح التصريح: ٤/ ١٦٠.

بالجوابِ كقولِنا: (ائتني آتِكَ)، دلَّ ذلكَ على أنَّ هناكَ شيئًا يتوقَّفُ عليه هذا الجواب، لا يمكنُ ملاحظتُهُ من الطلب بِمُفْرَدِهِ، بل منهما معًا، ومِن هنا يُمكِنُنا القول: إنَّ الجازمَ للجوابِ هو شرطٌ مُقدَّرٌ – من حيث المعنى – ملحوظٌ تضمَّنه الكلام سواء تلفَّظْنا به أم لم نتلفَّظْ به، وهو ما أشارَ إليه المُبرِّدُ بقولِهِ: ((هذا بابُ الأفعال التي تنجزمُ لدخولِ معنى الجزاءِ فيها))[١]، وبذلكَ نكونُ قد وفَّقْنا بين المذاهبِ الثلاثة.

وأمَّا **المذهبُ الرابع** في عامل الجزمِ في جوابِ الطلب فهو: أنَّ الجازمَ لامٌ مُقدَّرةٌ[٢]، وهذا القولُ لا يُعتَدُّ به، قال الأشموني (ت٩٠٠هـ): ((وهو ضعيفٌ، ولا يطَّردُ إلاّ بتجوُّزٍ وتكلُّفٍ))[٣]، فالتجوُّزُ؛ لأنَّ أمرَ المُتكلِّم نفسه إنَّما هو على التجوُّزِ بتنزيلِ نفسِهِ منزلةَ الأجنبيِّ، وأمَّا التكلُّفُ؛ فَلأَنَّ دخولَ لامِ الأمرِ على فعل المُتكلِّمِ قليلٌ[٤].

وقد جاء الطلبُ المُتقدِّمُ على الفعل المضارع المجزوم بصيغةٍ واحدة في نهج البلاغة، هي صيغة:

[فعل الأمر+ فعل مضارع مجزوم].

وقد تكرَّرت هذه الصيغةُ في (خمسةٍ وعشرينَ) * موضعًا، ويُعَدُّ الجزمُ بعلامتيْهِ: (السكون، وحذف الحرف) دورًا رئيسًا في تحديدِ تراكيب هذا النمط؛ لأنَّ رفعَ الفعل المضارع بعد الطلب يؤدِّي إلى أن يكونَ مضمونُ الجملةِ غيرَ مُسبَّبٍ عمَّا قبلها، ولا يُقدَّرُ فيها الشرط، وتكونُ على ثلاثة أوجه[٥]. ولم يأتِ فعلُ الأمرِ على صورةٍ واحدة، وكذلك جوابُهُ، بل جاءا على ستِّ صُورٍ هي:

---

(١) المقتضب: ٢/ ٨٢ – ٨٣ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، ومغني اللبيب ٢٢٣، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٤/ ٦١٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٨، وهمع الهوامع ٤/ ١٣٥ .

(٣) شرح الأشموني: ٣/ ٥٦٨ .

(٤) ينظر: حاشية الصبّان ٣/ ٤٥٤ .

* ينظر ملحق الفصل الثالث/ ت .

(٥) **الوجه الأول:** أن يُجعَلَ الفعلُ مقطوعًا عمّا قبله مُستأنَفًا، كقولِكَ: (قُم يدعوكَ)، إذ ليس القيامُ سببًا للدعوة، للدعوة، وليس المرادُ بالجوابِ على أنَّهُ إنْ قامَ دعاهُ، وإنَّما أمرته بالقيام وأخبرته إنَّه يدعوكَ.
الوجه الثاني: أن تكونَ جملةُ الفعلِ صفةً، إنْ كانَ قبلُها ما يصحُّ وصفُها بها، كقولِكَ: (أعطني مالاً أنفقُهُ).
والوجه الثالث: أن تكونَ جملتُهُ حالاً، إنْ كانَ قبلها معرفةٌ، كقوله تعالى: ﴿**وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [الأنعام/ من الآية ١١٠]. ينظر: الكتاب ١/ ٤٤٩– ٤٥١، والمقتصد ٢/ ١١٢٥ – ١١٢٦، والمفصّل ٣٣٩، وشرح المفصل ٧/ ٢٩٢ – ٢٩٣، وترشيح العلل في شرح الجمل ١٩٥، وهمع الهوامع ٤/ ١٣١ .

الصورة الأولى: [**فعل أمرٍ مبنيٌّ على السكون+ فعل مضارع مجزوم بالسكون**].

وردت هذه الصورةُ في (تسعة)** مواضع، ومِن أمثلتها قولُ الإمام علـيٍّ (عليه السلام) من خُطبةٍ له في الحثِّ على الجهاد وذمِّ القاعدين: ((**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالسَّيْرِ إِلَيْهِمْ فِي أَيَّامِ الْحَرِّ قُلْتُمْ هَذِهِ حَمَارَّةُ الْقَيْظِ أَمْهِلْنَا يُسَبَّخْ عَنَّا الْحَرُّ وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالسَّيْرِ إِلَيْهِمْ فِي الشِّتَاءِ قُلْتُمْ هَذِهِ صَبَارَّةُ الْقُرِّ أَمْهِلْنَا يَنْسَلِخْ عَنَّا الْبَرْدُ كُلُّ هَذَا فِرَارًا مِنَ الْحَرِّ وَالْقُرِّ فَإِذَا كُنْتُمْ مِنَ الْحَرِّ وَالْقُرِّ تَفِرُّونَ فَأَنْتُمْ وَاللَّهِ مِنَ السَّيْفِ أَفَرُّ**))[١]، وقولُهُ (عليه السلام) من وصيَّتِهِ للحسن (عليه السلام): ((**قَارِنْ أَهْلَ الْخَيْرِ تَكُنْ مِنْهُمْ وَبَايِنْ أَهْلَ الشَّرِّ تَبِنْ عَنْهُمْ**))[٢]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُبَصِّرْكَ اللَّهُ عَوْرَاتِهَا**))[٣].

فقد جاءَ الطلبُ بصيغة الأمرِ في النصوص الثلاثة المُتقدِّمة، ممثَّلاً بقولِهِ: (أمْهِلْنا) – مرَّتين– في النصِّ الأوَّل، وقولُهُ: (قارِنْ، وباينْ) في النصِّ الثاني، وقولُهُ: (ازهدْ) في النصِّ الثالث، وهو في كلٍّ منها فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون، لازمٌ من جهةِ إصدارِهِ من الأعلى إلى الأدنى، إلاّ في النصِّ الأوَّلِ، فإنَّ الأمرَ فيه طلبٌ برِفْقٍ ولِيْن، إذْ إنَّ أصحابَ الإمامِ (عليه السلام) كانوا يطلبون منه بأن يؤجِّلَ الحربَ من فصْلٍ إلى آخر، ويحتجُّونَ بالحرِّ أو البرد، ولكنَّ الإمامَ يعرفُ غاياتهمْ فلا يقبلُ هكذا طلب.

وأمَّا جوابُ الطلب فقد جاءَ فعلاً مُضارعًا مجزومًا، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ أيضًا، وهو قولُهُ: (يُسبَّخ، ينسلخ، تكُن، تَبِنْ، يُبصِّرك)، وجاء هذا الجوابُ مُترتِّبًا على الطلب، أي إنَّ تحقُّقَ الأجوبةِ المتقدِّمةِ موقوفٌ على تحقُّقِ أفعال الأمر التي تقدَّمتْها، وهذه هي العلاقة التي تربطُ هذه التراكيب بتراكيبَ الشرط، يُزادُ على ذلك جزمُ الفعلِ فيها.

** المواضع التي لم تُذكر تنظر نصوصها في شرح النهج: ١٥/ ٩١، ١٦/ ٢٢١، ١٧/ ١٥٥، ١٨/ ٢٠١ .

(١) شرح النهج: ٢/ ٢٧٨ – ٢٧٩ . القيض: الحر، والقر: البرد، وتسبَّخَ الحرُّ: سكن وفتر، ويُسبِّخ عنا الحر، أي يخفُّ، ينظر: لسان العرب، (سبخ) ٦/ ١٤٧ .

(٢) شرح النهج: ١٦/ ٢٤١ .

(٣) المصدر نفسه: ١٩/ ١٧٠ .

الصورة الثانية: [**فعل أمرٍ مبنيٌّ على حذف النون+ فعل مضارع مجزوم بحذف النون**].

وردت هذه الصورةُ في (تسعةٍ) مواضع* ، ومن أمثلتِها قولُ الإمام علي (عليه السلام): **((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ كِتَابًا هَادِيًا بَيَّنَ فِيهِ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ فَخُذُوا نَهْجَ الْخَيْرِ تَهْتَدُوا وَاصْدِفُوا عَنْ سَمْتِ الشَّرِّ تَقْصِدُوا))**(١)، وقولُهُ (عليه السلام): **((تَخَفَّفُوا تَلْحَقُوا فَإِنَّمَا يُنْتَظَرُ بِأَوَّلِكُمْ آخِرُكُمْ))**(٢)، وقولُهُ (عليه السلام): **((تَكَلَّمُوا تُعْرَفُوا فَإِنَّ الْمَرْءَ مَخْبُوءٌ تَحْتَ لِسَانِهِ))**(٣).

في النصوصِ الثلاثةِ المُتقدِّمةِ جاءَ الطلبُ بصيغةِ الأمر، وهو قولُهُ في كلٍّ منها: (خذوا، اصدفوا، تخفَّفوا، تكلَّموا)، وهو فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النون؛ لأنَّ مضارعَهُ من الأفعالِ الخمسة. وأمَّا جوابُ الطلب فهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النون؛ لأنَّهُ من الأفعالِ الخمسة، وهو قولُهُ: (تهتدوا، تقصِدوا، تلحقوا، تُعرَفوا)، والمُلاحَظُ في هذه الأجوبة أنَّها جاءت جزاءً ومُكافأةً لأفعالِ الأمرِ المُتقدِّمة، ففي النصِّ الأوَّلِ فإنَّ مُكافأةَ منْ يأخُذُ بنهجِ الخيرِ هو الهداية والصلاح، وكذلك الحال من يبتعدُ عن طريقِ الشرِّ، فإنَّهُ سيلتزمُ طريقَ العدلِ قطعًا، وهذا ينطبقُ على النصوصِ الأخرى. فمعنى الجزاء لازمٌ في تراكيبِ هذه الظاهرة، وهو ما جعلَها تُعَدُّ مِن أسلوبِ الشرط.

والملاحظ أيضًا في النصين الثاني والثالث أنَّ التركيب (أي تركيب الطلب وجوابه) مؤلَّفٌ من كلمتين فقط، هما: (**تَخَفَّفُوا تَلْحَقُوا**) و(**تَكَلَّمُوا تُعْرَفُوا**)، وما أجمل هذا الإيجاز المعبِّر عن معاني كثيرة رغم قلَّة الألفاظ، وهذا ليس بغريب عن أفصح الفصحاء بعد رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) .

---

* المواضع التي لم تُذكر تُنظر نصوصها في شرح النهج: ١/ ٢٠٢، ٣/ ١٤٩، ١٠/ ٢٨٠، ١٣/ ٦٠، ١٩/ ٧٨ .

(١) شرح النهج: ٩/ ١٧٧. واصدفوا عن سَمْتِ الشر، أي أعرِضوا عن طريقِهِ، وتقصِدُوا: تعدلوا . ينظر: المصدر نفسه ٩/ ١٧٨ .

(٢) المصدر نفسه: ٩/ ١٧٨ .

(٣) المصدر نفسه: ١٩/ ١٧٠ .

الصورة الثالثة: [**فعل أمرٍ مبني على السكون+ فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلَّة**].

وردت هذه الصورةُ في (ثلاثة) مواضع* *، منها قولُهُ (عليه السلام) من كتابٍ له إلى مُحمَّد بن أبي بكر: ((**أَكْثِرِ الاِسْتِعَانَةَ بِاللَّهِ يَكْفِكَ مَا أَهَمَّكَ وَيُعِنْكَ عَلَى مَا يُنْزِلُ بِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**))[١]، فقد جاءَ الطلبُ (أكثِرْ) فعلَ أمرٍ مبنيًّا على السكون، وفاعلُهُ ضميرٌ مُستَتِرٌ وجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ)، في حينَ جاء جوابُ الطلب (**يَكْفِكَ**...وما عُطِفَ عليه) فعلاً مُضارعًا مجزومًا، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرف العلَّة.

الصورة الرابعة: [**فعل أمر مبني على حذف النون+ فعل مضارع مجزوم بالسكون**].

وردت هذه الصورةُ في (موضعين)* فقط، أحدهما قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**أُوصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِتَقْوَى اللَّهِ فَإِنَّهَا الزِّمَامُ وَالْقِوَامُ فَتَمَسَّكُوا بِوَثَائِقِهَا وَاعْتَصِمُوا بِحَقَائِقِهَا تَؤُلْ بِكُمْ إِلَى أَكْنَانِ الدَّعَةِ**))[٢]، فقد جاء الطلبُ (تمسَّكوا) فعلَ أمرٍ مبنيًّا على حذفِ النون؛ لأنَّ مُضارعَهُ من الأفعال الخمسة، وأمَّا جوابُهُ (تؤُلْ) فهو فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ، وهو مُعلَّقٌ على تحقُّق فعلِ الأمرِ المُتقدِّم.

الصورة الخامسة: [**فعل أمر مبني على حذف حرف العلَّة+ فعل مضارع مجزوم بالسكون**].

وردت هذه الصورة في (موضعٍ واحد) فقط هو قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من كتابٍ للأشتر النَّخَعي، يوصيهِ بذوي الحاجات: ((**نَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالْأَنَفَ يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ**))[٣]، فقد جاءَ فعلُ الأمر (نحِّ) مبنيًّا

---

* الموضعان اللذان لم يُذكرا تنظر نصوصهما في شرح النهج: ٩/ ١٧٧، ٢٠/ ٢٧٠ .

(١) المصدر نفسه: ١٩/ ١٧٠ .

* الموضع الذي لم يذكر ينظر في شرح النهج: ١١/ ٥ .

(٢) المصدر نفسه: ١٠/ ٣٠٩ . الزمام: المقود، والقِوام: العماد والنظام، الوثائق: جمع وثيقة، وهي ما يوثق به، وحقائقها: جمع حقيقة وهي الراية، يقال: فلان حامي الحقيقة، وتؤل: ترجع، والأكنان: جمع كِنّ وهو السّتر، والدَّعة: الرَّاحة. ينظر: المصدر نفسه ١٠/ ٣١٢، وفي ظلال نهج البلاغة ٣/ ١٨١ .

(٣) المصدر نفسه: ١٧/ ٥٦ .

على حذفِ حرف العلَّة، في حين جاءَ جوابُهُ (يبسُط...) فعلاً مُضارعًا مجزومًا، وعلامةُ جزمِهِ السكون، وهو جزاءٌ ومُكافأةٌ لِمَن التزمَ الأمرَ المُتقدِّم، وقد عُطِفَ على الجواب بفعلٍ مُضارعٍ مرفوعٍ وليس مجزومًا، فيُعرَبُ هذا الفعلُ كما يُعرَبُ الفعلُ المُضارعُ المعطوف على جوابِ الشرط[١].

الصورة السادسة: [**فعل أمر مبني على حذف حرف العلَّة+ فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلَّة**].

وردت هذه الصورة في (موضعٍ واحدٍ) فقط، هو قولُ الإمام علي (عليه السلام): ((**أَغْضِ عَلَى الْقَذَى وَالْأَلَمِ تَرْضَ أَبَدًا**))[٢]، فجاءَ فعلُ الأمر (أغْضِ) مبنيًّا على حذف حرف العلَّة، وجوابُهُ المُتعلِّقُ به (ترضَ) فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرف العلَّة أيضًا.

(١) يكون إعراب الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط على ثلاث أحوال: الجزم، والنصب، والرفع. وقد تناولنا توجيه هذه الأحوال في دراسة ظاهرة التوسُّعِ في التركيب الشرطي .

(٢) شرح النهج: ١٩/ ١٨ .

القسم الرابع: تراكيب لغويَّة نادرة في كلام الإمام (عليه السلام)

اقتضت طبيعة النصوص الواردة في نهج البلاغة، التي وردت فيها ظواهر لغويَّة، أنْ تكون دراسة هذه التراكيب مجتمعة في مبحثٍ واحد، بخلاف الظواهر التي تقدَّمت دراستها بشكل منفرد، واستحقَّت هذه التراكيب أن نقف عندها؛ لِمَا وجدناه فيها من قواعد وأساليب جديدة في الدرس النحوي لم يشر النحويون إلى معظمها، لأسباب قد يكون أهمها الإعراض عن نصوص هذا النوع من كتب التراث، وعدم الرجوع إليها عند الاستقراء، وقد جاءت هذه الظواهر على ستِّ حالاتٍ، هي:

الحالة الأولى: اقتران فعل الشرط بـ(قد) في سياق (لو)

تكرَّر هذا الاقتران في نهج البلاغة في (أربعة)* مواضع، منها قول الإمام علي (عليه السلام): ((**لَوْ قَدْ فَقَدْتُمُونِي وَنَزَلَتْ بِكُمْ كَرَائِهُ الْأُمُورِ وَحَوَازِبُ الْخُطُوبِ لَأَطْرَقَ كَثِيرٌ مِنَ السَّائِلِينَ وَفَشِلَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسْؤُولِينَ**))[١]، وقوله (عليه السلام): ((**إِنَّكُمْ لَوْ قَدْ عَايَنْتُمْ مَا قَدْ عَايَنَ مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ لَجَزِعْتُمْ وَوَهِلْتُمْ وَسَمِعْتُمْ وَأَطَعْتُمْ**))[٢].

وهذا الاقتران من الصور النادرة في التركيب الشرطي؛ لأنَّ فعلَ الشرط يجبُ ألاّ يُقرَن بـ(قد) عند جميع النحويين[٣]، إذ إنَّ (قد) تفيد التحقيق مع الماضي والشرط قد يقع، أو لا يقع، قال المُبرِّد: ((ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره))[٤]، ولأنَّ الشرط قد يقع، أو لا يقع، تعلَّق الجوابُ به، وهذا الأمر الأوَّل اللافت للنظر في هذا الاقتران.

والأمر الآخر هو نقض النصوص الواردة في هذه الحالة، قول كثيرٍ من النحويين: إنَّ (لو) ((حرف امتناعٍ لامتناع))[٥]، فكيف يمتنع جواب الشرط لامتناع فعل

---

* الموضعان اللذان لم يُذكرا يُنظران في شرح النهج: ١٩/ ٨٢، ٢٠/ ٣٢٦ .

(١) شرح النهج: ٧/ ٢٩ – ٣٠ .

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٠ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥٦، والمساعد ٣/ ١٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٠٤، والمطالع السعيدة ٢/ ١١١ – ١١٢ .

(٤) المقتضب: ٢/ ٤٥ .

(٥) ينظر: حروف المعاني ٣، والصاحبي في فقه اللغة ١٦٣، ورصف المباني ٣٥٨، والجنى الداني ٢٧٢ – ٢٧٣ .

الشرط، وفعل الشرط مُتحقِّق أو قريب التحقق؛ لاقترانه بـ(قد) هنا ؟! وهذا ما يدلُّ على عدم اطِّراد هذه القاعدة في المواضع جميعها التي ترد فيها، وخيرُ دليلٍ على ذلك كلامُ الإمام علي (عليه السلام). ويبدو أنَّ سيبويه قد فطن إلى هذا، لذا قال: إنَّها ((حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره))[١]، فهو لم يجزم بالامتناع، وإنَّما جعل الشرط يحتمل الوقوع وعدمه.

وفي ضوء ما تقدَّم، تحتَّم علينا أن نقفَ على نصوص هذه الظاهرة وقفةً علميَّةً مُتأنِّيةً، لنخلص إلى الظروف والقرائن التي جعلت الإمام (عليه السلام) يذكر مثل هذه التراكيب، وفي أربعة مواضع مختلفة، وقد توصَّل أستاذي الدكتور علي عبد الفتاح في رسالته للماجستير إلى أنَّ دلالة هذا الاقتران في فعل الشرط، يدلُّ على تحقُّقه ولو بعد حين، كما في النصِّ الأوَّل، فقد أكَّد الإمام علي (عليه السلام) أنَّه سيُفارق الدنيا – يومًا ما–، وهذا ممَّا لاشكَّ فيه ((والمعنى: أنَّه لو حصل – فيما مضى – هذا الأمر، لامتنع السائلون عن الإدلاء بأسئلتهم لغيره (عليه السلام)، ولخابَ من يُسأل عنها وفشل في الإجابة، ولكن فقدانه سيقع لا محالة، وسيحدث هذا الفراغ الواسع – وقد حدث – وسيتحقَّق بذلك جواب (لو)، ولولا وجود (قد) لكان الأمر مختلفًا))[٢]، وممَّا يؤيِّدُ هذا، قول ابن مالك في (قد) على لسان ابن هشام: ((إنَّها تدخل على ماضٍ مُتوقَّع))[٣]، أي إنَّ الإمام عليًّا (عليه السلام) كان متأكِّدًا من وقوع مثل هذه الأمور، ويتحدَّث عنها وكأنَّها قد وقعت في الماضي.

وهذه الدلالة جاءت موافقة لِمَا ذهب إليه الدكتور علي عبد الفتاح في ثلاثة نصوصٍ من النصوص الواردة، ولكن النص الثاني المذكور آنفًا يُخالف هذه الدلالة، ويؤيِّدُ من ذهب إلى أنَّ (لو) حرفُ امتناعٍ لامتناع، ومعنى الامتناع فيه يتمثَّل في: أنَّكم لم تجزعوا ولم تطيعوا؛ لأنَّكم لم تُعاينوا ما عاينه من مات قبلكم، ولا يمكن أن تتحقَّقَ هذه المعاينة في الحياة الدنيا، وإلاّ لجزعوا وأطاعوا.

وأمَّا دلالة (قد) هنا – كما نراها – فهي لتأكيد تحقُّقِ الحدث الثاني في فعل الشرط (أي معاينة من مات قبلهم)، ولأنَّ المعاينة واقعةٌ قطعًا لِمَنْ مات قبلهم فإنَّ أمرًا

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٢٤ .

(٢) الجملة الخبرية في نهج البلاغة (رسالة ماجستير): ٣٠١ .

(٣) مغني اللبيب: ١٧٢ .

كهذا يجب أن يُصوَّرَ لِمَن لا يراه على أنَّه مُتحقِّقٌ، أو شبه المُتحقِّق؛ لأنَّه سيُرى بعد الممات، وسيقع لهم حتمًا – بعد موتهم – كما وقع للذين من قبلهم . و(قد) في هذا النص فيها شيءٌ من التحذير، أي إنَّ من مات قبلكم قد عاينَ أمورًا كثيرةً، وهذه الأمور لو تحقَّقت رؤيتها لجزعتم ووهلتم؛ لهولها وعظمتها.

إذًا مقولة قسم من النحويين بأنَّ (لو) حرفُ امتناع لامتناع، لا تطَّردُ دائمًا، وهذا ما أثبتته النصوص الواردة في نهج البلاغة، وكان على من التزم بها أن يتمسَّك بمقولة سيبويه، كما تمسَّك معظم النحويين بما جاء في كتابه من مسائل نحويَّة مختلفة.

الحالة الثانية: مجيء جواب (لو) مقترناً بـ(قد)

وردت هذه الحالة في موضع واحدٍ فقط، وهو قولُ الإمام علي (عليه السلام) عندما أرسل رجلاً من أصحابه، يعلمُ له علم أحوال قومٍ من جند الكوفة قد همُّوا باللِّحاق بالخوارج: ((**أَمَا لَوْ أُشْرِعَتِ الْأَسِنَّةُ إِلَيْهِمْ وَصُبَّتِ السُّيُوفُ عَلَى هَامَاتِهِمْ لَقَدْ نَدِمُوا عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ**))[1]، وهي من الصور النادرة في أسلوب الشرط؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ مقترنٌ بـ(قد) مسبوقة باللام، وقد حدَّدَ النحويُّون مواضعَ اقتران جواب (لو) باللام، وذلك إذا كان ماضيًا مُثبتًا، أو منفيًّا بـ(ما)[2]، ولم يتحدَّث أحدُهم عن اقتران جوابها بـ(قد) سوى ابن هشام، ووصفه بأنَّه غريبٌ[3].

ولا يمكنُ أن نصِفَ هذا التركيب الذي ورد على لسان أفصح الفصحاء بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلَّم) بأنَّه غريبٌ؛ وذلك لأنَّ مجيء اللام قبل (قد) في هذا الجواب هو الذي حسَّن مجيء (قد) هنا؛ إذ إنَّ اللام من وسائل الربط في جواب (لو)، أي إنَّ مجيئها يدُلُّ على ارتباط الجواب بالشرط، وإنَّ مجيء (قد) في الجواب من غير رابط أمرٌ غيرُ سائغ، لذا حسَّنت اللام هذا الاقتران، والدليل على ذلك أنَّ جواب الشرط إذا كان فعلاً ماضيًا مقرونًا بـ(قد) في غير الأداتين: (لو، ولولا) وجب اقترانه بالفاء، فسببُ مجيء الفاء هو السبب نفسه لمجيء اللام هنا. ويُزادُ على

---

(١) شرح النهج: ١٠/ ٢٥٠ . أشرعتُ الرُّمح إليه: أي سدَّدته نحوه.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٨٣، ومغني اللبيب ٢٦٤ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢٦٥، وحاشية الصبان ٤/ ٦١ .

ما تقدَّم أنَّ مجيء (قد) في جواب (لولا) أمرٌ واردٌ في اللغة العربية[١]، ولمشابهة الأداتين (لو، ولولا) في كثير من الأحكام النحويَّة والدلاليَّة، يمكن القول: إنَّ مجيء (قد) في جواب (لو) هو امتدادٌ لمجيئها في جواب (لولا)، وهو الأمر الذي لم يستبعده أبو حيَّان حين نقل السيوطي كلامًا له يتحدَّثُ فيه على الفرق بين جواب (لو) وجواب (لولا)، إذ قال: ((قال أبو حيَّان: ليس عندي ما يختلفان فيه إلاّ أنَّ جواب (لولا) وجدناه في لسان العرب قد يُقرن بـ(قد) ... ولا أحفظ في (لو) ذلك، لا أحفظ من كلامهم: (لو جئتني لقد أحسنت إليك). وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها)) [٢]

ودلالة (لقد) في هذا النص هي تأكيد الندم، ففعلُ الشرط (لو أشرعت الأسنَّةُ إليهم...)، يحتمل الوقوع وعدمه، وأمَّا جواب الشرط (لقد ندموا على ما كان منهم) فهو واقعٌ قطعًا، فإنَّهم سيندمون سواء أ وقعت المعركة أم لم تقع؟؛ لأنَّهم خسروا الدنيا والآخرة، وتأكيد الإمام على الندم ناتجٌ من ثقته بنفسه (في حال وقعت المعركة)، وثقته بمنهجه (طريق الحق الذي يؤمّن لسالكه الجنَّة).

الحالة الثالثة: توالي شرطين والجواب واحد

قد يتوالى شرطان، وليس بعدهما غير جواب واحد، وفي هذه المسألة خلافٌ من جانبين: أحدهما: هل هذا التوالي هو من باب اعتراض الشرط على الشرط، أو لا؟، والآخر: الخلافُ في نسبة الجواب لأيٍّ منهما؟.

أمّا القول بأنَّ توالي شرطين لجوابٍ واحد هو من مسائل اعتراض الشرط على الشرط، فقد حدَّد ابن هشام في رسالته: (اعتراض الشرط على الشرط) المواضع التي لا تدخل في هذا الباب. ولتحديد ما إذا كان النص – الذي توالى فيه شرطان لجواب واحد – من مسائل هذا الباب أم لا، تحتَّم علينا الرجوع إلى هذه الرسالة، والإفادة منها كما سيتَّضح .

ويأتي هذا التوالي على صورتين: إمَّا بعطف، وإمَّا بغير عطف، فإنْ كان بعطف، نحو: (إنْ تأتني وإنْ تُحسِن إليَّ، أُحسِنْ إليك)، كان الجواب لهما معًا على

---

(١) ورد مثل هذا الاقتران في القرآن الكريم والشعر العربي، ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً﴾ [الإسراء/ ٧٤] .

(٢) الأشباه والنظائر: ٤/ ١٢٠ .

مذهب الأكثرين[١]؛ لأنَّ الواو للجمع، زيادةً على أنَّ دلالة النص تقضي ذلك؛ لأنَّ الجواب (أُحسِن إليك)، لا يقع إلاّ بشرط وقوع (الإتيان)، مصحوبًا معه (الإحسان) من الآتي، فلا(الإتيان) وحده، أو (الإحسان) وحده، بموجب لوقوع الجواب (أحسِن إليك)، وقد اختُلف في غير الواو من حروف العطف، أ يكون الجواب المذكور لأحدهما أم للإثنين معًا؟ [٢]. وإنْ كان بغير عطف كان الجواب المذكور للشرط الأول، وقد استغني عن جواب الثاني، وهذا مذهب جمهور النحويين[٣]، لكنَّ ابن مالك ذهب إلى أنَّ الشرط الثاني لا جواب له، لا مذكورٌ ولا مقدَّرٌ؛ لأنَّه مقيِّدٌ للأول كتقييده بحال واقعة موقعه[٤].

وفي نهج البلاغة ورد نصٌّ واحدٌ توالى فيه شرطان، عطف بينهما بحرف العطف (ثمَّ)، وهو قول الإمام علي(عليه السلام): ((**إِنَّ لِبَنِي أُمَيَّةَ مِرْوَدًا يَجْرُونَ فِيهِ وَلَوْ قَدِ اِخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَوْ كَادَتْهُمُ الضِّبَاعُ لَغَلَبَتْهُمْ**)) [٥]، وحكم الجواب إذا كان الشرطان معطوفين بـ(ثمَّ)، لهما معًا، وذلك نحو: (إنْ آتِك ثمَّ إنْ أدخلْ دارك، فعبدي حرٌّ)، فالعتق يقع بالفعلين إذا بدأ بالأوَّل[٦]، وهذا التوالي ليس من باب اعتراض الشرط على الشرط، كما قال ابن هشام في رسالته، إذ قال: ((ليس من اعتراض الشرط واحد من هذه المسائل الخمس التي سنذكرُها : ... الرابعة: أنْ يُعطفَ على فعل الشرط شرطٌ آخرُ)) [٧] .

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٥، واعتراض الشرط على الشرط ٤١- ٤٤، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٦ .

(٢) تتباين الآراء في مسألة العطف على الشرط بشرطٍ آخر بوساطة حروف العطف :(أو، وثمَّ، والفاء)، وتأخذ المسألة تفصيلاً أكثر عند أهل الفقه . ينظر ذلك في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٨ – ١٨٨٩، وبدائع الفوائد ٧٨ – ٨١، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٦ – ٢٠٧، والأشباه والنظائر ٨/ ٢٣٠ – ٢٤٤ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٤ – ١٨٨٥، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٩ – ٣٧٤، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٦، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣٧ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤ – ١٦١٥، وارتشاف الضرب٤/ ١٨٨٥ .

(٥) شرح النهج: ٢٠/ ٣٢٦ . والمِروَد: هاهنا مِفْعَلٌ من الإرواد، وهو الإمهالُ والانتظارُ، فكأنَّه (عليه السلام) شبَّهَ المُهْلةَ التي هم فيها (بنو أميَّة) بالمِضمار الذي يجرون فيه. وكادتهم: مكرت بهم . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٨، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٩٤.

(٧) اعتراض الشرط على الشرط: ٣٤ .

فالنصُّ المتقدِّم إذًا هو تركيبٌ شرطيٌّ واحد، وليس تركيبين، حدث فيه تعليق الجواب على شرطين متتاليين متلازمين، ويتَّضح لنا ذلك من دلالة النص، فقول الإمام (عليه السلام) كان يُنبىءُ فيه عن أحوال بني أُميَّة فيما بعد، – فالشرط الأول (لو قد اختلفوا فيما بينهم)، لم يكن في حينها واقعٌ على بني أُميَّة، إذ كان الخلاف بينهم متأخِّرًا[١] .

وأمَّا الشرط الثاني (لو كادتهم الضبِّاع)، فهو إخبارٌ عن زوال مُلكهم على يد أبي مسلم الخراساني، الذي كان – في بداياته – أضعف خلْق الله وأعظمهم فقرًا ومسكنة، وهذا الوصف مناسبٌ للفظة (الضبِّاع) التي ذكرها الإمام، لأنَّ الضبع نوعٌ من السِّباع الضِّعاف، يقال: ضبع الرجل، أي جبن[٢] – ونخلصُ من هذا أنَّ الشرط الأوَّلَ كان ممهِّدًا للثاني وملازمًا له، ولم يتحقَّق الثاني (زوال ملكهم) إلاّ عند تحقق الأول (الاختلاف فيما بينهم)، لذا جاء الجواب (لغلَبَتْهُم) مُعلَّقًا على تحقّق الشرطين معًا .

ويُلاحظُ في هذا النص أنَّ فعل الشرط قد اقترن بـ(قد)، ودلَّ هذا الاقتران على أنَّ الشرط متحقّقٌ – ولو بعد حين – كما بيَّنا . فهذا النص هو تأكيد ما ذهبنا إليه في دراستنا لظاهرة اقتران (قد) بفعل الشرط[٣] .

الحالة الرابعة: تصدُّر الاستفهام جواب (لو)

قد يأتي الاستفهام في جواب أدوات الشرط الجازمة، وحينئذٍ يجب أن يقترن بالفاء، وقد لا يقترن في مواضع، وسنأتي على ذلك، ولكن لم يرد في القرآن الكريم، ولا في كتب النحويين – بحسب علم الباحث – أنَّ جواب (لو) – وهي من أدوات الشرط غير الجازمة – قد جاء جملةً استفهاميَّةً، وكلُّ ما قاله النحويون: إنَّ جواب (لو) لا يأتي إلاّ جملةً فعليَّةً، فعلها إمَّا أن يكون ماضيًا مثبتًا، أو منفيًّا بـ(ما)، أو مضارعًا مجزومًا بـ(لم)[٤]، فالاستفهام لا مكان له في جواب (لو) – في الأغلب –؛ لأنَّ (اللام) وهي الرابط اللفظي الوحيد لجواب (لو) لا يصلح اقترانها بالاستفهام، لذا

---

(١) ينظر: شرح النهج ٢٠/ ٣٢٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها ، وفي ظلال نهج البلاغة ٤/ ٤٧٩ .

(٣) ينظر: الصحيفة (١٧٦) من البحث .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩، والجنى الداني ٢٨٣، وشرح ابن الناظم ٢٧٨، ومغني اللبيب ٢٦٤، وشرح التصريح ٢٢٥/٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٤٨ – ٣٤٩ .

قالوا: إنَّ جوابها لا يأتي إلاّ جملةً فعليَّةً[١]، ومن جهة أخرى فإنَّ الطلب يدلُّ على إحداث الفعل فورًا – من حيث الزمن – في الغالب، وسياق (لو) مفروض الصدق في الماضي .

وقد ورد في نهج البلاغة وقوع الاستفهام في جواب (لو) في موضعٍ واحد فقط، وهو قول الإمام علي (عليه السلام): ((**أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ الَّذِينَ وَرَاءَكَ بَعَثُوكَ رَائِدًا تَبْتَغِي لَهُمْ مَسَاقِطَ الْغَيْثِ فَرَجَعْتَ إِلَيْهِمْ وَأَخْبَرْتَهُمْ عَنِ الْكَلَإِ وَالْمَاءِ فَخَالَفُوا إِلَى الْمَعَاطِشِ وَالْمَجَادِبِ، مَا كُنْتَ صَانِعًا ؟**)) [٢]، فقد جاء جواب الشرط: (مَا كُنْتَ صَانِعاً؟) جملة استفهامية استفهامها حقيقي[٣]، ومجيء الاستفهام في جواب (لو) أمرٌ غيرُ وارد كما مرَّ، فكيف إذا كان هذا الاستفهام من غير رابط ؟!، فلا يحسن أن يكون الجواب من غير رابط إذا كان جملةً استفهاميَّة، إلاّ إذا كان الاستفهام بالهمزة، قال الرَّضي: ((وإذا كان جواب الشرط مُصدَّرًا بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملة فعليَّة أو اسميَّة لم تدخل الفاء)) [٤]، غير أنَّ أداة الاستفهام في النص المتقدِّم هي (ما)، وقد أُجيز حمل أدوات الاستفهام الأُخَر على الهمزة، بعدم اقترانها بالفاء، وقد تدخل الفاء فيها، لعدم عراقتها في الاستفهام[٥]، فعدم ارتباط (ما) في النص المتقدم له ما يسوّغه، وإنْ كان الرضي يتحدث على الفاء في جواب الشرط الجازم، وكما مرَّ فإنَّ الفاء ليست من روابط الأداة (لو).

ولأنَّ الجواب (مَا كُنْتَ صَانِعاً؟) لا يستحسن أن يقرن باللام، إذ إنَّ (ما) حينئذٍ تكون نافية لا استفهاميَّة . إذًا يمكننا القول: إنَّ اقتران الجواب بالشرط – هنا – هو اقترانٌ معنوي، وهو أفضل من الاقتران اللفظي، لأنَّه يعطي دلالات إضافية زيادةً على دلالة التعليق (الارتباط)، ومن هذه الدلالات أنّ هذا الشرط مجازي غرضه إثارة المخاطب الذي يكلِّمه الإمام (عليه السلام)، ومعرفة مدى استجابته لقول الحق الذي

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩، والجنى الداني ٢٨٣، وشرح ابن الناظم ٢٧٨، ومغني اللبيب ٢٦٤، وشرح التصريح ٢٢٥/٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٤٨ – ٣٤٩ .

(٢) شرح النهج: ٩/ ١٨٣ .

(٣) ينظر: منهاج البراعة ١٠/ ١١٣ .

(٤) شرح الرضي: ٤/ ١١٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

بَانَ له بعد أنْ سأل الإمام (عليه السلام) – عمَّا أرسله أصحابه أن يعلمهم به – وسمع منه، واقتنع بأنَّه على حق، وخصومه على باطل، فضرب له الإمام مثلاً بأسلوبٍ شرطي، ختمه بأسلوب الاستفهام، والكلامُ ((إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائهِ على أسلوبٍ واحد))[١]، لذا أجاب هذا الرجل عن سؤال الإمام بالإيجاب وبايعه فيما بعد[٢].

ومن الأمور التي ساعدت على الانتقال من أسلوب الشرط إلى أسلوب الاستفهام في تركيبٍ واحد، ومن غير رابطٍ لفظي، هو طول جملة الشرط، ((وقال البيانيون: إنَّ الكلام إذا جاء على أسلوبٍ واحد وطال، حَسُنَ تغيير الطريقة))[٣]، وهو ما جاء في النص المتقدِّم .

الحالة الخامسة: الحذف المزدوج*

جاء هذا الحذف على صورةٍ واحدة فقط في (أربعة)** مواضع، وهذه الصورة هي:

[إنْ + فعل الشرط + ... + وإلاّ + جواب الشرط].

وفي هذه الصورة يُحذَفُ جوابُ الشرط الأوَّلِ؛ لدلالة الحدث المُتقدِّم، أو السياق العام عليه، في حين حُذِفَ فعلُ الشرط من الشرط الثاني؛ لدلالة فعل الشرط المذكور (المُتقدِّم) في التركيب الشرطي الأوَّل، ومثال هذا الحذف قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**لَنَا حَقٌّ فَإِنْ أُعْطِيْنَاهُ وَإِلاَّ رَكِبْنَا أَعْجَازَ الْإِبِلِ**))[٤]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**إِنْ صَبَرْتَ صَبْرَ الْأَكَارِمِ وَإِلاَّ سَلَوْتَ سُلُوَّ الْبَهَائِمِ**))[٥] .

---

(١) الكشَّاف: ١/ ١٢٠ .

(٢) شرح النهج: ٩/ ١٨٣ .

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٢٥ – ٣٢٦ .

* نقصد به: حذف فعل شرط من جملة، وحذف جواب شرط من جملة، وهاتان الجملتان مُتتاليتان، لا تنفكّان أبدًا، وهذا الحذف قليل الاستعمال في الكلام، وقد أثبتنا في ما تقدّم اختصاص الأداة (إنْ) فيه، ينظر صحيفة (٣٠ – ٣١) من البحث .

** الموضعان الآخران ينظران في شرح النهج: ١٩/ ١٣٦، ١٤٠ .

(٤) شرح النهج: ١٨/ ٢٥١، والراكب أعجاز الإبل هو الرديف، أي الراكب خلف الراكب، وراكب عجز البعير يلحقه مشقّةٌ وضرر . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٥) المصدر نفسه: ٢٠/ ٢٥٦ .

ففعلُ الشرط في النَصَّين المُتقدِّمين جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ، وهما قولُهُ: (أُعطيناهُ (مبنيّ للمجهول)، وصبرتَ)، وأمَّا جوابُ الشرط فيهما فهو محذوفٌ دلَّ عليه السياق، فالنصُّ الأوَّلُ يتحدَّثُ فيه الإمام على حقٍّ سُلِبَ منه، فإنْ أُعْطِيَ إيَّاهُ فذاك ما كان ينشدُهُ، وينشدُهُ الجميع، وأمَّا النصُّ الثاني فكان حديثُهُ للأشعث بن قيس يعزِّيه على ابنٍ له، قائلاً: إنَّكَ إنْ صَبَرْتَ جرى عليك القدرُ، وأنت مأجورٌ لذلك، هذا ما يتعلَّقُ بتركيب الشرط الأوَّلِ في النَصَّين، أمَّا تركيب الشرط الثاني – في النَصَّين – فهو مُخالفٌ للأوَّلِ بحذف فعل الشرط منه، وذكر جوابه فقط، وحُذِفَ فعلُ الشرط فيهما؛ لتوفُّرِ الشروط الواجبة لهذا الحذف، منها تصدُّرُ الأداة (إنْ) التركيب، وإدغامها بـ(لا) النافية، زيادةً على دلالة ما قبله عليه[١].

الحالة السادسة: **مجيء فعل الشرط بعد (إنْ) المدغمة بـ(لا) - أي (إلاّ) -**

وردت هذه الحالة في (موضعين) فقط، و(إنْ) تُدغَمُ مع (لا) في مسألةِ حذف فعل الشرطِ غالبًا، ولكن هنا لم يُحذَف فعلُ الشرط، فهذه صورةٌ أخرى من الصُوَرِ التي اختُصَّتْ بها الأداةُ (إنْ)، وهي ردٌّ صريحٌ على من ادَّعى أنَّ (إلاّ) المُكوَّنةَ من (إنْ) الشرطيَّةِ، و(لا) النافيةِ، لا تُستعمَلُ إلاّ إذا حُذِفَ فعلُ الشرط معها[٢]. و(لا) المُدغَمَةُ مع (إنْ) الشرطيَّة هي نافيةٌ مزيدةٌ، لا أثرَ لها في عمل الحرف الجازم، قال سيبويه: ((و(لا) لغوٌ في كلامهم...تقول: (إنْ لا يقُلْ أقُلْ)، فـ(لا) لغوٌ))[٣]، فهي لا تؤثِّرُ في الكلام غير معنى النفي، قال حيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ): ((ورُبَّما انضمَّتْ (لا) مع (إنْ) وحدها للنفي، فقيل: إلاّ تفعلْ كذا))[٤].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢١٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/ ٤٠٨، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٠ .

(٢) الذي ادَّعى ذلك هو المستشرق براجشتراسر في كتاب: التطور النحوي ١٩٩، ويُرَدُّ ادِّعاؤهُ أيضًا بما ذكره ابن هشام من أمثلةٍ قرآنيةٍ وردت فيها (إلاّ) مع فعل الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ** ﴾ [التوبة/ من الآية ٤٠]، ينظر: مغني اللبيب ٢٧ .

(٣) الكتاب: ٣/ ٧٧ .

(٤) كشف المشكل: ١٧٥، وينظر: جواهر الأدب ١٤٨، ومعترك الأقران ٢/ ٢٤٢ .

وأمثلة هذه الحالة قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): ((**لاَ تُمَكِّنِ الْغُوَاةَ مِنْ سَمْعِكَ وَإِلاَّ تَفْعَلْ أُعْلِمْكَ مَا أَغْفَلْتَ مِنْ نَفْسِكَ فَإِنَّكَ مُتْرَفٌ قَدْ أَخَذَ الشَّيْطَانُ مِنْكَ مَأْخَذَهُ**))[١]، وقولُهُ (عليه السلام): ((**أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ ... فَإِنَّكَ إِلاَّ تَفْعَلْ تَظْلِمْ**))[٢]. ففي النَصَّينِ المُتقدِّمَين شُرِطَ بـــ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمة، وفعلُ الشرطِ في كُلٍّ منهما (تفعلْ)، وهو فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ، والجازمُ له (إنْ)، لا الحرفُ الذي قبله (لا)؛ لأنَّ حرف الشرط (إنْ) إذا دخلَ على (لا الناهية)، تغيَّرَ معناها وحكمها، فتصير حرفَ نفيٍ بعد أن كانت حرفَ نهيٍ، وتصيرُ (مهملةً) بعد أن كانت جازمةً[٣]، وأمَّا فعلُ الجواب فهو فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ أيضًا، وهو قولُهُ: (أُعْلِمْكَ، تظْلِمْ).

(١) شرح النهج: ١٥/ ٥٠، الغواة: جمعُ غاوٍ، وهو الضّال، والمُترف الذي قد أترفته النعمة، أي أطغته، ومأخذه يروى: (مآخذه)، أي: تناول الشيطانُ منك لُبَّك وعقلك. ينظر: المصدر نفسه ١٥/ ٥١ .

(٢) المصدر نفسه: ١٧/ ٢٣، وأنصِف الله، أي قُم له بما فرض عليك من العبادة والواجبات العقليَّة والسمعيَّة . ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٣) النحو الوافي: ٤/ ٣٢١ – ٣٢٢ .

خلاصة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صحبة كلام أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، ومصادر النَّحو العربي قديمها وحديثها، في رحلةٍ علميَّةٍ اتَّسمت بالمتعة والجهد، كان القِطاف هو الثمار الآتية:

(١)- انماز كلامُ أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) باستعمال تراكيبٍ شرطيَّةٍ متنوِّعة، تكادُ تنطبق عليها جميع الأحكام النَّحويَّة لأسلوب الشرط فيما بعد، وربَّما لو استُقْرِيَ كلامُهُ جيِّدًا، لوجده النَّحويُّون أرضًا خصبةً لترسيخ قواعدهم، أو لزيادة قسم كبير من هذه القواعد .

(٢)- لاتطَّردُ القاعدةُ التي تقول: إنَّ (لو) حرف امتناعٍ لامتناع، فقد جاء فعل الشرط في بعض النصوص متحقِّقًا؛ لاقترانه بـ(قد)، والحقُّ أنَّ مجيء (قد) هنا قد دلَّ على تحقُّق فعل الشرط ولو بعد حين، وأنَّها تحمل معنى التحذير للمخاطب، وهذا ماأثبتته النصوص الواردة في نهج البلاغة .

(٣)- إنَّ الزمن في التركيب الشرطي لا تحكمُهُ قاعدةٌ مُعيَّنة، وإنَّما هو محكومٌ بسياقِهِ، فقول المبرِّد باحتفاظ (كان) على الزمن الماضي في سياق (إنْ) وجدنا ماينقضُهُ – وهو الأكثر – ، ومايؤيِّدُهُ – وهو الأقل – . إذًا القياسُ هنا منقوضٌ في كلِّ الوجوه .

(٤)- جاء فعلُ الشرط بعد (إنْ) المُدغمة بـ(لا) النافية في نهج البلاغة، وهذا ردٌّ صريحٌ على ماقاله المستشرق براجستراسر، إذْ زعم أنَّ (إلاّ) المكوَّنة من (إنْ) الشرطيَّة و(لا) النافية، لاتُستعمل إلاّ إذا حُذِف فعل الشرط معها .

(٥)- لايصحُّ القولُ بأنَّ النمط الذي يأتي فيه فعلُ الشرط مضارعًا، وجوابه ماضيًا، خاصٌّ بالشعر على أنَّه ضرورةٌ، فقد أثبتت النصوص الواردة في نهج البلاغة سلامة هذا الأسلوب، ومجيئه في النثر أيضًا، كما أنَّ كثيرًا من النحويين أجازوا استعماله .

(٦)- أثبت البحث أنَّ حذف جواب الشرط وفعل الشرط من تركيبين شرطيين متتاليين – وهو مأطلقتُ عليه تسمية (الحذف المزدوج) – لا يأتي بغير الأداة (إنْ) .

(٧)- إنَّ مسألة العمل التي حكم في ضوئها بعض النحويِّين على كَثْرَة النمط الـذي طرفاه فعلان مضارعان، لاتستقيم وفقًا لِمَا ورد في نهج البلاغة، فما كان طرفاه فعلين ماضيين، هو النمط الأكثر ورودًا في أسلوب الشرط .

(٨)- إنَّ الاعتماد على ما ذهب إليه الكوفيون في وجوه التقديم والتأخير في أسلوب الشرط، أمرٌ مناسبٌ لهذا الأسلوب، وللّغة العربيَّة عمومًا، فرفعُ الاسم بعد أداة الشـرط على أنَّه فاعلٌ مقدَّمٌ للفعل المتأخِّر، يُؤكِّدُ على أنَّ المتكلِّم أراد غرضًا بلاغيًّا بهذا التقديم، والعربُ إنْ أرادت العناية بشيء قدَّمته، وفي ضوء هذا التفسير تبقـى الأدوات التـي يحصل بها التقديم والتأخير: (إنْ، وإذا، ولو)، محافظةً علـى اختصاصـها بالأفعـال، وبالمُحصِّلة لا نُقحمُ التركيب بشيءٍ خارجٍ عنه، أي: تقدير فعل محذوف للاسم المرفوع كما ذهب البصريُّون إلى ذلك، والتقدير كما هو معروف خلاف الأصل .

(٩)- إنَّ القول: بتقديم جواب الشرط على الأداة، أفضل من جعل هذا المتقدِّم دلـيلاً على الجواب ومن ثمَّ تقدير الجواب، ولاسيَّما إذا كان هذا المتقدِّم في سياق الشرط غير الجازم، وقد استندنا في ذلك على بعض الدلائل اللفظيَّة والمعنويَّـة، وإنَّ خصوصـيَّة التقديم مع أدوات الشرط غير الجازمة تأتي من أنَّها – في الغالب – تدخل على الفعـل الماضي لفظًا ومعنى، وحُجَّة قسم من النحويين بعدم كـون مـا تقـدَّم (إنْ) الشـرطيَّة الجازمة هو الجواب؛ لعدم جزمه بـ(إنْ)، فلأنَّنا افتقدنا الجزم مع أدوات الشرط غيـر الجازمة، فلا ضَيْرَ إذًا من تقديم الجواب، أو تأخيره .

(١٠)- إنَّ جواب (لولا) الشرطيَّة الامتناعيَّة لا يؤدِّي وظيفة الخبر، كما زعم ابـن الطرَّاوة، وتابعه – من المحدثين – الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف .

(١١)- ليس بالضرورة أن يكون الجوابُ للقسم إذا تقدَّم على الشرط، ولم يُسبق بذي خبرٍ، فقد ورد في نهج البلاغة نصٌّ تقدَّم فيه القسم على الشرط، وكان الجواب للشـرط لا للقسم؛ لوجود مايدلُّ على ذلك، وقد أكَّد هذا الأمر قسـمٌ مـن النحـويين المتقـدِّمين والمتأخرين، وبهذا يُرَدُّ كلُّ من قال: إنَّ هذه المسألة مقصورةٌ على الضرورة الشعريَّة .

(١٢)- إنَّ الغالب في نسبة الجواب إذا كان الشرط امتناعيًّا، وتقدَّم القسمُ عليه، هـي للشرط، لا للقسم .

(١٣)- أثبت البحث عدم شرطيَّة الأداة (أمَّا)، مستندين في ذلك على ستَّة دلائل واضحة، معزَّزة بالشواهد المختارة من نهج البلاغة .

(١٤)- لايمكن القول: إنَّ الأداتين (إنْ، ولو) أينما وردتا فإنَّهما تدلاَّن على معنى الشرط، فقد أثبت البحث عدم دلالة بعض التراكيب التي ترد في سياقها (إنْ، ولو) الوصليَّتين على معنى الشرط، إذْ إنَّهما – هنا – فقدتا أهم وظيفة يؤدِّيها أسلوب الشرط، وهي (التعليق) .

(١٥)- انماز قسمٌ كبير من التراكيب في كلام الإمام علي (عليه السلام) بالتَّوسُّع في طرفيها، ولاسيَّما في سياق (لو)، إذ جاء فعل الشرط في كثيرٍ من المواضع أكثر من جملة، بوساطة العطف، وكذلك الجواب، ولاشك في أنَّ هذا التوسع لم يأتِ عبثًا، وإنَّما جاء لبيان حال معيَّنة، أو وصفها، أراد الإمام (عليه السلام) أن يُبيِّنها بأكثر من وجه في سياق شرط واحد وفكرة واحدة .

(١٦)- انمازت تراكيب الأداة (مَنْ) في نهج البلاغة بمزايا خاصَّة، ومنها اتخاذها أشكالاً تركيبيَّةً قصيرةً ومتشابهة، وهو ماأُطلق عليه في الدراسات الحديثة بمصطلح (التوازي التركيبي) .

(١٧)- ورد الشرط الجازم في نهج البلاغة في (خمسمائة وثلاثة وثلاثين) موضعًا، وغير الجازم في (ثلاثمائة واثنين وأربعين) موضعًا، وهذه النسب تُفسِّر لنا سبب عناية النحويين بالشرط الجازم، وتقديمه في الدراسة والتحليل والتفصيل .

(١٨)- ورد النمط الذي طرفاه فعلان ماضيان في الشرط الجازم وغير الجازم في (أربعمائة وستٍّ وستين) موضعًا، وهذه النِّسبة تُشكِّل نصف ماورد به الشرط عمومًا في نهج البلاغة، وهي في الوقت نفسه تؤيِّد ماذهبنا إليه في النقطة (٧) .

(١٩)- جاءت قواعد النحويين في أسلوب الشرط مؤيَّدةً لكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في كثيرٍ منها، ولكن في بعض النصوص وجدنا ما لم يثبته النحويون من قواعد، ربَّما أشار بعضهم إلى شيءٍ يسيرٍ منها، وأغلبهم لم يلتفت إليها، ومن أهمَّها:

أ- مجيء فعل الشرط مقترنًا بـ(قد)، وهذا ما لم يُجوِّزه النحويون بالإجماع.

ب- مجيء اللام في جواب (لو) الشرطيَّة مقترنة بـــ(قد)، وقد وصف ابن هشـــام مجيء (قد) في جواب (لو) بأنَّه غريب .

ت- وقوع الاستفهام بـــ(ما) في جواب (لو)، وهو ما لم يُشِر إليه النحويون .

ث- الحذف المزدوج، ونعني به حذف فعل شرط من جملة، وحذف جواب شـــرط من جملة، وهاتان الجملتان متتاليتان لاتنفكّان أبدًا، ولم أجد من النحويين مَـــنْ يُفصِّـــلُ القول في هذا الحذف، سوى بعضهم ممَّن أشار إلى وجود مثل هذا الحذف، وكان ذلـــك عند استشهاده بحديثٍ نبويٍّ على حذف الفاء في جواب الشرط[١] .

---

(١) كان الحديث في شأن اللقطة: ((فإنْ جاء صاحبها وإلاّ استمتع بها)) فحذفت (الفاء) من جـــواب الشـــرط الثاني، والتقدير: (فإنْ جاء صاحبها فردَّها إليه، وإلاّ يجئ فاستمتع بها) ينظر: شواهد التوضيح والتصـــحيح ١٣٥، وشرح التصريح: ٤/ ١٩٢، ٢٠١ .

روافد البحث

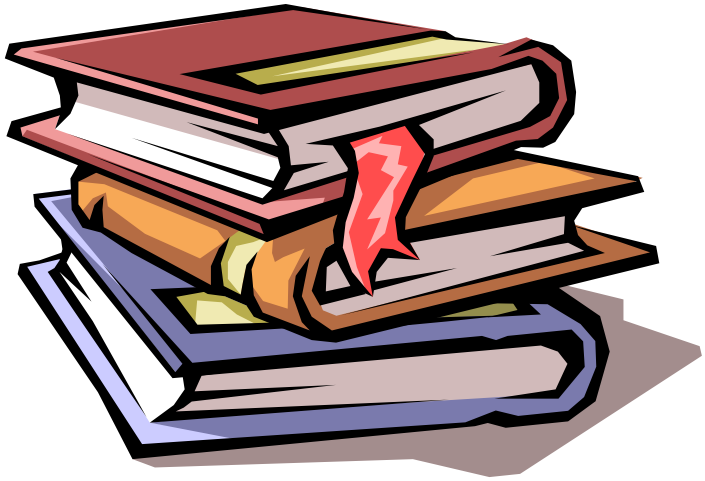

روافد البحث

- **القرآن الكريم**
- **المصادر والمراجع المطبوعة:**

- أ -

(١) **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط١/ 1987م.

(٢) **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنيَّة، وزارة الشؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعوديَّة، المدينة المنوَّرة ١٤٢٦هـ .

(٣) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١/ ١٩٩٨م .

(٤) **الإرشاد إلى علم الإعراب**، شمس الدين القرشي الكيشي (ت٦٩٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الله علي البركاتي، د. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى - السعوديَّة ١٩٨٧م .

(٥) **إرشاد السَّالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك**، ابن قيِّم الجوزيَّة (ت٧٥١هـ)، ومعه تمرين الطلاّب في صناعة الإعراب، للشيخ الأزهري، تحقيق: محمود نصَّار، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ط١/ ٢٠٠٤م .

(٦) **الأزهية في علم الحروف**، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملُّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة - دمشق ١٩٧١م .

(٧) **أساس البلاغة**، جار الله محمود الزمخشري (ت538هـ)، دار الفكر - بيروت، ط١/٢٠٠٦م .

(٨) **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥/ ٢٠٠١م .

(٩) **أساليب التأكيد في اللغة العربية**، الياس ديب، دار الفكر العربي - بيروت، ط١/ ١٩٩٣م .

(١٠) **أساليب الطلب عند النَّحويِّين والبلاغيِّين**، د. قيس اسماعيل الأوسي، بيت الحكمة - بغداد ١٩٨٨م.

(١١) **أساليب القسم في اللغة العربية**، كاظم فتحي الراوي، مطبعة الجامعة - بغداد، ط1/ ١٣٩٧هـ - 1977م .

(١٢) **أسرار البلاغة**، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدَّة ١٩٩١م .

(١٣) **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (د.ت) .

(١٤) **أسرار النَّحو**، شمس الدين أحمد بن سليمان، المعروف بابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر – بيروت، ط٢/ ٢٠٠٢ .

(١٥) **الأسلوب**،دراسة بلاغيَّة تحليليَّة لأصول الأساليب الأدبيَّة، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصريَّة – القاهرة، ط٦/ ١٩٦٦م .

(١٦) **أسلوب (إذْ) في ضوء الدراسات القرآنيَّة والنَّحويَّة**، د.عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة – بيروت، ط١/ ١٩٨٨م .

(١٧) **أسلوب الشرط والقسم من خلال القرآن الكريم**، صبحي عمر شو، دار الفكر – الأردن، عمَّان، ط١/ ٢٠٠٩م .

(١٨) **أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم**، علي أبو القاسم عون، منشورات جامعة الفاتح – طرابلس 1992 م .

(١٩) **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة، ط٣/ ٢٠٠٣م .

(٢٠) **الأصمعيَّات**، اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٣/ ١٩٦٧م .

(٢١) **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة – بيروت، ط٣/ 1996م .

(٢٢) **اعتراض الشرط على الشرط**، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الفتَّاح الحمُّوز، دار عمَّار – الأردن، ط١/ ١٩٨٦م .

(٢٣) **إعرابُ الجُمل وأشباه الجُمل**، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي – حلب، ط٥/ ١٩٨٩م .

(٢٤) **إعرابُ ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: أحمد السيِّد أحمد، المكتبة التوفيقيَّة – القاهرة (د.ت) .

(٢٥) **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحَّاس (ت338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيَّة – بيروت، ط٢ / ١٩٨٥م .

(٢٦) **الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلَّة في أصول النحو** (رسالتان)، أبو البركات الأنباري، قدَّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م .

(٢٧) **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب**، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، القسم الأوَّل بتحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصريَّة – القاهرة ١٩٩٦م.

(٢٨) **أمالي ابن الحاجب**، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، دار عمَّار– عمَّان (د.ت).

(٢٩) **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن حمزة الحسيني العلوي (ت542هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١/ ١٩٩٢م .

(٣٠) **الإنتصار لسيبويه على المبرِّد**، ابن ولاّد التميمي (ت٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/ ١٩٩٦م .

(٣١) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريِّين والكوفيِّين**، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة – صيدا – بيروت ٢٠٠٧م .

(٣٢) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت (د.ت).

(٣٣) **الإيضاح**، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢/ ١٩٩٦م .

(٣٤) **الإيضاح في شرح المفصَّل**، ابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. ابراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، ط١/ ٢٠٠٥م .

(٣٥) **الإيضاح في علوم البلاغة**، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت739هـ)، تحقيق وتعليق:غريد الشيخ محمَّد، وإيمان الشيخ محمَّد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ٢٠٠٨م .

– ب–

(٣٦) **البحث النحوي عند الأصوليين**، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، ايران – قم، ط٢/ ١٤٠٥هـ .

(٣٧) **البحر المحيط**، أبو حيَّان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، وشارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ ١٩٩٣م .

(٣٨) **بدائع الفوائد**، أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجوزيَّة، تحقيق: صالح اللَّحَّام، وخلدون خالد، دار ابن حزم – بيروت، ط١/ ٢٠٠٥م .

(٣٩) **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط٣/ ١٩٨٤م .

(٤٠) **البسيط في شرح جمل الزَّجاجي**، ابن أبي الرَّبيع الأشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١/ ١٩٨٦م .

(٤١) **البسيط في شرح الكافية**، رُكن الدِّين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. حازم سليمان الحلِّي، المكتبة الأدبيَّة المختصَّة – قم، ط١/ ١٤٢٧هـ .

(٤٢) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – بيروت، ط٢/ ١٩٧٩م .

(٤٣) **البلاغة العالية (علم المعاني)**، عبد المتعال الصعيدي، قدَّم له وراجعه وأعدَّ فهارسه: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب – القاهرة، ط٢/ ١٩٩١م.

(٤٤) **بناء الجملة العربية**، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب – القاهرة 2003م.

(٤٥) **البَهجَةُ المَرضِيَّة على ألفيَّة ابن مالك**، جلال الدين السُّيوطي، بتعليقة مصطفى الحسيني الدَّشتي، انتشارات اسماعيليان – قم، ط١٦/ ١٣٨٥هـ .

(٤٦) **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ١٩٨٠م .

– ت –

(٤٧) **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيِّد محمَّد مرتضى الزَّبيدي (ت١٣٠٥هـ)، ج(١٩) بتحقيق: عبد العليم الطحاوي، راجعه: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٠م، ج(٣٥) بتحقيق : مصطفى حجازي، ومراجعة: د. أحمد مختار عمر، د. ضاحي عبد الباقي، د. خالد عبد الكريم جمعة، طبع هذا الجزء بدعم مالي من مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي – الكويت، ط١/ ٢٠٠١م.

(٤٨) **التبصرة والتذكرة**، أبو محمَّد الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى – السعوديَّة، دار الفكر – دمشق، ط١/ ١٩٨٢م .

(٤٩) **التبيان في اعراب القرآن**، أبو البقاء العُكبري، تحقيق: علي محمد البجّاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦م .

(٥٠) **التبيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الاعلام الإسلامي، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط١ (د.ت) .

(٥١) **التحرير والتنوير**، المعروف بتفسير ابن عاشور، الشيخ محمَّد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ – بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م .

(٥٢) **التراكيب الإسناديَّة**، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار – القاهرة، ط١/ ٢٠٠٧م .

(٥٣) **التراكيب اللغوية**، د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان – الأردن، الطبعة العربية ٢٠٠٤م .

(٥٤) **ترشيح العلل في شرح الجمل**، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، إعداد: عادل محسن العميري، جامعة أم القرى – السعوديَّة، ط١/ ١٩٩٨م .

(٥٥) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين** بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر– مصر 1387هـ– 1967م .

(٥٦) **تطوّر دراسة الجملة العربيَّة بين النحويِّين والأصوليِّين**، د. صالح الظالمي، مكتبة المواهب – النجف الأشرف، ط٢/ ١٤٢٦هـ .

(٥٧) **التطوّر النّحوي للغة العربيَّة**، برجشتراسر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤/ 2003م.

(٥٨) **التعريفات**، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: نصر الدِّين تونسي، شركة القدس التجاريَّة – القاهرة، ط١/ ٢٠٠٧م .

(٥٩) **التعليقة على كتاب سيبويه**، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي،

ج (١)/ مطبعة الأمانة – القاهرة، ط١/ ١٩٩٠م .

ج (٢)/ مطبعة الأمانة – القاهرة، ط١/ ١٩٩٢م .

(٦٠) **تقريب المقرَّب**، أبو حيان الاندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة – بيروت، ط١/ 1402هـ– 1982م .

(٦١) **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب**، أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الأشبيلي المعروف بابن خروف، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلاميَّة ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي – طرابلس، ط١/ ١٩٩٥م .

(٦٢) **تهذيب اللغة**، أبو منصور الأزهري (ت370هـ)، ج (١١) بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومراجعة: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب – القاهرة (د.ت) .

(٦٣) **التهذيب الوسيط في النَّحو**، سابق الدِّين محمَّد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، ط١/ ١٩٩١م .

(٦٤) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك**، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١/ ٢٠٠١م .

(٦٥) **التوطئة**، أبو علي الشلوبيني (ت645هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، الكويت 1981م .

(٦٦) **تيسيرات لغويَّة**، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط١/ ١٩٩٠م.

– ج –

(٦٧) **الجامعُ لأحكام القرآن والمُبيِّنُ لِمَا تضمَّنَهُ من السُّنَّةِ وآي الفُرقان**، أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر القُرطُبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشارك في تحقيق الجزء العاشر: محمد رضوان عرقسوسي، وماهر حبّوش، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/ ٢٠٠٦م .

(٦٨) **جزم المضارع في جواب الطلب**، د. علي محمود النابي، دار الكتاب الحديث – القاهرة (د.ت).

(٦٩) **جماليات النثر العربي – الفني**، طرَّاد الكبيسي، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، طبعة دار الشؤون الثقافية العامة، الموسوعة الصغيرة (442)، بغداد ــ العراق 2000م .

(٧٠) **الجملة الاسميَّة عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه**، د. شعبان صلاح، دار غريب – القاهرة ٢٠٠٦م .

(٧١) **جملة الشرط عند النُّحاة والأصوليين العرب** في ضوء نظريَّة النَّحو العالمي لتشومسكي، د. مازن الوعر، الشركة المصريَّة العالميَّة للنشر – لونجمان، دار نوبار – القاهرة، ط١/ ١٩٩٩م .

(٧٢) **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، أبو أوس ابراهيم الشمسان، مطابع الدجوي القاهرة، ط١/ ١٩٨١م .

(٧٣) **الجملة الشرطية في شعر زهير بن أبي سلمى**، د. ندى الشايع، مكتبة لبنان، ناشرون –بيروت، ط١/ ١٩٩٩م .

(٧٤) **الجملة العربيَّة، تأليفها وأقسامها**، د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي – بغداد ١٩٩٨م .

(٧٥) **الجمل التي لامحلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم**، د. طلال يحيى الطوبيخي، دار دجلة – عمان، الأردن، ط١/ ٢٠٠٧م .

(٧٦) **الجمل في النحو**، أبو القاسم الزجَّاجي (ت٣٤٠هـ)، حقَّقه وقدَّم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣/ ١٩٨٦م .

(٧٧) **الجمل في النحو**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/ ١٩٨٥م .

(٧٨) **الجنى الداني في حروف المعاني**، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ 1992م.

(٧٩) **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، علاء الدين بن علي بن بدر الدين الأربلي (ت ٦٣١هـ)، تقديم: محمد مهدي الموسوي الخرسان، المكتبة الحيدريَّة – النجف الأشرف، ط2/ 1389هـ– 1970م .

(٨٠) **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، أحمد الهاشمي (ت١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١/ ١٩٩٩م .

(٨١) **الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي)**، عبد الرحمن بن محمَّد الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، حقَّق أصُوله على أربع نسخ خطّيَّة وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه: الشيخ علي محمد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الجواد، وشارك في تحقيقه: د. عبد الفتَّاح أبو صنَّة، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ط١/ ١٩٩٧م .

– ح –

(٨٢) **حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، محمَّد الدمياطي الخُضري(ت12٧٨هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر – بيروت ١٩٩٥م .

(٨٣) **حاشية الدُّسُوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، الشيخ مصطفى محمَّد بن عرفة الدُّسوقي (ت١٢٣٠هـ)، ضبطه وصحَّحه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط٢/ ٢٠٠٧م .

(٨٤) **حاشية السُّجاعي**، أحمد بن أحمد السجاعي المصري (ت١١٩٧هـ)، ويليه شرح قطر النّدى وبلّ الصدى، لابن هشام، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النَّدى، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط١/ ٢٠٠٩م .

(٨٥) **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبَّان (ت1206هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقيَّة – مصر (د.ت) .

(٨٦) **الحديث النبوي في النحو العربي**، د. محمَّد فجَّال، أضواء السلف – الرياض، ط٢/ ١٩٩٧م .

(٨٧) **حروف المعاني**، أبو القاسم الزجَّاجي، حقَّقه وقدَّم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – الأردن، ط١/ ١٩٨٤م .

(٨٨) **الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل**، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيِّد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر– بيروت 1980م .

– خ –

(٨٩) **خِزانةُ الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**، عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١/ ١٩٨٣م.

(٩٠) **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلميَّة، دار الكتب المصريَّة، القسم الأدبي – القاهرة، ط٢/ ٢٠٠٠م .

– د –

(٩١) **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخاق عضيمة (ت١٤٠٤هـ)، دار الحديث – القاهرة (د.ت).

(٩٢) **دراسات نقديَّة في اللغة والنحو**، د. كاصد ياسر الزيدي، دار أسامة – الأردن، ط١/ ٢٠٠٣م .

(٩٣) **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٥/ ٢٠٠٤م .

(٩٤) **دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنيَّة**، د. علي عبد الفتاح محيي، طبع على نفقة ديوان الوقف الشيعي ٢٠١٠م .

(٩٥) **ديوان الأعشى الأكبر**، ميمون بن قيس (ت٧هـ)، اعتنى به وشرحه: عبد الرَّحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط١/ ٢٠٠٥م .

(٩٦) **ديوان الحماسة**، أبو تمّام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق، دار الرشيد ١٩٨٠م .

(٩٧) **ديوان ذي الرُّمَّة**، غيلان بن عُقبة بن مسعود العَدَويّ المَضَريّ (ت١١٧هـ)، شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له: د. عمر فاروق الطبَّاع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١/ ١٩٩٨م.

(٩٨) **ديوان زهير بن أبي سلمى** (ت١٣هـ)، شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له: د. عمر فاروق الطبَّاع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت (د.ت) .

(٩٩) **ديوان طَرَفَة بن العبد**، اعتنى به عبد الرَّحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط١/ ٢٠٠٣م .

(١٠٠) **ديوان عِديّ بن زيد العبادي**، حقَّقه وجمعه: محمَّد جبَّار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، مديريَّة الثقافة العامَّة، شركة دار الجمهوريَّة للنشر والطبع – بغداد ١٩٦٥م .

(١٠١) **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري**، حقَّقه: لطفي الصَّقَّال، ودريَّة الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي – حلب، ط١/ ١٩٦٩م .

(١٠٢) **ديوان الفرزدق** (ت١١٤هـ)، شرحه وضبطه وقدَّم له: الأستاذ علي خريس، منشورات مؤسسة الأعلمي – بيروت، ط١/ ١٩٩٦م .

(١٠٣) **ديوان كثيِّر عزَّة**، شرحه: عدنان زكي درويش، دار صادر – بيروت، ط١/ ١٩٩٤م .

(١٠٤) **ديوان الهذليين**، دار الكتب المصريَّة – القاهرة، ط٢/ ١٩٩٥م .

– ر –

(١٠٥) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم – دمشق، ط٣/ 2002م.

(١٠٦) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي (ت1270هـ)، إدارة الطباعة المنيريَّة، دار إحياء التراث العربي – بيروت (د.ت).

– ز –

(١٠٧) **زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته**، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعيَّة – الجزائر، ط١/ ١٩٩٤م .

(١٠٨) **الزمن واللغة**، د. مالك المطلبي، الهيئة المصريَّة العامة للكتَّاب – القاهرة ١٩٨٦م .

– س –

(١٠٩) **السِّراج المُنير**، الشيخ الخطيب الشربيني، خرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: أحمد عزّو عِناية الدِّمشقي، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط١/ ٢٠٠٤م .

(١١٠) **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط٢/ ١٩٩٣م .

– ش –

(١١١) **شرح ابن طُولُون على ألفيَّة ابن مالك**، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفيَّاض الكبيسي، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ ٢٠٠٢م .

(١١٢) **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط(٢٠)/١٩٨٠م .

(١١٣) **شرح أبيات سيبويه**، ابن السيرافي (ت٣٨٥هـ)، حقَّقه وقدَّم له: د. محمَّد علي سلطاني، دار العصماء، سوريا – دمشق، ط١/ ٢٠٠٩م .

(١١٤) **شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك**، المُسمَّى (منهج السَّالك إلى الفيَّة ابن مالك)، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت٩٠٠هـ)، حقَّقه: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١/ ١٩٥٥م .

(١١٥) **شرح ألفيَّة ابن مالك**، ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، وقد صار الاعتناء بتصحيحه وتنقيحه على نسخ معتبرة بمعرفة محمد بن سليم اللبابيدي، وهو يباع في المكتبة العثمانية بجوار الجامع الكبير العمري في مدينة ولاية بيروت (د.ت) .

(١١٦) **شرح التسهيل**، جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيَّد، د. محمَّد بدوي المختون، دار هجر – القاهرة، ط١/ ١٩٩٠م .

(١١٧) **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو**، لابن هشام الأنصاري، الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، ومعه حاشية الشيخ ياسين بن زيد العليمي، حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

(١١٨) **شرح التلخيص**، الشيخ أكمل الدين البابرتي (ت٧٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس – ليبيا، ط١/ ١٩٨٣م .

(١١٩) **شرح جمل الزجَّاجي**، ابن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة من الأوَّل حتى نهاية باب المخاطبة: د. سلوى محمَّد عمر عرب، جامعة أم القرى – السعوديَّة، ط١/ ١٤١٩هـ .

(١٢٠) **شرح جمل الزجَّاجي** (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب – بيروت، ط١/ 1999م.

(١٢١) **شرح الدَّماميني على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدَّماميني (ت828هـ)، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عزُّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١/ 2007م.

(١٢٢) **شرح الرَّضي على الكافية**، رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر جامعة قار يونس– ليبيا 1978م .

(١٢٣) **شرح شذور الذهب**، محمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق: د. نـوَّاف بـن جـزاء الحارثي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنـورة، ط١/ ١٤٢٤هـ .

(١٢٤) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهـى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٤م .

(١٢٥) **شرح عُمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ**، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيـق: د. عـدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٧م .

(١٢٦) **شرح عيون الإعراب**، أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، حقَّقه وعلَّق عليـه: د. عبد الفتَّاح سليم، مكتبة الآداب – القاهرة، ط٢/ ٢٠٠٥م .

(١٢٧) **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، جمال الدين بن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شـرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ذوي القربى، ط٤/ ١٤٢٧هـ .

(١٢٨) **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، محمَّد بن مصطفى القوجوي (ت٩٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: اسماعيل اسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا ١٩٩٧م.

(١٢٩) **شرح الكافية الشافية**، جمال الدين بن مالك، حقَّقه وقدَّم له: د. عبد المنعم أحمد هريـدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط١/ ١٩٨٢م .

(١٣٠) **شرح كتاب الحدود في النحو**، الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيـق: د. المتـولي رمضـان أحمـد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢/ ١٩٩٣م .

(١٣١) **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، (ج١)، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليـه: د. رمضان عبد التوَّاب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبـد الـدايم، مطبعـة دار الكتـب والوثائق القوميَّة بالقاهرة، ط٢/ ٢٠٠٨م ، (ج١٠) بتحقيق: د. مها مظلوم خضر، بمراجعة: د. محمد عوني عبد الرؤوف، المطبعة نفسها، لكن سنة الطبع ٢٠٠٦م .

(١٣٢) **شرح كتاب سيبويه** (الربع الأخير)، صالح بن محمد (ت٦٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: خالد بـن محمَّد التويجري، جامعة أم القرى – السعوديَّة ٢٠٠٣م .

(١٣٣) **شرح اللّمع في النحو**، القاسم بن محمد الواسطي الضَّرير (ت626هـ)، تحقيـق: د. رجـب عثمان محمد، تصدير: رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١/ ٢٠٠٠م .

(١٣٤) **شرح المفصَّل**، موفَّق الدين بن يعيش (ت643هـ)، تحقيق وضبط واخراج: أحمد السيِّد سـيِّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقيَّة، مصـر – القـاهرة (د.ت) .

(١٣٥) **شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك**، أبو زيد المكُّودي (ت٨٠٧هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت ١٩٩٣م .

(١٣٦) **شرح مُلحة الإعراب**، الناظم والشارح: الإمام أبو محمَّد الحريري "صاحب المقامات" (ت٥١٦هـ)، حقَّقه: د. فائز فارس، الناشر دار الأمل، إربد – الأردن، ط١/ ١٩٩١م .

(١٣٧) **شرح نهج البلاغة**، ابن ابي الحديد المعتزلي (ت٦٥٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الدار اللبنانية للنشر، ط١/ ٢٠٠٨م .

(١٣٨) **شرح الوافية نظم الكافية**، أبو عمر عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1980م .

(١٣٩) **الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفيَّة**، د. عبد السلام المسدي، د. محمد الهادي الطرابلسي، الدار العربيَّة للكتاب – ليبيا – تونس ١٩٨٥م .

(١٤٠) **شعرُ أبي زبيد الطائي**، حرملة بن المنذر (ت٤١هـ)، جمعه وحقَّقه: د. نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف – بغداد ١٩٦٧م .

(١٤١) **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، أبو عبد الله السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة – بيروت (د.ت) .

(١٤٢) **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ابن مالك، تحقيق وتعليق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر مكتبة دار العروبة – القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٧م .

– ص –

(١٤٣) **الصاحبي في فقه اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مؤسسة المختار- القاهرة، ط١/ 2005م .

(١٤٤) **الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربيَّة**، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤/ ١٩٩٠م .

(١٤٥) **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمَّد بن اسماعيل البُخاري (ت٢٥٦هـ)، المركز الثقافي اللبناني، مركز الشرق الأوسط الثقافي – بيروت، ط١/ ٢٠٠٦م .

(١٤٦) **الصفوة الصفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة**، تقي الدِّين النيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى – السعوديَّة ١٤١٥هـ .

– ض –

(١٤٧) **ضرائر الشعر**، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس – القاهرة، ط١/١٩٨٠م.

– ظ –

(١٤٨) **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**، د. محمد عبد القاهر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرَّمة، ط١/ ١٩٨٨م .

(١٤٩) **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيَّة الإسكندريَّة (د.ت).

(١٥٠) **ظاهرة المجاورة في الدراسات النحويَّة ومواقعها في القرآن الكريم**، د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة – القاهرة، ط١/ ١٩٨٥م .

– ع –

(١٥١) **العلل في النحو**، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورَّاق (ت381هـ)، تحقيق: مها مازن مبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ط١/ ٢٠٠٠م .

(١٥٢) **العوامل المائة النَّحويَّة في أصول علم العربيَّة**، عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران، دار المعارف – القاهرة، ط٢/ ١٩٨٨م .

– غ –

(١٥٣) **الغرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة لابن معطٍ**، ابن الخبَّاز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد – الرمادي، مطبعة العاني (د.ت) .

– ف –

(١٥٤) **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، محمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٩هـ)، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية(٢٤) – الكويت، ط١/ ٢٠٠٢م .

(١٥٥) **فرائد العقود العلويَّة على شرح الأزهريَّة**، علي بن ابراهيم الحلبي – صاحب السيرة الحلبيَّة – (ت١٠٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات الهيئة العامة السوريَّة للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق ٢٠٠٧م .

(١٥٦) **الفضَّة المُضنيَّة في شرح الشذرة الذَّهبيَّة**، أحمد العاتكي (ت٨٧٠هـ)، تحقيق: د. هزَّاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ط١/ ٢٠٠٣م.

(١٥٧) **الفعل والزمن، د.** عصام نور الدين، المؤسسة الجامعيَّة للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت، ط١/ ١٩٨٤م .

(١٥٨) **الفوائد الضيائيَّة شرح كافية ابن الحاجب**، نور الدين عبد الرحمن الجامي(ت898هـ)، دراسة وتحقيق، أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية 1983م .

(١٥٩) **الفوائد الغياثيَّة في علوم البلاغة**، العلاّمة عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عاشق حُسين، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط١/ ١٩٩١م.

(١٦٠) **في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر**، دراسةٌ لغويَّةٌ في شعر السيَّاب ونازك والبياتي، د. مالك يوسف المطَّلبي، دار الرشيد – بغداد 1981م .

(١٦١) **في ظلال نهج البلاغة**، محاولةٌ لِفهمٍ جديد، شرح: محمد جواد مُغنيَّة، انتشارات كلمة الحق، مطبعة ستار، ط١/ ١٤٢٧هـ .

(١٦٢) **في النحو العربي نقدٌ وتوجيه**، د. مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد 2005م .

– ق –

(١٦٣) **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط٢/ ٢٠٠٣م .

(١٦٤) **قضايا نحويَّة**، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي – أبو ظبي – الأمارات ٢٠٠٢م .

(١٦٥) **قواعد النحو العربي في ضوء نظريَّة النظم**، د. سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر – الأردن، ط١/ ٢٠٠٣م .

– ك –

(١٦٦) **كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون

– (ج ١ – ٢ – ٣)، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣/ ١٩٨٨م .

– (ج٤) مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي – الرياض، ط٢/ ١٩٨٢م .

(١٦٧) **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهوريَّة العراقيَّة، دار الرشيد – بغداد ١٩٨٢م .

(١٦٨) **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعُيون الأقاويل في وجُوه التأويل**، جار الله الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معـوّض، شـارك فـي تحقيقه: د. فتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١/ ١٩٩٨م .

(١٦٩) **كشف المشكل في النحو**، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، قرأ وعلَّق عليـه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ ٢٠٠٤م .

(١٧٠) **الكشف والبيان**، المعروف بـ(تفسير الثعلبي)، أبو اسحاق أحمد الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط١/ ٢٠٠٢م .

(١٧١) **الكُليَّات**، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطِّيَّة وأعـدَّه للطبـع ووضـع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢/ ١٩٩٨م .

(١٧٢) **الكواكبُ الدُّرّيَّة على متمَّمة الأُجروميَّة**، للشيخ محمد بن عيسى الخطَّاب، شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل، ويليه منحةُ الواهب العليَّة شرح شواهد الكواكب الدُرِّيَّة، للعلاّمة عبد الله يحيى الشُّعبي، مؤسسة الكتب الثقافيَّة – بيروت، ط١/ ١٩٩٠م .

– ل –

(١٧٣) **اللامات**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر – بيروت، ط٢/ ١٩٩٢م.

(١٧٤) **اللامات**، الهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ساهمت الجامعة المستنصريَّة فـي نشـره، مكتبة الفلاح – الكويت، ط١/ ١٩٨٠م .

(١٧٥) **لسان العرب**، جمال الدين بن منظور (ت711هـ)، دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط٣/ (د.ت)

(١٧٦) **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسَّان، دار الثقافة – المغرب ١٩٩٤م .

(١٧٧) **اللمع في العربيَّة**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي– عمان ١٩٨٨م .

– م –

(١٧٨) **مافات الإنصاف من مسائل الخلاف**، د. فتحي بيومي حمودة، طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف – السعوديَّة (د.ت) .

(١٧٩) **مجاز القرآن**، الشيخ عز الدين بن عبد العزيز السلمي الدمشقي (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: د. مصطفى محمَّد الذهبي، تقديم: أحمد زكي يماني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، ط١/ ١٩٩٩م .

(١٨٠) **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، دار الأسوة – طهران، ط١/ ١٤٢٦هـ .

(١٨١) **مجموع أشعار العرب**، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت (د.ت) .

(١٨٢) **المُحاجاة بالمسائل النَّحويَّة**، جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: د. بهيجة باقر الحسني، دار التربية – ساعدت جامعة بغداد على نشره لسنة ١٩٧٢ – ١٩٧٣ م .

(١٨٣) **المُحتسب في تبيين وُجُوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجّار، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، لجنة إحياء كتب السّنة – القاهرة ١٩٩٤م .

(١٨٤) **المحرَّرُ في النَّحو**، عمر بن عيسى بن اسماعيل الهَرَمي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام – مصر – القاهرة، الإسكندريَّة، ط١/ ٢٠٠٥م .

(١٨٥) **المُحلَّى (وُجُوه النَّصب)**، ابن شُقير النَّحوي البغدادي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – الأردن، ط١/ ١٩٨٧م .

(١٨٦) **مختصر المعاني**، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان ٢٠٠٤م .

(١٨٧) **المخصَّص**، أبو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيدة (ت٤٥٨هـ)، قدَّم له: د. خليل ابراهيم جفّال، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط١/ ١٩٩٦م .

(١٨٨) **المُرتجل**، أبو محمد عبد الله بن احمد بن الخشاب (ت 567هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق 1392هـ– 1972م .

(١٨٩) **المركَّب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم**، د. أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعيَّة – الإسكندريَّة، ط١/ ١٩٩٠م .

(١٩٠) **مسائل خلافيَّة في النحو**، أبو البقاء العكبري، حقَّقه وجمع إليه: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب – القاهرة ٢٠٠٤م .

(١٩١) **المسائل العسكريَّات في النَّحو العربي**، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، دار العلمية الدوليَّة، ودار الثقافة – عمَّان، ط٢/ 2002م .

(١٩٢) **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد (د.ت) .

(١٩٣) **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، (ج١) جامعة أم القرى – السعوديَّة، ط٢/ 2001م، (ج٢) دار الفكر – دمشق، ط١/ 1982م، (ج٣) و (ج٤) دار المدني – القاهرة، ط١/ 1984م.

(١٩٤) **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر – دمشق، ط١/ 2003م.

(١٩٥) **مصباحُ الرَّاغب**، شرح كافية ابن الحاجب، المعروف بحاشية السيِّد، محمد بن عزّ الدين المفتي الكبير (ت٩٧٣هـ)، تحقيق: عبد الله حمود الشمَّام، مكتبة التراث الإسلامي – الجمهوريَّة اليمنيَّة، ط١/ ٢٠٠٥م .

(١٩٦) **المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النَّحو والصرف والخط**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصريَّة على طبعه، دار الرسالة للطباعة – بغداد ١٩٧٧م.

(١٩٧) **معالم التنزيل المشهور بـ(تفسير البغوي)**، أبو محمَّد البغوي (ت٥١٦هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعه ضميريَّة، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبه – الرياض، ط١/ ١٤٠٩هـ .

(١٩٨) **معاني الحروف**، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت384هـ)، حققه وخرَّج شواهده وعلَّق عليه وقدَّم له: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال – بيروت، دار الشروق – جدَّة ٢٠٠٨م.

(١٩٩) **معاني القرآن**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١/ ١٩٩٠م .

(٢٠٠) **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت207هـ)، (ج1)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، (ج2)، تحقيق ومراجعة: محمّد علي النجَّار، (ج3) تحقيق: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، راجعه: الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور، (د.ت).

(٢٠١) **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق إبراهيم بن السّرِي الزجَّاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١/ ١٩٨٨م .

(٢٠٢) **معاني النحو**، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك – القاهرة، ط٢/ ٢٠٠٣م .

(٢٠٣) **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، جلال الدين السيوطي، ضبطه وصحَّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ ١٩٨٨م .

(٢٠٤) **المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربيَّة**، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ ١٩٩٦م .

(٢٠٥) **معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت، طُبع بإذن خاص من رئيس المجمع العلمي العربي الإسلامي: (محمد الداية) ١٩٧٩م.

(٢٠٦) **المعجم الوسيط**، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيَّات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر – طهران، ط٥/ ١٤٢٤هـ .

(٢٠٧) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام، حقَّقه وعلَّق عليه: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، ط١/ ٢٠٠٥م .

(٢٠٨) **مفاتح الغيب المشهور بالتفسير الكبير**، الإمام فخر الدين الرازي (ت٦٠٤هـ)، دار الفكر – بيروت، ط١/ ١٩٨١م .

(٢٠٩) **مفتاح العلوم**، السكّاكي (ت٦٢٦هـ)، حقَّقه وقدَّم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م .

(٢١٠) **المُفصَّل في صنعة الإعراب**، جار الله الزمخشري، تحقيق ودراسة: د. خالد اسماعيل حسَّان، راجعه: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١/ ٢٠٠٦م .

(٢١١) **المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة**، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة– بيروت، ط١/ ٢٠٠٥م .

(٢١٢) **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد – بغداد 1982م .

(٢١٣) **المقتضب**، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – القاهرة، ط٣/ ١٩٩٤م .

(٢١٤) **المقدّمة الجزوليَّة في النَّحو**، أبو موسى الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد جمعه، جامعة أم القرى– السعودية، ط١/ ١٩٨٨م .

(٢١٥) **المُقرَّب**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد 1986م .

(٢١٦) **مُقوِّمات الجملة العربيَّة**، د. علي أبو المكارم، دار غريب – القاهرة، ط١/ ٢٠٠٦م .

(٢١٧) **من أسرار العربية**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ط٨/ 2003م.

(٢١٨) **المُنْصِف**، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، بتحقيق لجنة من الأستاذين: ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العموميَّة – إدارة احياء التراث القديم، ط١/ ١٩٥٤م .

(٢١٩) **من قضايا اللغة**، د. مصطفى النَّحَّاس، مطبوعات جامعة الكويت، مطبعة الفيصل – الكويت، ط١/ ١٩٩٥م .

(٢٢٠) **من نحو المباني إلى نحو المعاني**، بحثٌ في الجملة وأركانها، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين – دمشق، ط١/ ٢٠٠٣م .

(٢٢١) **منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة**، العلامة ميرزا حبيب الله الهامشي الخوئي (القرن الرابع عشر)، المكتبة الإسلامية – طهران ، ط٤/ ١٤٠٥هـ .

(٢٢٢) **(مهما) في الدرس النحوي** (سلسلة البحوث اللغويَّة "٤")، د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، ط١/ ٢٠٠١م .

(٢٢٣) **موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: علي دجروج، نقل النص الفارسي إلى العربيَّة: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١/ ١٩٩٦م .

– ن –

(٢٢٤) **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت581هـ)، حققه وعلَّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معوَّض، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط١/ ١٩٩٢م .

(٢٢٥) **النحو الوافي**، عبَّاس حسن، مكتبة المحمَّدي – بيروت، ط١/ ٢٠٠٧م .

– هـ –

(٢٢٦) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيُّوطي، (ج١) شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم، و(ج٢ – ٣ – ٤ – ٥ –٦ – ٧) بتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة 2001م .

❁ الرسائل والأطاريح الجامعيَّة

📖 **الأثر القرآني في نهج البلاغة**، عباس علي الفحَّام، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة – كلّيَّة الآداب ٢٠٠٨م .

📖 **أساليب الطلب في نهج البلاغة**، عدويَّة عبد الجبار كريم الشرع، رسالة ماجستير، جامعة بابل – كلية التربية ٢٠٠٠م .

📖 **أنماط التركيب في العربيَّة**، عبد الله عوض عمر بن سميط، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٩٩م .

📖 **التقديم والتأخير في نهج البلاغة**، رافد ناجي الجليحاوي، رسالة ماجستير، جامعة بابل – كلية التربية (صفي الدين الحلّي) ٢٠٠٩م .

📖 **الجملة الخبريَّة في نهج البلاغة**، علي عبد الفتَّاح محيي، رسالة ماجستير، جامعة بابل – كلية التربية ٢٠٠١م .

📖 **الشرط في القرآن**، عبد العزيز علي الصالح المعيبد، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة – كلية العلوم ١٩٧٦م .

❁ البحوث المنشورة

– **الجملة الاسميَّة بين الإطلاق والتقييد** رأي وتصنيف، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة، الجزء السابع والسبعون، جمادي الأولى سنة ١٤١٦هـ – نوفمبر سنة ١٩٩٥م .

– **الجملة الطويلة في القرآن الكريم**، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة دراسات نجفيَّة، السنة ١، ع٢ / ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م .

– **فعل الشرط دلالته وزمنه**، د. فاضل السَّامرائي، مجلة الضَّاد، مجلَّةٌ تصدِرُها الهيئة العليا للعناية باللغة العربيَّة في الجمهوريَّة العراقيَّة، الجزء الأوَّل، جمادي الآخرة ١٤٠٨هـ – شباط ١٩٨٨م .

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Babylon University / College of Education (Safi Al-Deen Al-Hilli)

Arabic Language Department / Highest Studies

THE CONSTRUCTION OF CONDITIONAL STYLE IN " NAHIJ AL-BALAGHA"

- Grammatical Study -

A thesis submitted by:

Kareem Hamza Humaidi as a partial fulfillment of the M.A. degree in Arabic language introduced to the council of college of education (Safi Al-Deen Al-Hilli)

Supervised by:

Asst .Prof. Dr. Ali Abidalfatah Muhiy

2011 A.D. **1432 A.H.**

Abstract

The speech of the holy Imam Ali bin Abi-Talib (pbuh) counts as the peak in its eloquence and the beauty of explanation, it is one of the most important sources of the literary heritage of the Arabic Language, it's a source of inspiration and admiration for many researchers and students in Arabic Language, from here I started to study " The Construction of Conditional Style in " Nahij Albalagha" " , my way in this study was description and analysis according to the forms of Arabic grammar, I depend on the books of grammar, eloquence, explanation and linguistics.

The nature of the research demands that it should be divided into three chapters in the first one it dealt with: conditional assertive tools and structures, in the second chapter I dealt with: conditional non-assertive tools and structures, while the third one was specialized for the study of contextual phenomena which come across the conditional structure.

At the end of the research, I had reached several important results as: some structures come with a new phases and faces the grammarians never refer to, banishing some tools that are not proved as conditional, in addition to put some terms for new styles, finding solutions for hanging issues a long time ago, and another results and statistics.

Kareem Hamza Humaidi